GLOBAL INITIATIVE
AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

مؤشر الجريمة المنظمة العالمي

2023

© 2023 المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة من دون إذن خطي من المبادرة العالمية.

يُرجى توجيه أي استفسارات إلى:
المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

Avenue de France 23
Geneva

www.globalinitiative.net

GLOBAL INITIATIVE

مؤشر الجريمة المنظمة العالمي

2023

قائمة المحتويات

تمهيد: صورة تفصيلية عن الجريمة المنظمة في العالم 6

مقدمة: الجريمة المنظمة في عالم منقسم 8

الفصل 1: الاقتصاد العالمي غير المشروع في 2022: عام انقسام 12

أبرز النتائج المستخلصة 20

الفصل 2: نبذة عن المؤشر 36

العناصر المكونة للمؤشر 38

المنهجية 41

إجراءات وقيود عملية وضع درجات المؤشر 43

الفصل 3: السياق العالمي: النتائج ونظرة عامة 44

السياق العالمي 46

الأسواق الإجرامية العالمية 51

الجهات الفاعلة الإجرامية العالمية 58

القدرة على الصمود في العالم 62

الفصل 4: القارات: النتائج ونظرة عامة 68

آسيا 70

أفريقيا 84

الأمريكيتان 98

أوروبا 116

أوقيانوسيا 130

الفصل 5: تصنيف مستويات الضعف 138

معدل إجرام منخفض - قدرة عالية على الصمود 144

معدل إجرام منخفض - قدرة منخفضة على الصمود 146

معدل إجرام مرتفع - قدرة منخفضة على الصمود 148

معدل إجرام مرتفع - قدرة عالية على الصمود 150

الفصل 6: الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة والقدرة على الصمود: فهم العلاقات 156
التقارب بين الجرائم 161
من الفاعل، وما هو الفعل؟ 164
القدرة على الصمود 165

الفصل 7: تغّير ديناميات الجريمة المنظمة والمقارنة بين مجموعات البيانات 166
أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية 170
أوجه الضعف السياسية والاجتماعية والسياسية 175

الفصل 8: الاستنتاجات 180

الملحق 1 - أداة تفاعلية 184
الموقع الإلكتروني لمؤشر الجريمة المنظمة العالمية 185
الميزات الجديدة: تحسين تجربة المستخدم 189

الملحق 2 - تفسير النتائج 191
التنوع في مكونات المؤشر 192
القيود 192
توسيع نطاق المؤشر: إضافة مؤشرات جديدة 194

الملحق 3 التعريفات 195
تعريف الجريمة المنظمة 196
تعريف الأسواق الإجرامية 197
تعريف الجهات الفاعلة الإجرامية 201
تعريف مؤشرات القدرة على الصمود 202

الملحق 4 جداول التصنيف 208
درجات الإجرام 209
درجات الأسواق الإجرامية 212
درجات الجهات الفاعلة الإجرامية 222
درجات القدرة على الصمود 228

الملحوظات 238

شكر وتقدير 244

تمهيد:
صورة تفصيلية عن الجريمة المنظمة في العالم

من الرؤية إلى العمل: عقد من التحليل والتعطيل والصمود

أُسِّست المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في عام 2013. وتتمثل رؤيتها في التحفيز على اتباع نهج استراتيجي عالمي للتصدي للجريمة المنظمة من خلال تعزيز الالتزام السياسي بمواجهة هذا التحدي، وبناء قاعدة للأدلة التحليلية الخاصة بالجريمة المنظمة، وتعطيل الاقتصادات الإجرامية، وتطوير شبكات الصمود في المجتمعات المحلية المتضررة. بعد مرور عشر سنوات على تأسيسها، أصبح تهديد الجريمة المنظمة أكبر من أي وقت مضى، ولا بد من مواصلة العمل على هذه الجبهة من خلال تكوين استجابة عالمية منسقة لمواجهة هذا التحدي.

في عام 2021، أطلقت المبادرة العالمية أول مؤشر عالمي للجريمة المنظمة على الإطلاق، وقد استغرق إعداد الإصدار الأول منه سنوات عديدة تخللتها جائحة كوفيد-19. وباستثناء بعض الاقتراحات حول كيفية تحسين المنهجية، ومناقشة بنّاءة بشأن بعض النتائج، جاء رد الفعل على المؤشر العالمي إيجابيًا للغاية. علاوة على ذلك، حظي المؤشر باهتمام كبير من الحكومات والممارسين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وقد تم تحليل نتائجه في مئات المقالات الإعلامية، ما سمح لنا كمنظمة بالتواصل مع العديد من مجموعات المصالح والجهات الفاعلة المعنية. في الواقع، أصبح المؤشر العالمي أبرز ما تصدره المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومجموعة أدلة تُستخدم على نطاق دولي.

وبفضل الدعم السخي الذي قدمه العديد من المؤيدين والخبراء والشركاء، استطعنا إنتاج نسخة ثانية محسنة وموسعة من المؤشر العالمي. وفي حين حللت النسخة الأولى 10 أسواق إجرامية، تنظر هذه النسخة الثانية في 15 سوقًا وأصبحت تغطي الآن القطاعات السريعة النمو للجريمة المالية والجريمة المعتمدة على الإنترنت. وتضيف هذه النسخة أيضًا القطاع الخاص إلى قائمة الجهات الإجرامية الأخرى التي تم تحليلها هنا. نتيجة لذلك، تكوّنت لدينا صورة أكثر وضوحًا وتفصيلًا عن الاقتصاد العالمي غير المشروع.

وانطلاقًا من البيانات التي تم جمعها لإعداد النسخة الأولى، استطاعت هذه النسخة الثانية، بفضل المعلومات الأكثر شمولًا التي تضمنتها، إجراء تحليل مقارن للتغيرات التي حدثت في الاقتصادات غير المشروعة والتطورات في القدرة على الصمود خلال العامين الماضيين. ومع استشراف العقد الثاني من أعمال المبادرة العالمية، نهدف إلى تحديث المؤشر كل عامين للتمكن من إجراء قياسات طولية من خلال تتبع المسارات المتغيرة للإجرام والقدرة على الصمود.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يقتصر على مجرد عملية تحليلية: فهو مصمم لإثراء قاعدة الأدلة بما يتيح وضع سياسات تحقق استجابات أكثر فعالية. وصحيح أن الصورة التفصيلية تكشف عن

المشكلة، إلا أنها لا تطلع على العلاج. لذلك، نشجع كل من لديه مصلحة في الحد من الضرر الناجم عن الجريمة المنظمة على استخدام الأدلة التي يحتويها هذا التقرير كأداة لإحداث التغيير.

في الواقع، يبيّن التقييم الوارد في تقرير هذا العام أن الجريمة المنظمة لا تزال تشكل تحديًا مهولًا في جميع أنحاء العالم وتهدد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، كما أنها تعيق التعاون الدولي الذي تشتد الحاجة إليه في ظل تزايد التفاوتات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية. ولا يمكننا أن نسمح للجريمة المنظمة بأن تستمر في النمو بين شقوق عالمنا الذي يبدو متصدعًا، مستغلةً الثغرات في الحكم وعدم المساواة الاقتصادية والاحتكاكات السياسية. فقد يسعى السياسيون إلى إخفاء هذه التصدعات، بينما قد يفضل الشعبويون تعميقها. غير أن نتائج هذا التقرير تعطي إشارة واضحة إلى ضرورة بذل جهود ملموسة لرأب الصدع. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة العلاقة بين الجريمة المنظمة والاتجاهات العالمية، ووقع الاقتصادات غير المشروعة على الحوكمة والرفاهية العامة.

في الختام، أود أن أشكر مئات الخبراء ونشطاء المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم الذين ساهموا في هذا التقرير. فهذا العمل خير شهادة على قدرة المجتمع المدني على إجراء الأبحاث والتحليلات المهمة التي من شأنها تحقيق التغيير. كما أحيي الشجاعة والتفاني لدى كل من يقف في خط المواجهة الأمامية مع الجريمة المنظمة – أولئك الذين يعملون على تعزيز قدرة مجتمعاتهم على الصمود، أو ينفذون عمليات إنفاذ القانون، أو يتعقبون ويعطلون التدفقات غير المشروعة عبر حدود الأوطان.

لقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات حازمة واستراتيجية ضد الجريمة المنظمة. واستنادًا إلى الصورة التفصيلية المعمقة التي يوفرها هذا التقرير، نحتاج إلى:

- اتباع نهج أكثر استراتيجيةً في التعامل مع الجريمة المنظمة على المستوى العالمي
- التعامل مع الجريمة المالية كأولوية قصوى، مع التركيز على الروابط بين الجريمة المنظمة والفساد؛
- إيلاء اهتمام أكبر للصلة بين الجريمة المنظمة والنزاع؛
- مضاعفة الجهود لتعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات الضعيفة؛
- الدفاع عن المجتمع المدني وتوسيع الحيز المخصص له في الحوار وصنع السياسات بشأن الجريمة المنظمة؛
- إجراء تحليل أعمق للقطاع الخاص والتعاون معه للحد من قابليته لتسهيل الأنشطة غير المشروعة.

مارك شو
مدير المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة
المنظمة العابرة للحدود الوطنية

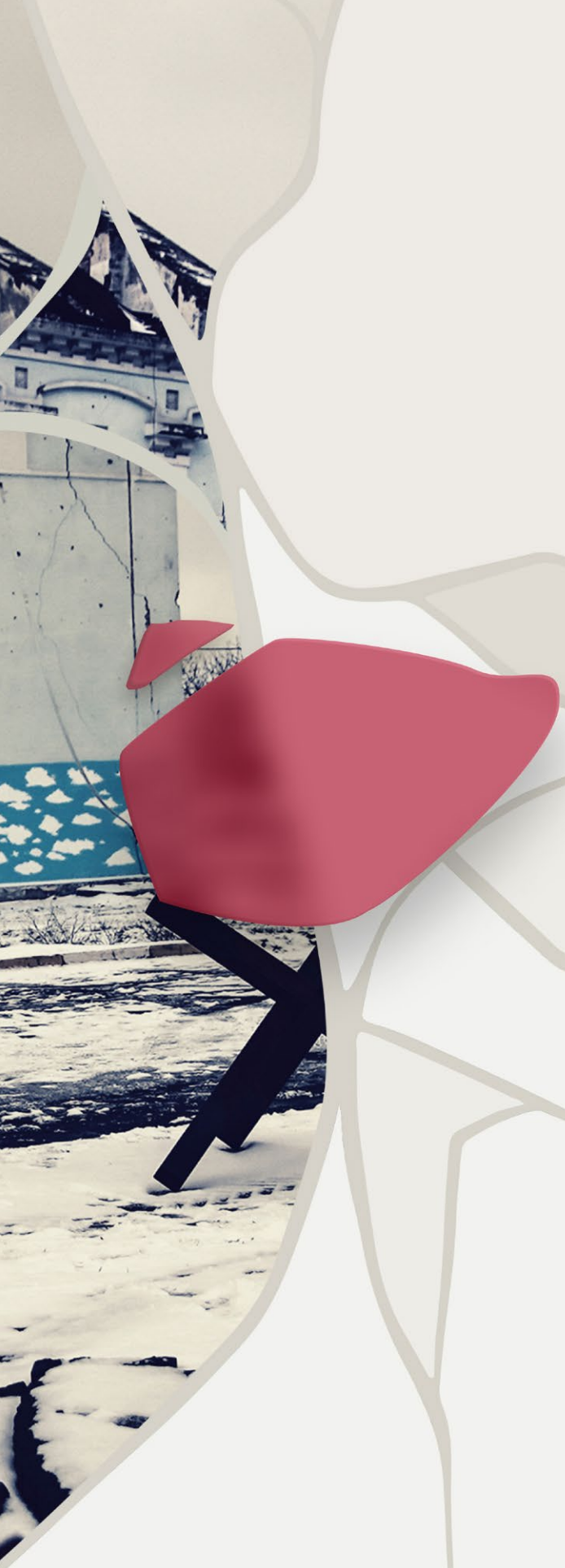

مقدمة

الجريمة المنظمة في عالم منقسم

مقدمة

في خضم التطورات والتحديات العالمية، بما فيها تبعات جائحة كوفيد-19 المستمرة لأجل طويل وتغير المناخ والتقدم التكنولوجي السريع، يقف العالم اليوم عند منعطف حرج. ففي أعقاب حملات التلقيح العالمية، بدأت البلدان تفتح أبوابها مجددًا مع تضاؤل الحاجة الملحة إلى معالجة كوفيد-19، واستؤنفت حركة التجارة والسفر عبر الحدود تدريجيًا لتعود إلى مستوياتها ما قبل الجائحة، وأصبحت التفاعلات الاجتماعية أولوية مرة أخرى. ولكن على الرغم من تغلّب بلدان العالم يدًا بيد على هذه الأزمة الصحية العالمية، يبدو أن العالم خرج منها أكثر انقسامًا من أي وقت مضى.

وفيما أدت الجائحة إلى تفاقم بعض الظروف، ومنها تزايد عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي وتراجع فرص كسب الرزق، عادت التوترات السياسية والاقتصادية والمظالم الاجتماعية، التي كانت قد وضعت جانبًا للتعامل مع حالة الطوارئ الصحية الفورية، إلى الظهور بقوة. وفي حين أن الصراع وانعدام الاستقرار نجما في أغلب الأحيان عن تحركات سياسية، إلا أنهما أسفرا عن تبعات أخرى غير مباشرة على جوانب أخرى من النظام العالمي، من أنماط الهجرة إلى الإمدادات الغذائية والظواهر المناخية المتطرفة. وقد شكلت هذه التطورات اختبارًا للتحالفات الجيوسياسية، وسلطت الضوء على الفجوة بين النظام الديمقراطي والنظام الاستبدادي، وزادت من التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص بين البلدان النامية والمتقدمة. كما أن التحولات السياسية الكبيرة والصعوبات الاقتصادية تركت تأثيرًا ملموسًا على جوانب حياتنا اليومية كلها تقريبًا، لا بل غذّت أيضًا بشكل مباشر ديناميات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم لأن المصالح الإجرامية تستغل انعدام الاستقرار والضعف ونقص السلع الأساسية.

على هذه الخلفية، تم إصدار مؤشر الجريمة المنظمة العالمي عام 2021 لتقييم مستويات الجريمة المنظمة ومدى قدرة البلدان على مواجهة التهديدات الإجرامية التي تواجهها. وكان هذا المؤشر الأداة الأولى من نوعها، بحيث قدم لمحة عن هذه الديناميات في ظل الظروف التي أوجدتها جائحة كوفيد-19. وبعد مرور عامين، تم توسيع نطاق هذا الإصدار الثاني من المؤشر، ليقدم للمرة الأولى بيانات طولية عن أنماط الإجرام والصمود لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة، من خلال مقارنة نتائج المؤشر الحالي بنتائج عام 2021. بينما حددت الجائحة موضوع الإصدار الأول من المؤشر، جاءت نتائج هذا العام على خلفية الصراع والانقسام السياسي، التي اتسمت بالحروب المفتوحة في أوروبا وأفريقيا وآسيا، وفضائح الفساد الواسعة النطاق في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى، والعلاقات المتوترة بين القوى العظمى العالمية.

وانطلاقًا من مجموعة بيانات أوسع وأكثر شمولًا واسترشادًا بالدراية المتخصصة لأكثر من 400 خبير من مختلف أنحاء العالم، تقدم نتائج مؤشر 2023 صورة معقدة عن مسار الجريمة المنظمة، وتلقي الضوء على التعقيدات التي ينطوي عليها قياس هذه الظاهرة السرية.

ولما كانت الاقتصادات غير المشروعة تتكيف مع بيئتها وتتخذ أشكالًا مختلفة، سعى المؤشر إلى تسليط الضوء بشكل أفضل على هذه المظاهر المختلفة للجريمة المنظمة، فتم إدراج مؤشرات إجرام إضافية في هذه النسخة الأخيرة من المؤشر. ومع توسيع عدسة المؤشر حيث أصبح يشمل تقييمًا لخمس عشرة سوقًا إجرامية وخمسة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية، تقدم نسخة عام 2023 صورة أكثر شمولًا حول كيفية عمل الجريمة المنظمة على الصعيد العالمي. والواقع أن توسيع نطاق المؤشر أدى إلى بعض الأفكار المثيرة للاهتمام. على سبيل المثال، كانت سوق الإتجار بالبشر تُعتبر أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا في عام 2021؛ ولكن مع إضافة مؤشرات جديدة، أظهرت النتائج أن الجرائم المالية هي الاقتصاد غير المشروع

الأكثر انتشارًا في العالم، ما يدل على أن الجريمة المنظمة بطبيعتها مربحة بشكل مقلق. وفي حين أن التغييرات المنهجية والهيكلية التي أدخلت على المؤشر لعبت بالتأكيد دورًا في حصول سوق الإتجار بالبشر على المرتبة الثانية بين الأسواق الإجرامية، إلا أن البيانات النوعية التي تم جمعها من أجل هذه النسخة تشير إلى أن الجرائم المالية قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة.

مع ذلك، يعيد مؤشر هذا العام التأكيد على ديناميكيات معينة من نواحٍ كثيرة. على سبيل المثال، لا يزال تورط الدولة في الإجرام هو المحرك الأكثر شيوعًا للجريمة المنظمة، وخصوصًا في الدول الاستبدادية. كما يسلط المؤشر الضوء مرة أخرى على تقلص حيز المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاولون تسليط الضوء على الجريمة المنظمة والفساد. وتؤدي حملات القمع العنيفة على المجتمع المدني في العديد من البلدان إلى تفاقم السخط الاجتماعي وقلة الثقة بالحكومات، وفي بعض الحالات تستغل الجهات الفاعلة الإجرامية ذلك لكسب الشرعية. وتستفيد الجهات الفاعلة الإجرامية أيضًا من الاضطراب الذي تسببه حالات النزاع. ويتعارض هذا الأمر مع النتيجة التي تفيد بأن جميع الجهات الفاعلة الإجرامية المشمولة في النسخة السابقة من المؤشر ازدادت قوة. في الوقت نفسه، تكشف البيانات أن المناطق التي كانت تتمتع في السابق بقدرة أكبر على الصمود أصبحت أكثر عرضة للجريمة المنظمة، بخاصة الجرائم المالية وتلك المعتمدة على الإنترنت.

ومع تزايد انقسام العالم على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية، ترتفع مستويات الجريمة المنظمة في الوقت نفسه. تعود هذه الانقسامات جزئيًا إلى عالمنا المترابط بشكل متزايد حيث يتم نشر المعلومات والمعلومات المضللة على نطاق واسع ويتم الترويج لها بسهولة. وللأسف، فشلت جهود الصمود في مواكبة التحديات. واليوم، يعيش ما لا يقل عن 83% من سكان العالم في بلدان ترتفع فيها مستويات الإجرام - مع الإشارة بأن هذه النسبة بلغت 79% عام 2021.

غير أن الانتشار المتزايد للجريمة المنظمة على نطاق عالمي لم يغنِ عن حدوث تحسينات في بعض المناطق. فقد تبين مثلًا أن مستوى الإجرام عمومًا انخفض في عدد من المناطق مثل شرق آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز وغرب ووسط أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يكشف مؤشر 2023 أن "التعاون الدولي" شهد الازدياد الأكبر بين تدابير الصمود الأخرى منذ إصدار النسخة الأولى. غير أن الطريقة التي تعمل بها البلدان بعضها مع بعض في التصدي للجريمة المنظمة، ومن تختار التعاون معه، تبدو وكأنها تقع على خطوط الصدع الجغرافية السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة. ومن المؤكد أن معالجة الخلافات التي تفصل بينها ستسهم إلى حد كبير في تحسين استجابات مكافحة الجريمة المنظمة.

من هنا، يعرض هذا التقرير نتائج مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لعام 2023 كخطوة أولى في إعطاء الأولوية لوضع إطار تعاون في المستقبل. تغطي بيانات هذا المؤشر عام 2022، وهو العام الذي دخلت فيه الانقسامات الجيوسياسية والاقتصادية الرئيسية في النسيج الاجتماعي العالمي على خلفية أزمات صحية وأمنية وبيئية حرجة. ويبين التحليل الوارد في هذا التقرير بشكل قاطع أنه على الرغم من اتخاذ بعض الخطوات لتحسين القدرة على الصمود، ينطوي المستقبل على تحديات كبيرة مرتبطة بالتأثير الواسع النطاق للجريمة المنظمة. إذ تبقى الجريمة المنظمة خطرًا كبيرًا على الأمن البشري والتنمية والعدالة، وتشكل عقبة كبيرة في التصدي للتحديات التي نواجهها جماعيًا.

ومع أنه لا مفر من الثغرات المعرفية المتعلقة بالجريمة المنظمة، يرسي المؤشر الأساس الذي يمكن الاستناد إليه لإجراء المزيد من التحليلات، ويكمّل الجهود البحثية الحالية من أجل تزويد واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة بالأدوات التي يحتاجون إليها لتنفيذ تدابير فعالة ومصممة خصيصًا للتصدي للجريمة المنظمة. وعلاوة على قيمة المؤشر كأداة إعلامية تثقيفية، تتجاوز قيمته الحقيقية إطار البيانات وتكمن في مساهمته في الخطاب العالمي بشأن الطبيعة المتطورة للجريمة المنظمة وسبل تعزيز القدرة على الصمود.

01

الاقتصاد العالمي غير المشروع في 2022 :

عام انقسام

يختلف العالم اختلافًا كبيرًا عما كان عليه عندما بدأت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن كوفيد-19. ومع عودة المجتمع ببطء إلى ما سمي بـ"الأزمة الدائمة"،[1] حيث استعاد حالة الترقب التي ينعدم فيها الاستقرار والأمان، ظهرت مجددًا التوترات السياسية الكامنة والأزمات البيئية والضغوط الاقتصادية التي كانت أهميتها قد تراجعت على حساب حالة الطوارئ الصحية. وكشفت هذه التطورات عن عالم أكثر انقسامًا من ذي قبل وهيأت الظروف المثالية لازدهار الاقتصادات غير المشروعة، فتضعضعت الافتراضات (الغربية) القديمة بشأن حرمة الأراضي السيادية والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي. وقد تكيفت الجريمة المنظمة مع هذه الانقسامات وتأثرت بها.

كما شهد عام 2022 نقطة محورية في تاريخنا الديمغرافي، عندما بلغ عدد سكان العالم 8 مليارات نسمة.[2] وبالتزامن مع هذا الإنجاز، برزت إلى الواجهة أوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية الصارخة، والصراعات، وعدم الاستقرار التي تحفز التدفقات غير المشروعة. في فبراير مثلًا غزت روسيا أوكرانيا – في أكبر حرب برية تشهدها أوروبا منذ عام 1945 – ما تسبب بأزمة إنسانية اشتملت على أكبر هجرة للاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وأشد نظام عقوبات منذ قرن تقريبًا.[3]

فجدد النزاع الانقسامات المرتبطة بالحرب الباردة وعطّل سلاسل التوريد العالمية، ما أدى إلى تفاقم مواطن الضعف وتحفيز التجارة غير المشروعة في منتجات مختلفة مع سعي الناس إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية. ولا تزال الحرب في أوكرانيا تستقطب تدفقات للأسلحة، بعضها من مصدر غير مشروع.

وفي أماكن أخرى، استمرت الحروب والاضطرابات في بلدان مثل جنوب السودان واليمن وسوريا من دون معالجة، ما ساهم في تدهور الوضع الإنساني والإتجار بمجموعة واسعة من السلع، من الأسلحة والسلع الاستهلاكية إلى البشر. وأدت تدفقات الهجرة غير النظامية التي غذّتها هذه الصراعات إلى نقاشات عالمية حول المعاملة غير المتساوية للمهاجرين واللاجئين، ما عزز الانقسامات بين أوروبا والدول المجاورة.

وكذلك، استمر العنف والتوتر على طول الحدود الباكستانية الأفغانية وفي الصراع الأذربيجاني الأرمني، ما قوض الاستقرار وزاد من سهولة اختراق الحدود وبالتالي ساهم في تسهيل التدفقات عبر الحدود.[4] وفي أفريقيا، تم التوقيع على اتفاق سلام أنهى صراعًا دام عامين بين إثيوبيا وتيغراي وشهد نزوح الملايين.[5] أما في هايتي، فأدى تصاعد عنف العصابات إلى فرار الآلاف من البلاد.[6]

وعلى الصعيد العالمي، شهد عام 2022 أكثر من 100 مليون لاجئ ونازح داخلي - بزيادة قدرها 13 مليون شخص عن العام السابق[7] - وقد لجأ جزء كبير منهم إلى المهربين للهروب من الصراع وعدم الاستقرار وأصبحوا عرضة لخطر الاستغلال.

والواقع أن أصداء النزاع الأوروبي ترددت في جميع أنحاء العالم حيث ارتفعت تكاليف الطاقة والغذاء ووضعت التحالفات الدبلوماسية قيد الاختبار. في هذا السياق، وفي مواجهة صدمة السلع الأساسية، ارتفع معدل التضخم العالمي في عام 2022 إلى أعلى مستوياته منذ ثمانينات القرن العشرين واستمر بلا هوادة، مرتبطًا جزئيًا باستخدام الصادرات الهيدروكربونية الروسية بمثابة "سلاح" وارتفاع أسعار المواد الغذائية.[8] فقد ارتفعت أسعار النفط عالميًا من 76 دولارًا للبرميل في يناير إلى أكثر من 110 دولارًا في مارس، مع اتخاذ دول "أوبك بلس" قرارًا بالحد من إنتاج النفط الخام، ما ساهم في تعميق الشرخ الجيوسياسي بين الشرق والغرب وتعزيز التجارة غير المشروعة بالموارد غير المتجددة.[9] فقامت الجهات الفاعلة الإجرامية في سلاسل توريد النفط والغاز باستغلال حاجة المستهلكين وارتهانهم لها نتيجة تراجع إمدادات السلع الأساسية وتباين الأسعار بين البلدان، وبدأت بتهريب النفط، ما أدى إلى تفاقم أزمة الوقود وزيادة التفاوتات الاقتصادية.

فضلًا عن ذلك، كان لنقص الموارد الطبيعية تأثير ضار على مناخنا، فقد تخلت البلدان عن تعهداتها البيئية بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وبدلًا من ذلك أعطت الأولوية لاحتياجاتها الفورية من الطاقة. ففي شهر أبريل، ارتفعت معدلات إزالة الغابات في غابات الأمازون المطيرة في البرازيل إلى مستويات غير مسبوقة، مع مزاعم بتشجيع الحكومة لهذه الأعمال.[10] وخلال الأشهر السبعة الأولى من النزاع الأوكراني، قُدّر بأن القتال أطلق حوالي 100 مليون طن من الكربون في الغلاف الجوي، وقد أدت انفجارات نورد ستريم 1 و2 في سبتمبر إلى إطلاق أكبر كمية ميثان من مصدر نقطي على الإطلاق.[11] ومع إيلاء أهمية أكبر لتلبية الطلب على الطاقة، تراجع الاهتمام بالحد من الجرائم البيئية، فيما واصل المجرمون بلا هوادة أنشطتهم المدمرة مثل الإتجار بالنفايات والإتجار غير المشروع بالمواد المستنفدة للأوزون، ما عرّض صحة الإنسان للخطر وعطّل التوازن الإيكولوجي. وإذا بوتيرة الاحترار العالمي تتسارع بشكل مقلق في جميع أنحاء العالم، مترافقة مع ظواهر جوية متطرفة، على غرار الفيضانات المدمرة في باكستان في يونيو. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تفشي ظاهرة قطع الأشجار بصورة غير قانونية،[12] ما تسبب بنزوح الملايين وزاد من حدة الصعوبات الاقتصادية والسياسية في باكستان.[13] كما أن موجات الحر في آسيا وأوروبا وأستراليا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية، فضلًا عن الفيضانات وحالات الجفاف المتزايدة في أفريقيا، والهجرة المناخية من الريف إلى المدن، ضغطت على القطاعات الصحية والزراعية الرئيسية وهددت سبل العيش.

مع ذلك، تفاوتت القدرة على مواجهة هذه التحديات بين بلد وآخر. فخلال الاجتماع الـ27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في مصر في نوفمبر، تم تسليط الضوء على الآثار غير المتوازنة لأزمة المناخ العالمية على الفئات الأكثر ضعفًا في البلدان النامية.[14] وهذا اختلال يعزز الشرخ بين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والقوى الاقتصادية الكبرى.

وفي خضم هذه الديناميات المقلقة، ارتفعت أسعار الفائدة في البنوك المركزية استجابةً للتضخم،[15] فأصبح من الصعب على العديد من الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية، ما أثار الاضطرابات الاجتماعية وأفقر الملايين في جميع أنحاء العالم وساهم في ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية. فضلًا عن ذلك، ازدادت حدة انعدام الأمن الغذائي في عام 2022، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ربع مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي.[16] وقد أدت صعوبة الحصول على الضروريات الأساسية إلى زيادة الجريمة المنظمة، حيث لجأ الناس إلى السوق السوداء لشراء الإمدادات الأساسية بأسعار أقل، أو لتأمين سبل عيش بديلة.

وفي مجال الحكم، شهدت مختلف بلدان العالم تحولات في سياسة الدولة وسياساتها. من التشكيك في نزاهة المسؤولين المنتخبين إلى القمع الحكومي المتزايد، تضاءلت في كثير من الحالات قدرة الدول على معالجة الأزمات الاقتصادية والتفكك الاجتماعي، ما سلط الضوء على العلاقة بين سوء الممارسة من قبل الذين يشغلون مناصب عامة والجريمة المنظمة التي يحددها هذا المؤشر. هذا ولا يزال الفساد تهديدًا منهجيًا في جميع أنحاء العالم وعقبة أمام قدرة الدول على الصمود في وجه الجريمة المنظمة، كما أنه يشكل أداة حيوية تساعد الجماعات الإجرامية المنظمة.[17]

علاوة على ذلك، كان الاستياء الاجتماعي من الحكومات واضحًا طوال عام 2022، وكثيرًا ما تعرضت التظاهرات لحملات قمع قاسية ضد المجتمع المدني والناشطين. على سبيل المثال، أثارت وفاة مهسا أميني في إيران خلال سبتمبر، الناتجة عن لباسها، اضطرابات اجتماعية واسعة في البلاد وكشفت عن استياء كامن من السلطات المحافظة المتطرفة. وردًا على هذه الاحتجاجات، تم حجب

الإنترنت على نطاق واسع وفرض قيود على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد، في حين تعرض المتظاهرون أنفسهم للغاز المسيل للدموع وحتى للإعدام العلني.[18] وفي الصين، عقب الإغلاق العام الذي دام ثلاث سنوات بسبب جائحة كوفيد وسط استياء شعبي إلى أن تم إلغاؤه في نهاية المطاف بعد اعتراضات واسعة النطاق، وردت تقارير عن تعرّض المتظاهرين السلميين للاعتقال بانتظام.[19] وقد أدى القمع الحكومي المتزايد إلى تقويض التماسك الاجتماعي في البلدان وقدرتها على الاستجابة بفعالية للجريمة المنظمة، خاصة وأن الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة مُنعت بشكل متزايد من إبقاء الحكومات تحت السيطرة ومن دعم تدابير المرونة والتكيف.

وقد استغل المجرمون هذه الأزمات، غالبًا من خلال تسخير الأدوات التكنولوجية، واغتنموا الفرص لتعزيز مكاسبهم غير المشروعة. في هذا الصدد، وفي عالم يزداد رقمنة، أفيد أن الهجمات الإلكترونية ارتفعت بنسبة 38% في العالم عام 2022 مقارنة بالعام السابق حيث استغل القراصنة وعصابات الفدية على الإنترنت انتشار العمل عن بُعد.[20] ففي مايو، كشفت السلطات في جميع أنحاء أوروبا عن عصابة لتهريب المخدرات تستخدم الاتصالات على تطبيق المراسلة Sky ECC الذي يسمى بـ "واتساب المجرمين".[21] وفي الولايات المتحدة، انهارت FTX التي تعد واحدة من أكبر منصات صرف العملات الرقمية للعملات المشفرة، وذلك في شهر نوفمبر بعد اعتقال رئيسها التنفيذي واتهامه بالاحتيال الأمني وغسل الأموال، ما تسبب بأضرار للمستهلكين فاقت الـ11 مليار دولار وجعل مستقبل العملات المشفرة غير مؤكد.[22]

في الواقع، شهد عام 2022 استغلال الجريمة المنظمة لأوجه التفاوت والانقسام بين البلدان، وبالتالي أصبح الاقتصاد العالمي غير المشروع يشكل تهديدًا جماعيًا. في خضم هذه الديناميات، بات من الضروري فهم كيفية عمل الجريمة المنظمة وتأثيرها على المجتمع من أجل مساعدة صانعي السياسات والممارسين العالميين بشكل أفضل على صياغة استجابات ناجحة. يقدم تقرير المؤشر هذا نظرة تفصيلية حول كيفية تفاعل الإجرام وتكيفه مع بيئته، والأهم من ذلك هو أنه يسلط الضوء على المجالات التي نجحت أو فشلت فيها أطر الاستجابة. وبهذه الطريقة، يساهم المؤشر في توسيع قاعدة الأدلة التي يمكن الاسترشاد بها في تحليل الجريمة المنظمة واتخاذ الإجراءات ضدها في المستقبل.

Mahsa Jina Amini
Donna Vita Libertà
#IRGCTERRORISTS
BE THEIR VOICE
SAY HER NAME
MAHSA
AMINI

الشكل 1.1

أبرز أحداث العام 2022 التي أثرت على الديناميات العالمية والجريمة المنظمة

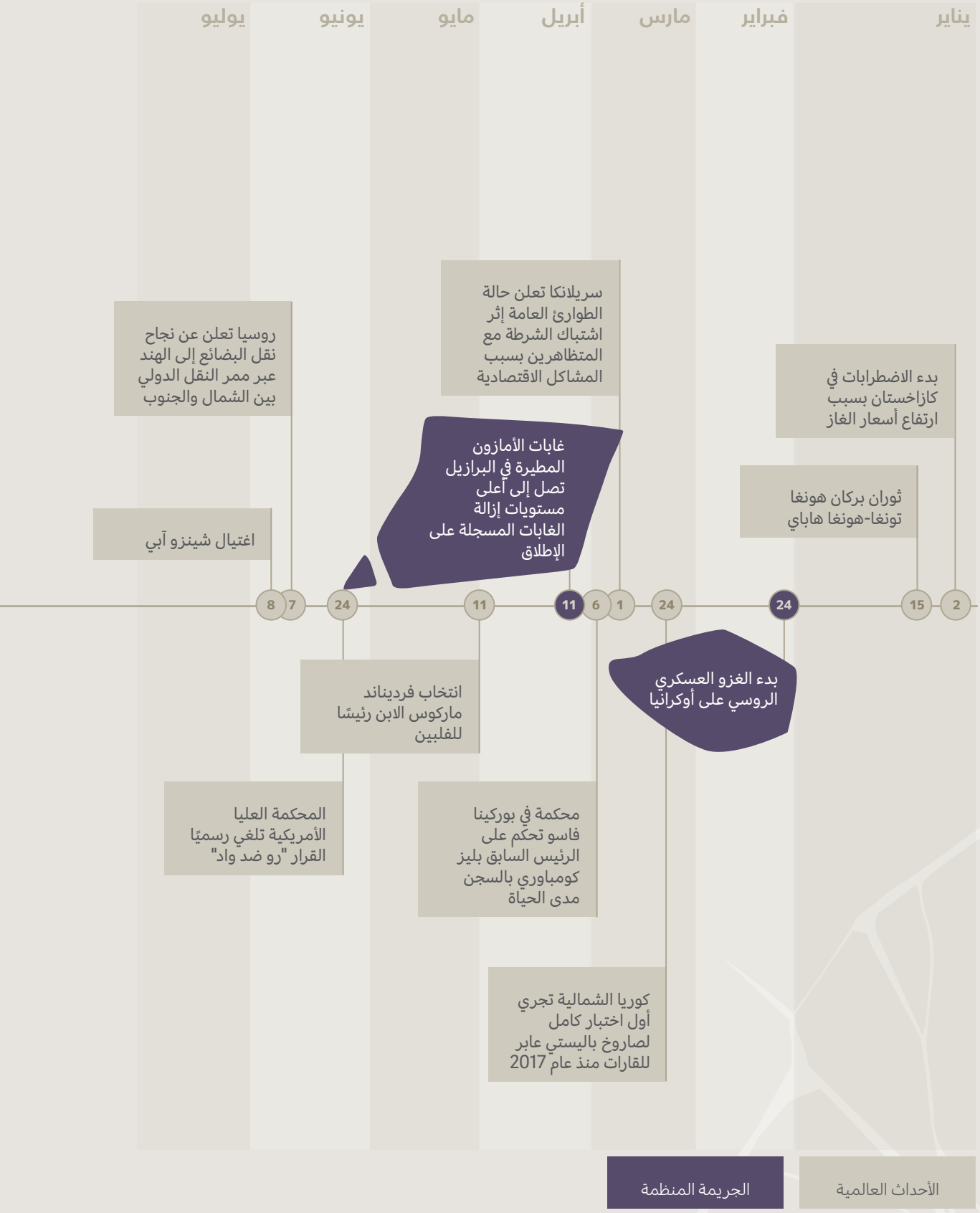

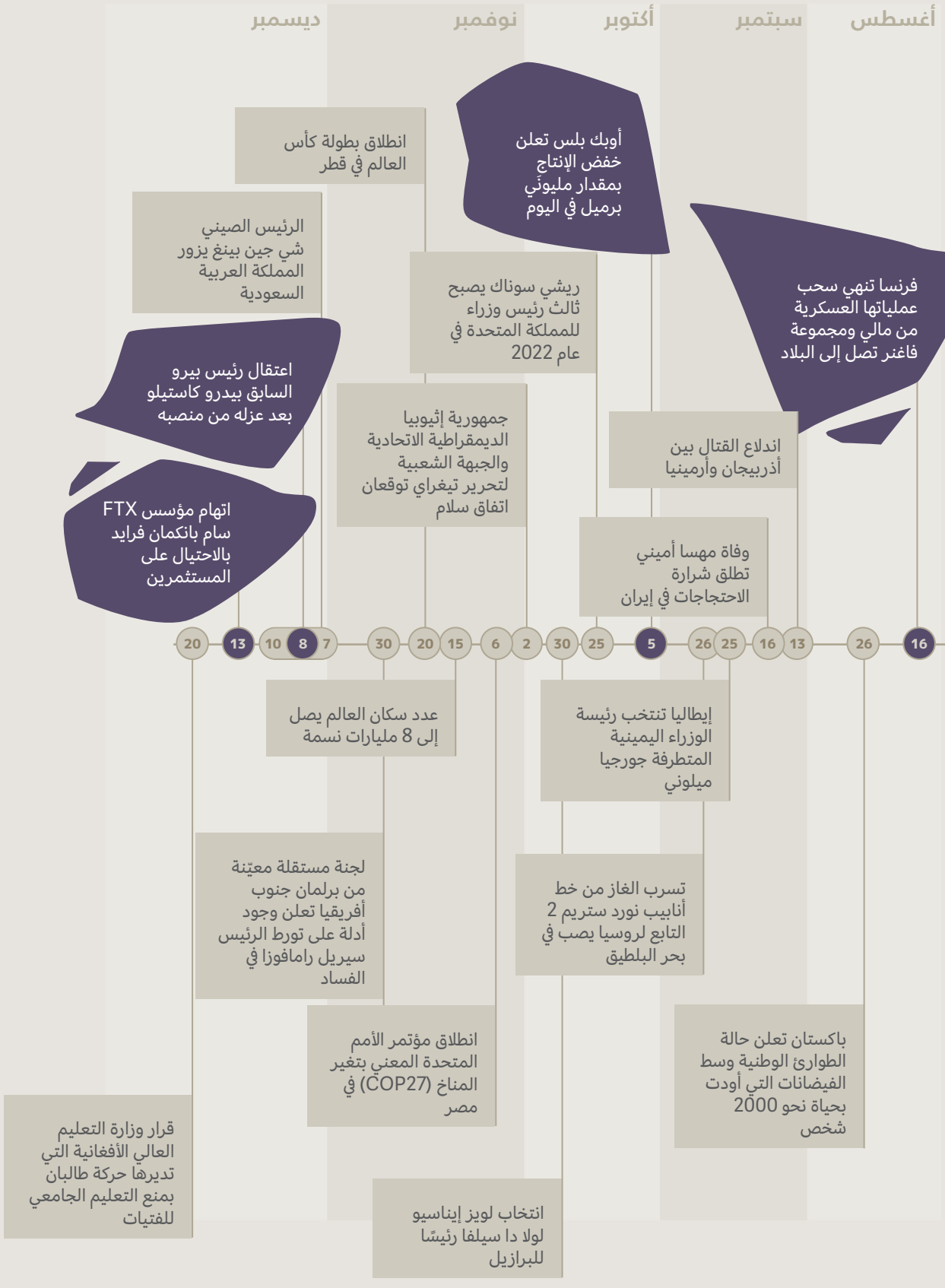
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر
فرنسا تنهي سحب عملياتها العسكرية من مالي ومجموعة فاغنر تصل إلى البلاد
أوبك بلس تعلن خفض الإنتاج بمقدار مليونَي برميل في اليوم
اندلاع القتال بين أذربيجان وأرمينيا
وفاة مهسا أميني تطلق شرارة الاحتجاجات في إيران
إيطاليا تنتخب رئيسة الوزراء اليمينية المتطرفة جورجيا ميلوني
باكستان تعلن حالة الطوارئ الوطنية وسط الفيضانات التي أودت بحياة نحو 2000 شخص
ريشي سوناك يصبح ثالث رئيس وزراء للمملكة المتحدة في عام 2022
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي توقعان اتفاق سلام
تسرب الغاز من خط أنابيب نورد ستريم 2 التابع لروسيا يصب في بحر البلطيق
عدد سكان العالم يصل إلى 8 مليارات نسمة
انطلاق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) في مصر
لجنة مستقلة معيّنة من برلمان جنوب أفريقيا تعلن وجود أدلة على تورط الرئيس سيريل رامافوزا في الفساد
انتخاب لويز إيناسيو لولا دا سيلفا رئيسًا للبرازيل
قرار وزارة التعليم العالي الأفغانية التي تديرها حركة طالبان بمنع التعليم الجامعي للفتيات
اعتقال رئيس بيرو السابق بيدرو كاستيلو بعد عزله من منصبه
اتهام مؤسس FTX سام بانكمان فريد بالاحتيال على المستثمرين
16 26 13 16 25 26 5 25 30 2 6 15 20 30 7 8 10 13 20

أبرز النتائج المستخلصة

يتيح مؤشر الجريمة المنظمة العالمي للمستخدمين تحليل مجموعة من المؤشرات ومقارنتها ومقابلتها بحسب البلد والمنطقة والقارة. وعند تجميع هذه المؤشرات، تم التوصل إلى العديد من النتائج الرئيسية التي تندرج ضمن ثلاث فئات عريضة هي: النتائج الشاملة أو المشتركة، والنتائج المواضيعية، والنتائج الجغرافية. وقد برز عدد من المواضيع المهمة بفضل مجموعة البيانات الواسعة التي توفرها الأداة، مع الإشارة إلى أن المواضيع المذكورة أدناه هي مجرد مجموعة صغيرة منها. وتسهم هذه النتائج في إبراز مدى انتشار الجريمة المنظمة وتسليط الضوء على أعداد المتضررين من الإجرام، وحجم الأسواق الإجرامية ونطاقها، ومستويات القدرة على الصمود.

الشكل 1.2

النتائج الرئيسية بحسب المجموعة

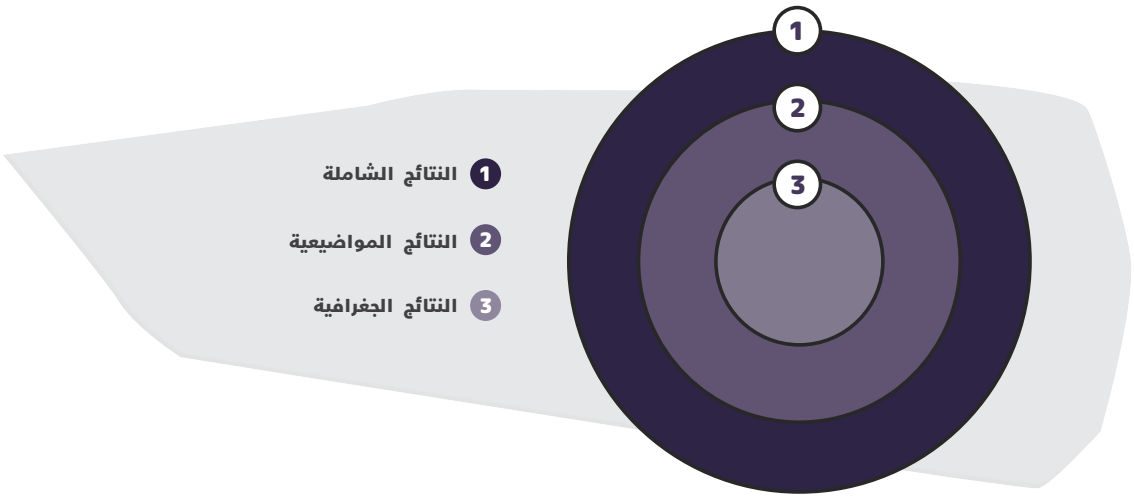

النتائج الشاملة

النتيجة 1

الهوة بين الإجرام وقدرة الصمود آخذة في الاتساع

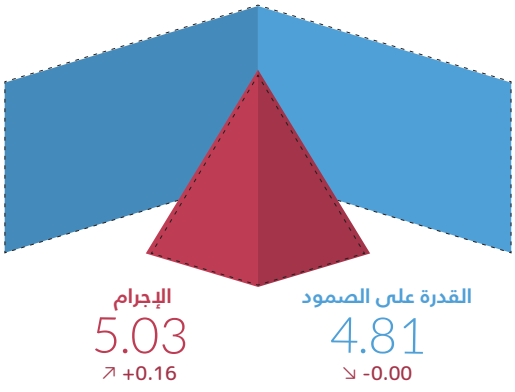

يعيش اليوم قرابة 83% من سكان العالم في بلدان ذات معدلات جرائم مرتفعة - وقد كانت هذه النسبة تبلغ 79% عام 2021. وفي حين حافظت القدرة على الصمود إلى حد كبير على مستوياتها المسجلة عام 2020 في العالم، استمر الإجرام في النمو بوتيرة صاعقة مع تفاقم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، في دلالة على الصعوبات التي ينطوي عليها التصدي لهذه الظاهرة.

كما انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظروف تنخفض فيها القدرة على مواجهة الجريمة المنظمة بشكل كبير على مستوى العالم، إذ يعيش الآن 62% من سكان العالم في بلدان ذات قدرة منخفضة على الصمود، مقارنة بـ79.4% في عام 2021. لكن هذا التحول الكبير لا يعود إلى اكتساب العالم مجددًا قدرة كبيرة على الصمود، بل إلى التحسن الطفيف في نتيجة بلد واحد، وهو الصين. في عام 2021، تم تقييم الصين على أنها تقع ضمن النطاق المنخفض للقدرة على الصمود، حيث نالت 0.04 نقطة فقط تحت عتبة 5.0 من أصل 10. في هذه النسخة الثانية من المؤشر، ارتفعت درجة الصمود في الصين بشكل هامشي بمقدار 0.21 نقطة، ما كان كافيًا لنقلها إلى النطاق العالي. وجاء هذا التحسن المتواضع في ضوء تبني الصين أول قانون لمكافحة الجريمة المنظمة في البلاد والتقدم في مكافحة غسل الأموال، من بين أمور أخرى. ومع عدد سكان يبلغ 1.4 مليار نسمة، تتطلب درجة المرونة المحسنة في الصين تفسيرًا دقيقًا للنتائج. في حين أن عددًا أكبر من الناس يعيشون اليوم في بلدان تتميز بقدرة عالية على الصمود، تُظهر البيانات، عند مقارنة القدرة على الصمود عالميًا مع ارتفاع انتشار الإجرام، أن الاستجابات فشلت في مواجهة خطر الجريمة المنظمة.

الشكل 1.3

تصنيف مستويات الضعف

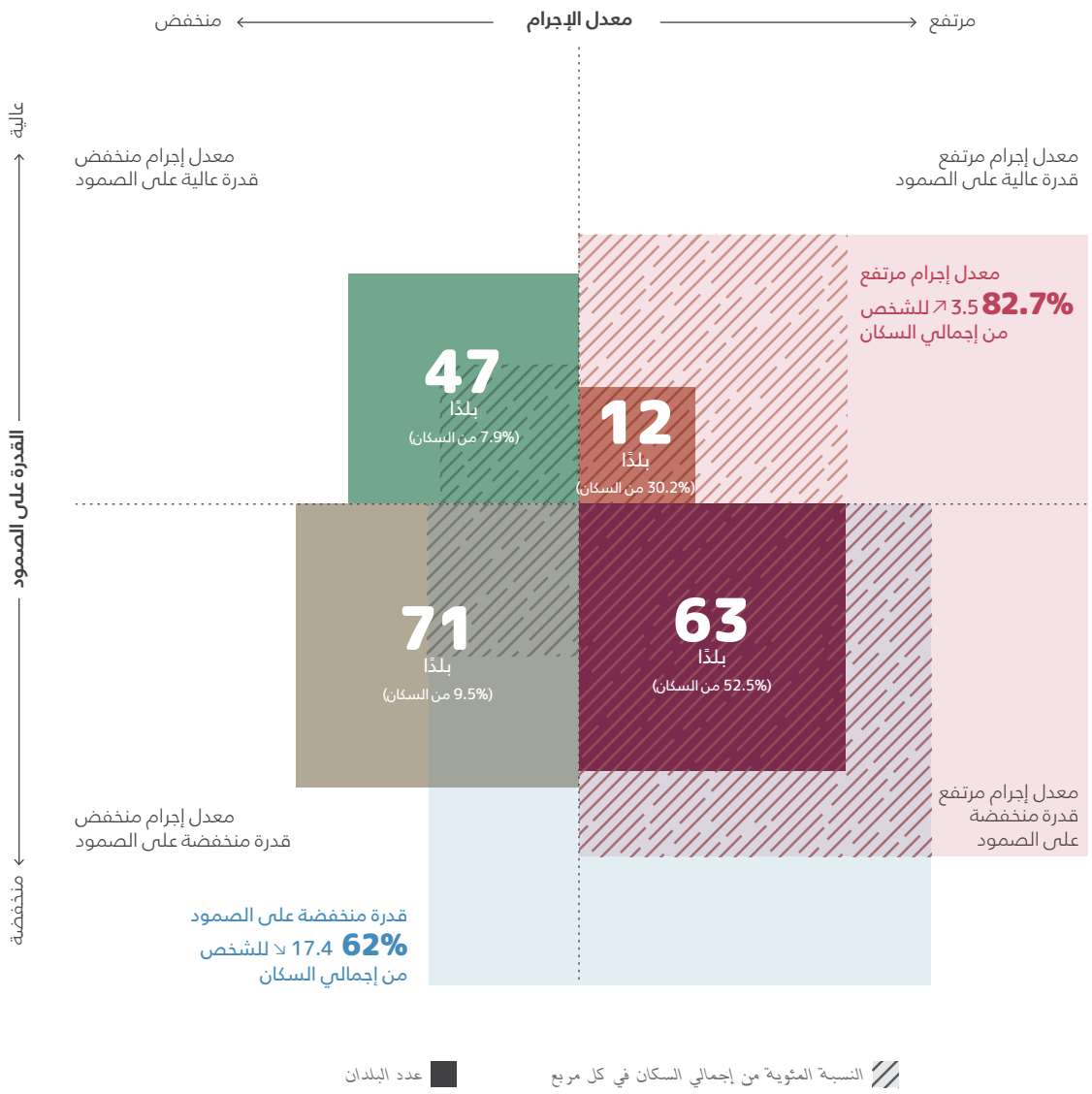

النتيجة 2

لا تزال **الأنظمة الديمقراطية** تتمتع **بقدرة أعلى على الصمود**

تظهر نتائج مؤشر 2023 أن البلدان المصنفة على أنها ديمقراطيات كاملة من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست لا تزال تظهر مستويات أعلى من القدرة على مواجهة الجريمة المنظمة من الأنظمة الاستبدادية. فممارسات الحكم الرشيد التي تتسم بالانفتاح والشفافية والتي تتجذر في سيادة القانون وتشجع المشاركة الفاعلة من جانب المواطنين تضع الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه استجابات الجهات الحكومية وغير الحكومية إزاء التهديدات الإجرامية.

والجدير بالذكر هو أن الديمقراطيات أظهرت بالمتوسط أنها تصمد بشكل أفضل أمام الجريمة المنظمة، وقد سُجلت زيادة طفيفة في الترابط بين نوع نظام الحكم والقدرة على الصمود خلال العامين الماضيين. والواقع أن هذه العلاقة تسلط الضوء على الحاجة إلى التنسيق بين أركان المجتمعات الديمقراطية من أجل فهم التهديدات الإجرامية التي تواجهها بشكل أفضل وتطوير استجابات أكثر فعالية.

الشكل 1.4

القدرة على الصمود بحسب نوع نظام الحكم

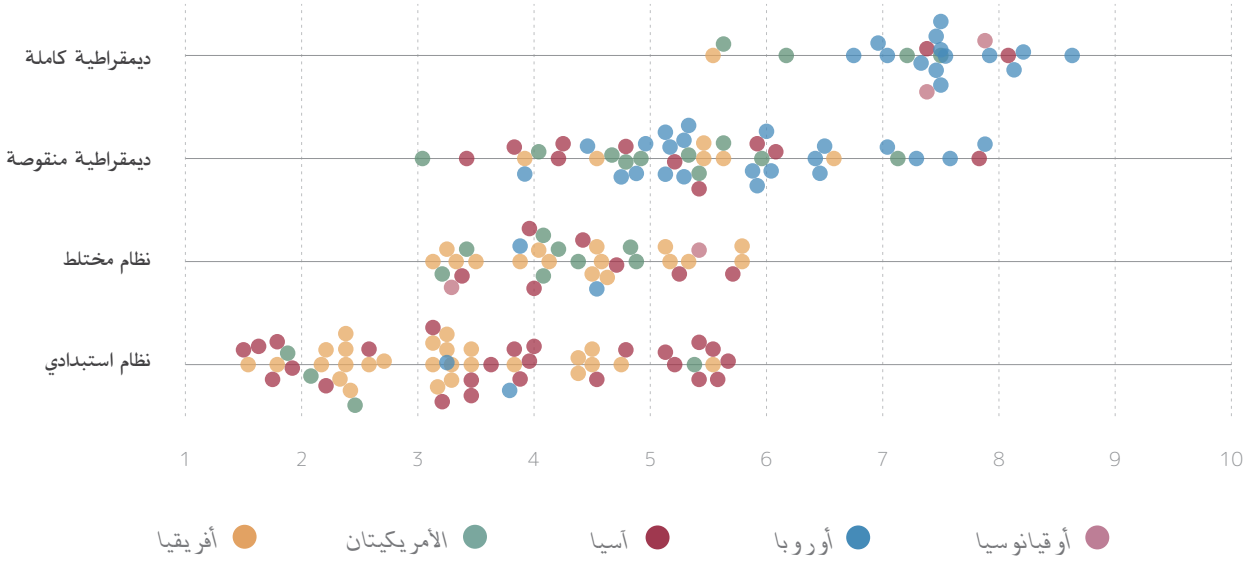

المصدر: مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023، مؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة استخبارات الإيكونوميست (2022)

النتيجة 3

النزاع يزيد من الضعف أمام الجريمة المنظمة

لطالما اعتبرت ظروف النزاع والهشاشة عوامل مساهمة في الإجرام. وتظهر بيانات هذه النسخة الثانية من المؤشر أن مناطق النزاع تواجه هشاشة متزايدة أمام الجريمة المنظمة. ويكشف التحليل أنه كلما زاد تأثر بلد ما بالنزاع، أصبح أكثر عرضةً لتدني قدرته على مواجهة الجريمة المنظمة. فعندما تتصدر جهود الحرب أجندة الدولة مثلًا يعاد توجيه الموارد فتصبح المؤسسات ضعيفة. فانهيار هياكل الحكم، وضعف إنفاذ القانون، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، هي كلها أمور توفر للجماعات الإجرامية أرضًا خصبة لتعمل فيها.

وبالفعل، تؤكد بيانات مؤشر 2023 هذه المفاهيم: فالعديد من البلدان الأكثر تضررًا من الجرائم، بما فيها أفغانستان والعراق وميانمار وإثيوبيا ومؤخرًا أوكرانيا، تتخبط خلال العقود الماضية في النزاعات وانعدام الاستقرار. ولا شك في أن الغزو الروسي لأوكرانيا كان من أبرز أسباب الانقسام عام 2022، ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات الإجرام في أوكرانيا بشكل كبير. والأسوأ من ذلك هو أن تأثير الحرب المطولة قد يكون مدمرًا على مستويات عديدة، وقد يشمل تداعيات تتراوح ما بين ارتفاع إمكانية الوصول إلى مخزون الأسلحة وازدياد الفقر والبطالة وما يترتب عن ذلك من تعرض للاستغلال.

الشكل 1.5

النزاع مقابل الإجرام

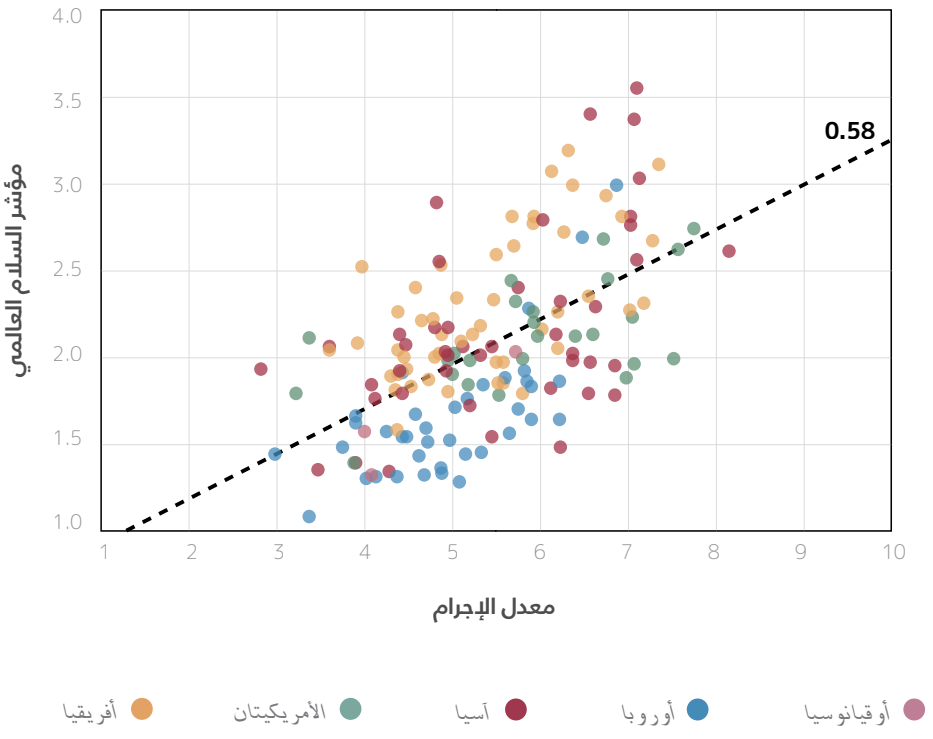

المصدر: مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023، مؤشر السلام العالمي 2022

النتائج المواضيعية

النتيجة 4
سوق الجرائم المالية هي السوق الإجرامية الأكثر انتشارًا

لم تكن فئة الجرائم المالية مدرجة بين الأسواق الإجرامية في مؤشر عام 2021. غير أن المعطيات التي أفاد عنها الخبراء حول مستويات الجرائم المالية بعد مراجعة المؤشر أسفرت عن تحديد الجرائم المالية باعتبارها الأكثر انتشارًا بين جميع أنواع الجرائم التي تم قياسها في عام 2023. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يحاول فيها المؤشر قياس الجرائم المالية، لا يوجد خط أساس لمقارنة نتائج عام 2023 به. مع ذلك، تشير البيانات المتاحة وآراء الخبراء، بما في ذلك المدخلات المتعلقة بنتائج مؤشر عام 2021، إلى أن الجرائم المالية قد توسعت كثيرًا خلال فترة زمنية قصيرة.

في الواقع، تتخذ الجرائم المالية أشكالًا عديدة تتراوح بين الاحتيال والاختلاس، ما يسمح للمجرمين المنظمين بالتسلل إلى النظم الاقتصادية والمالية الرسمية في بلد ما. ويؤكد اتساع نطاق أنماط الإجرام الواردة في تعريف الجرائم المالية على وجود هذه السوق في كل مكان. وفي حين تعتبر الجرائم المالية في غالب الأحيان "بلا ضحايا"، إلا أنها ترتبط في كثير من الحالات بجرائم العنف ولديها القدرة على تقويض الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلد بشكل كبير. واليوم، مع الابتكار السريع للتكنولوجيات الرقمية، يمكن تنفيذ الجرائم المالية بنقرة زر واحدة من الجانب الآخر من العالم، وهذا ما يدل على أن تأثير السوق يتخطى الحدود الوطنية.

ووتجدر الإشارة إلى أن الجرائم المالية قد حلت محل الإتجار بالبشر كالاقتصاد غير المشروع الأكثر انتشارًا في عام 2022، ولكن هذا لا يعني أن الإتجار بالبشر تراجع - إذ تظهر نتائج المؤشر أنه ازداد في الواقع منذ عام 2020، وهو العام الأول قيد الدراسة. ويعد النمو المستمر في الإتجار بالبشر تذكيرًا منبّهًا بتأثير هذه السوق على المجتمع حيث يشكل البشر السلعة التي يتم التعامل بها.

الشكل 1.6

الأسواق الإجرامية، المتوسطات العالمية، 2021 مقابل 2023

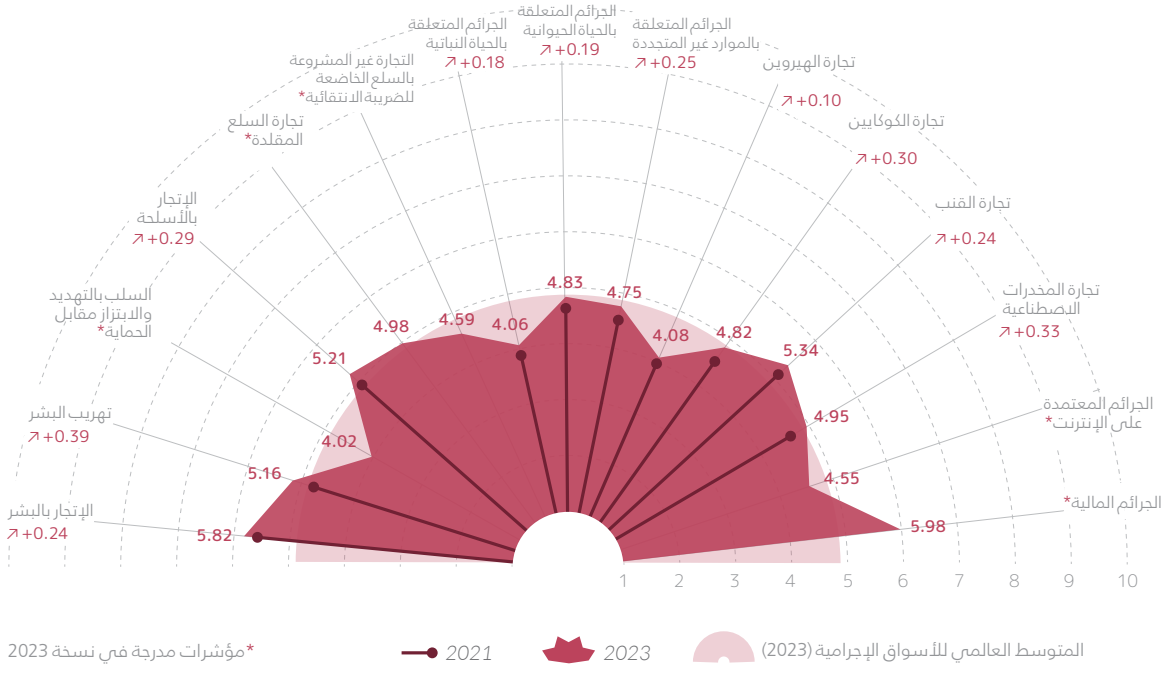

النتيجة 5

نفوذ الجهات الفاعلة الإجرامية تنامى منذ الجائحة

بغض النظر عن الهيكل والتصنيف اللاحق لمرتكبي الجريمة المنظمة في إطار المؤشر، فقد نما نفوذ هؤلاء ومداه في عام 2022. والجدير بالذكر هو أن هذا الارتفاع كان ملحوظًا بشكل ثابت في جميع أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية وفي جميع المناطق، باستثناء أوقيانوسيا. وحتى الجماعات التي على غرار المافيا، على الرغم من وجودها المحدود نسبيًا مقارنة بأنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى، ازدادت انتشارًا خلال العامين الماضيين - وهو نمو يدل على اتجاه أوسع. ويأتي هذا التحول مع عودة حركة التجارة العالمية والسفر في أعقاب القيود التي فرضتها الجائحة، ولكن أيضًا نتيجة الفرص الإضافية التي وفرها المجال السيبراني للمجرمين، والفرص الأكبر لاستغلال الشرخ الحاصل.

الشكل 1.7

الجهات الفاعلة الإجرامية، المتوسطات العالمية 2021 مقابل 2023

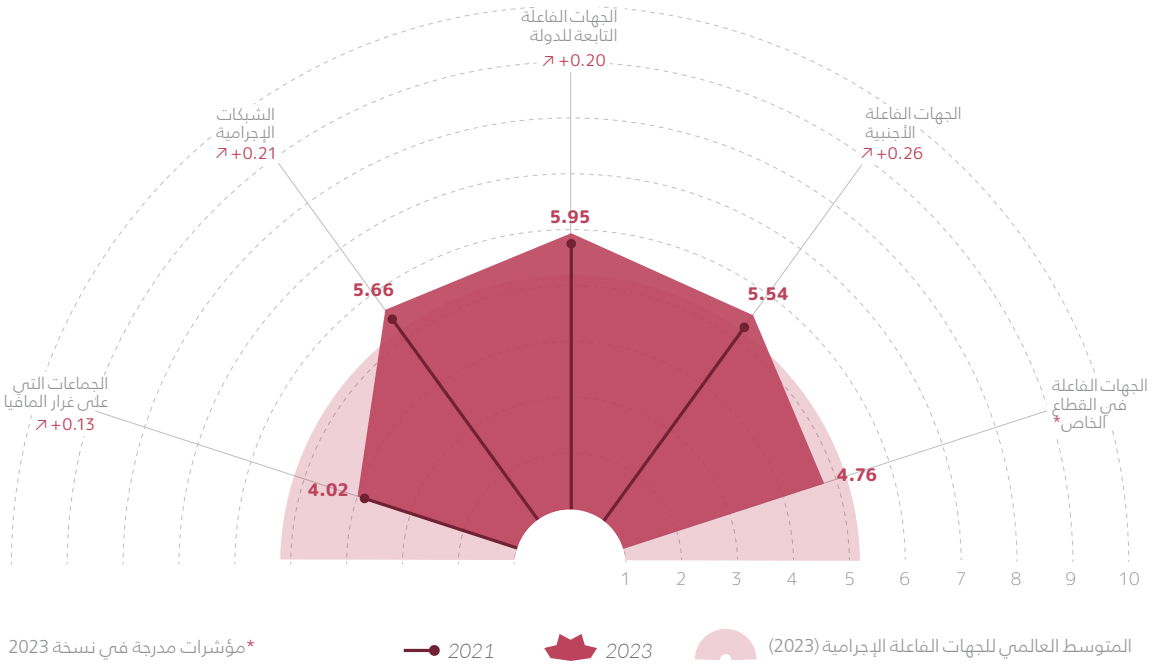

النتيجة 6

الجهات الحكومية لا تزال **العناصر المهيمنة** في تسهيل الاقتصادات غير المشروعة وتثبيط القدرة على الصمود

بقيت الجهات الفاعلة التابعة للدولة أكثر الجهات الفاعلة الإجرامية انتشارًا في عام 2022. وفي حين أن درجة انتشار الإجرام في أجهزة الدولة تختلف باختلاف البلدان وعلى المستويات كافة، زادت مشاركة الدولة في الجريمة المنظمة و/أو تسهيلها، حيث وجد المؤشر أن الإتجار بالبشر والإتجار بالأسلحة والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة كانت الأكثر تأثرًا. وكذلك، يخلق الفساد فرصًا لنمو الأنشطة غير المشروعة، بحيث يمكّن الجماعات الإجرامية من العمل بمخاطر قليلة، في حين أن تسلل الإجرام إلى مؤسسات الدولة يقوض قدرة البلدان على تنمية قابليتها للصمود ووضع سياسات فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة. وبالفعل، فإن أحد أقوى أوجه الترابط الموجودة بين نتائج المؤشر هو الترابط بين الجهات الفاعلة المضمنة في الدولة وقدرة الصمود بشكل عام (-0.79). وما يدل عليه هذا الترابط السلبي هو أن نمو نفوذ الجهات الفاعلة التابعة للدولة في مجال معين يترافق مع انخفاض القدرة على الصمود.

الشكل 1.8

القدرة على الصمود مقابل الجهات الفاعلة التابعة للدولة

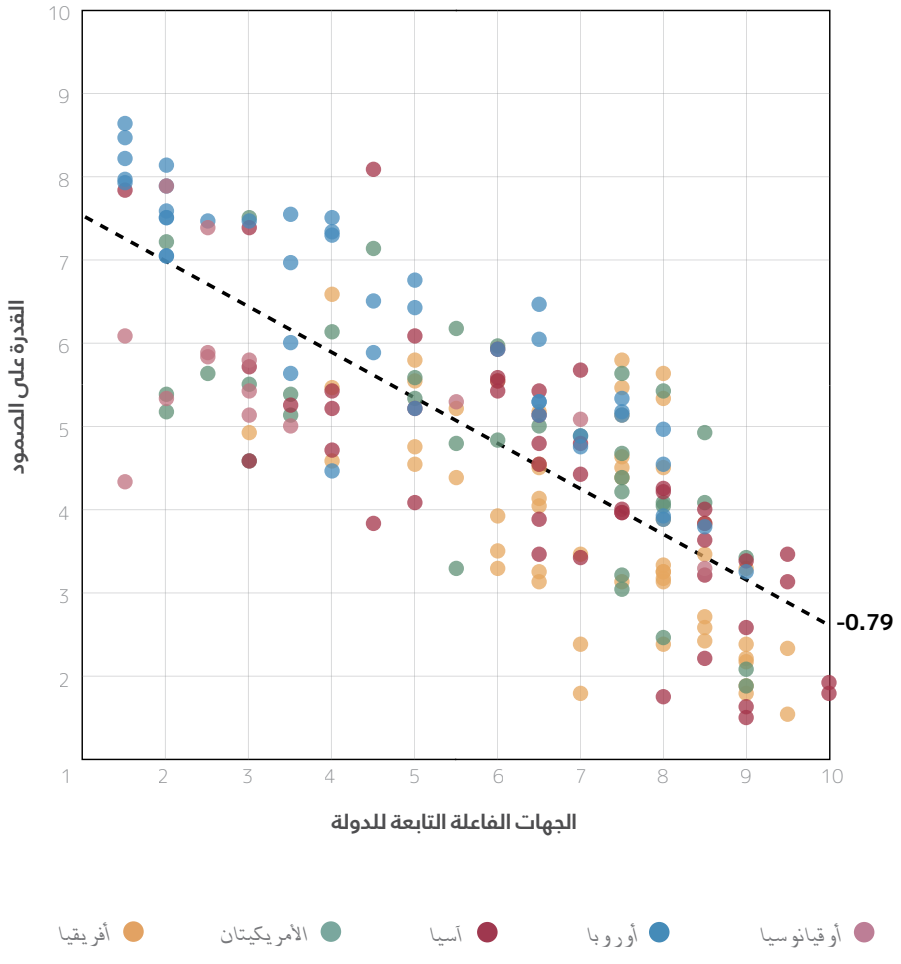

النتيجة 7

تأثير الجهات الفاعلة الأجنبية آخذ في الازدياد

في حين تواصل الجهات الفاعلة التابعة للدولة ممارسة نفوذها على حركة الجريمة المنظمة في العالم، يشير تنامي قوة الجماعات الإجرامية الأجنبية إلى وجود روابط متبادلة أكبر بين الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. ففي عالم ما بعد كوفيد، سمح تورط الجماعات العسكرية والأمنية الخاصة في حالات النزاع والأزمات بانخراط الجهات الإجرامية الأجنبية في أنشطة غير مشروعة. وعلى نطاق أوسع، من المرجح أن يكون الانتشار المتزايد للجماعات الإجرامية الأجنبية في عام 2022 انعكاسًا لرفع القيود المتعلقة بالجائحة، ولا سيما إعادة فتح حدود البلدان.

الشكل 1.9

تأثير الجهات الفاعلة الأجنبية بحسب المنطقة، 2021 مقابل 2023

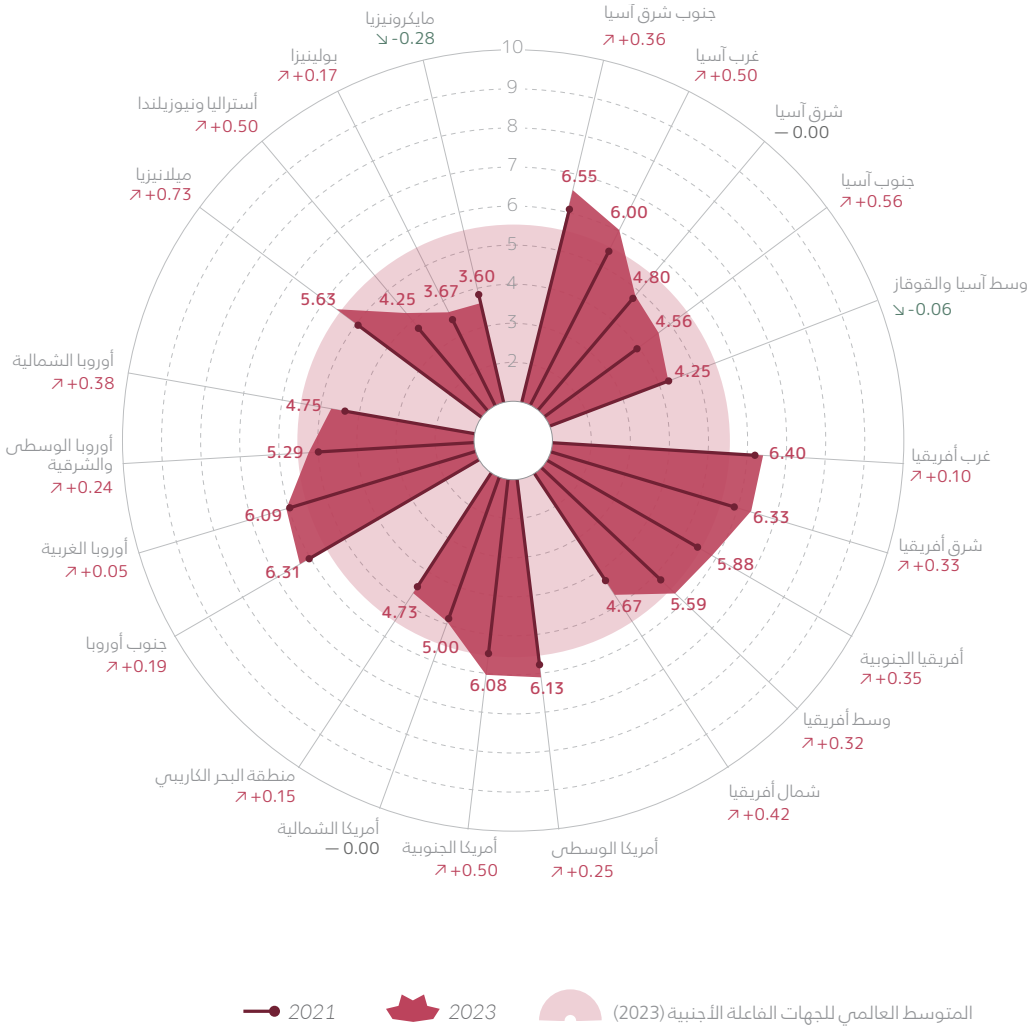

النتيجة 8
تهريب البشر والإتجار بهم في ازدياد

في حين تفوقت الجرائم المالية على الإتجار بالبشر كالاقتصاد غير المشروع الأكثر انتشارًا، إلا أن الإتجار بالبشر ازداد منذ عام 2020. فعلى الصعيد العالمي، سجّل عام 2022 أكثر من 100 مليون لاجئ ونازح داخليًا – وقد لجأ جزء مهول منهم إلى المهربين لمساعدتهم على الهروب من الظروف الصعبة. فالمجرمون اللاهثون وراء الربح، من الأفراد الانتهازيين إلى الشبكات المهنية الواسعة النطاق، يواصلون تهريب الأشخاص خارج قنوات الهجرة القانونية وعبر الحدود، غالبًا في ظروف محفوفة بالمخاطر وبتكلفة بشرية باهظة، ما يترك العديد من المهاجرين غير النظاميين عرضة للاستغلال. ومن شأن النزاعات العنيفة وأوجه عدم المساواة والظروف الجوية القاسية أن تؤدي إلى نمو هذه السوق بشكل أكبر.

الشكل 1.10

ازدياد الإتجار بالبشر وتهريب البشر، مقارنة للمستويات العالمية بين عامَي 2021 و2023

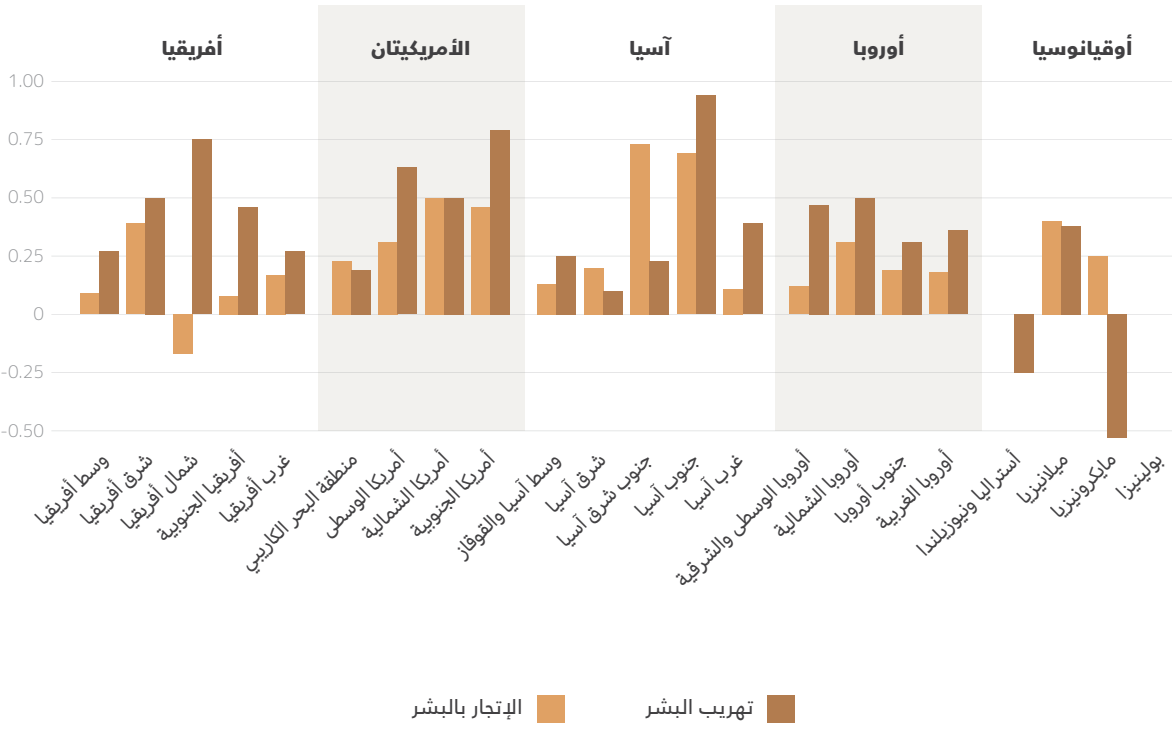

النتيجة 9

الحيز المتاح أمام **الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة لتسهيل تنمية القدرة** على **الصمود يتقلص**

شهدت الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة أكبر انخفاض في درجاتها لركائز الصمود الاثنتي عشرة منذ مؤشر عام 2021. ففي سياق عالمي تهيمن فيه الجهات الفاعلة التابعة للدولة على المشهد الإجرامي، يؤدي ضعف دور الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة إلى تبعات كبيرة على هشاشة البلدان أمام الجريمة المنظمة، ما يعيق السبل البديلة لمكافحتها. ويمكن أن يضطلع المجتمع المدني والإعلام بدور رقابي لمحاسبة مؤسسات الدولة، فالعديد من الجهات في كلا المجالين تعمل عن كثب في المجتمعات المتأثرة بشدة بالجريمة المنظمة. غير أن تشديد القيود والرقابة يقلل من قدرة الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة على العمل كمصادر بديلة للقدرة على الصمود عن تلك التي توفرها الحكومة. لذا من الضروري أن تشارك كل الأطراف المعنية - الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية - مشاركة هادفة في الحوار حول التهديدات المتطورة للجريمة المنظمة، من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى قمع الجريمة المنظمة ومنعها والحد من تأثيرها على المجتمعات.

الشكل 1.11

ملخص قدرة الصمود بحسب المؤشر، 2021 مقابل 2023

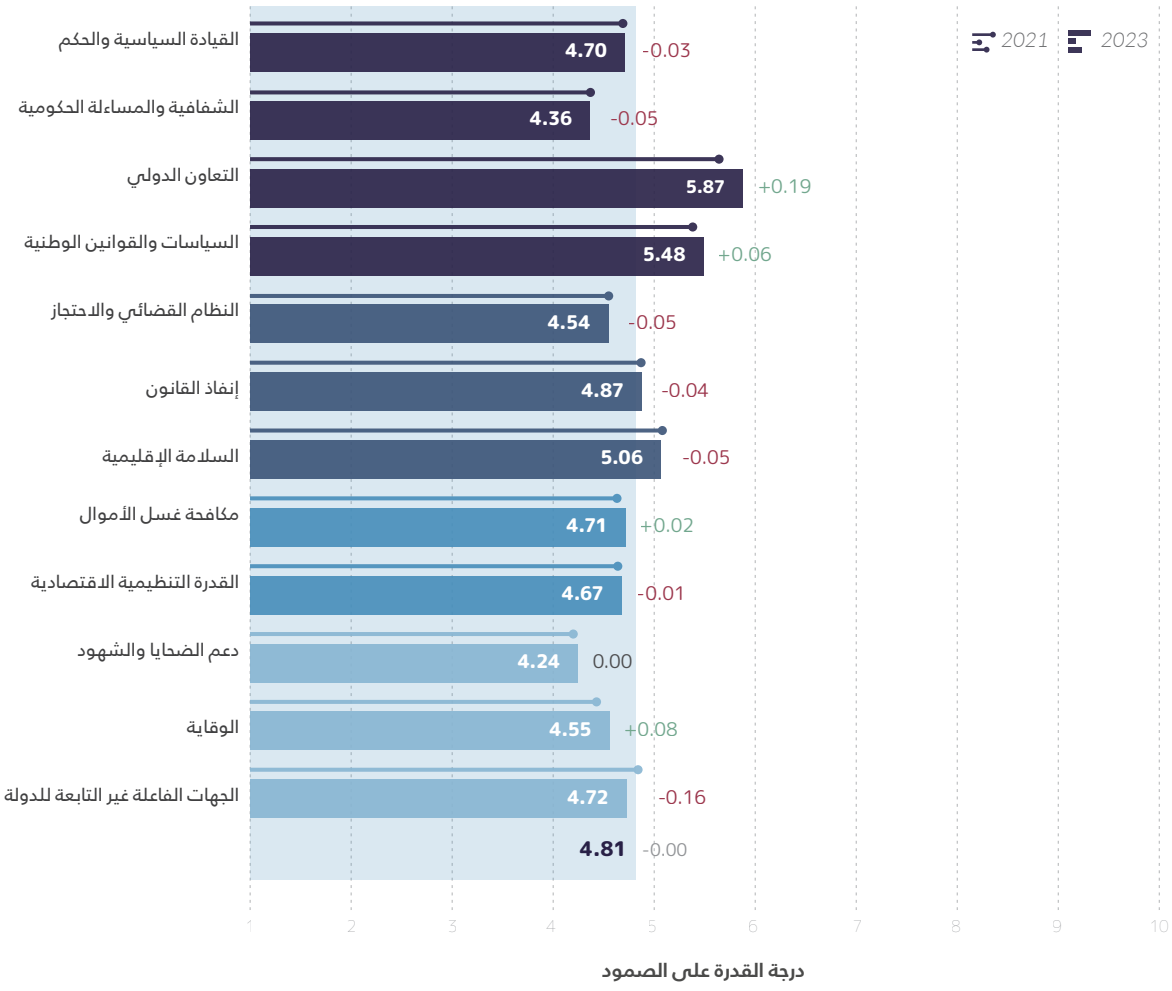

النتيجة 10

أكثر المتضررين من الجريمة المنظمة ليسوا أولوية

على غرار عام 2021، سجل مؤشر "دعم الضحايا والشهود" المستوى الأدنى بين ركائز بناء القدرة على الصمود بشكل عام في مؤشر 2023. وتذكّر هذه النتيجة بأن الجهود العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة تستخدم في غالب الأحيان نهجًا قائمًا على تقليل المخاطر، بحيث تركز على قمع أنشطة الجهات الفاعلة الإجرامية. وهناك خلل واضح في هذه الاستراتيجية، لأنها تهمل أشد المتضررين من الجريمة المنظمة. وقد يترتب عن ذلك تداعيات طويلة الأمد وبعيدة المدى، ما يسهم في استمرار هشاشة الدولة وزيادة ضعفها. ولذلك، من الضروري معالجة أوجه القصور هذه في الضمانات التي تحمي الضحايا والشهود.

الشكل 1.12

الحصة النسبية لمؤشر القدرة على الصمود بحسب المجموعة

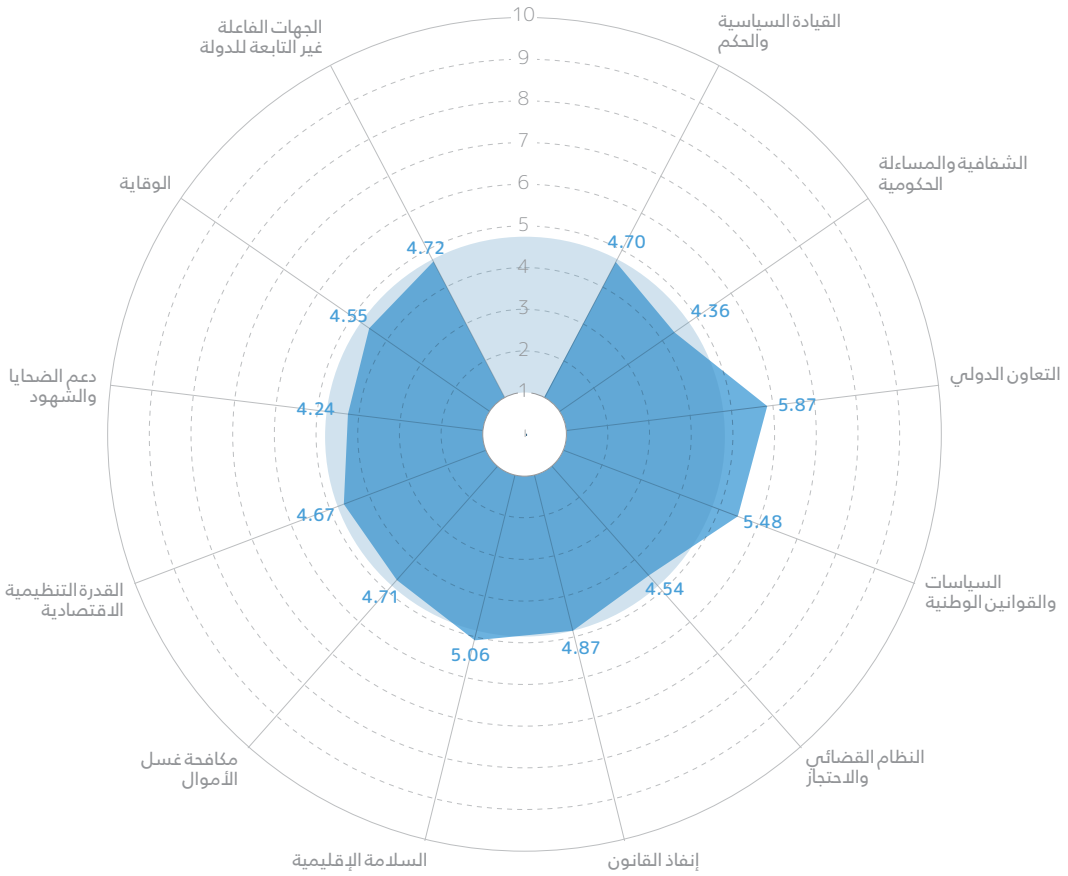

متوسط درجات مؤشرات القدرة على الصمود (2023)

درجات 2023

النتيجة 11

التعاون الدولي تحسّن رغم الصراع والانقسام السياسي

مقابل تراجع حيز "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" ونقص الدعم للأشخاص الأكثر تضررًا من الجريمة المنظمة، تظهر نتائج مؤشر عام 2023 أن التعاون الدولي قد تحسن على الصعيد العالمي. وقد يشير ذلك إلى أن البلدان لا تزال تلجأ إلى الاستجابات المؤسسية لمكافحة الأنشطة غير المشروعة، ولا تستفيد من مورد فريد من المعارف والقدرات والمهارات المحلية، قادر على تكملة أطر استجابة الدول. لكن المفارقة هو أن الشرخ يكون حيث ينبغي أن يسود التعاون. ولا يبدو أن التعاون الدولي منهجي على الصعيد العالمي، بل إن الشرخ بين الدول الديمقراطية والدول الاستبدادية واضح في اختيار الدول للجهات التي تتعاون معها. وبهذا المعنى، يعتبر التعاون الحقيقي لمكافحة الجريمة المنظمة على نطاق عالمي مهمة صعبة. وفي مواجهة قضية تتجاوز الحدود والسياسة، تحتاج الدول إلى تكثيف الحوار والعمل على وضع آليات لتنفيذ ومراقبة الالتزامات بمكافحة الجريمة المنظمة.

الشكل 1.13

أنواع الأنظمة الحاكمة بحسب نطاق درجة التعاون الدولي

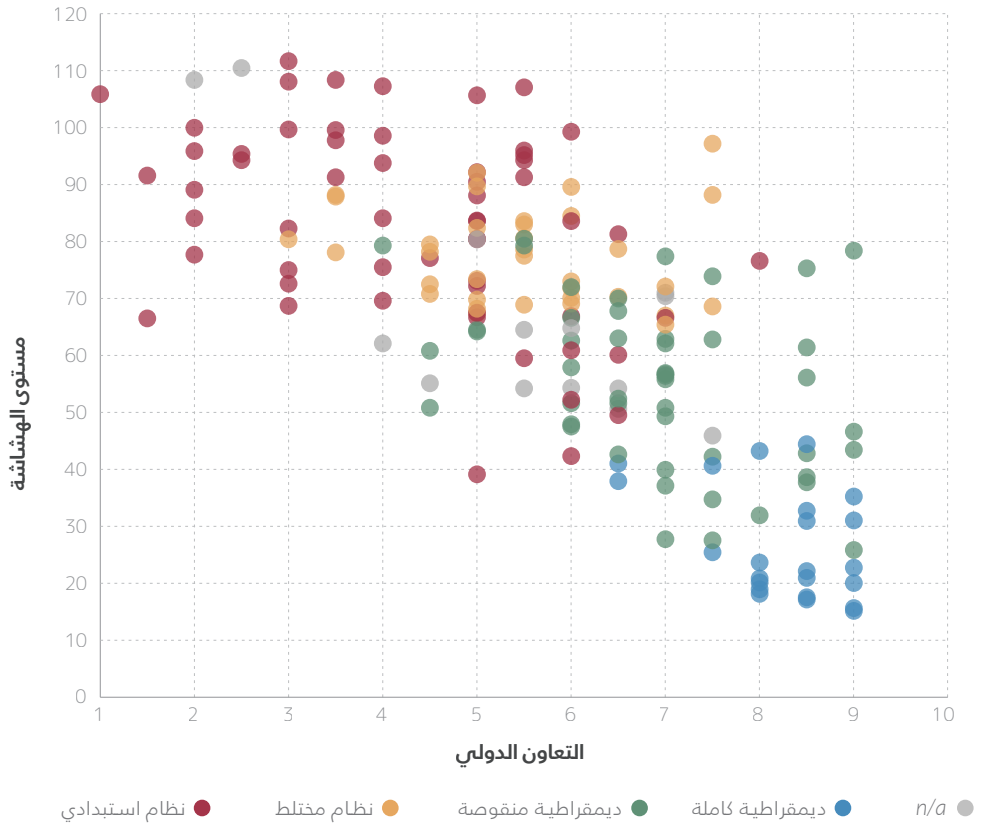

المصدر: مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023، مؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة استخبارات الإيكونوميست، مؤشر الدول الهشة (2022)

النتائج الجغرافية

النتيجة 12

عدد أكبر من الدول يسجل **معدلات عالية من الإجرام** و**أطر قوية للصمود**

لا تزال فئة "معدلات الجريمة المرتفعة- القدرة العالية على الصمود" تضم أقل عدد من البلدان. غير أن التقييم الذي أجري في عام 2023 يبيّن أن هذا العدد ارتفع من تسعة بلدان في عام 2019 إلى 12 بلدًا، وهي: إيطاليا، الصين، فرنسا، كوستاريكا، كولومبيا إسبانيا، جنوب أفريقيا، السنغال، ماليزيا، نيجيريا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. ويمكن القول إن إدراج مؤشرات جديدة في هذا التكرار، وخاصة الجرائم المالية والجرائم الإلكترونية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، هو المسؤول عن ارتفاع مستويات الإجرام في كوستاريكا والسنغال والمملكة المتحدة.

الشكل 1.14

تصنيف مستويات الضعف، التغيرات بين عامَي 2021 و2023

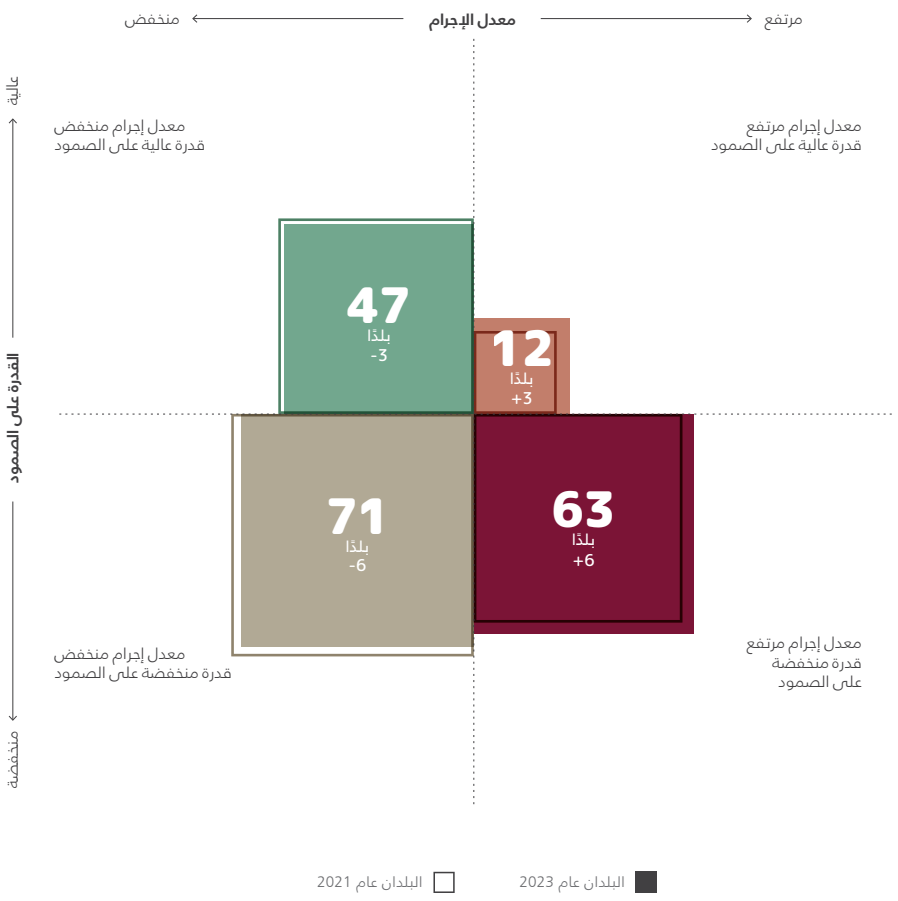

النتيجة 13

أوروبا تسجل **أكبر زيادة في الإجرام على المستوى القاري،** في حين نمت قدرة الصمود بشكل هامشي

توصّل التقييم إلى أن القارات التي أظهرت في السابق قدرة عالية على الصمود هي اليوم عرضة للجريمة المنظمة، وتعد أوروبا مثالاً جيدًا على ذلك. فمع أن إدراج مؤشرات جديدة أثّر حتمًا على درجات الإجرام، توسعت الأسواق العشر الأصلية بحد ذاتها، ما أدى إلى تدهور بيئة الإجرام في القارة. ولكن في حين أن الإجرام منتشر حقًا ويؤثر على القارة بأكملها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، ثمة انقسام واضح في مستويات القدرة على الصمود. ويتجلى هذا الانقسام بوضوح بين الشرق والغرب، حيث لا تزال بلدان أوروبا الشرقية تكافح منذ ثلاثة عقود للتخلص من إرثها الاستبدادي الذي حدد ديناميات الجريمة المنظمة وأطر الصمود بوجهها، أو غيابها.

الشكل 1.15

تغير الدرجات بحسب المؤشر - أوروبا، 2021 مقابل 2023

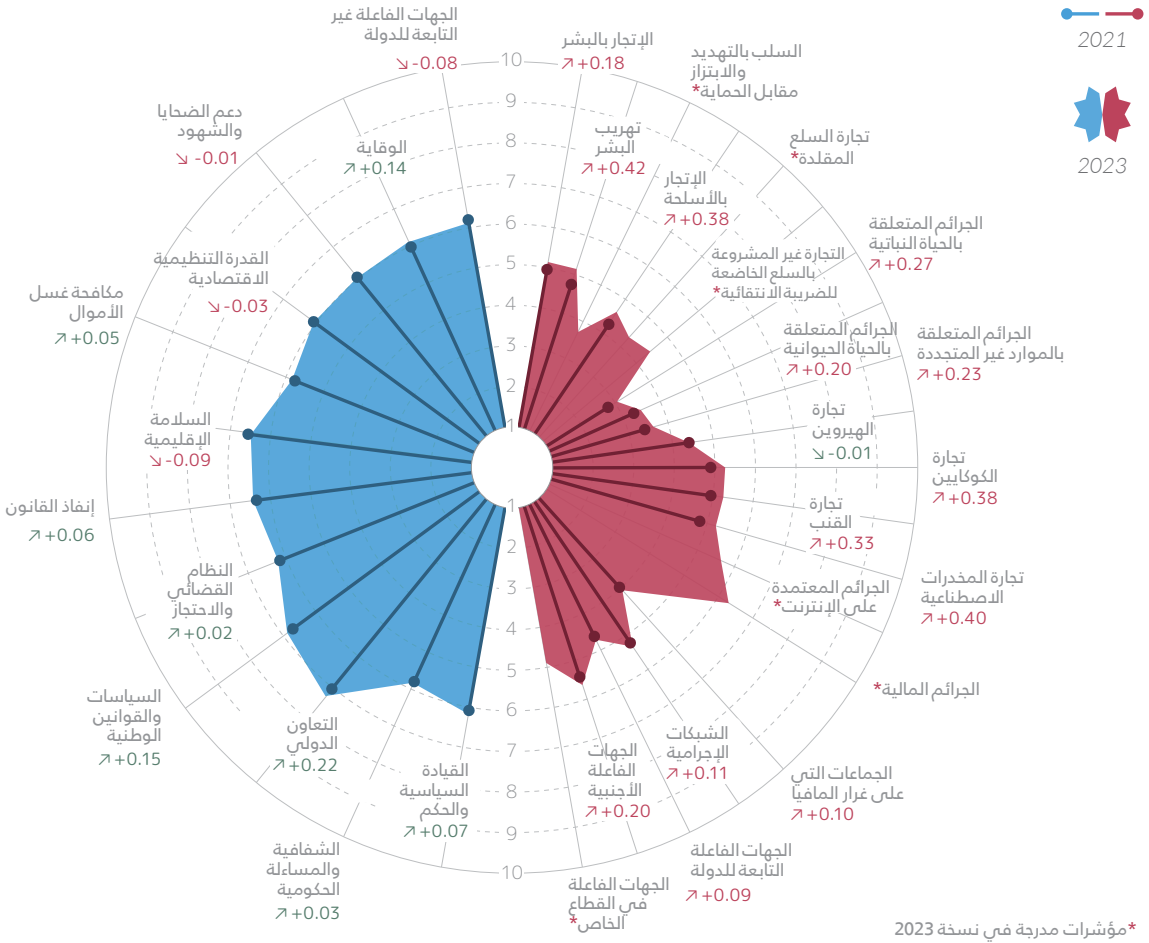

*مؤشرات مدرجة في نسخة 2023

النتيجة 14

أفريقيا تسجل **أصغر زيادة قارية في مستويات الإجرام**، ولكن درجتها في الأسواق الإجرامية الأصلية العشر ارتفعت

شهدت القارة الأفريقية أدنى زيادة في معدلات الإجرام، على الرغم من توطيد كل أنواع الجهات الإجرامية وجودها في القارة بعد الجائحة. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إضافة مؤشرات جديدة أدت إلى انخفاض متوسط درجات الإجرام. ففي حين أدت الجائحة بلا شك إلى ارتفاع كبير في نسبة الاتصال بالإنترنت في أفريقيا،[23] كانت القارة بطيئة نسبيًا في اعتماد الرقمنة. وقد حال غياب التطور في المجال السيبراني بدوره دون ازدهار أشكال الإجرام المعتمدة على الإنترنت والممكَّنة عبر الإنترنت. وعند النظر في الأسواق العشر الأصلية والأنواع الأربعة من الجهات الفاعلة الإجرامية بحد ذاتها، سيتضّح التغيير في معدل الإجرام الإجمالي في أفريقيا، مع زيادة قدرها 0.23 نقطة، وهي ثاني أكبر زيادة على مستوى العالم.

الشكل 1.16

تغيّر متوسط معدلات الإجرام بين عامَي 2021 و2023 بحسب القارة

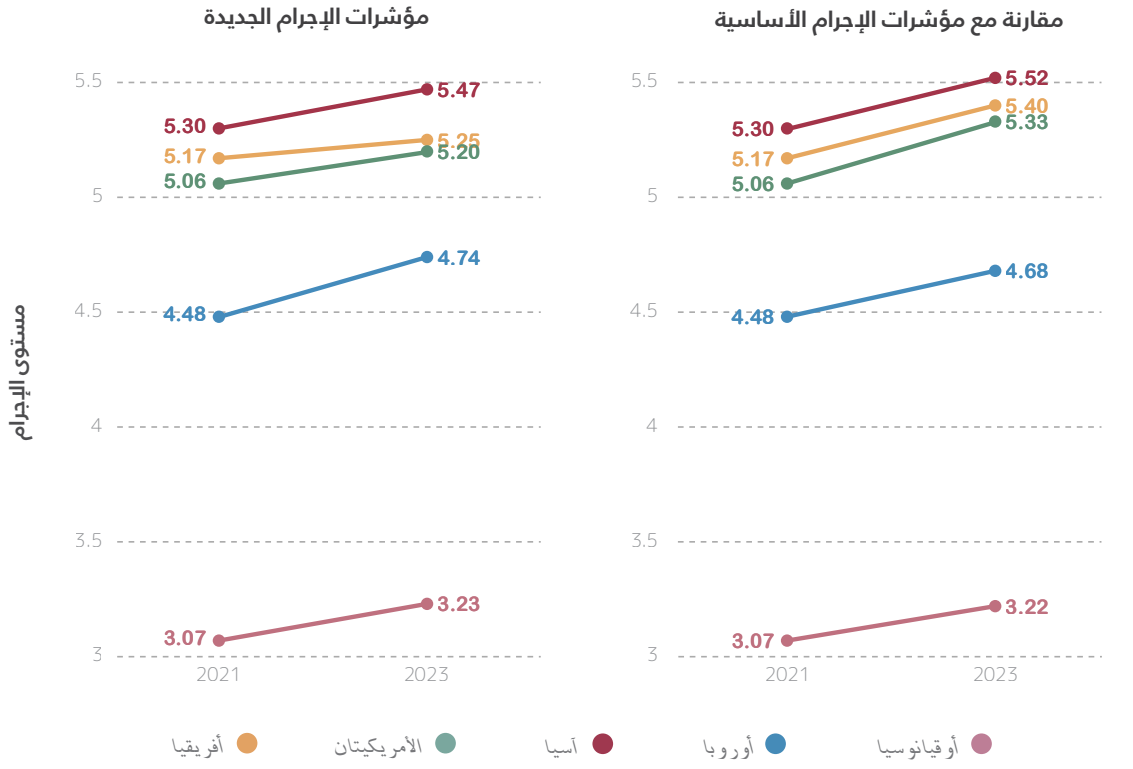

النتيجة 15
آسيا تسجل أعلى معدل لوجود الجهات الفاعلة الإجرامية

شهدت القارة الآسيوية طفرة كبيرة في الجهات الفاعلة الإجرامية، ولا سيما الشبكات الإجرامية والجهات الفاعلة الأجنبية. ويعدّ إدراج القطاع الخاص كعنصر فاعل إجرامي في هذه الطبعة الثانية من المؤشر بمثابة اعتراف بأن القطاع الخاص هو وسيط رئيسي بين المشروع وغير المشروع وميسر حيوي للعديد من الأسواق الإجرامية، من التزوير إلى نقل البضائع والجريمة الإلكترونية وغسل الأموال. وفي حين أن الارتفاع الكبير في عدد الجهات الفاعلة الإجرامية في آسيا نتج عن ارتفاع درجات الفئات الأربع الأصلية، إلا أن ثقل مؤشر الجهات الفاعلة في القطاع الخاص الذي تم إدخاله حديثًا هو الذي دفع متوسط الدرجات إلى الارتفاع. والجدير بالذكر أن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تحتل المرتبة العليا في آسيا بالمقارنة مع القارات الأخرى، وبهامش كبير.

الشكل 1.17

التغيّرات في درجات الجهات الفاعلة الأجنبية - آسيا، 2021 مقابل 2023

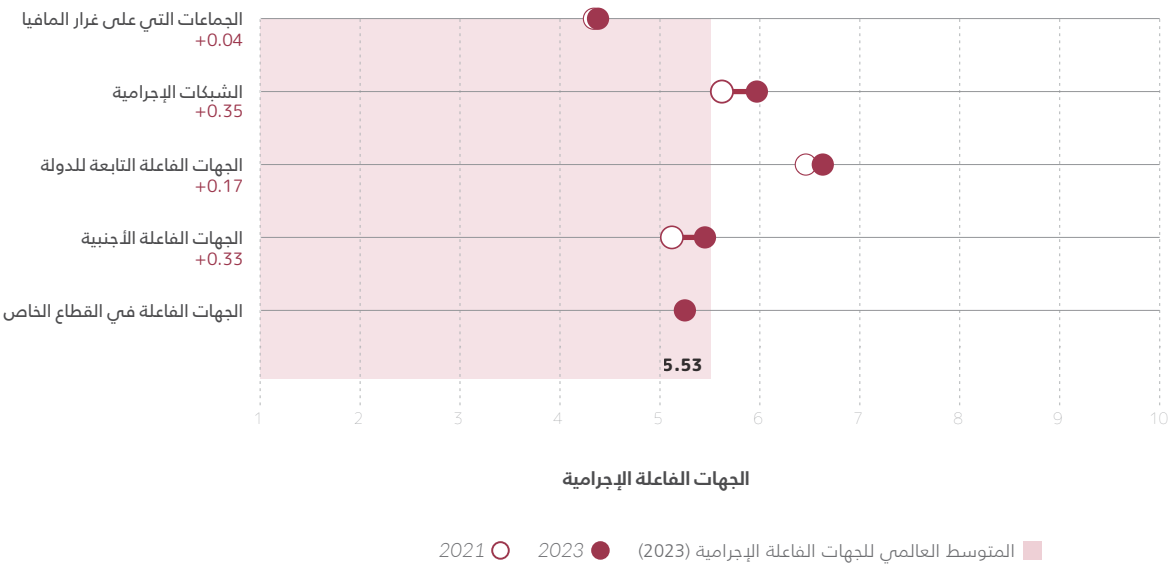

02

نبذة عن المؤشر

يستند مؤشر الجريمة المنظمة العالمي إلى مؤشر ENACT للجريمة المنظمة لعام 2019: أفريقيا، ويشكل أداة رئيسية من أدوات المبادرة العالمية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. يقدم المؤشر رؤية شاملة ومتعمقة عن ديناميات الجريمة المنظمة، بحيث يقيّم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة من حيث نطاق وحجم الإجرام فيها من ناحية، ومرونتها أو قدرتها على الصمود والتصدي لأنشطة الجريمة المنظمة من ناحية أخرى. والهدف من هذا المؤشر هو إثارة حوار بنّاء حول موضوع الجريمة المنظمة وآثارها. ومن خلال توفير بيانات قائمة على المقاييس، يسهّل المؤشر عمل مختلف أصحاب المصلحة في تنفيذ استراتيجيات مكافحة الاقتصادات غير المشروعة، ويزودهم بالوسائل اللازمة لقياس فعالية استجاباتهم.

العناصر المكونة للمؤشر

الإجرام

يتكون العنصر الأول في المؤشر، وهو الإجرام، من عنصرين فرعيين: الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية. تعرَّف الأولى بأنها النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بجميع مراحل الإتجار غير المشروع بالسلع أو الأشخاص و/أو استغلالهم. وفي هذه النسخة من المؤشر، تمت إضافة خمس أسواق إلى الأسواق العشر الأصلية، كما هو موضح بالخط العريض في الشكل 2.1. تتوفر التعريفات الكاملة للأسواق الإجرامية في الملحق 3 في نهاية هذا التقرير؛ كما أنها متاحة للتنزيل من منصة المؤشر المخصصة ocindex.net.

المربع 2.1

تعريف **الجريمة المنظمة**

لأغراض مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، تعرَّف "الجريمة المنظمة" بأنها أنشطة غير مشروعة تقوم بها جماعات أو شبكات تعمل بشكل متضافر من خلال الانخراط في العنف أو الفساد أو الأنشطة ذات الصلة من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو مادية. ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة داخل البلد الواحد وعبر الحدود الوطنية على حد سواء.

أما المكون الفرعي الثاني من الإجرام، وهو الجهات الفاعلة الإجرامية، فيقيّم بنية وتأثير خمسة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية، هي: الجماعات التي على غرار المافيا، والشبكات الإجرامية، والجهات الفاعلة التابعة للدولة، والجهات الفاعلة الأجنبية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. حتى الآن، لا تندرج كل جماعة من الجماعات الإجرامية الكثيرة في مختلف أنحاء العالم ضمن فئة واضحة المعالم. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، فإن أنواع الجهات الفاعلة الخمس التي يحددها المؤشر واسعة في خصائصها لتغطي أكبر عدد ممكن من ديناميات الجهات الفاعلة الإجرامية.

الشكل 2.1

مؤشرات الإجرام

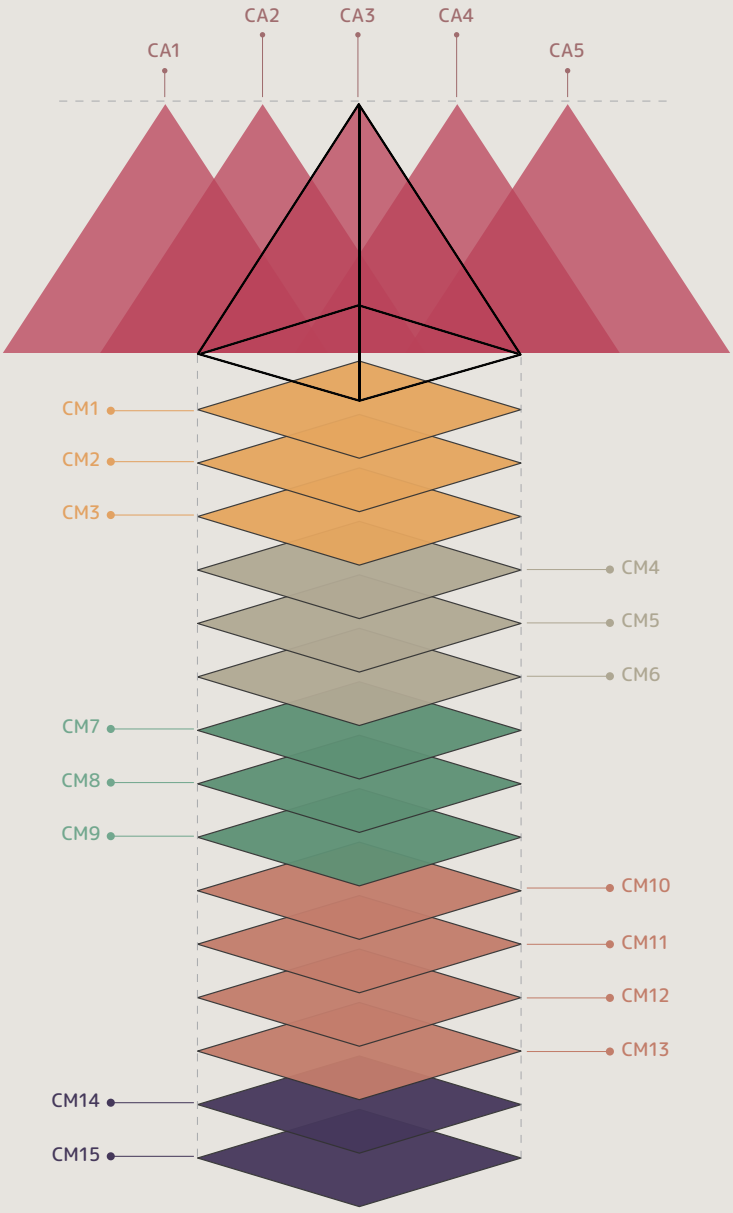

الجهات الفاعلة الإجرامية

- **CA1.** الجماعات التي على غرار المافيا
- **CA2.** الشبكات الإجرامية
- **CA3.** الجهات الفاعلة التابعة للدولة
- **CA4.** الجهات الفاعلة الأجنبية
- **CA5. الجهات الفاعلة في القطاع الخاص**

الأسواق الإجرامية

- **CM1.** الإتجار بالبشر
- **CM2.** تهريب البشر
- **CM3. السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية**
- **CM4.** الإتجار بالأسلحة
- **CM5. تجارة السلع المقلدة**
- **CM6. التجارة غير المشروعة بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية**
- **CM7.** الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية
- **CM8.** الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية
- **CM9.** الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة
- **CM10.** تجارة الهيروين
- **CM11.** تجارة الكوكايين
- **CM12.** تجارة القنب
- **CM13.** تجارة المخدرات الاصطناعية
- **CM14. الجرائم المعتمدة على الإنترنت**
- **CM15. الجرائم المالية**

القدرة على الصمود

من أجل إعطاء صورة شاملة ودقيقة قدر الإمكان عن بيئة الجريمة المنظمة في سياقات مختلفة، يقيّم المؤشر أيضًا جودة تدابير الصمود الوطنية وفعاليتها. في حين أن درجة الإجرام تسمح لأصحاب المصلحة بكشف التهديدات ومعرفة مدى حدتها، تعكس درجة القدرة على الصمود نوع وفعالية التدابير التي وضعتها الدول لتنفيذ الحلول لتهديدات الجريمة المنظمة التي تواجهها. ونظرًا إلى طبيعة الجريمة المنظمة وديناميكاتها المتنوعة في مختلف أنحاء العالم، تبدو القدرة على الصمود مختلفة في سياقات مختلفة - فالتدخلات التي تنجح في منطقة ما مثلًا قد تحقق تأثيرًا ضئيلًا على مستويات الإجرام في منطقة أخرى.

ولمراعاة مختلف المشاكل التي تطرحها الجريمة المنظمة في مجموعة واسعة من السياقات، فإن تدابير القدرة على الصمود، على النحو المحدد في المؤشر، هي تدابير بعيدة المدى ومتعددة القطاعات. وتشكل مؤشرات القدرة على الصمود الاثنتي عشرة ككل ركائز الاستجابات الشاملة والمستدامة للجريمة المنظمة في المجتمعات.

المربع 2.2

تعريف القدرة على الصمود

يعرّف المؤشر "القدرة على الصمود" بإمكانية التصدي للأنشطة الإجرامية عمومًا وتعطيلها، بدلًا من الأسواق الفردية، من خلال التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية. وتشير القدرة على الصمود إلى التدابير التي تتخذها البلدان، سواء من قبل الجهات التابعة للدولة أم غير التابعة للدولة.

الشكل 2.2

مؤشرات القدرة على الصمود

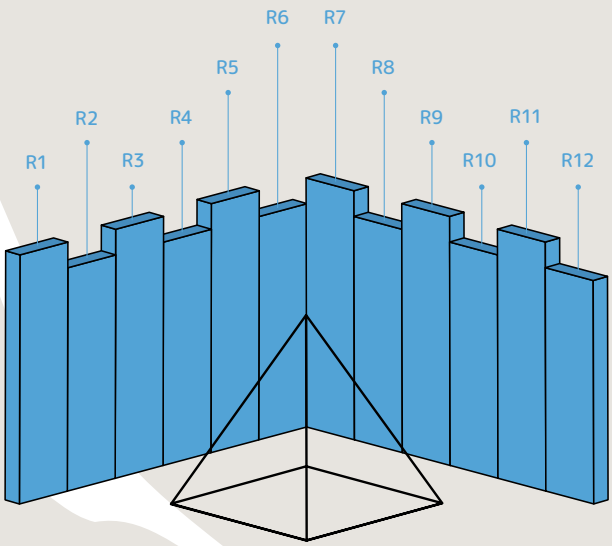

- **R1.** القيادة السياسية والحكم
- **R2.** الشفافية والمساءلة الحكومية
- **R3.** التعاون الدولي
- **R4.** السياسات والقوانين الوطنية
- **R5.** النظام القضائي والاحتجاز
- **R6.** إنفاذ القانون
- **R7.** السلامة الإقليمية
- **R8.** مكافحة غسل الأموال
- **R9.** القدرة التنظيمية الاقتصادية
- **R10.** دعم الضحايا والشهود
- **R11.** الوقاية
- **R12.** الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة

المنهجية

ترد في ما يلي نسخة مختصرة من المنهجية المطبقة في البحث لتجميع معلومات المؤشر. ولقراءة المنهجية بالكامل، يمكن مراجعة موقع المؤشر ocindex.net، إلى جانب الأسئلة التوجيهية التي استخدمت لإسناد وتبرير درجات الإجرام والقدرة على الصمود.

لا تُعتبر نمذجة المؤشرات مهمة سهلة، وخصوصًا تلك المصممة لتقييم ظاهرة سرية مثل الجريمة المنظمة. ولذلك، يقترح نموذج مؤشر الجريمة المنظمة العالمي إطارًا تقييميًا بديلًا يقوم على السلع الأساسية لقياس الأسواق غير المشروعة من خلال الجمع بين النطاق والحجم والقيمة والأثر. بهذه الطريقة، يهدف المؤشر إلى معالجة ثغرات المعلومات التي تعاني منها الأطر الأخرى.

وباختصار، يستند المؤشر العالمي للجريمة المنظمة إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- النطاق والحجم والتأثير لخمس عشرة سوقًا إجرامية
- هيكلية وتأثير خمسة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية
- وجود البلدان وقدرتها على الصمود في وجه الجريمة المنظمة، عبر قياس 12 ركيزة للقدرة على الصمود

لقد تم منح جميع البلدان المشمولة بالمؤشر درجة للإجرام تتكون من عنصرين فرعيين هما الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية. ينطوي تقييم عنصر الأسواق الإجرامية على تحديد الأثر النقدي وغير النقدي للسوق (بالنظر إلى عوامل مختلفة مثل التركز الجغرافي للسوق، وعدد الأشخاص المتأثرين بالسوق أو المشاركين فيها، ووجود العنف، وندرة السلعة المتداولة بصورة غير مشروعة). أما تقييم الجهات الفاعلة الإجرامية فيشمل قياس القدرة التنظيمية للجماعات الإجرامية ومستوى تطورها، فضلًا عن تأثيرها العام على الدولة والمجتمع ككل. كذلك، تم منح البلدان درجة للقدرة على الصمود في محاولة لتقييم المستوى الذي أنشأت به الدول الأطر القانونية والسياسية والاستراتيجية المناسبة للتصدي للجريمة المنظمة. ويركز تقييم مؤشرات القدرة على الصمود الاثنتي عشرة على المسائل المتعلقة بما إذا كانت تدابير أو أطر الصمود موجودة وما إذا كانت فعالة في مكافحة الإجرام بالتماشي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

هذا ويتم قياس كلا العنصرين على مقياس من 1 إلى 10. وبينما ينتقل مقياس الإجرام من أدنى مستويات الإجرام إلى أعلى مستويات نشاط الجريمة المنظمة، فإن مقياس القدرة على الصمود يبين العكس. بعبارة أخرى، بالنسبة للقدرة على الصمود، تشير درجة 1 إلى مستويات منخفضة من القدرة على الصمود، في حين تشير درجة 10 إلى قوة الأطر الموجودة وفعاليتها، وهي أطر لا تعالج مخاطر الجريمة المنظمة الحالية فحسب، بل تصاغ للتكيف مع التهديدات الناشئة.

إخلاء مسؤولية: قد تحدث فروق صغيرة بمقدار 0.01 في حسابات الاختلافات بين عامَي 2021 و2023 نتيجة لأخطاء التدوير الثنائية.

إجراءات وقيود عملية وضع درجات المؤشر

حفاظًا على الاتساق، تخضع كل نسخة من المؤشر لعملية التطوير التكرارية المتعددة المراحل نفسها. وقد تمت الاستعانة بالأبحاث المفتوحة المصدر لوضع موجز تعريفي أولي عن البلدان يحدد السياق وراء كل مؤشر للإجرام والقدرة على الصمود لدى جميع الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة. وبعد الانتهاء من إعداد هذه الموجزات التعريفية، خضعت لجولتين مستقلّتين من التقييم ووضع الدرجات بحسب البلدان والمواضيع من قبل خبراء مختلفين. وأجريت بعد ذلك جولة إضافية من عمليات التحقق الجغرافية من قبل مجموعات الخبراء لضمان معايرة درجات المناطق والتحقق من المعلومات التي تطرحها الموجزات، قبل أن تقوم المراصد التابعة للشبكة العالمية بجولة نهائية لتقييم الموجزات مرة أخرى لأغراض المعايرة العالمية.

الشكل 2.3

عملية وضع درجات المؤشر

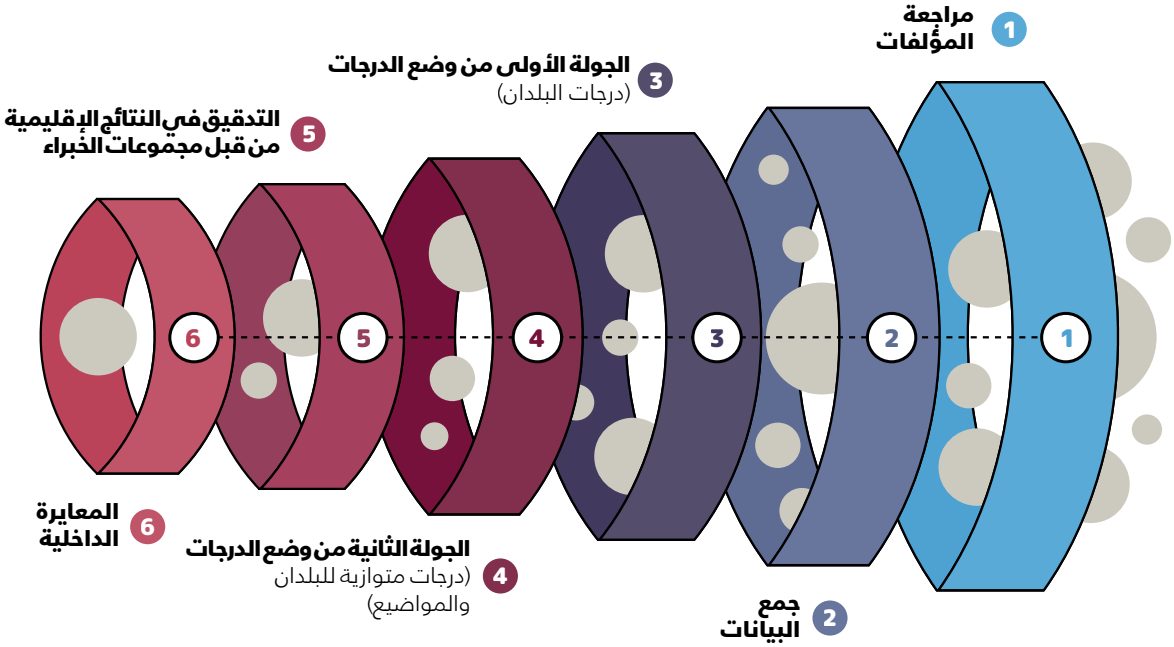

في إطار متابعة القيود التي تم تحديدها سابقًا، اتُخذت الخطوات اللازمة لوضع صورة تمثّل الجريمة المنظمة في العالم بدقة أكبر، مع إضافة أنشطة متقاطعة غير مشروعة مثل الجرائم المالية والجرائم المعتمدة على الإنترنت في إطار المؤشر. ولكن نظرًا لإضافة المؤشرات الجديدة، ينبغي توخي الحذر عند إجراء المقارنات العامة مع نتائج عام 2021. مع ذلك، لا تزال المؤشرات الفردية ومقارنات القدرة على الصمود العامة بين نسختَي المؤشر لعام 2021 وعام 2023 صالحة.

والجدير بالذكر أن الفساد لا يزال مستبعدًا عن المؤشر كسوق إجرامية مستقلة، بل يتم اعتباره عاملًا مشددًا عند تحديد الدرجات لكل من الأسواق الإجرامية الـ15.

علاوة على ذلك، ينعكس الفساد أيضًا في العناصر الفاعلة الإجرامية وعناصر القدرة على الصمود في المؤشر كموضوع متقاطع.

وأخيرًا، قد يخضع المؤشر، بوصفه تقييمًا يقوده الخبراء، لتحيزات ضمنية وتأكيدية في تنفيذه وتفسير نتائجه. نتيجة لذلك، تم تصميم منهجية المؤشر للحد من هذه المخاطر إلى أقصى حد ممكن من خلال العديد من المراجعات المستقلة والمجهولة المصدر، والمبادئ التوجيهية الموحدة للإعداد والتطوير.

كيفية قراءة تمثيلات هذا التقرير

عرض الهرم وارتفاعه

إنّ درجة **الأسواق الإجرامية** ممثلة بحجم قاعدة الهرم فيما يتم تمثيل درجة **الجهات الفاعلة الإجرامية** بارتفاع الهرم على مقياس يتراوح بين 1 و10.

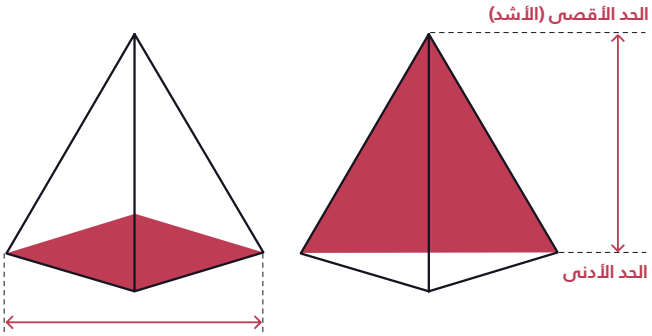

ارتفاع الهرم

درجة القدرة على الصمود ممثلة في ارتفاع الهرم، الذي يظهر عند الجهة الجانبية.

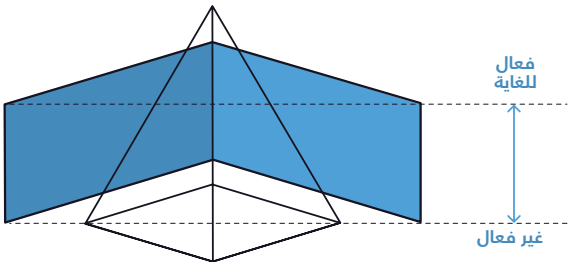

متوسط الدرجات العالمي

يمثل شكل الهرم درجة الإجرام والمتوسط البسيط لدرجات الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية. تبلغ درجة **الإجرام** العالمية **5.03**، وتتألف من درجة **الأسواق الإجرامية** العالمية البالغة **4.88** ودرجة الجهات الفاعلة الإجرامية العالمية البالغة **5.19**. أما الدرجة العالمية **للقدرة على الصمود** فهي **4.81**.

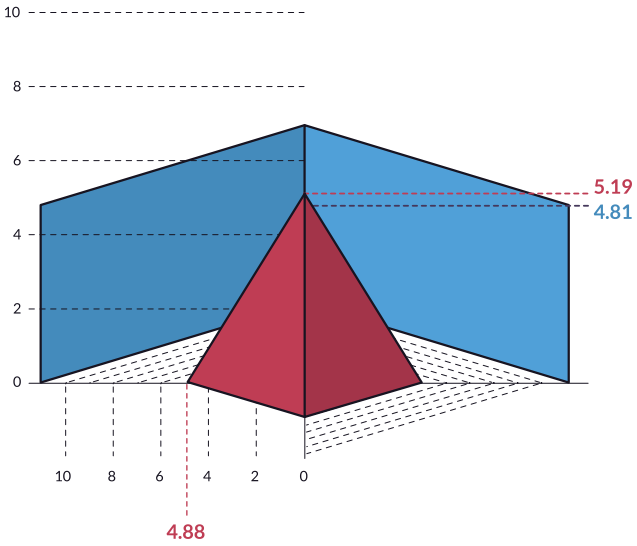

03

السياق العالمي: النتائج ونظرة عامة

Коваль
Олексій

السياق العالمي

سبق وذكرنا أن إحدى النتائج الرئيسية التي توصّل إليها المؤشر هي أن مستويات الإجرام تتزايد في جميع أنحاء العالم، في حين أن تدابير الصمود لا ترقى إلى المستوى اللازم لمواجهة التهديد. وهذه الفجوة الحرجة بين المستويات المتزايدة للجريمة في العالم من جهة، والسياسات المستدامة والتدابير اللازمة على مستوى المجتمع المدني لمعالجتها من جهة أخرى، آخذة في الاتساع. ويمكن فهم هذا النقص بشكل أفضل عند تحليله على خلفية تزايد الانقسام وانعدام الاستقرار في النظام العالمي.

فالعالم الذي خرج من الجائحة هو عالم مليء بالتناقضات. من ناحية، أصبح المجتمع العالمي أكثر ترابطًا واعتمادًا على الأدوات الإلكترونية التي تحفز انتشار الرقمنة. ومن ناحية أخرى، ازداد هذا المجتمع انقسامًا، وانعدمت فيه أوجه المساواة والاستقرار وتفاقمت التوترات الجيوسياسية. وفي ظل التقدم التكنولوجي وتعمّق العولمة والأزمات السياسية والنزاعات، تجد الجهات الفاعلة الإجرامية في هذه الديناميات فرصًا انتهازية لممارسة التجارة غير المشروعة.

وقد وجدت الجريمة المنظمة أساليب للتكيف مع مواطن ضعف معينة واستغلالها. وتنشأ الفرص التي تنتهزها الجريمة المنظمة في بعض الحالات من وفرة الموارد التي يمكن تبادلها بصورة غير قانونية، وفي حالات أخرى من الندرة، أو من خلال استغلال وجود مستهدفيها وبياناتهم على الإنترنت. ولهذا السبب، يجدر بنا أن نتذكر أن الاختلافات السياقية مهمة، وهو ما أكدته نتائج التقرير السابق. وفي حين يبين المؤشر كيف تتغير وتتطور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على المستوى الكلي، يسمح أيضًا للمستخدمين بالتركيز على مناطق أو بلدان معينة وأسواق محددة لفهم كيفية تكوين الاقتصادات الإجرامية وتدابير الصمود المصممة وفقًا للسياقات الفردية. باختصار، لكل بلد خصائصه - وما يجعل بلدًا ما عرضة للجريمة المنظمة قد لا ينطبق على بلد آخر، ويمكن أن يعزى الضعف إلى عوامل خارجة عن سيطرة الدولة.

الشكل 3.1

درجات الإجرام بحسب القارة

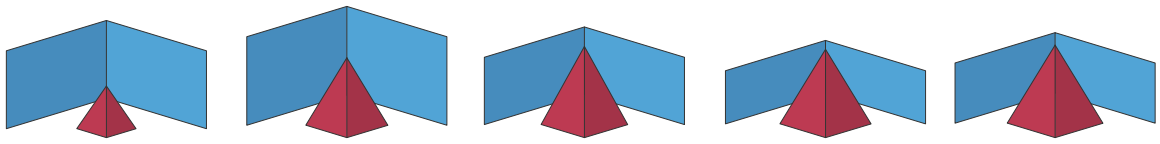

#1 آسيا | #2 أفريقيا | #3 الأمريكيتان | #4 أوقيانوسيا | #5 أوروبا

المنطقة	الإجرام		الأسواق الإجرامية		الجهات الفاعلة الإجرامية		القدرة على الصمود	
آسيا	5.47	+0.18	5.41	+0.20	5.53	+0.15	4.34	-0.12
أفريقيا	5.25	+0.08	5.05	+0.11	5.45	+0.05	3.85	+0.05
الأمريكيتان	5.20	+0.13	4.89	+0.19	5.51	+0.08	4.80	-0.03
أوقيانوسيا	4.74	+0.26	4.60	+0.40	4.88	+0.12	6.27	+0.04
أوروبا	3.23	+0.16	3.28	+0.30	3.19	+0.02	5.55	+0.09
المتوسط العالمي	5.03	+0.16	4.88	+0.22	5.19	+0.09	4.81	-0.00

لذلك، من المهم التأكيد على أن البلدان قد تحصل على درجات مماثلة لأسباب مختلفة جدًا. وينطبق هذا المبدأ أيضًا على المؤشرات الجديدة التي تمت إضافتها. في حالة الجرائم المالية على سبيل المثال، تعتبر المراكز المالية الرئيسية معرضة حكمًا لهذا النوع من الجرائم (بسبب نسبة المواطنين الأثرياء والشركات الكبيرة واعتماد التكنولوجيا المالية على نطاق واسع)، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال نقاط الاستهداف الوحيدة. فقد تشهد البلدان ذات التنظيم المالي الأضعف انتشارًا كبيرًا لأسواق الجريمة المالية، وبالتالي قد تسجل درجة مماثلة.

تقدم الأقسام التالية لمحة سريعة عن نتائج المؤشر من حيث الاتجاهات العالمية للإجرام وقدرة الصمود على مر الوقت. تنقسم النتائج بحسب مجال المواضيع قيد الدراسة - وهي الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية والقدرة على الصمود. ويتبع ذلك تحليل جغرافي للنتائج بحسب القارة.

الشكل 3.2

خريطة الإجرام

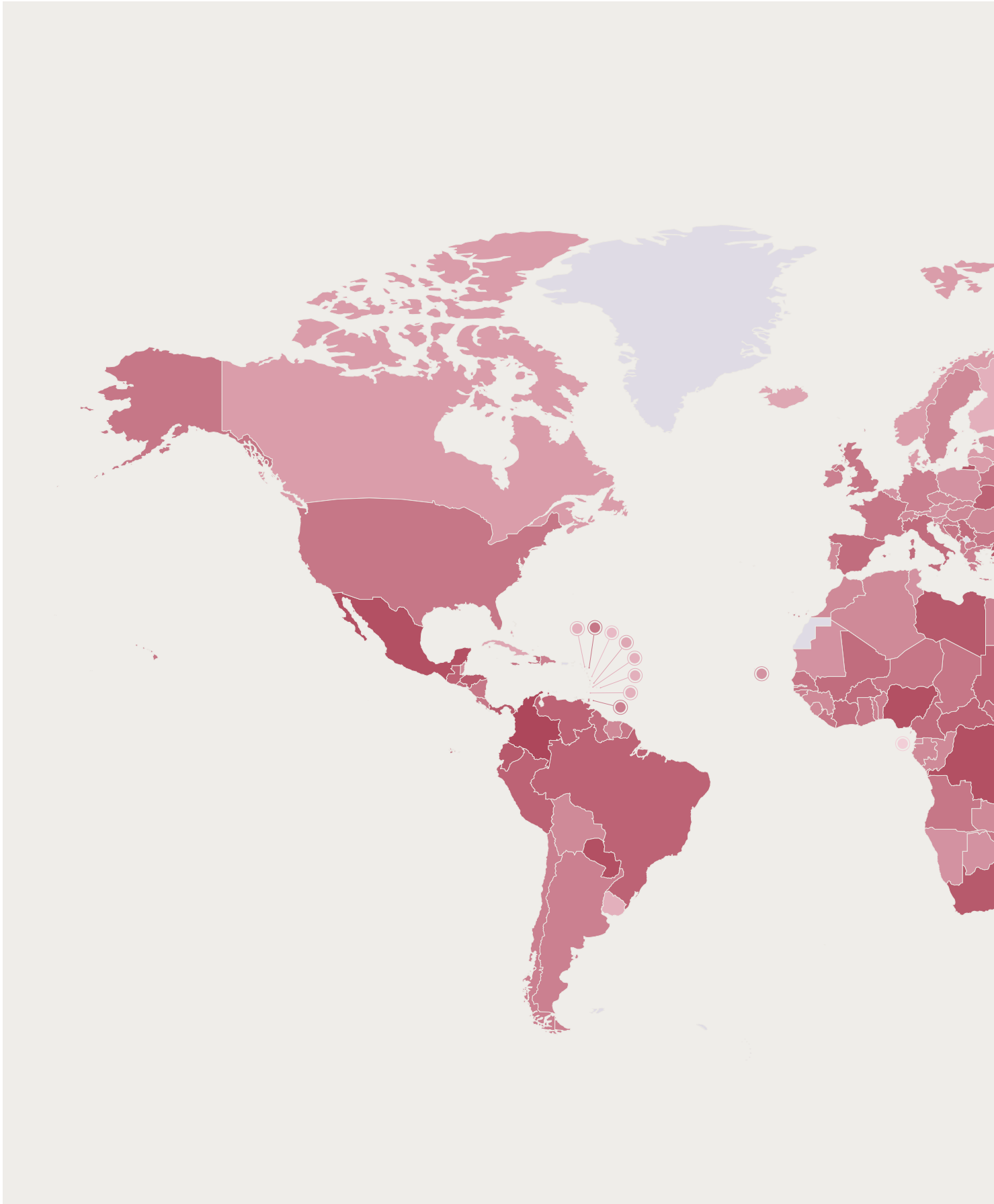

الشكل 3.3

معدل الإجرام

البلدان ذات الدرجات العليا

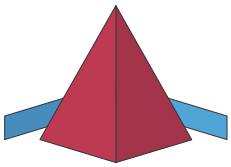

#1
ميانمار
8.15 ↗ +0.56

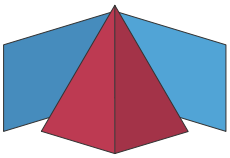

#2
كولومبيا
7.75 ↗ +0.09

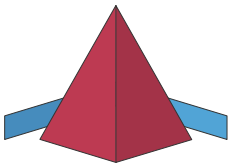

#3
المكسيك
7.57 ↗ +0.01

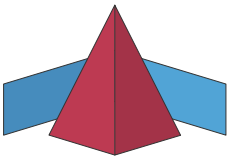

#4
باراغواي
7.52 ↗ +0.82

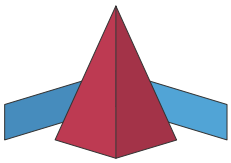

#5
جمهورية الكونغو الديمقراطية
7.35 ↘ -0.40

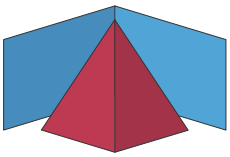

#6
نيجيريا
7.28 ↗ +0.13

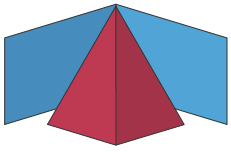

#7
جنوب أفريقيا
7.18 ↗ +0.56

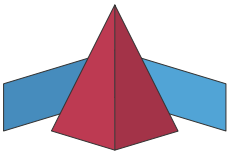

#8
العراق
7.13 ↗ +0.08

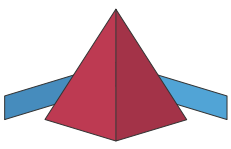

#9
أفغانستان
7.10 ↗ +0.02

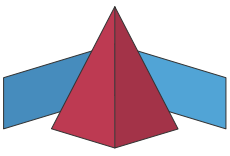

#9
لبنان
7.10 ↗ +0.34

البلدان ذات الدرجات الدنيا

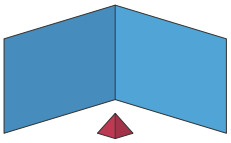

#193
توفالو
1.62 ↗ +0.08

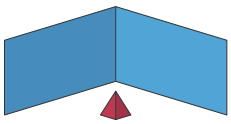

#192
ساو تومي وبرينسيبي
1.70 ↘ -0.08

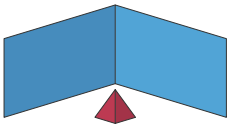

#191
ناورو
2.05 ↗ +0.29

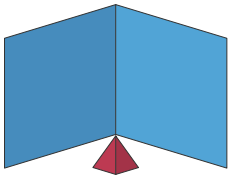

#190
ليختنشتاين
2.27 ↗ +0.40

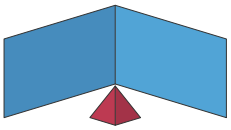

#188
فانواتو
2.43 ↗ +0.23

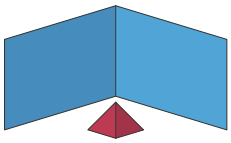

#188
ساموا
2.43 ↗ +0.39

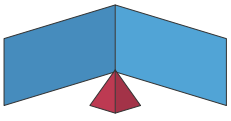

#187
كيريباتي
2.45 ↗ +0.10

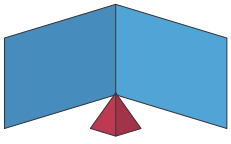

#186
جزر مارشال
2.52 ↗ +0.21

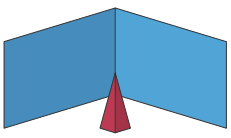

#185
موناكو
2.58 ↗ +0.16

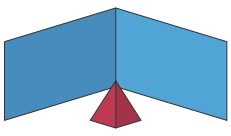

#184
دومينيكا
2.63 0.00

الأسواق الإجرامية العالمية

بلغ المتوسط العالمي لعنصر الإجرام 5.03 نقطة من أصل 10 أو 0.16 نقطة أعلى مما كان عليه في عام 2021 (راجع الملحق 4 للاطلاع على الدرجات الكاملة). ويبين تحليل النتائج أن درجة الإجرام العالمية كانت لترتفع بكل الأحوال حتى لو تم الاكتفاء بدراسة الأسواق الإجرامية العشر الأصلية، وأن النمو كان ليصبح أكبر ليبلغ متوسط الإجرام العالمي 5.10 نقطة. يشير ذلك إلى أن الأسواق الإجرامية الخمس الجديدة أقل انتشارًا في المتوسط على الصعيد العالمي من الأسواق العشر الأصلية.

مع ذلك، تبين أن إحدى الأسواق الجديدة، وهي سوق الجرائم المالية، هي الأكثر انتشارًا على الصعيد العالمي (مع 5.98 نقطة). في الواقع، صُنفت الجريمة المالية من بين الأسواق الإجرامية الثلاثة الأكثر انتشارًا في كل قارة علاوة على الأمريكيتين حيث تعد واحدة من الأسواق الخمس الكبرى. وبعد الجرائم المالية والإتجار بالبشر (5.82 نقطة)، تبين أن سوق تجارة القنب (5.34) وسوق تجارة الأسلحة (5.21) هما ثالث ورابع أكثر الأسواق انتشارًا على الصعيد العالمي.

في مؤشر 2021، نما معدل انتشار جميع الأسواق الإجرامية على مستوى العالم في فترة البيانات الحالية، مع ارتفاع النتيجة العالمية لتهريب البشر أكثر من سواها (0.39+)، تليها تجارة المخدرات الاصطناعية (0.33+) وتجارة الكوكايين (0.30+). في المقابل، شهدت تجارة الهيروين الحركة الأخف في عام 2023، حيث زادت بمقدار 0.10 نقطة فقط.

الشكل 3.4

الأسواق الإجرامية، المتوسطات العالمية

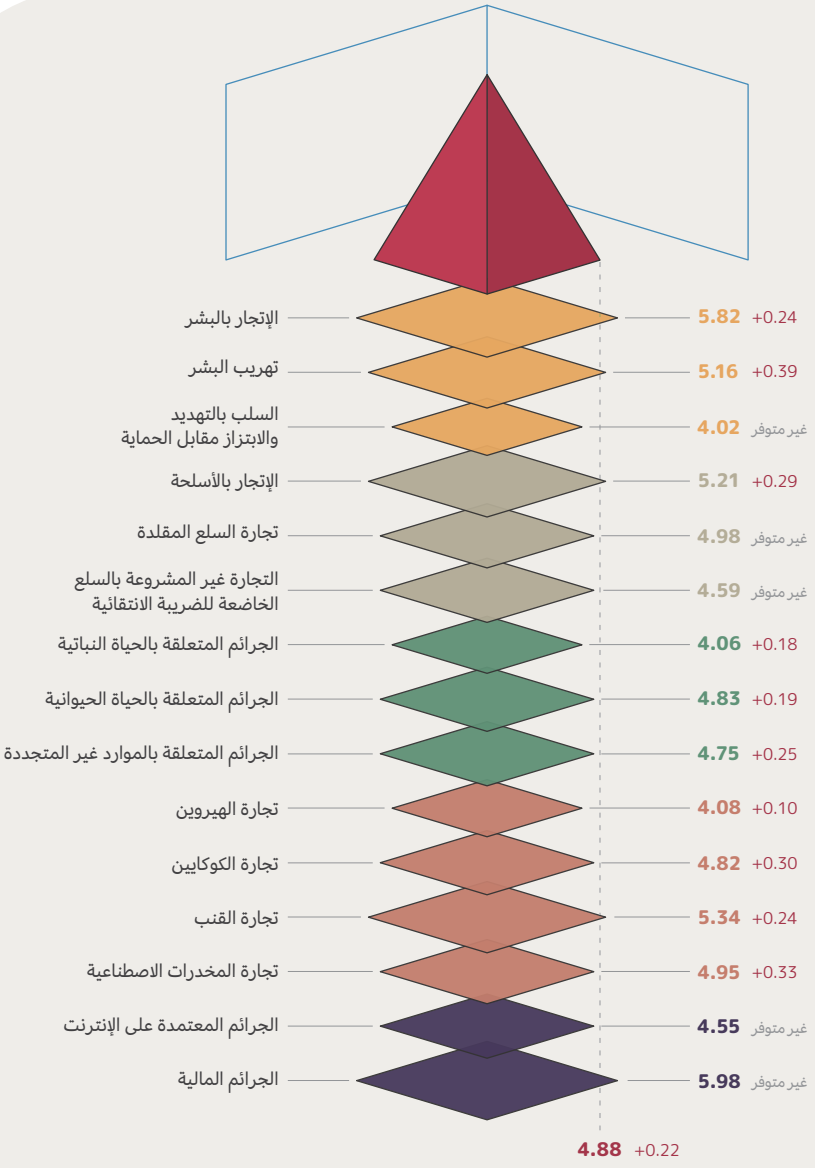

الأسواق الإجرامية الجديدة

تشكل الجرائم الناشئة، ولا سيما تلك التي يسهلها الإنترنت، تهديدًا عالميًا، وتفيد التقارير بأنها آخذة في الازدياد. وقد تجلّى التفاوت المالي بشكل أكبر بعد الجائحة، وتقارب التقاطع بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص المتورطة في الفساد، كما زادت السياسة والنزاعات من ضعف البلدان أمام الجريمة المنظمة. من هنا، أدرجت مؤشرات الإجرام الجديدة لتقديم صورة أكثر دقة وشمولًا عن المشهد العالمي للجريمة المنظمة ولتحقيق "تكافؤ الفرص". بعبارة أخرى، من الممكن للبلدان التي ربما لم تشهد مستويات عالية من الإجرام عند احتساب درجتها باستخدام الأسواق أو الجهات الإجرامية الأصلية أن تشهد الآن ارتفاعًا في درجات الإجرام مع إدراج هذه الإضافات، والعكس بالعكس. ما من بلد بمنأى عن الجريمة المنظمة، مع أن طريقة ظهورها قد تختلف إلى حد كبير بين بلد وآخر.

عند النظر إلى مؤشرات الإجرام الجديدة التي تم إدراجها، من المستحيل ألا نلاحظ عدد المؤشرات التي تأثرت بشكل كبير بالاتجاهات العالمية المتبدلة. تشمل الجرائم المالية، وفق تعريف المؤشر، جرائم مختلفة تتراوح بين الممارسات التقليدية غير المشروعة، مثل التهرب الضريبي وإساءة استخدام الأموال، إلى أشكال أكثر تعقيدًا من الاختلاس والاحتيال. تُرتكب هذه الجرائم من خلال الإنترنت، وتنطوي على مخاطر قليلة على الفاعل، وقد استغلت أنماط العمل عن بعد التي أصبحت اعتيادية خلال عمليات الإغلاق بسبب الجائحة واستمرت إلى حد كبير منذ ذلك الحين. وفي حين أن الوجود المتزايد للمجتمع على الإنترنت قد أوجد فرصًا للتنمية، إلا أن المجرمين على الإنترنت أصبحوا بارعين في تسخير التكنولوجيا واستغلال نقاط الضعف، بتكلفة كبيرة على الدول والشركات والأفراد. وما يزيد تأثير الجرائم المالية سوءًا هو ارتفاع نسبة الإفلات من العقاب، وعدم إيلاء الاهتمام اللازم في أغلب الأحيان لمدى الضرر المترتب عن هذا الشكل من أشكال الجريمة، ناهيك من اعتبار هذه الجرائم عادةً غير عنيفة ولا توقع الضحايا.

الشكل 3.5

البلدان التي يرتفع فيها تأثير الجرائم المالية (درجات تساوي أو تزيد عن 5.50 نقاط)

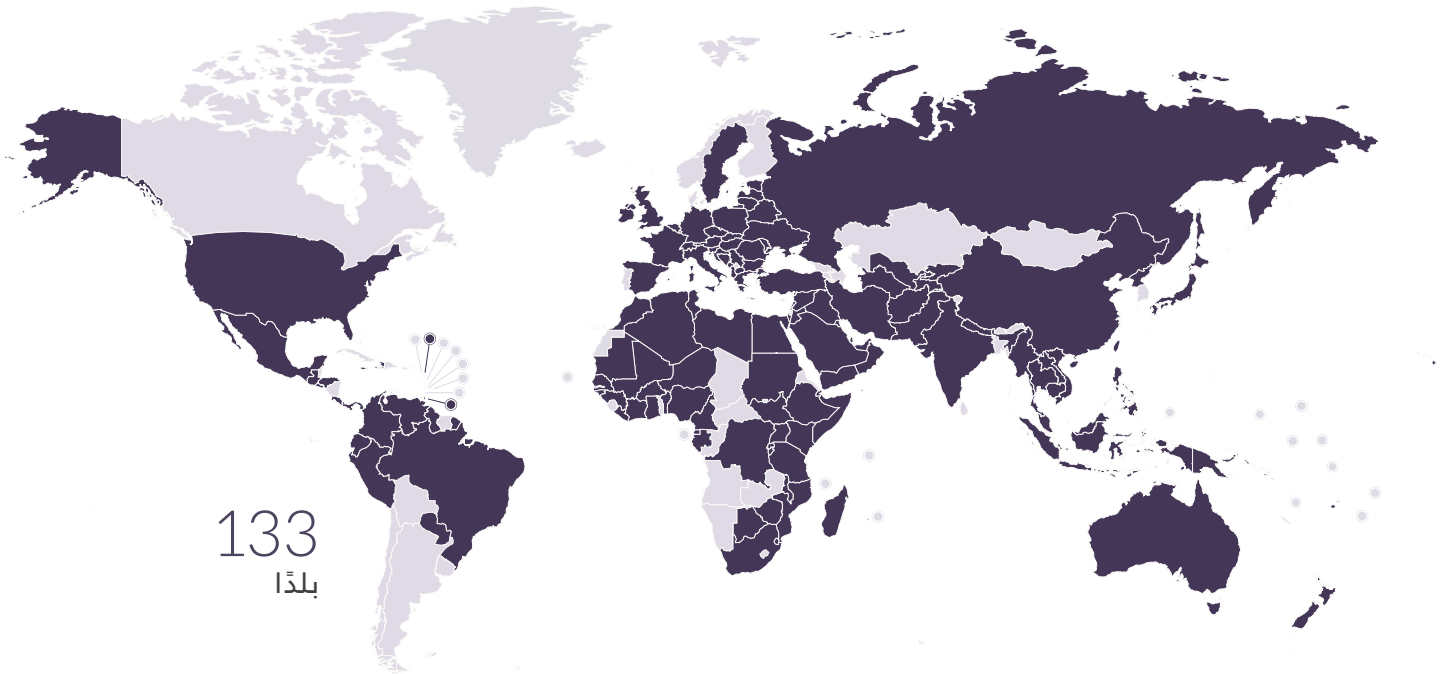

المربع 3.1

نطاق الجرائم المالية

"الجريمة المالية" مصطلح واسع يصف الجريمة غير العنيفة التي تؤدي إلى خسارة مالية للدولة أو الكيان أو الأفراد. وتشمل هذه الفئة أنواعًا مختلفة من الأنشطة الإجرامية. ولذلك كان التعريف أعلاه ضروريًا لاحتواء النطاق الواسع لهذه الجرائم. مع ذلك، من المهم الالتزام بحدود معينة لتجنب احتساب بعض الأنشطة الإجرامية مرتين في أسواق إجرامية مختلفة. ويظهر خطر الاحتساب المزدوج عند تقييم الجرائم المالية التقليدية التي تمكّنها التكنولوجيا. لأغراض هذا المؤشر، نميّز بين الجرائم التي يتم تمكينها عبر الإنترنت والجرائم التي تعتمد على الإنترنت لضمان عدم احتساب الجرائم نفسها مرتين وبالتالي تعزيز دقة النتائج واتساقها. على سبيل المثال، بموجب تعريفنا، تصنَّف عمليات التصيد الاحتيالي كجريمة مالية يتم تمكينها عبر الإنترنت، وبالتالي يتم تقييمها ضمن سوق الجرائم المالية.

ومن الخصائص الأخرى لسوق الجرائم المالية أن غسل الأموال لا يقيَّم كجزء منها، ذلك لأن غسل الأموال يعتبر جريمة ثانوية مرتبطة بالعائدات غير المشروعة لجريمة أصلية. وبما أنه يجري تقييم الجرائم الأصلية في مختلف الأسواق الإجرامية، لم تدرج الجريمة الثانوية - أي غسل الأموال - ضمن سوق الجرائم المالية ولكن ضمن السوق الرئيسية. والاستثناء الوحيد لذلك هو عندما يحدث غسل الأموال نتيجة احتيال أو جريمة أخرى تصنف على أنها جريمة مالية بموجب هذا المؤشر.

وتظهر خصائص مماثلة أيضًا في العديد من أشكال الجريمة المعتمدة على الإنترنت. تفيد التقارير بأن نسبة هذه الجرائم ترتفع على الصعيد العالمي بسبب ازدياد الرقمنة. وعلى الرغم من وصفها في كثير من الأحيان بأنها "بلا حدود"، يمكن لمس تأثير الجرائم المعتمدة على الإنترنت بشكل كبير على المستوى الوطني لأنها غالبًا ما تستهدف البنى التحتية الحيوية ومواقع المؤسسات والقطاعات. وفي حين أن الجرائم الممكّنة عبر الإنترنت هي أنشطة قد تستخدم تكنولوجيا الإنترنت ولكنها تحدث أيضًا في الأسواق الفعلية على أرض الواقع، إلا أن الجرائم المعتمدة على الإنترنت تحتاج إلى تقنيات المعلومات والاتصالات ولا تُرتكب إلا على شبكة الإنترنت.

غالبًا ما تلعب الجهات الفاعلة في القطاع الخاص دورًا محوريًا في ارتكاب الجرائم المالية والجرائم المعتمدة على الإنترنت، وإن كانت تغفلها تحليلات ديناميات الجريمة المنظمة في أكثر الأحيان. وتشير هذه الفئة إلى الأفراد والكيانات الساعية إلى الربح، مثل الشركات المتعددة الجنسيات أو المحامين أو المصرفيين، الذين يشكلون جزءًا من الاقتصاد القانوني غير الحكومي، والذين يستغلون دورهم ومركزهم بصورة غير مشروعة، ويشاركون في ممارسات غير مشروعة إما بالتعاون مع جماعات الجريمة المنظمة أو بتسهيل أنشطتها. والواقع أن المجرمين قد يستغلون قنوات التجارة المشروعة، وقد يشارك القطاع الخاص بدوره في الجريمة المنظمة بعدة طرق، كالانخراط في ممارسات فاسدة أو العمل كمخبر (أي تقديم المعلومات إلى المجرمين) أو مساعدة المجموعات الإجرامية في غسل عائداتها غير القانونية وتقديم الدعم القانوني باستخدام وسائل غير أخلاقية.

وتتسم الجريمة المالية بطابع معولم بشكل خاص، على الأرجح بسبب أشكال النشاط الإجرامي المتعددة التي تشملها هذه السوق. فقد تبين فعليًا أنها تخلّف تأثيرات ما بين كبيرة وحادة في 132 دولة، أي نحو 70% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.[24] وتُظهر هذه الأرقام بوضوح أن الجرائم المالية موجودة إلى حدٍّ كبير على الصعيد العالمي، بغض النظر عن قدرة البلدان على الصمود بوجهها أو عن وضعها الاقتصادي أو مستوى التنمية فيها أو استقرارها السياسي. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن غالبية البلدان تعاني من آثار الجريمة المالية، تعتمد كيفية ظهورها في كل بلد على السياق المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، تنتشر سوق الجرائم المعتمدة على الإنترنت أيضًا في البلدان الموجودة على طول الطيف السياسي والاقتصادي. ويعزى ذلك، بلا شك، إلى طبيعة الفضاء السيبراني، الذي أصبح في متناول الغالبية العظمى من سكان العالم في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من تنامي سوق الجرائم المعتمدة على الإنترنت، احتلت المرتبة الثانية عشرة من أصل 15 بين أكثر الأسواق

انتشارًا، مع 4.55 نقطة، أي أقل من متوسط الأسواق الإجرامية العالمية البالغ 4.88 نقطة. وربما يكون هذا المتوسط المنخفض نسبيًا ناتجًا عمّا يتم قياسه هنا، أي الأنشطة المعتمدة على الإنترنت، بدلًا من الأنشطة التي تمكّنها الإنترنت. مع أن الجريمة المعتمدة على الإنترنت لم تحلّ ضمن الأسواق الإجرامية ذات الدرجات الأعلى، إلا أن روايات البلدان تسلط الضوء على السرعة المذهلة التي نمت بها هذه المجموعة المحددة من الجرائم في فترة زمنية قصيرة جدًا، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في السنوات المقبلة.

وفي حين أن الإتجار بالسلع المقلدة والإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية لا يحظيان في كثير من الأحيان بتغطية إخبارية كغيرهما من أشكال الجريمة المنظمة، إلا أنهما أدرجا في هذه الطبعة من المؤشر كونهما من الاقتصادات الإجرامية الرئيسية وغالبًا ما يكونان سائدين في السياقات التي يكون فيها الإتجار بهذه السلع من بين الخيارات المتاحة المحدودة لكسب الرزق. ويعتبر تأثير هاتين السوقين كبيرًا، إذ تترتب عنهما خسائر مالية على الاقتصاد والخزينة، وقد يشكلان خطرًا على سلامة الناس وأمنهم (كما في حالة الأدوية المزورة مثلًا). علاوة على ذلك، قد يكون وجود هذه الأسواق مؤشرًا على ممارسات غير قانونية أخرى، لأنها غالبًا ما تتداخل مع الاقتصادات غير القانونية الأخرى. ولذلك من المهم مراقبة كيف تتطور هذه الأسواق، بما في ذلك كيفية تنفيذ هذه الأنشطة على نحو متزايد عبر الإنترنت.

وأخيرًا، تم أيضًا إدراج السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية – وهو من الأشكال القديمة والسائدة للجريمة المنظمة - معًا كمؤشر جديد للأسواق الإجرامية. تشارك أنواع مختلفة من الجهات الإجرامية في هذه الممارسات، ولكنها ترتبط في المقام الأول بجماعات على غرار المافيا. والأهم من ذلك هو أن السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية يرتبطان تاريخيًا بالسيطرة على السوق الإقليمية، لكن الأشكال الأخرى من الابتزاز الافتراضي التي يسهلها الإنترنت، مثل الابتزاز الجنسي الإلكتروني، آخذة في الارتفاع على مستوى العالم.

في الأسواق التي يكون فيها البشر هم السلعة الأساسية، انخفض عدد ضحايا الإتجار بالبشر المبلغ عنهم في ذروة جائحة كوفيد-19، وذلك للمرة الأولى منذ 20 سنة،[25] مع أنه من المرجح ألا يعكس هذا المنحى انخفاضًا فعليًا في الممارسات الاستغلالية. فقد أدى رفع القيود المفروضة على السفر عقب تخفيف إجراءات الإغلاق إلى تخفيف صعوبات التنقل البشري، وعادت تدفقات الأشخاص غير المشروعة إلى الظهور. ومنذ عام 2021، نما الإتجار بالبشر بمقدار 0.24 نقطة مع بلوغ درجته في العالم 5.82 نقطة ليحتل المرتبة الثانية بين الأسواق الإجرامية. وشهد تهريب البشر الزيادة الكبرى في جميع الأسواق، حيث ارتفع بمقدار 0.39 نقطة. ولا يزال تهريب البشر أقل انتشارًا من الإتجار بالبشر ويحتل المرتبة الخامسة مع درجة عالمية من 5.16 نقاط. في عام 2022، كانت الأزمة المستمرة في سوريا مسؤولة عن واحدة من كبرى حالات النزوح الطارئة في العالم.[26] ومن الأحداث المؤثرة الأخرى التي كان لها تأثير واضح على تدفقات تهريب البشر في العالم استيلاءُ حركة طالبان على أفغانستان. ففي أعقاب أحداث أغسطس 2021، سعى عدد كبير من المواطنين الأفغان إلى إيجاد وسيلة لمغادرة البلاد، وانتقلوا بالدرجة الأولى إلى إيران وباكستان ولكن أيضًا إلى أوروبا، ما رفع درجات البلدان الواقعة على طول طرق التهريب الرئيسية.

وجاءت في المرتبة الدنيا ثالث سوق إجرامية متعلقة بالبشر، وهي السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية، مع 4.02 نقاط في العالم. وربما يمكن تفسير تراجع مرتبة هذه السوق من منطلق تعريفها في المؤشر، حيث تم استبعاد أعمال السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية التي يرتكبها مسؤولو الدولة عند احتساب الدرجات.

ومن بين أسواق المخدرات الأربع، جاءت تجارة القنب (5.34) في المرتبة الثالثة من حيث الانتشار عالميًا بعد الجرائم المالية والإتجار بالبشر. على الرغم من التدابير المتخذة في العديد من البلدان لإلغاء تجريم تعاطي القنب، زاد حجم السوق بمقدار 0.24 نقطة منذ عام 2021. لا يزال القنب غير قانوني في العديد من بلدان العالم، وحتى في الدول التي تم فيها إلغاء تجريم استخدامه، غالبًا ما تبقى قائمة سوق سوداء للإنتاج والتوزيع إلى جانب السوق القانونية. ويعد انخفاض التكلفة وسهولة الإنتاج النسبية من العوامل الرئيسية وراء انتشار سوق القنب.

المربع 3.2

تشريع استخدام القنب

أدى الاتجاه المتزايد في جميع أنحاء العالم نحو إلغاء تجريم تعاطي القنب إلى زيادة أوجه التباين وعدم الاتساق الموجودة أصلاً في القانون الدولي، ما يجعل من الصعب تقييم أسواق القنب غير المشروعة. في الولايات المتحدة على سبيل المثال،[27] قامت 38 ولاية اعتبارًا من يونيو 2023 بتشريع الاستخدام الطبي للقنب، في حين شرّعت 23 ولاية الاستخدام الترفيهي للقنب بموجب قوانين الولاية، على الرغم من الحظر المنصوص عليه في القوانين الفيدرالية ذات الصلة. وقد أوجد هذا التناقض تداخلًا بين القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات، لا بل تسبب بصعوبات في التمييز بين أسواق القنب القانونية وغير القانونية، والتوصل إلى استنتاجات ملموسة حول هذه السوق الحافلة أصلًا بالتحديات. ولكن، على الرغم من أن العديد من البلدان شرّعت استهلاك القنب أو ألغت تجريمه، لا يزال الإنتاج والتجارة غير المشروعين من المشاكل الرئيسية في مجال الجريمة المنظمة. يتتبع المؤشر كيف وإلى أي مدى تفاعلت سوق القنب القانونية مع السوق غير المشروعة، ويحدد بالنقاط درجة تأثير هذه الأخيرة.

شهدت أسواق المخدرات الاصطناعية (4.95 نقطة) والكوكايين (4.82 نقطة) زيادة طفيفة عن تجارة القنب (0.33+ و0.30+، على التوالي)، ولكنها لا تزال متخلفة عنها من حيث النتائج الإجمالية. وتبين أن سوق الهيروين هي أقل أسواق المخدرات انتشارًا (4.08)، وقد ارتفعت بمقدار 0.10 نقطة فقط منذ عام 2021 - وهي أصغر زيادة بين الأسواق العشر الأصلية بهامش كبير. ويمكن عزو هذه الزيادة الدنيا إلى الحرب في أوكرانيا التي عطلت تدفقات الهيروين الكبرى من أفغانستان إلى القوقاز وعبر البحر الأسود،[28] إذ لا تظهر الأبحاث مؤشرات تُذكر على ازدياد إمدادات الهيروين على الطرق الرئيسية الأخرى، بما فيها الممر التركي البلغاري الذي يمكن القول إنه نقطة العبور الرئيسية للهيروين في أوروبا حيث توجد واحدة من كبرى الأسواق الاستهلاكية.[29]

لا يخفى أن مناطق النزاع تجتذب الأسلحة النارية، وانتشار الأسلحة ظاهرةٌ موثقة جيدًا.[30] ففي المناطق التي ينعدم فيها الاستقرار، مثل أفريقيا وغرب آسيا (وغيرها)، حيث تزود مستودعات الأسلحة المتمردين والجريمة المنظمة بالسلاح منذ عقود، زاد حجم التجارة

العالمية للأسلحة غير المشروعة (5.21) بمقدار 0.29 نقطة منذ عام 2021، وأصبحت سوق الأسلحة الآن رابع أكثر أسواق الأسلحة انتشارًا على صعيد العالم.

وقد نجم أحد أبرز مصادر الانقسام عام 2022 عن الغزو الروسي لأوكرانيا. وإذا نظرنا إلى النزاعات السابقة، سنرى أن أحد التهديدات الرئيسية الذي سينشأ مع نهاية العدوان الروسي هو وجود مخزون من الأسلحة غير خاضع للرقابة في أوكرانيا، بما في ذلك المناطق التي تحتلها روسيا. ولكن لم يسجل أي تدفق كبير للأسلحة من مناطق النزاع باتجاه الغرب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.[31] وإذا لم تعالج هذه المسألة على النحو الواجب، قد تصبح أوكرانيا مستودعًا للأسلحة يزوّد المتمردين وجماعات الجريمة المنظمة لعقود قادمة.

احتلت التجارة غير المشروعة بالسلع المقلدة المرتبة السادسة في الأسواق الإجرامية، حيث حصلت على 4.98 نقطة من أصل 10 - أي أقل بقليل من متوسط الأسواق الإجرامية العالمية. وفي حين أن حوالي 75% من المنتجات المقلدة العالمية تأتي من الصين،[32] فإن تأثير هذه السوق على المجتمع عالمي وواسع النطاق. على سبيل المثال، تهدد اللقاحات المزورة وغيرها من الأدوية صحة المستهلكين، في حين تحرف السلع المزيفة الإيرادات عن الاقتصاد الرسمي. وخلافًا للتصور الخاطئ الشائع، وحقيقة أن هذه السوق مقبولة واعتيادية في بعض المجتمعات المحلية، ليس الإتجار بالسلع المقلدة جريمة بلا ضحايا. فالانخراط في تجارة السلع المقلدة قد يوفر للمجتمعات الفقيرة سبلًا لكسب الرزق، غير أن جماعات الجريمة المنظمة الأكبر حجمًا هي التي تحتكر تدفقات هذه المواد عبر الحدود الوطنية في غالب الأحيان،[33] وقد تكون متورطة أيضًا في أشكال أخرى من الجريمة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تتداخل سوق السلع المقلدة مع الاقتصادات الأخرى غير المشروعة، مثل عمالة الأطفال واستغلالهم في إنتاج هذه المنتجات.

وقد احتلت التجارة غير المشروعة في السلع الاستهلاكية الخاضعة للضريبة الانتقائية مرتبة أقل من تجارة السلع المقلدة، حيث حلت في المرتبة الحادية عشرة مع 4.59 نقاط. تستغل الجماعات الإجرامية نقاط الضعف التنظيمية لتجنب دفع الضرائب الانتقائية، وتوليد الأرباح عن طريق تهريب وبيع السلع الخاضعة للرسوم وللتعريفات الجمركية بتكلفة أقل من نظيراتها في الاقتصاد القانوني. وعلى الرغم من أن الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية يشكل خطرًا على الأعمال التجارية والاقتصاد المشروع، أشار التقييم إلى أن تأثيره ليس منتشرًا بشكل مفرط على الصعيد العالمي، حيث بلغ متوسط درجاته 4.59 نقاط.

باستثناء السوق المستقلة للجرائم المعتمدة على الإنترنت، حصلت الجرائم البيئية على الدرجة الدنيا بين مجموعات الأسواق الإجرامية على مستوى العالم. وجاءت درجة أسواق الجرائم البيئية الثلاثة كلها دون متوسط الأسواق العالمية. ومن بين هذه الجرائم، تبيّن أن الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (4.83) هي الأكثر انتشارًا، تليها الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة (4.75) والجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (4.06). وعلى الرغم من الانتشار المنخفض نسبيًا لهذه الأسواق الثلاثة، ازداد انتشارها كلها بمقدار 0.20 و0.24 و0.18 نقطة على التوالي. نظرًا إلى المجموعة الواسعة من الأحياء البرية وأجزاء الحيوانات التي يتم الإتجار بها بشكل غير مشروع على طول سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم، قد لا يكون من المستغرب أن تحتل الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية المرتبة العليا في الأسواق البيئية. في المقابل، ليس الطلب على النباتات الغريبة ملحوظًا بالقدر نفسه على الصعيد العالمي. وتشمل هذه السوق قطع الأشجار غير القانوني، الذي يتوزع بشكل غير متساو في أنحاء العالم. وينتج انتشار الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة إلى احتكار الجهات التابعة للدولة لمصادر الطاقة غير المتجددة وإلى حد ما إلى البنية التحتية اللازمة للاستخراج والمعالجة. وبما أن الدولة هي المسؤولة في غالب الأحيان عن إدارة الموارد الأولية، يفسح ذلك المجال أمام سوء الممارسة، وهذا هو على الأرجح سبب هذه الزيادة.

الجهات الفاعلة الإجرامية العالمية

الشكل 3.6

الجهات الفاعلة الإجرامية، المتوسطات العالمية

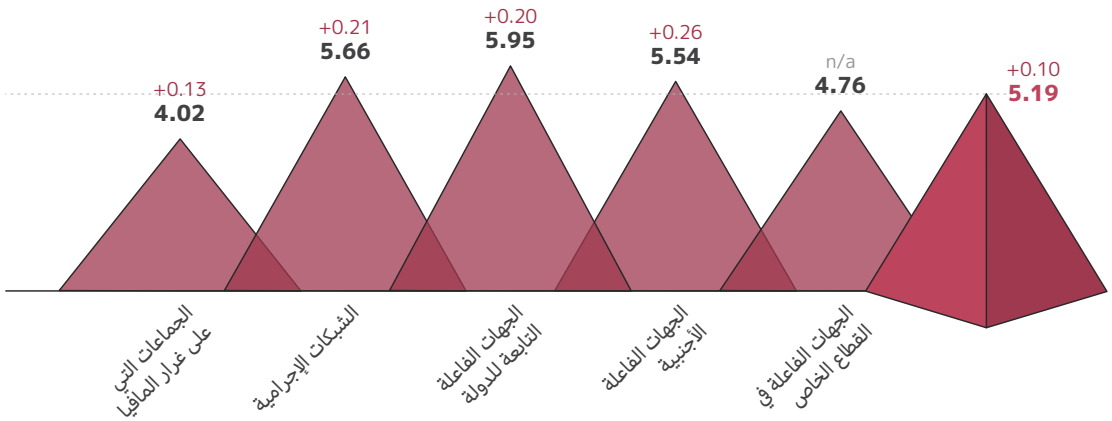

بلغ متوسط الدرجات العالمي للجهات الفاعلة الإجرامية 5.19 نقاط من أصل 10. لذلك، وعلى غرار نتائج عام 2021 نفسه، شكّل العنصر الفرعي المتعلق بالجهات الفاعلة الإجرامية مرة أخرى العامل الرئيسي في رفع درجة الإجرام العالمية عمومًا (5.03 نقاط كمتوسط للأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية).

عند تقسيم النتائج بحسب نوع الجهة الفاعلة، تبقى الجهات الفاعلة التابعة للدولة تهيمن على المشهد الإجرامي باعتبارها القناة الرئيسية للجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم، بمتوسط 5.95 نقاط. وقد تبين أن تأثيرها تنامى مقارنة بنتائج عام 2021 بهامش كبير قدره 0.20 نقطة.

مع ذلك، من المهم أيضًا الإقرار بالتأثير المستمر لجميع أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية ونطاق امتدادها المتنامي. على سبيل المثال، ظلت الشبكات الإجرامية (5.66 نقاط) ثاني أكثر الجهات الفاعلة تأثيرًا، وسجلت ثاني أكبر زيادة (0.21+) منذ نشر مؤشر عام 2021. واحتلت الجهات الفاعلة الأجنبية المرتبة الثالثة (5.54 نقاط) وسجلت الزيادة الكبرى (0.26+). وأخيرًا، ارتفع أيضًا متوسط درجات الجماعات التي على غرار المافيا (4.02) على مستوى العالم، وإن كان ذلك بدرجة أقل من أنواع الجهات الأخرى (0.13+). ومرة أخرى، تبيّن أن الجماعات التي على غرار المافيا هي الأقل انتشارًا على الصعيد العالمي، لا بل تفوّق عليها في العالم النوع الجديد من الجهات الفاعلة، وهو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص (4.76 نقاط).

على الرغم من مستويات نفوذها النسبية، تبيّن الزيادات التي لوحظت باستمرار في جميع مؤشرات الجهات الفاعلة الإجرامية أن مرتكبي الجريمة المنظمة، بصرف النظر عن هيكل الجماعة الإجرامية أو أصل أعضائها، وسّعوا نطاق امتدادهم ومستويات تغلغلهم في عام 2022. من ناحية، وبفضل الفرص الإجرامية التي يتيحها الفضاء السيبراني، وجدوا نطاقات جديدة يمكنهم فيها ممارسة نفوذهم، ومن ناحية أخرى، يزعم أنهم استغلوا التحديات التي واجهها النظام العالمي ما بعد الجائحة لتعزيز أنشطتهم.

تبين النتائج مجتمعة كيف أن الجهات الإجرامية التي تشكل جزءًا من جهاز الدولة أو تتصرف من داخله لا تزال تشكل عائقًا رئيسيًا أمام وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة. لقياس حجم الخطر، تظهر النتائج أن الجهات الفاعلة المتضمنة في الدول لها تأثير كبير أو شديد في 122 من أصل 193 دولة تم تقييمها هنا، أي أكثر من 60% من العينة. وعلى نقيض ذلك، تكشف البيانات أن الجهات الفاعلة

المتضمنة في الدول تتمتع بتأثير ضئيل أو معدوم في 36 دولة فقط، أو حوالي 19% من العينة.

وبالطبع، ليس كل من يشغل منصبًا عامًا في الدولة متورطًا في الإجرام أو يسهّل ارتكابه، ولكنّ الوجود الواسع النطاق للجهات الفاعلة المنخرطة في الدولة من الناحية الإحصائية يثير القلق. ولا تزال البلدان الأكثر تضررًا من تأثير الجهات الفاعلة المنخرطة في الدولة هي تلك التابعة لأنظمة استبدادية في المقام الأول. من بين البلدان حيث وُجد أن الجهات الفاعلة في الدولة لها تأثير شديد (أي تلك التي سجلت 7.50 نقاط أو أعلى لهذا النوع من الجهات)، تم تصنيف 40 منها (54%) على أنها أنظمة استبدادية وفق مؤشر الديمقراطية لعام 2022 التابع لوحدة استخبارات الإيكونوميست.[34] ومن بين البلدان التي كان مؤشر الجهات الفاعلة المضمنة فيها 9.0 نقاط أو أعلى، اندرجت نسبة 85% تحت تصنيف النظام الاستبدادي لمؤشر الديمقراطية. تؤكد هذه النتيجة الفكرة القائلة إنه في البلدان التي تنعدم فيها سيادة القانون والديمقراطية وتتسم آليات المساءلة والشفافية الحكومية بالإبهام، وحيث تكون مشاركة المجتمع المدني مقيدة، يبدو أن الجريمة المنظمة التي تسيطر عليها الدولة تنتشر من دون قيود تقريبًا، ما يقوض قدرتها على حماية المواطنين وتشجيع التنمية.

وتشكل الشبكات الإجرامية، بوصفها ثاني أكثر الجهات الفاعلة انتشارًا على الصعيد العالمي وداخل جميع القارات، حلقة وصل حيوية بين الجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى والأسواق غير المشروعة. وهذه علاقة لا لبس فيها تتجلى من الترابط الإيجابي العالي (+0.84) بين مؤشر الشبكات الإجرامية والعنصر الفرعي العام للجهات الفاعلة الإجرامية. ببساطة، تعد درجات الشبكة الإجرامية العالية مؤشرًا جيدًا على وجود أنواع أخرى من الجهات الفاعلة الإجرامية المؤثرة في المنطقة الجغرافية نفسها. ونظرًا إلى دور الشبكات الإجرامية في ديناميات الجريمة الوطنية وعبر الوطنية، يمكن القول إنه يمكن تحقيق الكثير من المكاسب من جهود إنفاذ القانون الرامية إلى تعطيل التدفقات الإجرامية إذا استهدفت عمليات هذه الجماعات بفعالية أكبر.

يضاف إلى ذلك أن الجهات الفاعلة الأجنبية (وهي مجموعة تضم الشبكات الإجرامية والجماعات التي على غرار المافيا والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والجهات الفاعلة التي تعمل ببساطة خارج بلدها الأصلي) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالشبكات الإجرامية المحلية، كما يتضح من الترابط الإيجابي المعتدل (+0.53 نقطة) الذي لوحظ بين هذين النوعين من الجهات الفاعلة الإجرامية. والنقطة الرئيسية هنا هي أن الأسواق الإجرامية تضم في كثير من الحالات جهات فاعلة أجنبية من جميع أنحاء العالم، إلا أن المجموعات من المناطق الحدودية في البلدان المجاورة هي التي ترفع درجات الجهات الفاعلة الأجنبية. ويحدث ذلك عادة نتيجة لخطر الامتداد الذي قد تواجهه البلدان المجاورة بسبب حدودها المتاخمة وصعوبة حمايتها عندما يكون معدل الإجرام مرتفعًا والجهات الفاعلة منتشرة بشكل خاص. ومن الأمثلة على ذلك البوسنة والهرسك التي تستقطب الجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية من عدة بلدان مجاورة في البلقان، بما فيها الجماعات الإجرامية الصربية والكرواتية.

المربع 3.3

تعريف **الجهات الفاعلة الأجنبية**

أدرجت مجموعة الجهات الفاعلة الأجنبية في المؤشر لإعطاء صورة أكثر دقة عن ديناميات الجريمة المنظمة في بيئات محددة. بحكم التعريف، يشير مصطلح "الجهة الفاعلة الأجنبية" إلى أي نوع من الجهات الإجرامية التي تعمل خارج وطنها. وإذا أخذنا المثال الأكثر شهرة عن المنظمات الإجرامية في الشتات، سيتم تصنيف المافيا الإيطالية على أنها جماعة على غرار المافيا عند تقييم تلك الجهات الفاعلة في بلدها إيطاليا. غير أن هذه المنظمات نفسها تقيَّم ضمن نوع الجهات الإجرامية الأجنبية في حالة البلدان الأخرى التي تعمل فيها. من الناحية المنهجية، لا يوجد تداخل بين الجهات الفاعلة الأجنبية والفئات الأخرى من الجهات الفاعلة عند تقييم بلد واحد.

وكما سبق وذكرنا، لا تزال الجماعات التي على غرار المافيا النوع الأقل انتشارًا بهامش كبير. والقارة الوحيدة التي تمارس فيها هذه الجهات الفاعلة تأثيرًا قويًا على الأسواق الإجرامية هي الأمريكيتين، حيث تحتل هذه الجماعات المرتبة الثالثة - في شكل "كارتلات المخدرات" بالدرجة الكبرى - وحيث تكون الفجوة بين درجاتها ودرجات أنواع الجهات الفاعلة الأخرى أصغر بكثير من القارات الأخرى. تتميز الجماعات التي على غرار المافيا بالسيطرة الإقليمية وهياكل قيادية محددة، ولكنها تحافظ أيضًا على روابط قوية عبر الحدود الوطنية وعلاقات مع نخب الدولة الفاسدة، ما يمكّنها من توسيع نطاق عملياتها والتكيف مع اقتصاد إجرامي يزداد عولمةً.

تعكس درجة المؤشر الجديد الخاص بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص (4.76 نقاط) مستوى التعاون بين الكيانات الخاصة أو تعاونها مع الجهات الإجرامية الأخرى، الذي يتيح لنظيراتها الإجرامية الوصول إلى الاقتصادات القانونية (راجع المربع 3.4).

المربع 3.4

الجهات الفاعلة في القطاع الخاص

كثيرًا ما ينظر إلى القطاع الخاص على أنه ضحية للجريمة المنظمة، حيث تؤثر الأنشطة الإجرامية على الأعمال التجارية المشروعة، إما من خلال انعدام الأمن الناجم عن جرائم معينة أو بأعمال إجرامية مباشرة، مثل الابتزاز. غير أن القطاع الخاص أصبح أيضًا ميسرًا رئيسيًا للجريمة المنظمة ومشاركًا فيها، ليمد بذلك الجسور بين الاقتصادات المشروعة وغير المشروعة. وتتراوح مشاركة القطاع الخاص في الجريمة المنظمة بين تيسير غسل الإيرادات المستحصل عليها بصورة غير مشروعة والمشاركة في أنشطة إجرامية بالتواطؤ. فالجهات الفاعلة في القطاع الخاص تنخرط في العديد من الأسواق الإجرامية، بما في ذلك سوق الجرائم المالية، ولا سيما التهرب الضريبي والاختلاس، بالإضافة إلى أنشطة التهريب. وثمة قطاعات، مثل البناء والعقارات والضيافة والنقل، معرضة بشكل خاص لتأثير الجريمة المنظمة. لذلك من الضروري أخذ دور هذه الجهات الفاعلة في الحسبان من أجل فهم المشهد الجنائي العالمي بالكامل.

الشكل 3.7

الجهات الفاعلة الإجرامية: التوزيع بحسب نطاق الدرجات

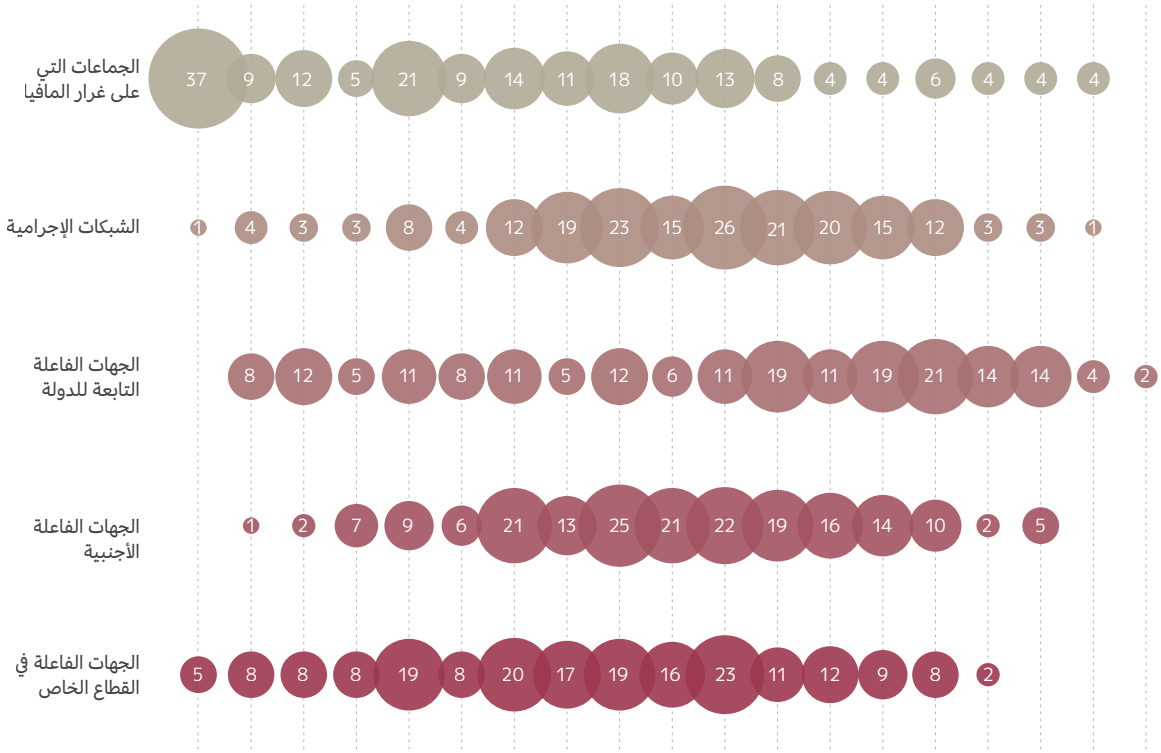

القدرة على الصمود في العالم

الشكل 3.8

خريطة الصمود

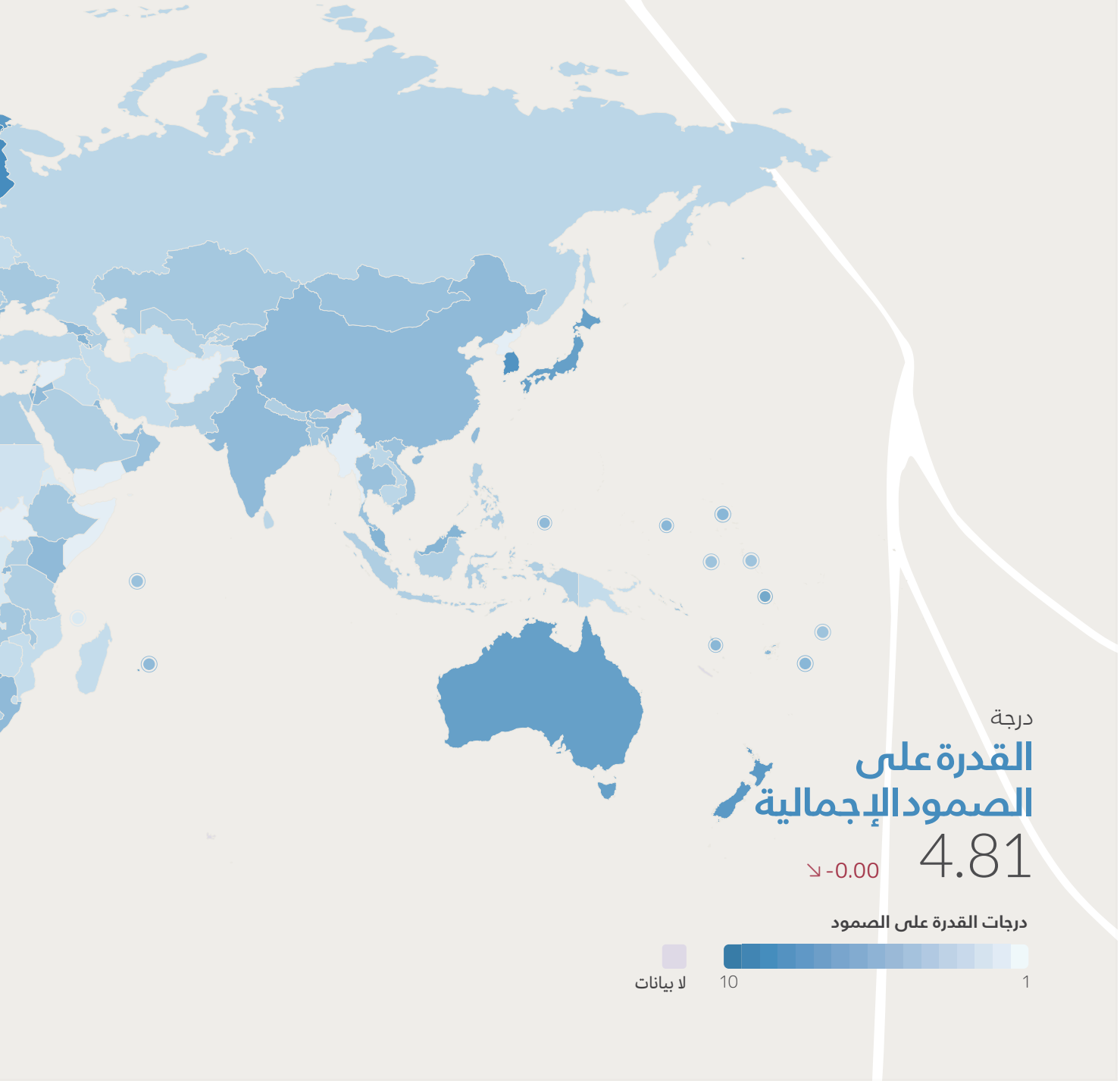

درجة

القدرة على الصمود الإجمالية

4.81

↘ -0.00

درجات القدرة على الصمود

1 10 لا بيانات

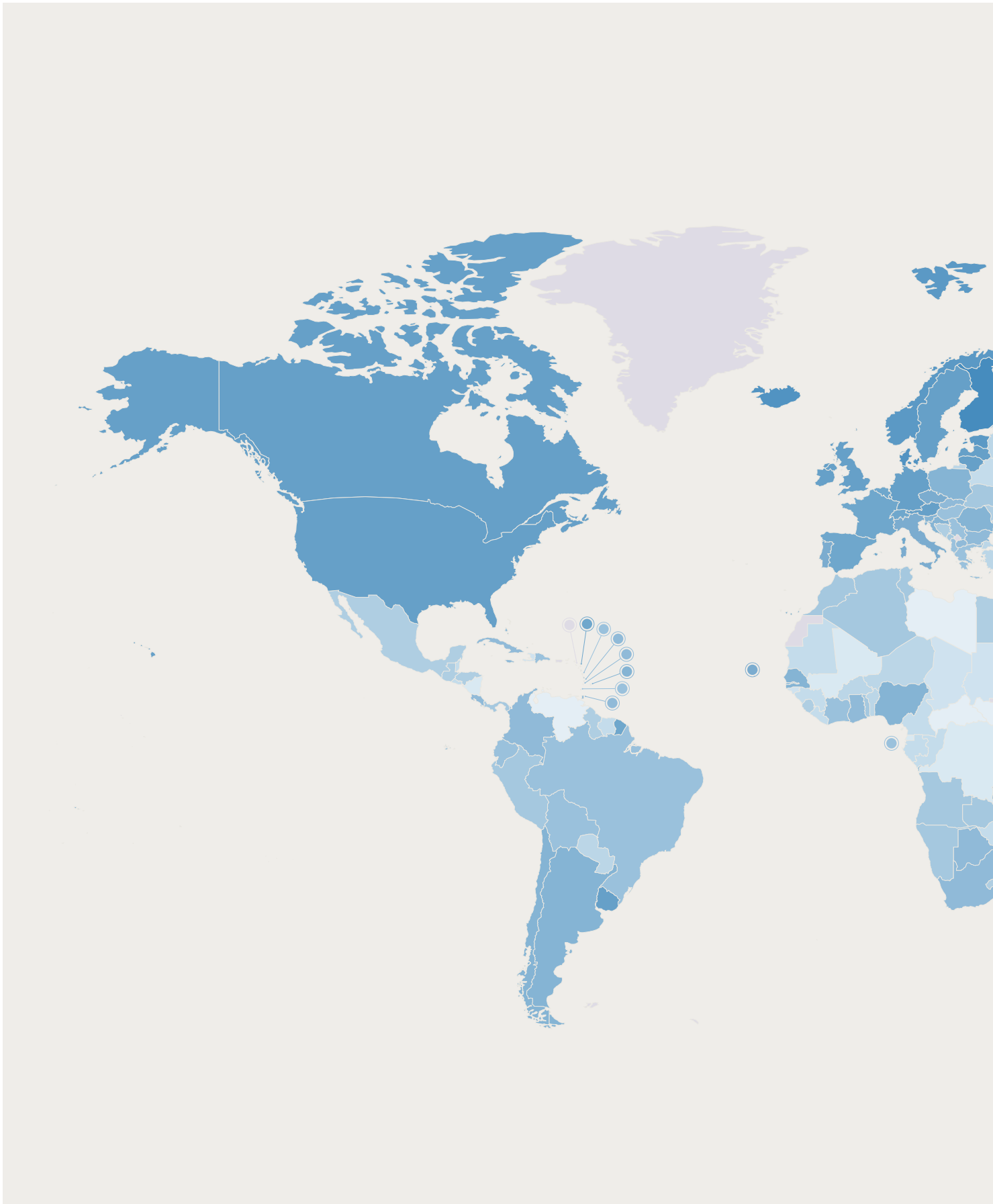

الشكل 3.9

القدرة على الصمود

البلدان ذات الدرجات العليا

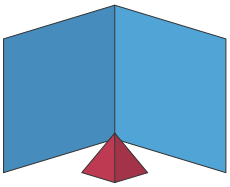

#1
فنلندا
↗ +0.21 8.63

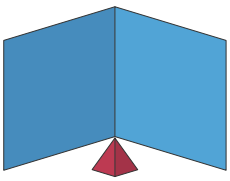

#2
ليختنشتاين
↗ +0.04 8.46

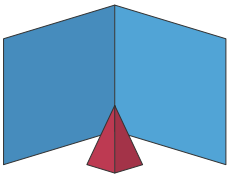

#3
آيسلندا
↗ +0.17 8.21

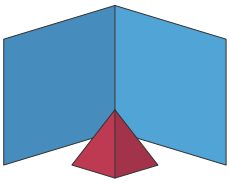

#4
الدنمارك
↘ -0.08 8.13

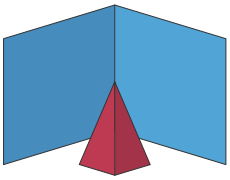

#5
جمهورية كوريا
↗ +0.54 8.08

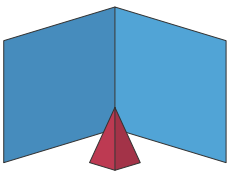

#6
أندورا
↗ +0.21 7.96

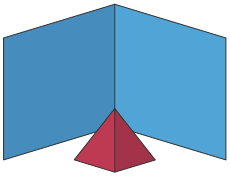

#7
النرويج
0.00 7.92

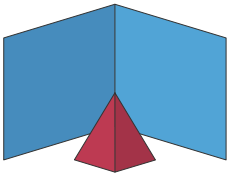

#8
إستونيا
↗ +0.04 7.88

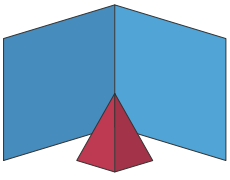

#8
نيوزيلندا
↘ -0.50 7.88

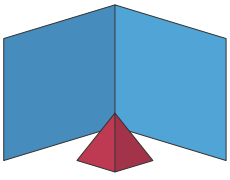

#10
سنغافورة
↗ +0.13 7.83

البلدان ذات الدرجات الدنيا

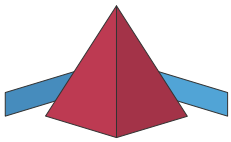

#193
أفغانستان
↘ -1.17 1.50

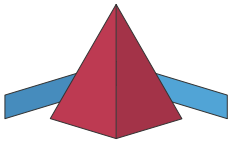

#192
ليبيا
0.00 1.54

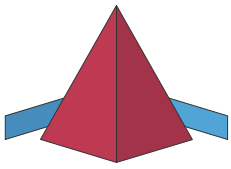

#191
ميانمار
↘ -1.79 1.63

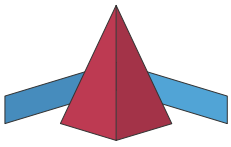

#190
اليمن
↘ -0.25 1.75

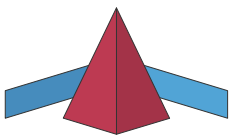

#187
الصومال
↗ +0.13 1.79

#187
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
↘ -0.17 1.79

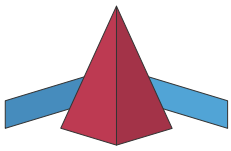

#187
جمهورية أفريقيا الوسطى
1.79 ↘ -0.13

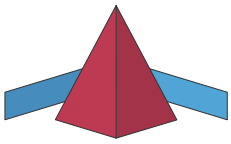

#185
فنزويلا
↘ -0.04 1.88

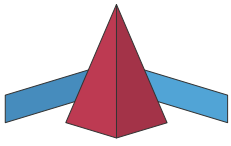

#185
جنوب السودان
↗ +0.04 1.88

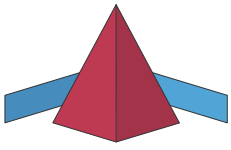

#184
سوريا
↗ +0.04 1.92

حافظت المؤشرات الـ12 التي تشكل عنصر القدرة على الصمود على مستوياتها المسجلة في مؤشر عام 2021. بصورة عامة، لوحظت تغيرات طفيفة جدًا في القدرة على الصمود في العالم في مؤشر عام 2023 (التي بقيت مستقرة على حالها عند متوسطها العالمي البالغ 4.81 نقاط)، كما أن ترتيب المؤشرات من الدرجة العليا إلى الدنيا لم يتغير نوعًا ما. ولكن هذا لا يعني أنه لم تحدث تغيرات في الديناميات الوطنية والإقليمية. ومن المهم النظر إلى ما وراء المتوسطات الكلية وتقييم التعقيدات الإقليمية والوطنية التي تدل على قدرة الدولة على التصدي لخطر الجريمة المنظمة والصمود بوجهه.

الشكل 3.10

متوسط درجات الصمود العالمية بحسب المؤشر

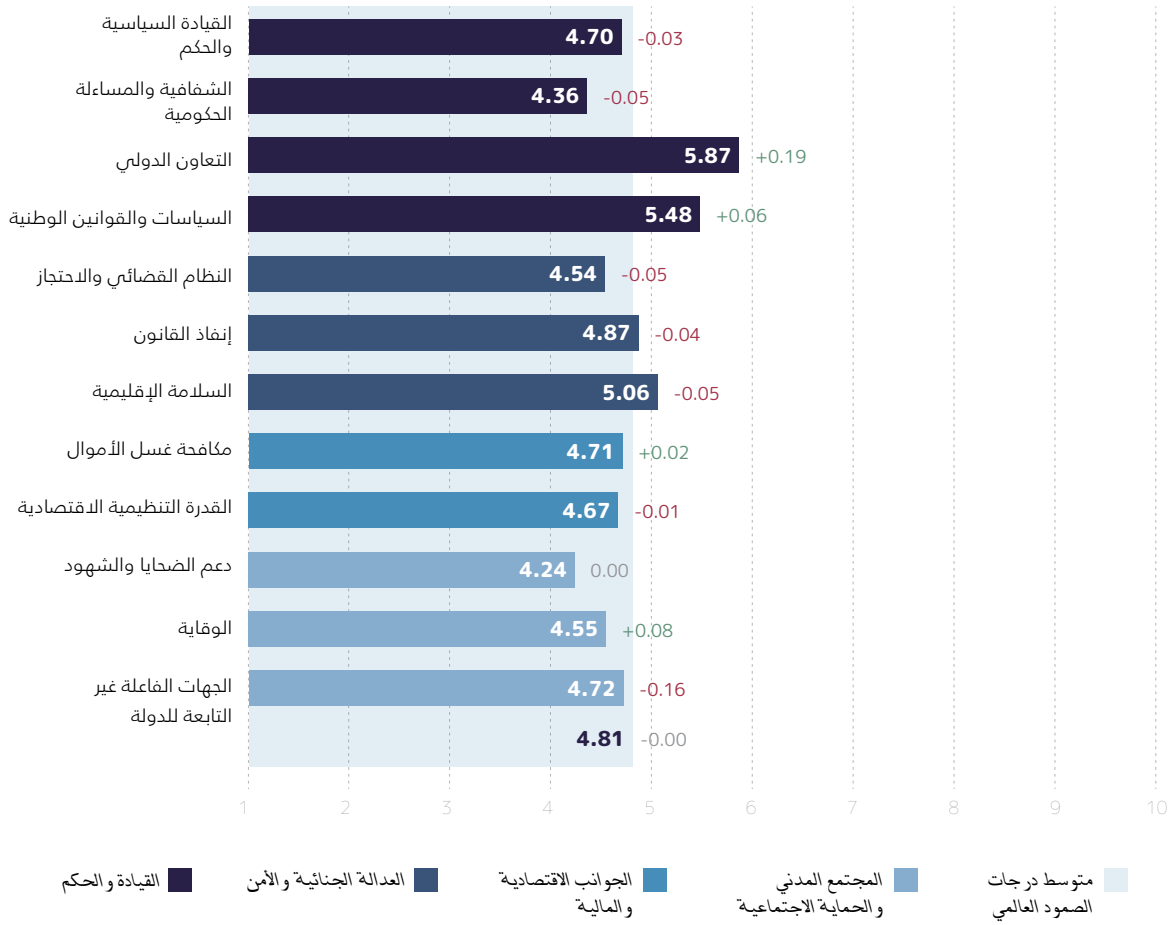

لقد تغيّر السياق العالمي للقدرة على الصمود بشكل كبير، وهو ما يتضح من حقيقة أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في ظروف تتسم بضعف القدرة على مواجهة الجريمة المنظمة قد انخفضت بشكل كبير إلى 61.9%، بعد أن كانت تبلغ 79.4% قبل عامين. مع أن هذا الاختلاف بفارق 17.5 نقطة مئوية تقريبًا قد يبدو غير منطقي نظرًا لأن درجة الصمود العالمية ظلت بدون تغيير يُذكر، تجدر الإشارة هنا إلى أن تغييرًا طفيفًا في درجة الصمود في بلد ما يمكن أن يؤثر على النتيجة الإجمالية إذا كان هذا البلد مكتظًا بالسكان.

وقد يعزى سبب التغيير إلى الصين: نتيجةً لتحسن طفيف في درجة قدرتها على الصمود (زيادة طفيفة من 5.46 نقاط في عام 2021 إلى 5.67 نقاط في عام 2023)، انتقلت إلى نقطة الوسط 5.50 من فئة "الإجرام المرتفع- قدرة الصمود المنخفضة" إلى فئة "الإجرام المرتفع- قدرة الصمود العالية". والسبب الرئيسي لهذا التبدل المتواضع هو اعتماد الصين في ديسمبر 2021 أول قانون لمكافحة الجريمة المنظمة وتكثيف جهودها لمكافحة غسل الأموال، من جملة أمور أخرى. ونظرًا إلى عدد سكان البلاد الهائل البالغ 1.4 مليار نسمة، كان لتلك الخطوة تأثير كبير في خفض النسبة المئوية لسكان العالم الذين يفاد بأنهم يعيشون في ظروف منخفضة القدرة على الصمود.

وفي حين أن ركائز القدرة على الصمود تقاس كلًّا على حدة كمؤشرات مستقلة، إلا أنها تتمتع بخصائص مشتركة، وهذا ما يسمح بتجميع المؤشرات ضمن فئات معينة وبالتالي يجعل تحليل الاتجاهات ممكنًا. ويمكن الاستنتاج من درجات القدرة على الصمود أن المؤشرات في مجموعة القيادة والحكم (انظر الشكل 3.10) لا تزال أساس الأدوات المفضلة لدى الدول لمواجهة الإجرام - على حساب الأدوات الاجتماعية والاقتصادية. وبلغ المتوسط العالمي للمؤشرات التي تشكل هذه المجموعة 5.10 من أصل 10، بزيادة طفيفة عن عام 2021. تتجلى النوايا التي أعربت عنها الدول بالتصدي للجريمة المنظمة في الدرجات العالية لـ "التعاون الدولي" (5.87) و"السياسات والقوانين الوطنية" (5.48). ومما لا شك فيه أن مصادقة الدول على الاتفاقيات الدولية ومشاركتها فيها، فضلًا عن تعاونها مع الشركاء في القضايا المشتركة، ووجود أطر تشريعية وطنية سليمة، كلها أمور أساسية في كبح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. غير أن أوجه القصور في الشفافية والمساءلة وكذلك في الإدارة قد تعيق هذه الجهود. وقد جاء متوسط درجات المؤشرات مثل "القيادة السياسية والحكم" (4.70) وخصوصًا "الشفافية والمساءلة الحكومية" (4.36) منخفضًا نسبيًا. والواقع أن درجات ركيزتَي القدرة على الصمود في العالم تراجعت خلال العامين الماضيين، بحيث اعتُبرت الركيزة الأخيرة ثاني أدنى مؤشر في المتوسط، متوفقة على "دعم الضحايا والشهود" فقط (4.24).

ولا تزال الدول تفضل بذل الجهود بواسطة المؤسسات لمواجهة الإجرام بدلًا من اتباع نُهج أكثر شمولية تشمل التعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول. ويتضح ذلك في درجة كل من "النظام القضائي والاحتجاز" (4.54) و"إنفاذ القانون" (4.87) و"السلامة الإقليمية" (5.06). ومع التركيز على العدالة الجنائية والأمن، حصلت هذه المؤشرات مجتمعة على ثاني أعلى فئة من فئات القدرة على الصمود (4.82). ولا شك في أنه من المهم قمع جوانب الجريمة المنظمة، ولكن الإفراط في الاعتماد على الاستجابات القائمة على تقليل المخاطر، علاوة على القضايا التي تعاني منها العديد من مؤسسات الدولة، ومنها نقص التمويل والقدرات والفساد، يهدد بإحداث تأثير معاكس عبر عرقلة تدابير مكافحة الجريمة المنظمة، أو الأسوأ من ذلك، تحفيز الإجرام.

من ناحية تدابير المجتمع المدني والحماية الاجتماعية، تظهر نتائج عام 2023 عدم توازن ملحوظ بين نُهج تقليل المخاطر والنهج التي تركز على الضحايا والتي تيسرها الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. فقد سجّل مؤشر المجتمع المدني والحماية الاجتماعية أدنى متوسط بين مجموعات القدرة على الصمود (4.50). ومع أن مؤشر "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" (4.72) كان جيدًا مقارنة بالمتوسط الإجمالي للقدرة على الصمود، فقد سجل الانخفاض الأكبر (0.16-). في الوقت نفسه، سجل مؤشر "دعم الضحايا والشهود" درجة 4.24، ما يشير بشكل عام إلى الإخفاق في تحديد أولويات الأنظمة المصممة لحماية الأشخاص الأكثر عرضة لأضرار الجريمة المنظمة. وقد تخلفت أيضًا التدابير الاستباقية الهادفة إلى التخفيف من أثر الجريمة المنظمة والحد من هذه الظاهرة بشكل عام، والتي تقاس بمؤشر "الوقاية" (4.55). ومن شأن أوجه القصور هذه، والتباين بين الأولوية

الممنوحة للمبادرات التي تديرها الدولة والاعتماد غير الكافي على المقاربات التي يقودها المجتمع المدني، أن تترك تأثيرًا سلبيًا دائمًا على المجتمع. وقد تؤدي هذه العوامل إلى تعميق الانقسام الاجتماعي وتوليد الظروف التي يمكن أن تستغلها العناصر الإجرامية.

وأبرز ما يمكن استخلاصه من هذه النسخة من المؤشر هو تواجد سوق الجرائم المالية في كل مكان. في المقابل، سجّل مؤشرا القدرة على الصمود اللذان يركزان على الاقتصاد، وهما "مكافحة غسل الأموال" (4.71) و"القدرة التنظيمية الاقتصادية" (4.67)، درجة أقل بقليل من المتوسط العالمي للقدرة على الصمود (4.81). ومن شأن القطاع الاقتصادي الحسن التنظيم أن يدعم التنمية الاقتصادية القانونية ويعيق قدرة الجريمة المنظمة على الوصول إلى الأسواق المشروعة. ومع أن المجموعة الاقتصادية والمالية (4.69) لا تعكس كل أنواع الجرائم المالية المدرجة في تعريف المؤشر، من المهم مع ذلك تكثيف الجهود لتحسين قدرة الصمود المرتكزة على الاقتصاد على الصعيد العالمي.

04

القارات: النتائج ونظرة عامة

آسيا

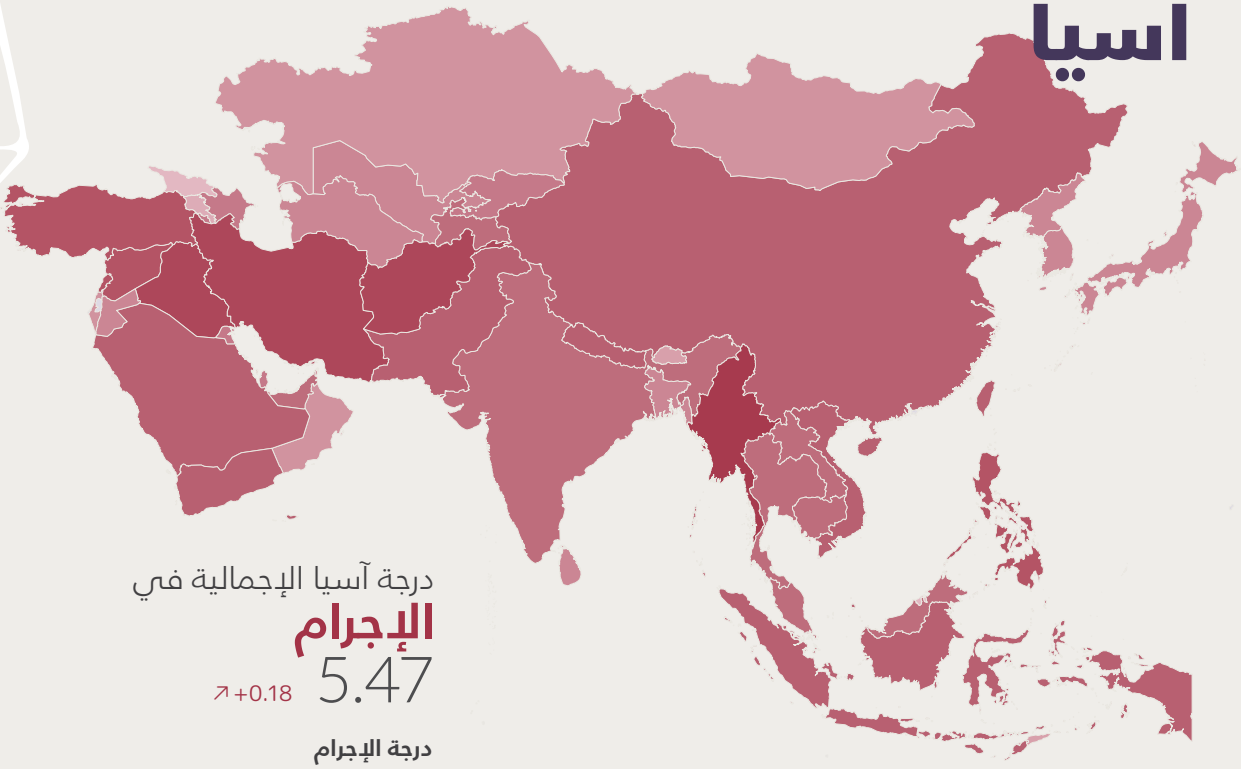

درجة آسيا الإجمالية في
الإجرام
5.47
↗ +0.18

درجة الإجرام

1 10 لا بيانات

درجة آسيا الإجمالية في
القدرة على الصمود
4.34
↘ -0.12

درجات القدرة على الصمود

1 10 لا بيانات

الشكل 4.1

درجات المؤشر، آسيا

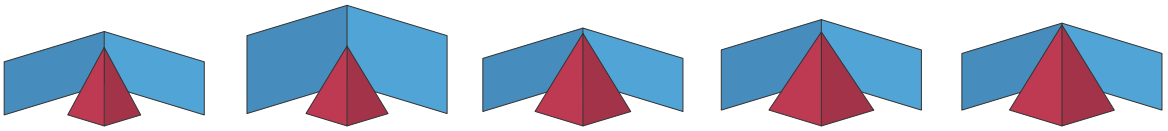

#1 غرب آسيا
#2 جنوب شرق آسيا
#3 جنوب آسيا
#4 شرق آسيا
#5 وسط آسيا والقوقاز

المنطقة	الإجرام		الأسواق الإجرامية		الجهات الفاعلة الإجرامية		القدرة على الصمود	
غرب آسيا	6.02	+0.24	6.00	+0.17	6.05	+0.31	4.23	-0.21
جنوب شرق آسيا	5.82	+0.36	5.88	+0.45	5.75	+0.28	4.45	-0.13
جنوب آسيا	5.46	+0.16	5.41	+0.16	5.50	+0.16	3.94	-0.09
شرق آسيا	4.80	-0.04	4.71	+0.09	4.90	-0.18	5.63	+0.13
وسط آسيا والقوقاز	4.48	-0.03	4.18	+0.03	4.78	-0.10	3.99	-0.13
متوسط آسيا	5.47	+0.18	5.41	+0.20	5.53	+0.15	4.34	-0.12

من بين جميع القارات، سجلت آسيا أعلى مستويات الإجرام (5.47 نقطة من أصل 10). فالقارة تضم عددًا كبيرًا من الأسواق الإجرامية الشديدة الانتشار (5.41)، مع أن تأثيرها يتفاوت بشكل كبير تبعًا للمناطق الفرعية. في الواقع، تشير التقارير إلى أن آسيا سجلت إما أعلى أو ثاني أعلى معدل في العالم لسبعة من أصل 15 سوقًا إجرامية. ولا يزال الإتجار بالبشر (7.0) أكثر الأسواق غير المشروعة انتشارًا في آسيا، حيث يتخذ في الغالب شكل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، والإتجار بالعرائس، والاسترقاق المنزلي، والعمل القسري. كما تعد القارة بؤرة عالمية للجرائم المالية، حيث سجلت أعلى المعدلات في العالم لهذه السوق (6.61). من جرائم اختلاس أموال الدولة والتهرب الضريبي، التي أفادت تقارير بأنها تحدث في معظم دول الخليج العربي،[35] إلى عمليات الاحتيال عبر الإنترنت التي تستهدف الضحايا في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا، تعدّ الجرائم المالية مصدرًا كبيرًا للربح بالنسبة لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الخبيثة العاملة في آسيا.

فضلًا عن ذلك، تنتشر تجارة المخدرات الاصطناعية (6.48) على نطاق واسع في القارة حيث يتم الحصول على العديد من هذه الأدوية وإنتاجها. وبالفعل، تشكل العديد من البلدان الآسيوية مراكز عالمية لإنتاج الكبتاغون والميثامفيتامين وغيرها. وتشهد القارة أيضًا انتشارًا كبيرًا لتهريب البشر (6.07) والإتجار بالسلع المقلدة (5.59). في المقابل، تم الاستنتاج بأن تجارة الكوكايين (3.23)، والسلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية (4.53)، والجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (4.45) هي أقل الأسواق الإجرامية انتشارًا في آسيا، مع أن القارة لا تزال تسجل معدلًا أعلى من غيرها في هذه الأسواق.

وعلى الرغم من وجود عدة اقتصادات غير مشروعة نالت درجات عالية، يعود متوسط الإجرام في القارة إلى التواجد الكثيف للجهات الفاعلة الإجرامية (5.53). في آسيا، سجلت جميع أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية - باستثناء الجماعات التي على غرار المافيا - درجة أعلى من المتوسط العالمي. وقد تبين أن الجهات الفاعلة التابعة للدولة، التي تمارس سيطرة هائلة في العديد من بلدان القارة، هي الفئة الأكثر تأثيرًا في القارة (6.63)، وذلك بالتماشي مع الاتجاهات العالمية؛ وتليها الشبكات الإجرامية (5.97) والجهات الفاعلة الأجنبية (5.45) والجهات الفاعلة في القطاع الخاص (5.25). ومع أن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في آسيا تحتل المرتبة الرابعة بين أكثر القطاعات انتشارًا

على المستوى القاري، إلا أنها حصلت على أعلى درجة على مستوى العالم.

بصورة عامة، كانت القدرة على مواجهة الجريمة المنظمة في آسيا ضعيفة، حيث بلغ متوسط درجاتها 4.34 نقطة، ما يجعلها ثاني أضعف القارات قدرة على الصمود (بعد أفريقيا). وقد تبين أن العديد من الاستجابات وآليات الحماية إما شائبة أو تفتقر إلى الفعالية في مكافحة انتشار الأسواق والجهات الفاعلة الإجرامية، لا سيما في الحالات التي تستفيد فيها الجهات التابعة للدولة من الأنشطة غير المشروعة.

واعتُبر الحيز المتاح للمجتمع المدني ووجود أطر الحماية الاجتماعية ضعيفين بشكل خاص، واحتلت آسيا المرتبة الدنيا عالميًا في مؤشر "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة". من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن القارة لا تزال دون المتوسطات العالمية، كان أداؤها أفضل قليلًا من حيث "التعاون الدولي" (5.29) و"السياسات والقوانين الوطنية" (4.88) و"السلامة الإقليمية" (4.67). وعلى غرار القارات الأخرى، يدل ذلك على أن الالتزام قد يكون موجودًا على الورق، ولكن التنفيذ الفعال لاستراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة غير موجود.

الشكل 4.2

درجات الأسواق الإجرامية، آسيا

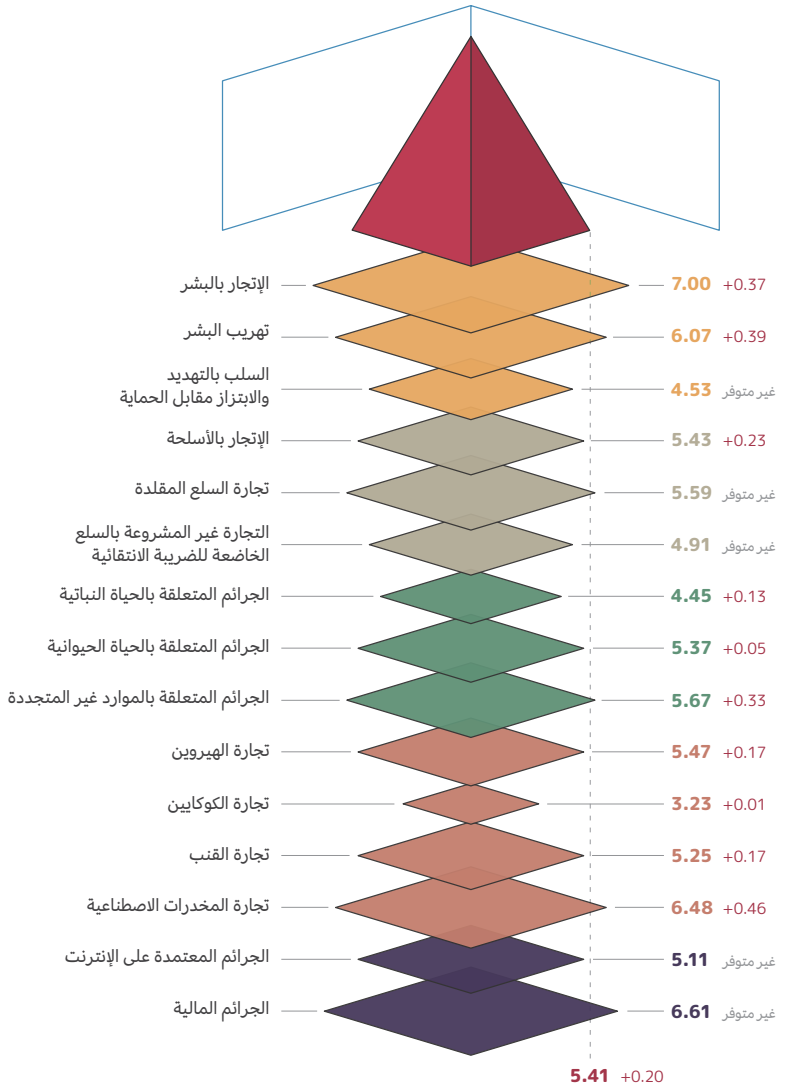

ونظرًا إلى مساحة آسيا الشاسعة وأنشطتها الإجرامية الكثيرة، والتي يمكن لمس تأثيرها في جميع أنحاء القارة، من المفيد تقسيم التحليل بحسب المناطق لإعطاء صورة محلية أوضح عن أنماط الإجرام وتأثيرها. تصنَّف ثلاث مناطق من أصل خمس في القارة الآسيوية (هي غرب آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا) بين المناطق العشر الأولى في العالم من حيث الإجرام. وبحكم تنوع الأنشطة الإجرامية فيها، لا بد من مقارنة المناطق بمزيد من التفصيل لتحديد الاتجاهات والأنماط وفهمها على نحو أفضل.

على سبيل المثال، في حين كانت مستويات الإتجار بالبشر في جميع مناطق آسيا مرتفعة، حيث لم يسجل أي منها أقل من 5.50 نقاط، تنتشر هذه السوق بشكل خاص في غرب آسيا، حيث بلغ المتوسط الإقليمي 7.71 من أصل 10. وبالفعل، سجلت هذه السوق في 11 بلدًا من أصل 14 في غرب آسيا 7.50 نقاط أو أعلى. فالنزاع المطول وانعدام الأمن في بلدان مثل سوريا واليمن، وما يترتب عن ذلك من فقر وبطالة وتفكك اجتماعي، يجعل الكثيرين في المنطقة عرضة بشكل خاص للإتجار بالبشر. أضف إلى ذلك أن نظام الكفالة المثير للجدل، مع أنه لا يزال شائعًا، يؤدي في غالب الأحيان إلى الاستغلال. ولما كان العديد من الآسيويين الجنوبيين يبحثون عن عمل في الخليج، قد لا يكون مستغربًا أن تحل منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية بعد غرب آسيا كأعلى منطقة في القارة للإتجار بالبشر، مع درجة 7.56. وفي ظل التداخل بين الإتجار بالبشر وتهريبهم، تم تصنيف منطقتَي غرب آسيا وجنوب آسيا كأولى المناطق في القارة في مجال تهريب البشر (6.96 و6.94 على التوالي). بخلاف ذلك، تم تقييم السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية على أنهما أقل انتشارًا في جميع أنحاء القارة. وسجلت منطقة جنوب آسيا أعلى مستوى في هذه السوق (5.56)، يليها جنوب شرق آسيا (5.14).

يتركز أيضًا الإتجار غير المشروع بمختلف السلع الأساسية في مناطق فرعية معينة من آسيا. ففي غرب آسيا على سبيل المثال، تحولت المنطقة إلى بؤرة للإتجار بالأسلحة بسبب الحركة الجماعية للأسلحة التي غالبًا ما يعاد استخدامها من نزاعات سابقة. والنتيجة التي حصلت عليها المنطقة هي 7.43 نقاط، وهي أعلى درجة من بين المناطق الخمس، والثانية على مستوى العالم. في المقابل، كانت الأسواق الإجرامية التي تنطوي على الإتجار غير المشروع بالسلع الاستهلاكية الشائعة - بشكل سلع مقلدة وسلع خاضعة للضريبة - هي الأكثر انتشارًا في جنوب شرق آسيا، حيث سجلت 6.32 و5.91 نقاط على التوالي. وتشكل السلع المقلدة تحديًا كبيرًا في هذه المنطقة، لا سيما بسبب قربها من الصين التي تعد المصدر الرئيسي للمنتجات المقلدة في العالم (تسجل الصين درجة عالية من 9.50 نقاط في هذه السوق الإجرامية). وفي بلدان جنوب شرق آسيا، بما فيها ماليزيا وتايلند، يتم تصنيع مجموعة كبيرة من المنتجات المقلدة، من السلع الفاخرة إلى المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الغذائية وقطع غيار السيارات. كما تشهد بلدان كثيرة في المنطقة مستويات عالية من الإتجار غير المشروع بالسلع الانتقائية الخاضعة للضريبة، كالكحول والتبغ.

وفي حين تهيمن تجارة المخدرات الاصطناعية على القارة، تحفل آسيا أيضًا باقتصادات كبيرة أخرى للمخدرات غير المشروعة تتخذ شكل أسواق كبيرة للمصدر والعبور والاستهلاك. فمنطقة غرب آسيا، على سبيل المثال، سجلت أعلى درجة في تجارة القنب (6.21)، مع أن سوقها الكبيرة للمخدرات الاصطناعية تطغى على سوق القنب وتحتل المرتبة العليا في العالم (7.39). وقد أصبحت سوريا، التي نالت 10.0 نقاط في هذه السوق،[36] المنتج الرئيسي في العالم للكبتاغون، وقد أدى اعتمادها الاقتصادي على إنتاج هذا المخدر والإتجار به إلى وصف البلاد بـ"دولة المخدرات".[37] وبالمثل، أصبحت إيران أكثر فأكثر ممرًا رئيسيًا للمخدرات الاصطناعية (9.50)، وهي إلى حد كبير عبارة عن شحنات من الميث البلوري من أفغانستان.[38] وحلّ مباشرةً بعدها جنوب شرق آسيا في المرتبة الثانية من حيث المخدرات الاصطناعية في القارة (7.23). سجلت ميانمار أعلى درجة ممكنة (10.0). فمنذ الانقلاب العسكري في فبراير 2021، ارتفع إنتاج المخدرات بشكل ساحق في البلاد وسط عدم الاستقرار السياسي، ما رسّخ مكانة ميانمار كواحدة من أبرز مصادر الميثامفيتامين في العالم، تليها تجارة الهيروين (9.50). وتحتل منطقة شرق آسيا المرتبة الخامسة في العالم في تجارة المخدرات الاصطناعية (6.30)، التي يعزى متوسطها الإقليمي إلى الدرجة العالية التي منحت للصين في مؤشر السوق هذا (8.0). يستخدم الصينيون المخدرات الاصطناعية على نطاق واسع، وتشكل البلاد أيضًا مصدرًا لأسواق أجنبية متعددة.

في الوقت نفسه، تقع مناطق جنوب ووسط آسيا والقوقاز على طرق عبور رئيسية، بخاصة للمخدرات. فبلدان آسيا الوسطى والقوقاز تشكل كلها تقريبًا نقاط عبور في سوق الهيروين العابرة للحدود الوطنية، نظرًا لقربها من البلد المنتج العالمي الرئيسي، أفغانستان. لهذا السبب، ليس مستغربًا أن تحصل المنطقة على أعلى درجة في العالم في هذه السوق (6.31)، حيث تتصدر طاجيكستان قائمة البلدان الأكثر تضررًا (8.50). وتتأثر أيضًا سوق الهيروين في جنوب آسيا (6.19) بشدة بأفغانستان، حيث لا يزال الهيروين المصنوع من الأفيون الأفغاني يشكل 95% من سوق هذا المخدر في أوروبا.[39] وقد أدى استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس 2021 إلى تفاقم الوضع وتعزيز دور البلد كمصدر بارز؛ وعلى الرغم من إعلان طالبان في أبريل 2022 فرض حظر على زراعة الخشخاش، لا يزال البلد يلعب دورًا مركزيًا في تجارة الهيروين العالمية. بالمقارنة مع حجم أسواق المخدرات الأخرى في المنطقة، لا تزال تجارة الكوكايين في آسيا صغيرة نسبيًا، حيث لم تسجل أي منطقة في القارة أكثر من 4.50 نقاط في هذه السوق.

المربع 4.1

حركة طالبان
تحظر زراعة الخشخاش

بقيت أفغانستان لفترة طويلة أكبر منتج للأفيون في العالم، حيث كانت البلاد تنتج ما يقدر بنحو 80% من العرض العالمي. وبعد استيلاء قوات طالبان على أفغانستان (من جديد) في أغسطس 2021، صدر مرسوم في أبريل 2022 يحظر زراعة بذور الخشخاش والإتجار بها وتصديرها في البلد، وهو تدخل تسبب في ارتفاع أسعار الأفيون في جميع أنحاء العالم. غير أن سلطات طالبان لم تنفذ الحظر بشكل ثابت في عام 2022، ولا تزال تجارة الأفيون غير المشروعة أحد أكبر مصادر الدخل للبلاد.[40] وعلى الرغم من أن طالبان فرضت في السابق حظرًا مماثلًا للقضاء على تجارة الأفيون غير المشروعة، ما أدى إلى انخفاض كبير في العرض قبل عام 2001، لم تلاحظ نتائج ملموسة مماثلة في عام 2022.

فضلًا عن ذلك، تشكل الجرائم البيئية أيضًا عنصرًا كبيرًا من المشهد الإجرامي في آسيا. وتعد أسواق الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية والنباتية في جنوب شرق آسيا الأعلى في العالم، حيث بلغت درجاتها 7.23 و6.18 على التوالي. وإضافة إلى كونها منطقة عبور مزدهرة، تعتبر المنطقة مصدرًا رئيسيًا للحياة البرية التي يتم الإتجار بها. قد سلط المؤشر الضوء على فيتنام (9.0) ولاوس (8.50) وميانمار (8.50) وكمبوديا (8.50) كمحاور رئيسية للإتجار بأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض، بما فيها البانغولين والنمر.

لا تزال الأجزاء والمنتجات الحيوانية تباع في الأسواق الفعلية في آسيا، ولكن النشاط غير المشروع انتقل بشكل متزايد إلى المنصات الإلكترونية.[41] وفي حين لا تعتبر الصين جزءًا من منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أنها تمارس نفوذًا إقليميًا هائلًا من حيث أسواق الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية والنباتية (8.50 و9.0 على التوالي) باعتبارها وجهة استهلاكية رئيسية لعدد من الأنواع المحمية التي يتم الإتجار بها بصورة غير مشروعة. ويُعتقد أن الصين تملك واحدة من كبرى أسواق الأخشاب غير القانونية في العالم، ومنها خشب الورد ذو القيمة العالية، والتي يتم الحصول عليها بكميات هائلة من جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما أنها تعتبر وجهة رئيسية للحياة البرية غير المشروعة من جميع أنحاء العالم، وبخاصة أفريقيا. وتشمل أكثر أجزاء ومنتجات الحياة البرية المخصصة للاستهلاك التي يتم الإتجار بها تلك المستخدمة كمكونات في الطب التقليدي الصيني (مثل البانغولين والدب والنمر وفرس البحر وجيلاتين جلد الحمار وقرون السيرو)، ولأغراض الديكور (مثل العاج وقرون وحيد القرن وجلود القطط الكبيرة والمخالب والأنياب) وكطعام (لحوم النمر والبنغولين والدب، وأذن البحر وزعانف سمك القرش). في تصنيف جرائم الموارد غير المتجددة، تصدّرت منطقة غرب آسيا الطليعة في القارة بدرجة بلغت 6.75 وتعزى إلى حد كبير إلى التهريب الواسع النطاق لاحتياطياتها النفطية الهائلة. أما في جنوب شرق آسيا، فتعتبر هذه السوق أقل تطورًا (5.50) وتتخذ عادةً شكل استخراج الرمال غير المشروع، واستخراج المعادن - ولا سيما الذهب - والإتجار بها بصورة غير مشروعة تتفشى أيضًا الجرائم المالية بشكل خاص في القارة، ولكنها تشتد حدة في غرب آسيا (7.82). ويعزى هذا التصنيف الإقليمي المرتفع بالدرجة الكبرى إلى النشاط الإجرامي المالي في أربعة بلدان هي الإمارات العربية المتحدة (9.50) ولبنان (9.0) وإيران (9.0) والعراق (9.0). وتعتبر الجرائم المالية هناك بنيوية ومتغلغلة في الأنظمة، وهذا ما يزيد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة والخسائر المالية التي تتكبدها الحكومات، ناهيك من تأثيره العالمي على نطاق أوسع. ولكن هنا أيضًا تظهر اختلافات واضحة بين سياق وآخر، كما يتبين مثلًا في الحالتين المتناقضتين للإمارات، حيث تظهر الجرائم المالية في بلد يعتبر مركزًا ماليًا دوليًا بارزًا، ولبنان الذي يوشك أن يصبح دولة فاشلة والذي عرّف البنك الدولي نظامه المالي بأنه "مخطط احتيالي ضخم".[42] كذلك تتأثر منطقة جنوب شرق آسيا بشدة بالجرائم المالية (7.18)، ومنها نسبة عالية من الجرائم الإلكترونية، والتي تتراوح بين احتيالات الاستثمار والتوظيف والتجارة الإلكترونية والاحتيال الرومانسي. ويشير الخبراء إلى وجود صلة قوية بين سوق الإتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية والاحتيال المالي في هذه المنطقة، حيث يقال إن جماعات الجريمة المنظمة تغري عشرات آلاف الأشخاص من المنطقة وخارجها بالوظائف - ومعظمهم رغمًا عن إرادتهم - في ما يسمى بعمليات الاحتيال الإلكتروني.[43]

غالبًا ما ترتبط الجرائم المعتمدة على الإنترنت ارتباطًا وثيقًا بالجرائم المالية، وتشكل تهديدًا متزايدًا في القارة. في حين سجلت منطقة شرق آسيا درجة أقل نسبيًا من المناطق الفرعية الأخرى في تصنيف الإجرام الإجمالي (4.80)، رفعت كوريا الشمالية والصين متوسطات معظم الأسواق الإجرامية في المنطقة، بما في ذلك الجرائم المعتمدة على الإنترنت، حيث نالت الصين 8.50 وكوريا الشمالية 9.0. وتنشط بشكل كبير في هذا المجال مجموعات القرصنة الكورية الشمالية، التي يقال إن بعضها خاضع لسيطرة الدولة، وقد اتُّهمت بتنفيذ هجمات إلكترونية واسعة النطاق، عادةً ضد دول أخرى في المنطقة.

الشكل 4.3

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، آسيا

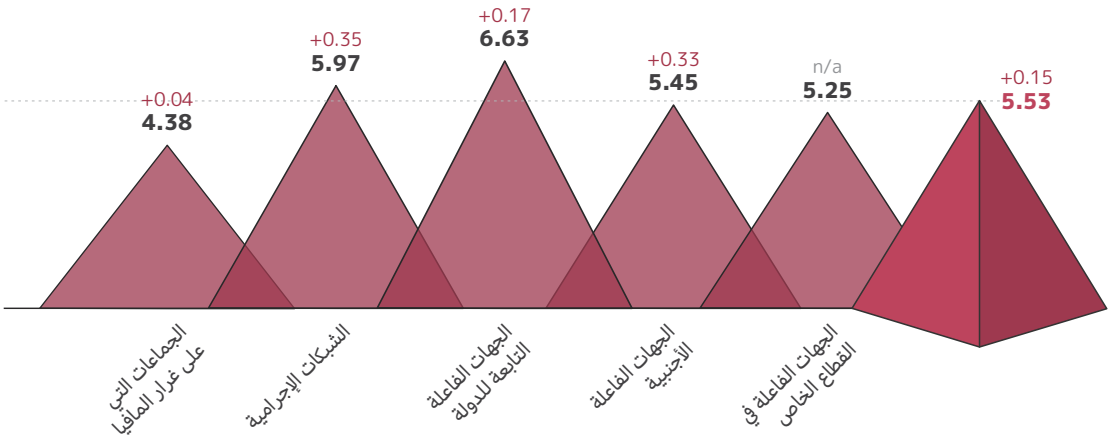

شكلت الجهات الفاعلة الإجرامية المحرك الرئيسي لدرجة الإجرام الإجمالية في آسيا، بمتوسط قاري يبلغ 5.53. والواقع أن الروابط بين الأسواق الإجرامية وانتشارها، ومدى تغلغل الجهات الفاعلة الإجرامية في آسيا، تمتد عميقًا. ومع أن مستوى انتشار كل تصنيف يختلف بين المناطق الخمس في القارة، تبين أن الجهات الفاعلة التابعة للدولة قوية بشكل خاص. هنا، تتمتع منطقة غرب آسيا بأعلى درجة (7.21)، وهي المنطقة الوحيدة في آسيا التي تحل بين المراكز الخمسة الأولى في العالم بالنسبة للجهات الفاعلة التابعة للدول؛ تليها منطقة جنوب آسيا ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز (كلاهما 6.63). بصورة عامة، تُنسب الدرجات الأعلى إلى البلدان ذات الميول الاستبدادية والتي تكون فيها معايير حقوق الإنسان عرضة للخطر، وإلى البلدان التي لها صلات مباشرة بمجموعة واسعة من الأسواق غير المشروعة.

في أكثر الأحيان، تعمل الشبكات الإجرامية جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة داخل جهاز الدولة، وقد حافظت على موطئ قدم قوي في جميع أنحاء آسيا على مر السنين. واحتلت منطقة غرب آسيا أعلى تصنيف للشبكات الإجرامية (6.82) في العالم. وبعدها مباشرة، حلت منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية من حيث أقوى وجود للشبكات الإجرامية (6.44). وتشارك الشبكات الإجرامية في المنطقة في العديد من الأسواق غير المشروعة، بما في ذلك تهريب البشر والمخدرات.

وبالمقارنة، تبين أن الجهات الفاعلة الأجنبية هي الأكثر انتشارًا في جنوب شرق آسيا، حيث كانت بلدان مثل ميانمار (9.0) وكمبوديا (8.0) ولاوس (8.0) من العناصر المساهمة الرئيسية في رفع المتوسط الإقليمي (6.55). وقد تميّزت هذه المنطقة الفرعية أيضًا على الصعيد العالمي - حيث سجلت أعلى نسبة بين جميع المناطق الفرعية في العالم لهذا النوع من الجهات الفاعلة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت الجماعات التي على غرار المافيا انتشارًا أقل في جميع أنحاء آسيا، حيث نالت منطقة واحدة فقط درجة أعلى من 5.0، وهي جنوب آسيا (5.25). ومقابل بعض البلدان المنفردة التي سجلت نتائج متطرفة، ومنها ميانمار (9.50) وتركيا (8.50) والفلبين (8.0)، يبدو أن تأثير الجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى في جميع أنحاء القارة لا يترك أمام الجماعات التي على غرار المافيا مجالًا يذكر لممارسة نفوذها.

أخيرًا، احتلت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في آسيا المرتبة الأعلى عالميًا (5.25) على الرغم من كونها تحتل المرتبة الرابعة فقط بين أكثر الجهات الفاعلة الإجرامية انتشارًا على المستوى القاري. وقد تبين أن الشركات القانونية التي تسهّل وتشارك في خطط غير قانونية منتشرة على نطاق واسع في القارة. ومن الأمثلة عن هذه الشركات وكالات توظيف العمال والمؤسسات المالية المتورطة في ممارسات غير مشروعة وقضايا غسل الأموال، بالتعاون في غالب الأحيان مع جهات فاعلة أخرى ونخب قوية فاسدة.

الشكل 4.4

درجات الصمود، آسيا

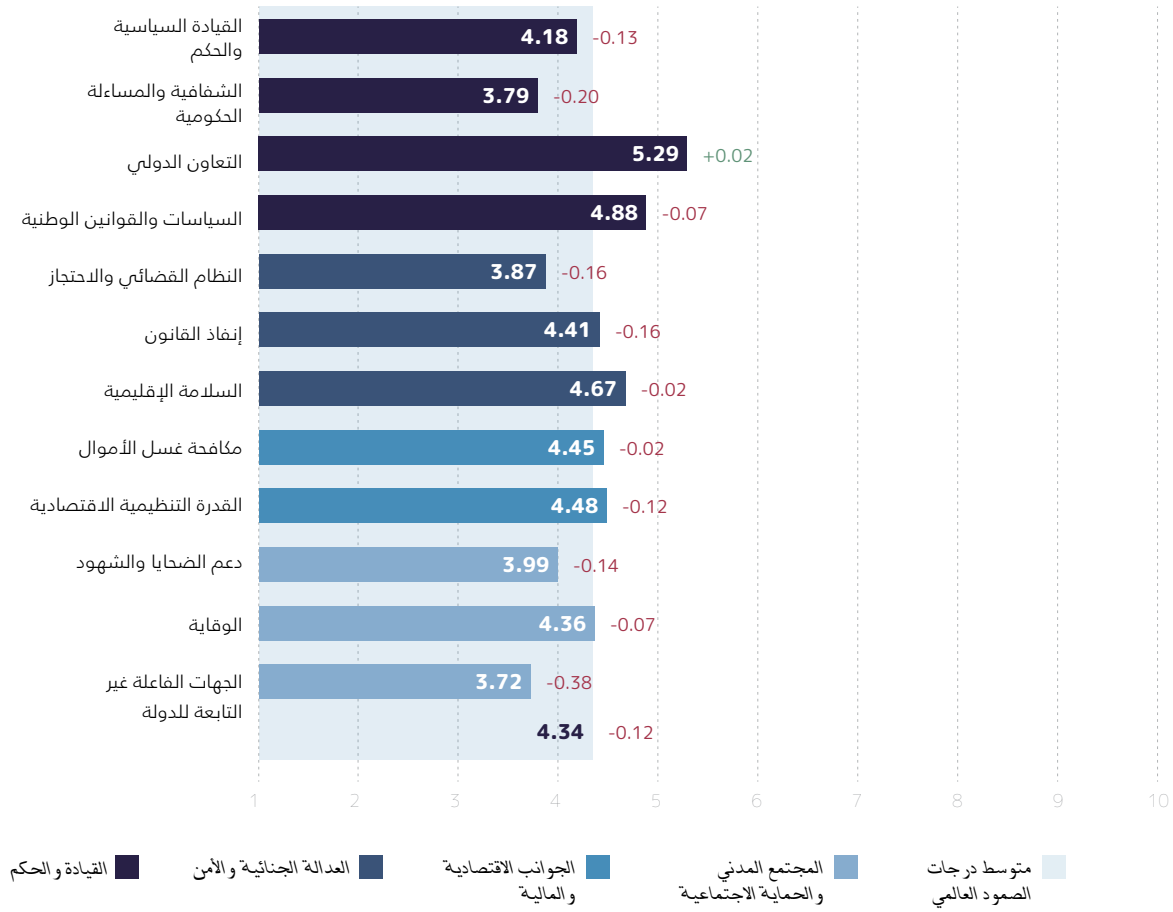

من ناحية القدرة على الصمود، توزعت الدرجات بتساوٍ أكبر بين مناطق آسيا الفرعية، علمًا بأن شرق آسيا (5.63) كان الجزء الوحيد من القارة الذي سجل درجة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 4.81. وقد سجلت بلدان هذه المنطقة أداءً جيدًا في العديد من مؤشرات الصمود، حيث كانت أعلى درجة لها هي "السلامة الإقليمية" (7.0)، وهو ما يتناقض مع النزاعات الإقليمية الدائرة حول بحر الصين الشرقي وبحر اليابان والبحر الأصفر مثلًا.

وحصلت مناطق آسيوية أخرى على درجات أقل بكثير من حيث القدرة على الصمود. فقد حصلت منطقة جنوب آسيا، التي تعاني من عدم استقرار متزايد بعد سيطرة طالبان على أفغانستان، على أدنى درجات الصمود في القارة (3.94)، ما يجعلها من المناطق الخمس الأقل قدرة على الصمود في العالم. نتيجة أوجه القصور الشديدة في آليات الحماية الاجتماعية، والسلطة القضائية، والقدرات التنظيمية الاقتصادية، انخفضت مستويات قدرتها على الصمود بشكل عام، حيث سجل 8 مؤشرًا من أصل 12 مؤشرًا أقل من 4.0 نقاط. وعلى النحو نفسه، تبين أن درجة "النظام القضائي والاحتجاز" وكذلك "الشفافية والمساءلة الحكومية" في آسيا الوسطى والقوقاز منخفضة بشكل خاص، حيث بلغ المتوسط الإقليمي لهذه المؤشرات 3.06 و3.38 على التوالي.

في السياق الآسيوي، تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى مؤشر الصمود "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة"، إذ تضم القارة مناطق فرعية وبلدانًا مصنفة من بين الأدنى في العالم من حيث مقياس الصمود. في جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، تضاءل

الحيز المتاح للمجتمع المدني والصحافة الحرة للتعبير عن نفسها إلى حدٍّ أثار مخاوف المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة. وقد شهدت ميانمار (1.50) بالتحديد انخفاضًا كبيرًا في حرية الصحافة عقب الانقلاب العسكري في عام 2021، تلاه انخفاض ملحوظ في درجات كمبوديا (2.0) وفيتنام (1.50) حيث يخضع المجتمع المدني ووسائل الإعلام أيضًا لرقابة وقيود شديدة. وتشكل القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني مصدر قلق كبيرًا أيضًا في غرب آسيا (متوسط القدرة على الصمود: 4.23)، حيث تم تقييم "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" بمتوسط 3.64. وفي غرب آسيا، يترافق هذا المنحى مع تدهور مؤشر "الشفافية والمساءلة الحكومية"، بمتوسط 3.39 درجات. والجدير بالذكر أن سوريا (1.0) واليمن (1.50) وإيران (2.0) برزت لافتقارها إلى آليات الرقابة لمنع تواطؤ الدولة في الأنشطة غير المشروعة. ولا يزال الفساد مشكلة نظامية في الجهاز الحكومي في هذه المنطقة وعقبة كبيرة أمام بناء القدرة على الصمود، كما يتضح من البيانات المزعومة عن الفساد المحيط بكأس العالم 2022 في قطر.

الاختلافات منذ مؤشر عام 2021

مع إضافة ستة مؤشرات جديدة للإجرام، لن تكون مقارنة المتوسطات بين نسختَي المؤشر لعامي 2021 و2023 دقيقةً تمامًا، غير أن النتائج العريضة تبين أن حالة الإجرام في آسيا قد تدهورت خلال هاتين السنتين. فقد ارتفع متوسط الإجرام في القارة من 5.30 إلى 5.47، مع تسجيل الارتفاع الأكبر في الأسواق الإجرامية (0.20+). كما ارتفع متوسط الجهات الفاعلة الإجرامية (0.15+). وفي حين بقيت آسيا في عام 2023 القارة التي سجلت أعلى درجة في الأسواق الإجرامية، أصبحت الآن أيضًا صاحبة أعلى درجة في الجهات الفاعلة الإجرامية، منتقلة من المركز الثالث في عام 2021.

وبتقسيم النتائج وفق المناطق، سجلت مناطق جنوب شرق آسيا وغرب آسيا وجنوب آسيا زيادة في متوسط درجات الإجرام، في حين شهدت آسيا الوسطى والقوقاز وشرق آسيا انخفاضًا طفيفًا جدًا. والنتيجة هي أنه بالمقارنة مع المؤشر السابق حيث تم تصنيف غرب آسيا فقط من بين المناطق ذات الدرجات الأعلى في العالم في مجال الإجرام، ارتفع عدد المناطق المصنفة بين المناطق العشر الرئيسية في العالم عام 2023 إلى ثلاث مناطق (غرب آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا). ولوحظ التغير الأكبر في الأسواق الإجرامية في جنوب شرق آسيا (0.44+)، في حين سجل متوسط الجهات الفاعلة الإجرامية الارتفاع الأكبر في غرب آسيا (0.31+).

الشكل 4.5

اتجاهات الإجرام بحسب البلد، 2021-2023، آسيا

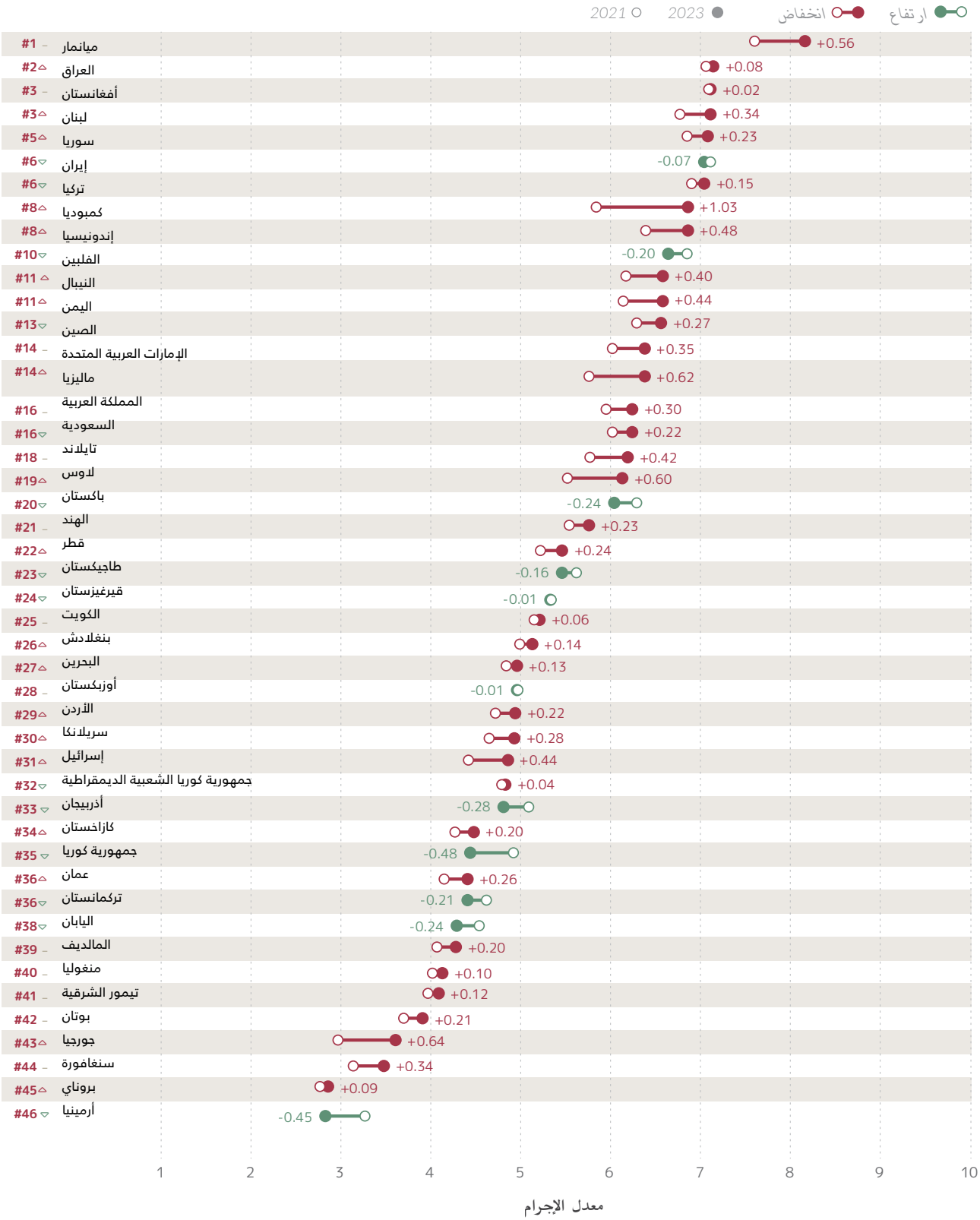

الأسواق الإجرامية

ازداد انتشار جميع الأسواق الإجرامية في آسيا المدرجة في مؤشر عام 2021. ولوحظت أبرز الزيادات في تجارة المخدرات الاصطناعية التي ارتفعت من 6.02 إلى 6.48 (+0.46)، وسوق تهريب البشر التي ارتفعت درجتها إلى 6.07 (+0.39)، والإتجار بالبشر من 6.63 إلى 7.0 (+0.33)، والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة (5.67) التي ارتفعت بمقدار 0.33 نقطة. في المقابل، شهدت تجارة الكوكايين أقل زيادة، بفارق 0.01 نقطة فقط عن عام 2021 (من 3.22 إلى عام 3.23).

المربع 4.2

دور تركيا المتنامي في تجارة الكوكايين

في الماضي، كانت تجارة الكوكايين تشكل جزءًا ضئيلًا من سوق المخدرات في تركيا، في ظل هيمنة أسواق الهيروين والمخدرات الاصطناعية على مر السنين. بيد أن المضبوطات التي قامت بها مؤخرًا بلدان المنشأ والسلطات التركية على حد سواء تشير إلى توسع دور البلد في تجارة الكوكايين.[44] فمع بحث المتاجرين عن طرق جديدة لتجنب المضبوطات، انتقل جزء من تجارة الكوكايين العابرة إلى الموانئ التركية، وهو اتجاه لوحظ في عام 2021. في الوقت الراهن، يبدو أن تركيا في طريقها لتصبح أحد أكبر مراكز العبور العالمية للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية. إذ يوفر البلد فرصة مثمرة لتجارة الكوكايين نظرًا لخبرة الجماعات الإجرامية التركية في الإتجار بالمخدرات والشبكات القائمة النشطة في طرق الإتجار.[45] وينعكس الدور المتنامي لتركيا في تجارة الكوكايين عبر الحدود الوطنية، في درجتها لسوق الكوكايين التي شهدت زيادة كبيرة من 4.0 إلى 5.50 منذ عام 2021. وكما سبق وذكرنا، نتجت الزيادة الكبيرة عن تبدّل طرق الإتجار. فضلًا عن ذلك، من الممكن أن التركيز المتزايد الذي توليه أجهزة إنفاذ القانون التركية لتجارة الكوكايين قد ألقى المزيد من الضوء على أنشطة الإتجار التي ربما تكون قد تنامت تدريجيًا ولكن لم يلاحظها أحد حتى الآونة الأخيرة.

على صعيد أسواق المخدرات، شهدت تجارة المخدرات الاصطناعية أكبر توسع في غرب آسيا (+0.68). والجدير بالذكر هو أن بلدين في آسيا – هما سوريا وميانمار – حصلا الآن على درجة 10.0 للمخدرات الاصطناعية، وهما البلدان الوحيدان في العالم اللذان سجلا أعلى درجة لتجارة المخدرات الاصطناعية. كما توسعت سوق المخدرات بشكل ملحوظ في بلدان أخرى من غرب آسيا، بما في ذلك تركيا التي ارتفعت درجتها من 5.50 إلى 7.0، والمملكة العربية السعودية التي سجلت 9.0 نقاط بعد أن كانت درجتها 7.50. وفي حين أن تركيا لا تزال نقطة عبور لمجموعة واسعة من المخدرات الاصطناعية، وتحديدًا الميثامفيتامين والإكستاسي والكبتاغون، لوحظت أيضًا زيادة في إنتاج الميثامفيتامين، كما يتضح من العدد الكبير من مضبوطات الميثامفيتامين السائل ومادة أنهيدريد الأسيتيك الكيميائية السليفة. وفي المملكة العربية السعودية، تدخل المخدرات الاصطناعية - مثل الميثامفيتامين - البلاد برًا من الدول المجاورة، وأيضًا عبر الموانئ والمطارات في الدمام وجدة. وكذلك، استمرت شعبية الكبتاغون في التنامي، ويشار إلى أنه يتم استيراد هذا المخدر بشكل رئيسي من سوريا ولبنان وتعتبر البلاد واحدة من أكبر الأسواق الاستهلاكية له في العالم.[46]

بالمقارنة مع بقية القارة، شهدت سوق تهريب البشر الزيادة الكبرى في جنوب آسيا (+0.94)، مع تمدد تبعات استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان إلى جميع أنحاء المنطقة. فقد أدى القمع الحاد للشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات، إلى جعل الكثيرين عرضة للإتجار، ووفر حافزًا لمغادرة البلد، وهو ما زاد سوق تهريب البشر اتساعًا وربحية وخطورة. كما أدى تدهور الوضع الأمني على طول الحدود بين أفغانستان وباكستان إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون على طول تلك الطرق وتشريد الناس.[47]

ومن بين المناطق الفرعية الآسيوية، شهدت منطقة جنوب شرق آسيا أكبر الزيادات في اقتصاد الإتجار بالبشر غير المشروع والتجارة غير المشروعة بالموارد غير المتجددة (بزيادة قدرها 0.72 للأولى و0.55 للثانية). وحدثت نقطة التحول مع الانقلاب العسكري الذي وقع في ميانمار عام 2021، والذي كانت له تداعيات عميقة على الديناميات الإجرامية الإقليمية في عام 2022. فقد ارتفع معدل الإتجار بالبشر في ميانمار بمقدار 2.0 نقطة ليصل إلى 8.50. وارتفعت درجة جرائم الموارد غير المتجددة في البلاد بمقدار 2.50 نقطة لتصل إلى 9.0 نقاط. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في التعدين غير القانوني للعناصر الأرضية النادرة بعد الانقلاب، ما يشير إلى أن الأطراف الفاسدة استغلت الاضطرابات وغياب الرقابة الدولية لاستخراج الموارد بشكل غير مشروع.[48] كما تفيد التقارير بأن قطاعات اليشم والأحجار الكريمة هي المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات العسكرية وشبه العسكرية. وهذا اتجاه مثير للقلق، لأن معظم الياقوت واليشم في العالم يأتي من ميانمار، حيث يتم تهريب الكثير من هذا الأخير إلى الصين.[49]

المربع 4.3

الانقلاب العسكري في ميانمار

لا تزال ميانمار تشهد اضطرابات مدنية وأعمال عنف في أعقاب الانقلاب العسكري عام 2021 عندما أطاحت الطغمة العسكرية بالحكومة المنتخبة ديمقراطيًا على خلفية ادعاءات بالتلاعب بأصوات الناخبين خلال انتخابات 2020. ومنذ استيلاء الجيش على السلطة بصورة غير دستورية، تعرضت المعارضة لحملات قمع عنيفة ومستمرة أسفرت عن مقتل أكثر من 2500 شخصًا واعتقال 16500 شخصًا وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.[50] ومنذ الانقلاب العسكري، شرّد 1.5 مليون شخص ولجأوا إلى أجزاء نائية من البلد والبلدان المجاورة، ما زعزع الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. ونتيجة معاصاة القادة العسكريين والمقاومة الكبيرة التي أظهروها، تم إنشاء قوات الدفاع الشعبية التي سيطرت على أجزاء معينة من البلاد.[51] ولذلك، شعر الشعب والاقتصاد ككل بآثار الانقلاب وتبعاته. وقد أدى انعدام الأمن والاستقرار أيضًا إلى تفاقم البيئة الإجرامية في ميانمار وخارجها، وتنامت بالتالي الأسواق الإجرامية المتواجدة في البلاد.

الجهات الفاعلة الإجرامية

يشكل مرتكبو الجرائم عنصرًا أساسيًا في مشهد الإجرام في آسيا. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2023، سجلت القارة ارتفاعًا في مؤشر الجهات الفاعلة الإجرامية من 5.38 إلى 5.53 (0.15+). وزادت الشبكات الإجرامية أكثر من غيرها (0.35+)، تليها الجهات الفاعلة الأجنبية (0.33+) والجهات الفاعلة التابعة للدولة (0.17+). وكان لهذه الأنماط الثلاثة تأثير معتدل إلى كبير في جميع أنحاء القارة، في حين تبين أن الجماعات التي على غرار المافيا هي أقل تأثيرًا بكثير، بزيادة قدرها 0.04 نقطة فقط. وقد كانت غالبية الأنشطة الإجرامية في آسيا تحت سيطرة شبكات إجرامية أجنبية ومحلية واسعة، أو يسهلها عملاء الدولة بدلًا من المنظمات التقليدية التي على غرار المافيا. عند النظر إلى المناطق الفرعية في القارة، يتبين أن درجة الجهات الفاعلة الأجنبية زادت بأكبر هامش في جنوب آسيا (0.56+)، في حين سجلت الشبكات الإجرامية ارتفاعًا كبيرًا في جنوب آسيا (0.50+) وجنوب شرق آسيا (0.50+).

القدرة على الصمود

احتلت آسيا المرتبة الثانية بين أقل القارات قدرة على الصمود في مؤشر 2021. وبسبب الانخفاض الطفيف في درجة قدرتها على الصمود (حيث انخفض المتوسط القاري من 4.46 إلى 4.34)، حافظت على الترتيب نفسه في هذه النسخة من المؤشر. مع ذلك، في حين أن الانخفاض في القدرة على الصمود كان هامشيًا فقط (0.12-)، إلا أنه كان الأكبر بين القارات كافة. ومن بين مؤشرات القدرة على الصمود، شهدت "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" أكبر انخفاض (0.38-)، تليها "الشفافية والمساءلة الحكومية" (0.20-). وقد لوحظ التحسن الوحيد، وإن كان طفيفًا جدًا، في "التعاون الدولي" (0.02+)، وهي زيادة تتماشى مع الاتجاهات العالمية.

الشكل 4.6

اتجاهات الصمود بحسب البلد، 2021-2023، آسيا

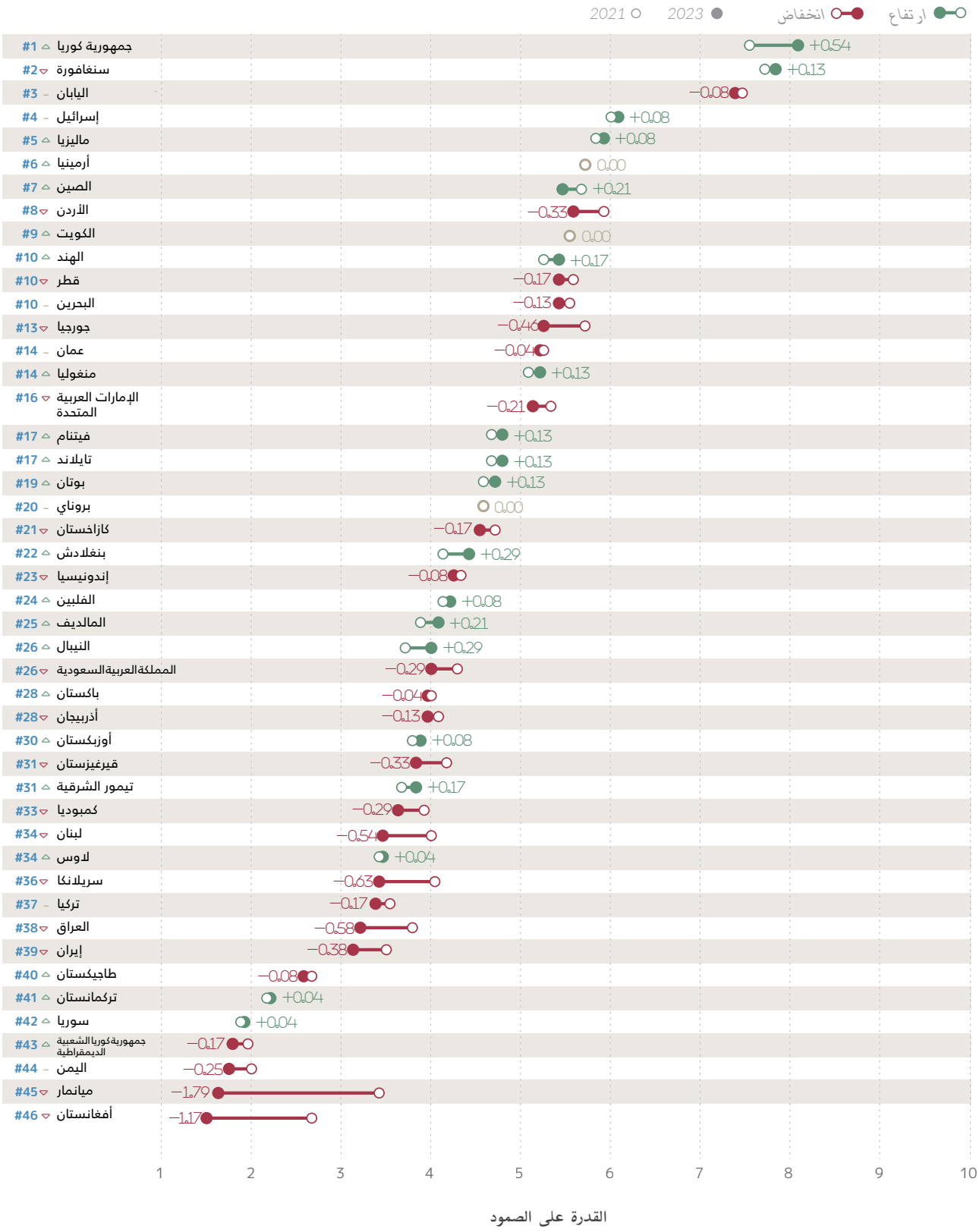

أفريقيا

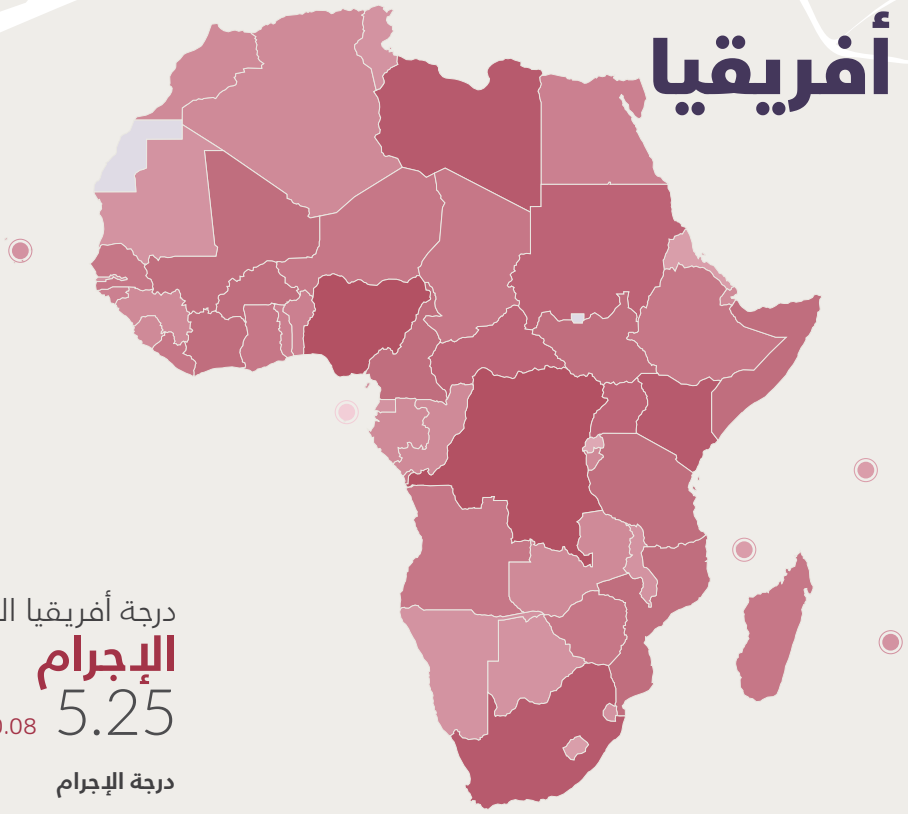

درجة أفريقيا الإجمالية في
الإجرام
5.25 ↗+0.08

درجة الإجرام

لا بيانات 10 1

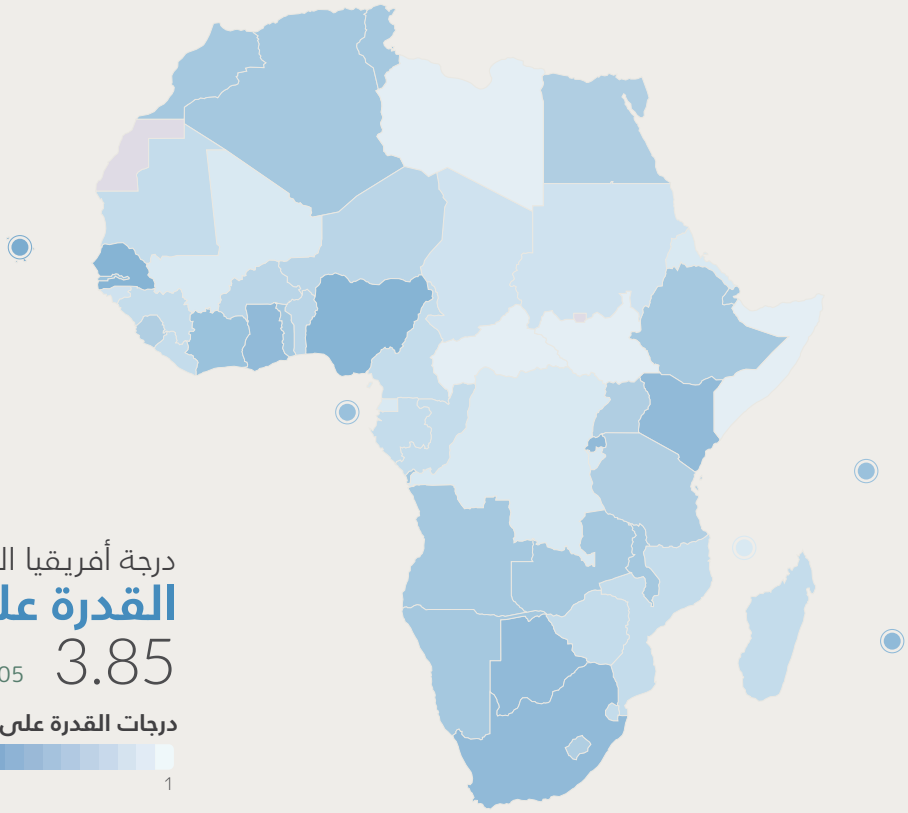

درجة أفريقيا الإجمالية في
القدرة على الصمود
3.85 ↗+0.05

درجات القدرة على الصمود

لا بيانات 10 1

الشكل 4.7

درجات المؤشر، أفريقيا

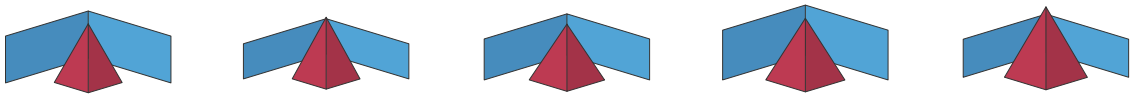

#1 شرق أفريقيا | #2 غرب أفريقيا | #3 شمال أفريقيا | #4 وسط أفريقيا | #5 أفريقيا الجنوبية

المنطقة	الإجرام		الأسواق الإجرامية		الجهات الفاعلة الإجرامية		القدرة على الصمود	
شرق أفريقيا	+0.22	5.88	+0.32	5.52	+0.11	6.23	-0.08	3.46
غرب أفريقيا	-0.03	5.44	+0.01	5.40	-0.06	5.49	+0.23	4.28
شمال أفريقيا	+0.22	5.08	+0.39	5.20	+0.05	4.97	-0.13	3.67
وسط أفريقيا	-0.06	5.06	-0.13	4.66	+0.02	5.45	+0.03	3.23
أفريقيا الجنوبية	+0.16	4.83	+0.14	4.57	+0.17	5.08	+0.04	4.22
متوسط أفريقيا	+0.08	5.25	+0.11	5.05	+0.05	5.45	+0.05	3.85

استمرت مستويات الإجرام العالية في أفريقيا خلال السنتين الممتدتين منذ عام 2021، وبقيت القارة في المرتبة الثانية عالميًا بعد آسيا، حيث سجلت 5.25 نقطة من أصل 10 نقاط. وعلى غرار عام 2021، يبدو أن النتيجة تعود بالدرجة الكبرى إلى الجهات الفاعلة الإجرامية، التي رفعت متوسط الإجرام في أفريقيا بدرجتها البالغة 5.45 نقاط. سجلت الأسواق الإجرامية درجة أقل بلغت 5.05.

من حيث الديناميات الإقليمية، احتلت منطقة شرق أفريقيا المرتبة العليا في القارة من حيث إجمالي معدلات الإجرام (5.88)، متصدرة القائمة لكل من الأسواق الإجرامية (5.52) والجهات الفاعلة الإجرامية (6.23)، تليها منطقة غرب أفريقيا (5.44). تصنَّف منطقة شرق أفريقيا من بين المناطق الخمس الأولى في مجال الإجرام في العالم، حيث تعد مرتعًا للأنشطة غير المشروعة ومعقلًا للجهات الفاعلة الإجرامية التي يشتد نفوذها نتيجة الصراعات الطويلة الأمد التي تجعل المنطقة أكثر عرضة لخطر الجريمة المنظمة. أما بالنسبة للأسواق الإجرامية، فتتأثر المنطقة بشدة بالإتجار بالبشر والإتجار بالأسلحة، وكلاهما يبلغ 7.78، وهو أعلى المعدلات الإقليمية في العالم بالنسبة لهذه الأنواع من الجرائم. وتعكس هذه الدرجات العالية جدًا مدى هيمنة هاتين السوقين وانتشارهما بشكل عام في جميع أنحاء المنطقة، وإن كانت مكثفة بدرجة عالية في بلدان معينة.

المربع 4.4

مجموعة فاغنر

مجموعة فاغنر هي شركة عسكرية خاصة روسية تنفذ عمليات في عدد من البلدان الأفريقية، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والسودان وليبيا وموزمبيق ومدغشقر. وهي تقدم الخدمات العسكرية، من ضمنها المساعدة شبه العسكرية المباشرة وبرامج التدريب، إلى الحكومات الاستبدادية الضعيفة التي تحتاج إلى الدعم في قمع حركات التمرد والثورة والاضطرابات المدنية الأخرى. ولكنّ تصنيف مجموعة فاغنر كجهة فاعلة إجرامية أجنبية بموجب المؤشر لا يرتبط بالضرورة بأنشطة المرتزقة التي تقوم بها، على الرغم من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الجزاءات الدولية، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، وانتهاكات حقوق الإنسان.

ومن المعروف أيضًا أن المجموعة تستفيد من مواطن الضعف الاقتصادية والسياسية في البلدان الأفريقية التي تعمل فيها، مستغلة الموارد الغنية المتجددة وغير المتجددة التي تزخر بها هذه البلدان من خلال شركات تجارية مبهمة تسمح بها الامتيازات والاتفاقات الثنائية التي تمنحها بعض الحكومات الأفريقية مقابل مرتزقة فاغنر. وترتبط هذه المجموعة بشبكة من الكيانات الخاصة العاملة في عدة قطاعات، بما فيها الأخشاب والتعدين، التي توسع من خلالها دورها كجماعة مرتزقة.

ويقال إن هذه الشركات، إلى جانب الفساد المتفشي في أجزاء من أفريقيا حيث تعمل، تمكّن فاغنر من الاستفادة من الاقتصادات غير المشروعة، وبخاصة الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية والموارد غير المتجددة، إلى جانب أنشطتها القانونية. كما أن بعض الكيانات الاقتصادية المرتبطة بمجموعة فاغنر متهمة باستغلال المصادر المعدنية وتهريبها بصورة غير قانونية. وفي حين تُعتبر الجهات الفاعلة الإجرامية عادةً عصابات عنيفة، شهدت أنواع الجهات الفاعلة تغيرًا في السنوات الأخيرة مع إنشاء جماعات الجريمة المنظمة الحديثة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من الاقتصادات القانونية.[52] وعلى الرغم من أن مجموعة فاغنر هي فعليًا مؤسسة قانونية تعمل في أسواق مشروعة، يجعلها انخراطها في هذه الأسواق الإجرامية مؤهلة لتصنيفها كجهة فاعلة إجرامية أجنبية تعمل في أفريقيا.

الشكل 4.8

درجات الأسواق الإجرامية، أفريقيا

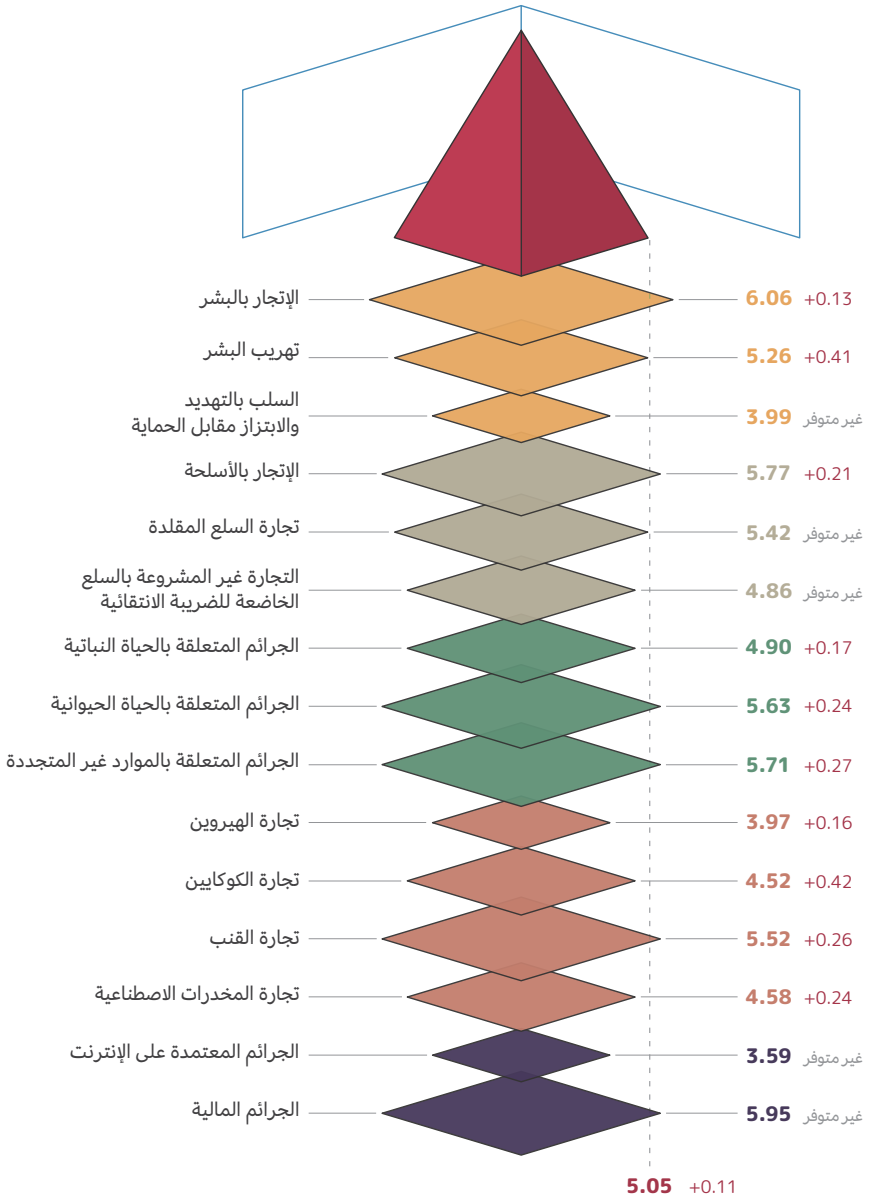

لا يزال الإتجار بالبشر هو أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا في القارة مع درجة 6.06. ويرتبط انتشار هذه الممارسة الإجرامية بعوامل مختلفة، منها الصراعات العديدة الجارية في أفريقيا، وعوامل الدفع الاقتصادية التي تجعل الناس عرضة للإتجار، وتورط الجهات الفاعلة التابعة للدولة في تسهيل هذه الأنشطة. في حالة الإتجار بالبشر، حلّت درجة إريتريا (9.0) وجنوب السودان (8.50) بين أعلى البلدان في هذه السوق. ولا يزال التجنيد العسكري ممارسة نظامية ومدمرة في إريتريا تولد الاستياء والهجرة الكبيرة إلى الخارج، ما يغذي سوق تهريب البشر. وقد تفاقمت هذه الظاهرة أيضًا بسبب الحرب الأهلية في إثيوبيا المجاورة، حيث أمرت الحكومة بالتعبئة الجماهيرية في محاولة لتعزيز قوة الجيش وزيادة الأمن.[53] من ناحية أخرى، يضم جنوب السودان سوقًا أكثر تنوعًا للإتجار بالبشر، حيث

تتراوح الممارسات بين العمل القسري والاستعباد المنزلي والاستغلال الجنسي. بيد أن المشكلة الرئيسية في البلد تتعلق بالأطفال الذين ما زالوا يجنَّدون كعسكر حيث يقدَّر أن آلاف القاصرين يؤدون أدوارًا قتالية، أو الذين يعملون في البناء والتعدين والزراعة حيث يتعرضون لأوضاع استغلالية.

وكما هي الحال في جميع أنحاء العالم، تتفشى الجرائم المالية في أفريقيا أيضًا. فقد تبين أن هذه السوق هي ثاني أكثر الأسواق انتشارًا، بمتوسط درجة قارية يبلغ 5.95. وسُجلت نتائج عالية للجرائم المالية في جميع أنحاء القارة، مع انتشار واسع لحوادث الاحتيال المالي والتهرب الضريبي والاختلاس وإساءة استخدام الأموال العامة من قبل الجهات الفاعلة التابعة للدولة. وشهدت القارة مستويات عالية من الاحتيال المالي عبر الإنترنت على يد عصابات إجرامية منظمة للغاية مثل "بلاك آكس" Black Axe التي نشأت في غرب أفريقيا ولكن لها حضور في كل العالم، وهي مسؤولة عن عمليات الاحتيال الرومانسي عبر الإنترنت، حيث تروج لعلاقات رومانسية وهمية لانتزاع المال من الضحايا بالاحتيال وسرقة بياناتهم الشخصية والمالية.[54]

حصلت منطقة شمال أفريقيا على أعلى درجة (7.83) في الجرائم المالية. وكانت هذه المنطقة أيضًا الأعلى مرتبة في الجرائم المالية في العالم، تليها منطقة غرب آسيا (7.82) وجنوب شرق آسيا (7.18). وعند تقييم هذا النوع من الاقتصاد غير المشروع، تبين أنّ له تأثيرًا شديدًا في جميع بلدان المنطقة الفرعية (بدرجات تتراوح بين 8.0 و9.50)، باستثناء المغرب (الذي بلغت درجته 7.50، أي في الوسط بين "التأثير الكبير" و"التأثير الشديد") وموريتانيا (6.0). مع ذلك، رفعت ليبيا المتوسط الإقليمي مع درجة 9.50. ويعزى ذلك إلى مستويات عالية جدًا من الاحتيال في القطاع العام، وهو أمر منتشر في البلاد وينطوي على مليارات الدولارات التي يزعم أنها تُفقد من خلال العقود العامة وتورط مسؤولين رفيعي المستوى وموظفي مصارف في مخططات الفساد التي تمكنت الجماعات المسلحة وأمراء الحرب من خلالها من الحصول على أموال الدولة. كما أن التهرب الضريبي من قبل الشركات المحلية والأجنبية يمثل مشكلة مزمنة للاقتصاد الليبي، وهي مشكلة تفاقمت مع ازدياد ضعف الدولة منذ الثورة.

وبمتوسط 5.77 درجات، يعدّ الإتجار بالأسلحة ثالث أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا في أفريقيا، وذلك بالدرجة الكبرى نتيجة تغيير وجهة الأسلحة التي تشتريها الحكومات في مناطق النزاعات المطولة، مثل وسط وشرق أفريقيا. وقد سجلت هذه الأخيرة أعلى درجة في العالم في مجال الإتجار بالأسلحة، حيث حصلت على 7.78، أي بزيادة قدرها 0.67 نقطة منذ آخر إصدار للمؤشر. وفي مجال الإتجار بالأسلحة، سجلت جميع بلدان شرق أفريقيا درجة 7.0 أو أكثر، باستثناء تنزانيا (6.0)، ما يعني أن السوق منتشرة إلى حد كبير في كل المنطقة، وإن كانت هناك اختلافات معينة في السياق. وقد سجلت السودان (9.0) والصومال (9.0) وإثيوبيا (8.50) وجيبوتي (7.50) بعضًا من أعلى درجات الإتجار بالأسلحة في شرق أفريقيا، مدفوعة إلى حد كبير بالصراعات المسلحة والعرقية.

ولا يزال الصومال مركزًا حيويًا لتهريب الأسلحة غير المشروعة، وله صلات وعلاقات عبر وطنية مع أسواق غير مشروعة أخرى، مثل القرصنة والإتجار بالمخدرات. وقد زادت التدفقات غير المشروعة للأسلحة من اليمن إلى الصومال في الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك عدد الأسلحة غير المشروعة المتداولة في البلد ما بين مسدسات ورشاشات. عادةً ما يتم الإتجار بالأسلحة النارية من قبل الميليشيات العشائرية، وجماعة "الشباب" المتطرفة، والجماعات الحكومية، وشبكات الإتجار العابرة للحدود الوطنية التي تتخذ من الشمال مقرًا لها، ولا سيما بونتلاند وشرق أرض الصومال.

كما سجلت إثيوبيا (7.0) زيادة ملحوظة في الإتجار بالأسلحة، وهي إحدى تبعات الحرب الأهلية في تيغراي، وقد أدى ذلك، حسبما أفيد، إلى تصعيد الإتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، وتسبب في تسرب الأسلحة النارية من المناطق التي مزقتها الحرب إلى أجزاء أخرى من البلد، وتحديدًا أديس أبابا.

في السودان، لا يزال الإتجار بالأسلحة المتعدد الاتجاهات يمثل مشكلة، حيث تواصل الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية تزويد البلاد بالأسلحة، في ظل قدر قليل من الشفافية أو المساءلة حول كيفية إدارة أو توزيع الأسلحة الحكومية وشبه العسكرية.

كما تبين من أبحاث الإنتربول في وسط أفريقيا أن الجماعات المسلحة غير الحكومية تستخدم السلائف

الكيميائية المتفجرة والبادئات في صنع المتفجرات المستخدمة في التعدين غير المشروع وصيد الأسماك بالتفجير.[55] في الوقت نفسه، تأثرت العديد من بلدان وسط أفريقيا، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية (9.0) وجمهورية أفريقيا الوسطى (9.0) وتشاد (8.50) والكاميرون (7.50)، بالإتجار بالمتفجرات المعدة للاستخدام في النزاعات المسلحة من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية مثل "بوكو حرام" وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا في حوض بحيرة تشاد، وجماعة "العودة والاستصلاح وإعادة التأهيل" المتمردة والقوات الديمقراطية المتحالفة

استمرت مستويات الجريمة البيئية بالارتفاع في القارة، حيث سجلت بلدان في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا وأفريقيا الجنوبية درجات عالية في الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية والحيوانية. لا تزال الأسواق الإجرامية للموارد غير المتجددة منتشرة بشكل كبير في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى (10.0) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (9.50). فجمهورية الكونغو الديمقراطية تعتبر مصدرًا للذهب وتنتشر فيها التجارة غير المشروعة على نطاق واسع، حيث تستفيد الميليشيات الموالية للحكومة والميليشيات المتمردة على حد سواء من السوق. ويتم تهريب أكثر من 90% من الذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البلدان المجاورة في المنطقة، بما في ذلك أوغندا ورواندا، حيث يتم في غالب الأحيان تكريره وتصديره إلى الأسواق الدولية. وتشهد القارة أيضًا مستويات كبيرة من الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، حيث سجلت منطقة شرق أفريقيا درجة 5.94 في الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية، يليها غرب أفريقيا (5.83).

وتم التوصل إلى أن أسواق تجارة الهيروين (3.97) والسلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية (3.99) متواجدة بدرجة أقل بكثير في القارة، على الرغم من ازدياد تجارة الهيروين قليلًا بمقدار 0.16 نقطة. وكانت أقل الأسواق انتشارًا في القارة هي الجرائم المتعمدة على الإنترنت، حيث حصلت على درجة 3.59. ولعل السبب هو أن معدلات انتشار الإنترنت منخفضة نسبيًا في القارة بسبب ارتفاع تكاليف الإنترنت.

الشكل 4.9

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، أفريقيا

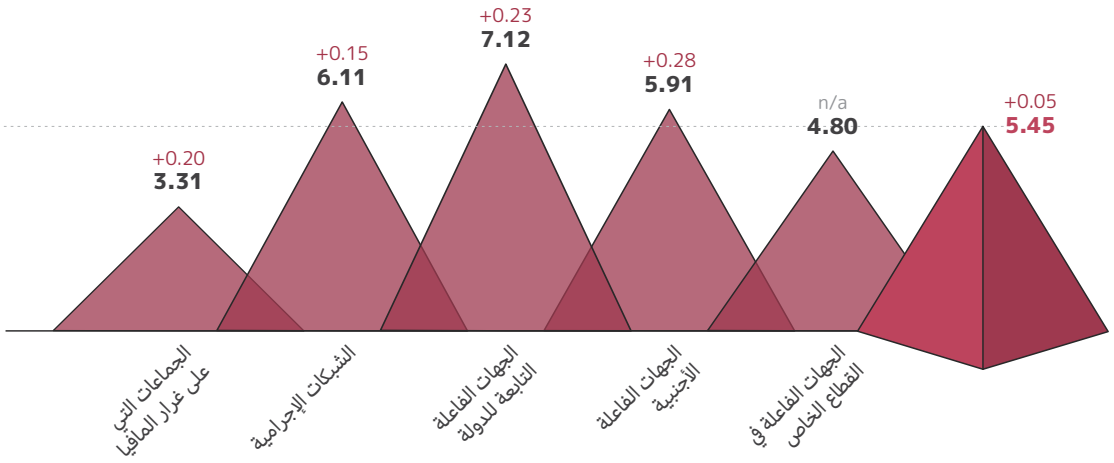

ظلت الجهات الفاعلة التابعة للدولة أبرز العناصر المهيمنة في تيسير الاقتصادات غير المشروعة وإحباط القدرة على مواجهة الجريمة المنظمة في أفريقيا، حيث حصلت القارة على درجة 7.12، تليها الشبكات الإجرامية (6.11). واحتفظت الجهات الفاعلة الأجنبية بالمركز الثالث؛ وعلى الرغم من نيلها درجة أقل من الجهات الفاعلة التابعة للدولة والشبكات الإجرامية، تبين أنها سجلت الازدياد الأكبر في النفوذ بمقدار 0.28 نقطة عن عام 2021 (إلى 5.91). ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع الحاد إلى أنشطة مجموعة فاغنر (انظر المربع 4.4) وعصابات الإتجار بالبشر العاملة في القارة.

ثمة أدلة على وجود أفراد يعملون في القطاع الخاص بشكل مستقل أو بالتواطؤ مع جهات فاعلة تابعة للدولة في إدامة الإجرام في جميع أنحاء القارة، مستخدمين قوتهم التمكينية في تسهيل غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة. مع ذلك، تبين أن تأثيرها أقل من تأثير أنماط الجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى، باستثناء الجماعات التي على غرار المافيا. وسجلت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص درجة 4.80 لتحتل المرتبة الرابعة، متفوقة بعض الشيء على الجماعات التي على غرار المافيا التي نالت درجة 3.31 وتبين أنها حصلت على أدنى الدرجات بين فئات الجهات الإجرامية في القارة، على الرغم من أنها شهدت زيادة قدرها 0.20 عن عام 2021.

وعند البحث في أنواع الجماعات الإجرامية العاملة في القارة، صنِّفت ثلاث مناطق أفريقية في المراتب الأولى والثانية والثالثة عالميًا عن فئة الجهات الفاعلة التابعة للدولة، وهي: وسط أفريقيا (7.68) وشمال أفريقيا (7.67) وشرق أفريقيا (7.44). في وسط أفريقيا، يشكل الفساد مشكلة واسعة النطاق ويؤدي دورًا أساسيًا في ديناميات النزاع والبيئات السياسية في بلدان المنطقة، إلى حد أن جهاز الدولة مخترق تمامًا، وما من مجال يذكر أمام الأطراف الأخرى لدخول الأسواق الإجرامية بدون موافقة أو تفويض من مجرمي الدولة. وباستثناء رواندا (5.0) وساو تومي وبرينسيبي (3.0)، حصلت كل بلدان المنطقة على درجة 8.0 أو 8.50 أو 9.0، في إشارة إلى تأثرها الشديد.

المربع 4.5

لماذا تعتبر جنوب أفريقيا استثناءً؟

تستدعي القراءات الإقليمية للمؤشر، ولا سيما لأغراض المقارنة بين المناطق، النظر في الفروق الدقيقة الخاصة بكل بلد كونها قادرة على تغيير الصورة العامة

وجنوب أفريقيا مثال على ذلك. فهي واحدة من ثلاثة بلدان أفريقية فقط ضمن فئة معدل الجرائم المرتفع وقدرة الصمود العالية، جنبًا إلى جنب مع نيجيريا والسنغال (انظر القسم 5). ولكن بعكس البلدين الأخيرين، تفاقمت معدلات الإجرام والقدرة على الصمود ككل في جنوب أفريقيا. فمع درجة إجرام مرتفعة تبلغ 7.18 نقاط، ما من شك في أن البلاد تشكل استثناءً في مجال الإجرام داخل أفريقيا الجنوبية، وبالتالي ترفع بشكل ملموس متوسط درجة الإجرام في المنطقة بأسرها. ولكن على خلفية تزايد معدل الإجرام على مدى عقد من الزمن، وتآكل البنية التحتية الحيوية، وتقويض العمليات الديمقراطية من خلال الفساد المنظم واستئجار أشخاص لارتكاب أعمال العنف، ارتفعت أيضًا القدرة على الصمود بوجه تأثير الجريمة المنظمة في البلاد. تضم دولة جنوب أفريقيا عددًا من الأسواق الإجرامية المنتشرة، والتي تزيد الجهات الفاعلة الإجرامية من نفوذها، وبخاصة الجهات الفاعلة التابعة للدولة - والمسؤولة عن الاستيلاء على الدولة طيلة سنوات - والشبكات الإجرامية المترابطة للغاية.

ولكن، من حيث القدرة على الصمود (5.63)، سجلت دولة جنوب أفريقيا أيضًا أعلى الدرجات في أفريقيا الجنوبية، مدفوعة بجهود الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة لمقاومة الجريمة المنظمة، والسياسات والقوانين الوطنية القوية، والقدرة التنظيمية الاقتصادية القوية. ومع ذلك، تعرضت ركائز القدرة على الصمود هذه للضغوط في عام 2022، فتراجعت القدرة على الصمود بشكل عام.

كما أن الشبكات الإجرامية والجهات الفاعلة الأجنبية تحكم قبضتها بقوة على القارة، حيث حلّت منطقتا شرق أفريقيا وغرب أفريقيا بين المناطق الثلاث ذات الدرجات الأعلى في العالم في كلا المؤشرين. وفي ما يتعلق بالجهات الفاعلة الأجنبية، أظهرت التحقيقات التي أجريت في أنشطة فريق فاغنر أن منظمة المرتزقة أصبحت تنخرط بشكل متزايد في العديد من الاقتصادات غير المشروعة. ومن المعروف أيضًا أن المجموعة متورطة في تهريب الذهب والموارد المعدنية الأخرى في بلدان في وسط أفريقيا، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تبلغ درجة الجهات الفاعلة الأجنبية فيها 9.0. وفي شرق أفريقيا، اكتسبت مجموعة فاغنر نفوذًا سياسيًا كبيرًا في السودان (8.0) حيث أرست مصالح تجارية واسعة النطاق بالإضافة إلى لعب دور المرتزقة.[56]

الشكل 4.10

درجات القدرة على الصمود، أفريقيا

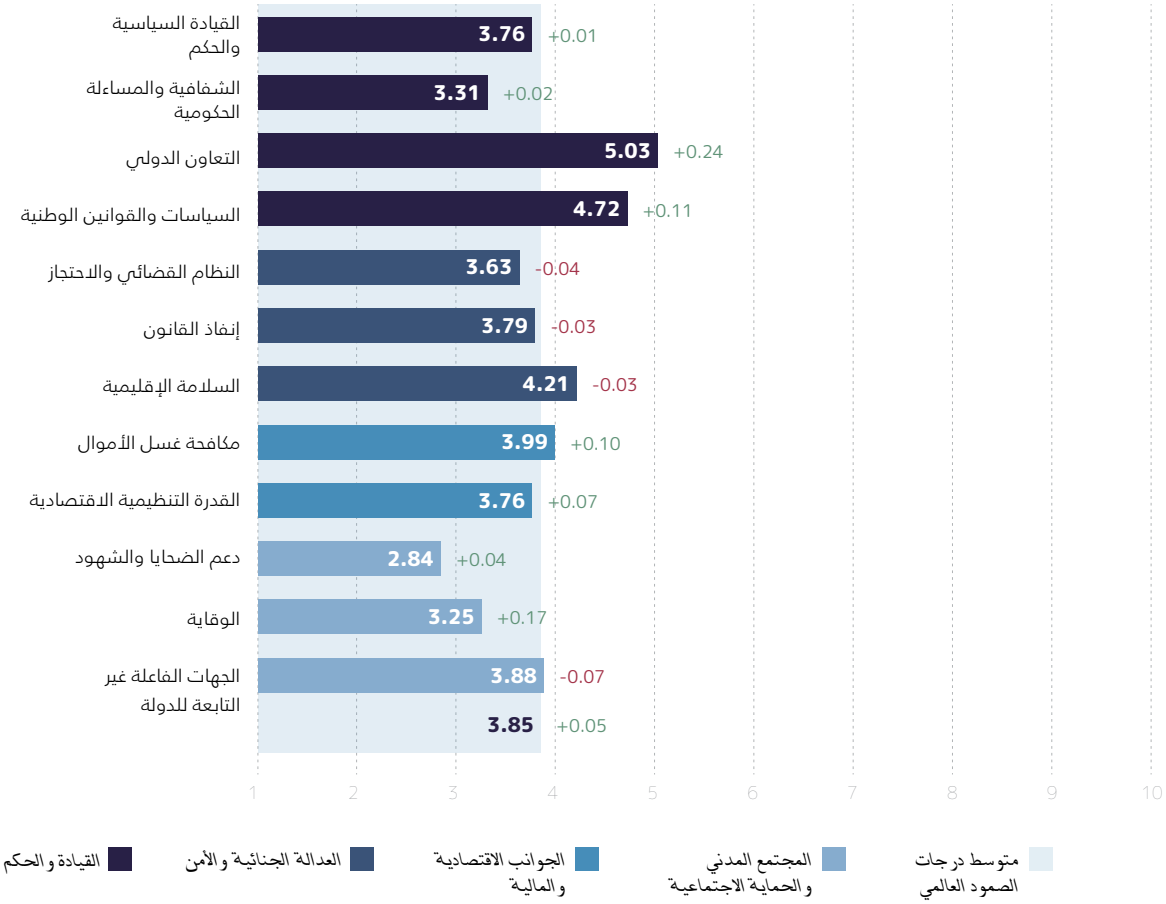

من ناحية القدرة على الصمود، سجلت أفريقيا مرة أخرى أقل الدرجات مع 3.85 نقطة، على الرغم من أنها شهدت تحسنًا هامشيًا مقارنةً بعام 2021 (+0.05).

وكانت أعلى المؤشرات في القارة هي "التعاون الدولي" (5.03) و"السياسات والقوانين الوطنية" (4.72) و"السلامة الإقليمية" (4.21). وفي حين أن التنفيذ قد يكون شائبًا، إلا أن البلدان الأفريقية سنّت قوانين وسياسات وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة. فقد صادق عدد كبير هو 51 بلدًا من أصل 54 بلدًا في

القارة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. مع ذلك، وفي حين قد يكون ذلك مؤشرًا على وجود نوع من الإرادة السياسية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، في الوقت الذي صادقت فيه البلدان الأفريقية على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (صدق 36 بلدًا على الاتفاقية في غضون السنوات الخمس الأولى من اعتمادها، وصدق 15 بلدًا عليها بين عامَي 2005 و2014)، إلا أن البيانات تشير إلى أن هذه البلدان لم تتمكن على مر السنين من تنفيذ الاتفاقية تنفيذًا كاملًا في محاولة للحد من الإجرام وزيادة قدرتها على الصمود في وجه الجريمة المنظمة.[57] ولا يزال هذا الوضع ساريًا اليوم، على الرغم من أن مؤشر "التعاون الدولي"، الذي تستند درجته جزئيًا إلى التصديق على المعاهدات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة وتنفيذها، اعتُبر أكثر مؤشرات الصمود تحسنًا في القارة (+0.24).

ويتمثل التحدي في أن العديد من بلدان أفريقيا تعاني من أوجه قصور في تنفيذ الاتفاقية لعدة أسباب، منها عدم فعالية إنفاذ القانون، وعدم وجود مجموعة من منظمات المجتمع المدني الحرة لتقديم الدعم، وضعف قدرة المؤسسات، والفساد، وتزايد نفوذ الجهات الفاعلة التابعة للدولة.[58] وقد استمرت مساحة المجتمع المدني بالتقلص في العديد من بلدان أفريقيا، وكان لذلك تأثير على مؤشرات القدرة على الصمود، مثل "دعم الضحايا والشهود" (2.84 نقطة، وهو أدنى متوسط في العالم لهذا المؤشر) و"الوقاية" (3.25). وقد أظهرت الأبحاث أن هذه هي المجالات الرئيسية التي يشارك فيها المجتمع المدني أكثر من غيرها في جهوده لمكافحة الجريمة المنظمة، في محاولة لتوفير بدائل للتدابير غير الفعالة التي تقودها الدولة. ويتجلى ذلك في العدد الكبير من البرامج الاجتماعية والوقائية التي تقودها مبادرات المجتمع المدني للتخفيف من العوامل التي تدفع الأفراد إلى الجريمة، مثل ضعف المؤشرات الاقتصادية وغياب الفرص. وبالتماشي مع هذه النتيجة، حلّ مؤشر "الشفافية والمساءلة الحكومية" أيضًا بين أدنى مؤشرات الصمود في القارة مع 3.31 نقاط.

وظلت مناطق شمال أفريقيا وشرق أفريقيا ووسط أفريقيا في المرتبة الأولى ضمن أدنى ثلاث مناطق في العالم من حيث درجات القدرة على الصمود التي بلغت 3.67 و3.46 و3.23 على التوالي. ويأخذ تقييم المؤشر في الاعتبار وجود تدابير الصمود وفعاليتها، فضلًا عن احترام حقوق الإنسان الأساسية في تنفيذها، ما يعني أن هذه المعدلات الإقليمية المنخفضة تشير إلى ضعف الأداء في جميع هذه المجالات.

الاختلافات منذ مؤشر عام 2021

تبين أن أفريقيا شهدت زيادة في معدل الإجرام العام خلال فترة السنتين. غير أن هذه الزيادة تقلّ بعض الشيء عند إدراج المؤشرات الجنائية الأحدث في المعادلة، ما يعني أنها تخفّض بشكل معتدل متوسط الجهات الفاعلة الإجرامية والأسواق الإجرامية (+0.08، مقابل زيادة قدرها 0.23 إذا استثنينا المؤشرات الجنائية الجديدة).

وليست هذه النتائج مفاجئة نظرًا إلى أن مؤشر الجرائم الإلكترونية الجديد مثلًا ليس سوقًا منتشرة في القارة بسبب التكاليف المرتفعة المرتبطة بالاتصال بالإنترنت والممارسات القديمة من قبل الحكومات التي لم تقم برقمنة الكثير من أدواتها، ما يجعلها أقل توفرًا وجاذبية لمجرمي الإنترنت. وفي حين أن الجائحة ربما أدت إلى زيادة مستويات الاتصال والاعتماد على التكنولوجيات السيبرانية إلى حد ما، لا تزال أفريقيا بطيئة في الانتقال إلى الرقمنة

ولكن ثمة استثناء واحد ملحوظ لهذه الديناميكية، وهو درجات الجرائم المالية. فقد وجد المؤشر أن هذه السوق منتشرة بشكل خاص، حيث يبلغ متوسطها القاري 5.95 وتتمتع بمستويات عالية من الاختراق في مناطق معينة، مثل شمال أفريقيا، وهذا ما يرفع متوسط الدرجات في تلك المنطقة إلى 7.83. مع ذلك، لا تزال الأسواق الإجرامية العشر الأصلية تؤثر بقوة على القارة، وقد تعاظمت هذه الأسواق في معظم المناطق.

الشكل 4.11

اتجاهات الإجرام بحسب البلد، 2021-2023، أفريقيا

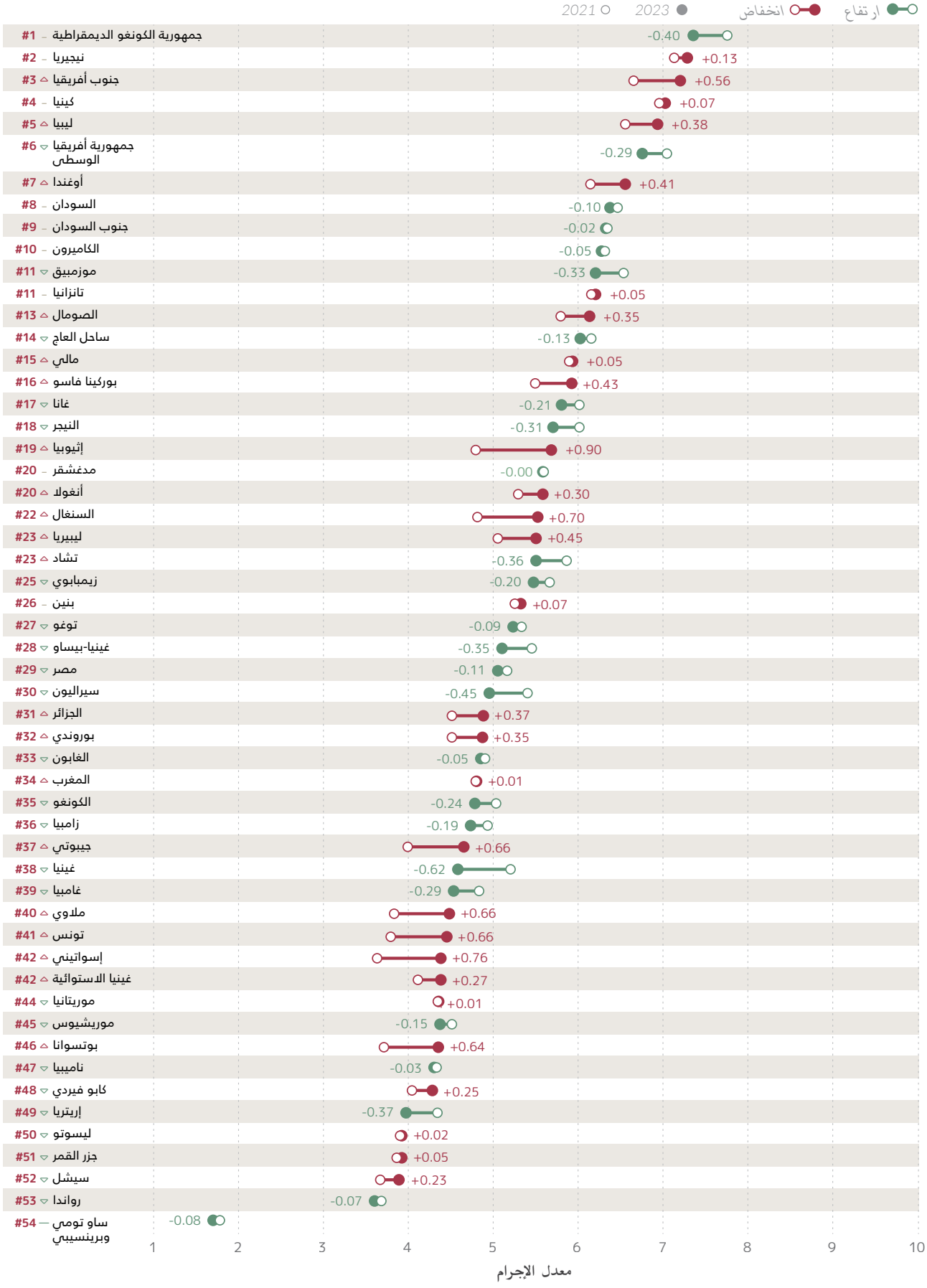

الأسواق الإجرامية

عند مقارنة متوسطات عامَي 2021 و2023، مع إضافة المؤشرات الجديدة، نجد أن أفريقيا شهدت أقل زيادة في انتشار السوق الإجرامية (+0.11) بين القارات، على الرغم من نيلها ثاني أعلى درجة للأسواق الإجرامية في العالم. وظهرت نتيجة مماثلة على صعيد التغيير في الجهات الفاعلة الإجرامية (+0.05). من بين جميع القارات، وحدها أوقيانوسيا سجلت زيادة أقل في درجتها للجهات الفاعلة الإجرامية.

وتنكشف بعض النتائج المثيرة للاهتمام عند النظر عن كثب إلى الأسواق الإجرامية. على وجه الخصوص، شهدت تجارة الكوكايين أكبر زيادة (+0.42) على الرغم من انخفاض متوسط درجاتها القاري (وجاءت في المرتبة الرابعة الدنيا من حيث درجات الأسواق الإجرامية في أفريقيا عام 2023). وعلى الرغم من أن منطقة غرب أفريقيا لا تزال تتصدر المتوسط القاري، حيث سجلت أعلى درجة في هذه السوق الإجرامية، فقد لوحظ النمو الأكبر في تأثير تجارة الكوكايين في شمال أفريقيا (+0.59) وأفريقيا الجنوبية (+0.58) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. مع ذلك، شهدت منطقة غرب أفريقيا أيضًا زيادة ملحوظة - وربما غير مفاجئة - في عام 2023 بمقدار +0.47 نقطة عن عام 2021.

المربع 4.6

ازدياد تجارة الكوكايين في أفريقيا

لم تكن تجارة بالكوكايين يومًا منتشرة بقوة في أفريقيا، فقد كان متوسطها عمومًا أقل من متوسط الأسواق الإجرامية الأخرى. مع ذلك، تشير النتائج إلى أن الدول الأفريقية تأثرت بالتغيرات التي شهدتها أنماط الإتجار بالكوكايين عبر الحدود الوطنية خلال السنوات الأخيرة. فقد حدث تحول في أسواق المقصد مع بدء جماعات الجريمة المنظمة بشكل متزايد باستهداف الأسواق الاستهلاكية غير الولايات المتحدة.[59] وقد تُرجم هذا التحول إلى زيادة استخدام المهرّبين للموانئ والبلدان الأفريقية كمراكز عبور غير مباشرة إلى أسواق أخرى. وهذه المراكز الأفريقية ونقاط الشحن العابر مفضلة بسبب تراخي الرقابة الجمركية وضعف القدرة على إنفاذ القانون وعدم الاستقرار السياسي. كما أدى ارتفاع شعبية القارة كطريق عبور إلى توفر الكوكايين بشكل أكبر، بما ترتب عن ذلك من ارتفاع في الاستهلاك المحلي.

وشهدت سوق تهريب البشر ثاني أكبر زيادة في القارة (0.41+). فقد سجلت منطقتان تم تقييمهما على أنهما تحملان أعلى الدرجات في العالم في هذه السوق، وهما شرق أفريقيا (7.39) وشمال أفريقيا (7.33)، أعلى الزيادات في القارة (0.50+ و0.75+، على التوالي). ويمكن ملاحظة ارتفاع متوسط درجات شمال أفريقيا في ازدياد درجة كل بلد في المنطقة. وقد سجلت ليبيا الارتفاع الأكبر (من 8.0 إلى 9.50). ويمكن تفسير ذلك بالاستقرار النسبي السائد في غرب ليبيا، الذي يتيح للمهربين التنقل ويسهل أمورهم اللوجستية، وبعودة الشبكات الأكثر تطورًا التي تركز على تطوير طرق معقدة ولكن ذات قيمة أعلى. يرتبط تهريب البشر بارتفاع مستويات العنف، وارتفاع معدلات الوفيات، والابتزاز، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي. وفي هذه المنطقة الفرعية، سجلت تونس أيضًا زيادة ملحوظة في سوق التهريب (من 7.0 إلى 8.0) إذ أصبح اختراق حدود البلد أكثر سهولة، وقد استقبلت تونس تدفقات كبيرة من الجزائر وزادت أنشطة التهريب داخل البلاد، علمًا بأن غالبية الأشخاص الذين يتم تهريبهم من تونس هم من المواطنين التونسيين.

ومن المهم النظر إلى الأسواق الإجرامية التي سجلت ارتفاعًا أكثر من غيرها، حتى يسترشد بها صناع السياسات لتحديد أولويات جداول أعمالهم. لكن من المفيد أيضًا تحليل المؤشرات التي سجلت تغيرات طفيفة. ومن المثير للاهتمام أن سوق الإتجار بالبشر في أفريقيا، على الرغم من أن درجتها لا تزال الأعلى في القارة، هي التي شهدت أصغر زيادة منذ عام 2021 (0.13+). وتشير هذه النتيجة إلى أنه على الرغم من انتشار الإتجار بالبشر على نطاق واسع في جميع أنحاء القارة، بقيت مستويات انتشاره المرتفعة مستقرة مع الوقت.

الجهات الفاعلة الإجرامية

تنامى نفوذ جميع أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية في أفريقيا في عام 2023. وقد ارتفعت درجة الجهات الفاعلة الأجنبية أكثر من غيرها (0.28+)، تليها الجهات الفاعلة التابعة للدولة (0.23+)، والجماعات التي على غرار المافيا (0.20+) والشبكات الإجرامية (0.15+). وعلى الرغم من الزيادة المعتدلة في درجة الجماعات التي على غرار المافيا، بقيت هذه الأخيرة أقل الجهات الفاعلة درجة في جميع أنحاء أفريقيا. ورغم توسع الجهات الفاعلة الأجنبية بشكل كبير في القارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال الجهات الفاعلة التابعة للدولة تحتل المرتبة الأولى في القائمة، ولا تزال تسجل أعلى بكثير من مؤشرات الجهات الفاعلة الأخرى، حيث بلغت درجتها 7.12.

القدرة على الصمود

سجلت أفريقيا أدنى متوسط في العالم لمستويات القدرة على الصمود، وكان التحسن العام في هذا المجال هامشيًا للغاية بحيث اقتصر على 0.05+ نقطة فقط منذ عام 2021. وعلى العموم، كانت المجالات التي كثفت فيها البلدان جهودها هي "التعاون الدولي" (0.24+) و"السياسات والقوانين الوطنية" (0.11+) و"الوقاية" (0.17+). وإذا كانت الزيادتان الأوليان أكثر اتساقًا مع الاتجاهات العالمية وتشيران إلى أن البلدان تركز بشكل أكبر على المشاركة في أشكال مؤسسية من القدرة على الصمود بدلًا من تفضيل نهج أوسع وأكثر شمولية، فإن تحسين تدابير الوقاية يمثل إشارة إيجابية. ويعد تعزيز المبادرات الوقائية خطوة أساسية نحو الالتزام الجاد والأكثر شمولًا بمكافحة الجريمة المنظمة، كونه يهدف إلى وضع ضمانات تحمي من الإجرام عبر إحداث تغييرات سلوكية لدى الفئات الضعيفة والحد من الطلب على الأنشطة غير المشروعة.

غير أن العكس ينطبق على دور "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" في القارة والتي تراجعت درجتها (0.07-). وفي حين كان هامش الانخفاض أقل مما كان عليه الحال في القارات الأخرى (باستثناء أوقيانوسيا، وهي المنطقة الوحيدة التي سجلت زيادة في مؤشر القدرة على الصمود هذا)، فهو يشير إلى اتجاه سلبي يتسم بتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني. وإلى جانب مؤشر الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، كانت مؤشرات القدرة على الصمود الأخرى التي قيل إنها تفاقمت في أفريقيا خلال فترة العامين الماضيين هي "النظام القضائي والاحتجاز" (0.04-) و"السلامة الإقليمية" (0.03-) و"إنفاذ القانون" (0.03-).

الشكل 4.12

اتجاهات القدرة على الصمود بحسب البلد، 2021-2023، أفريقيا

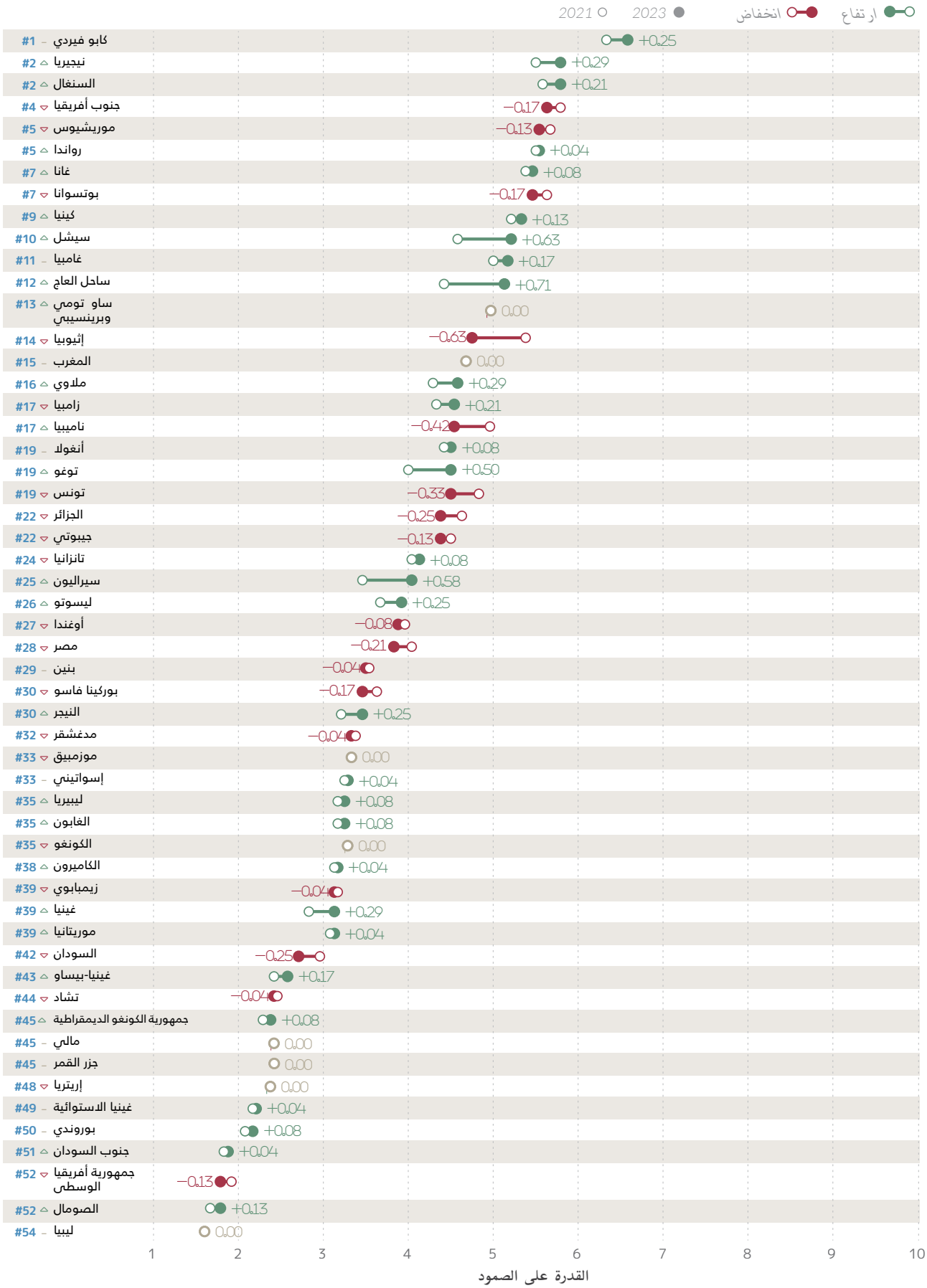

الأمريكيتان

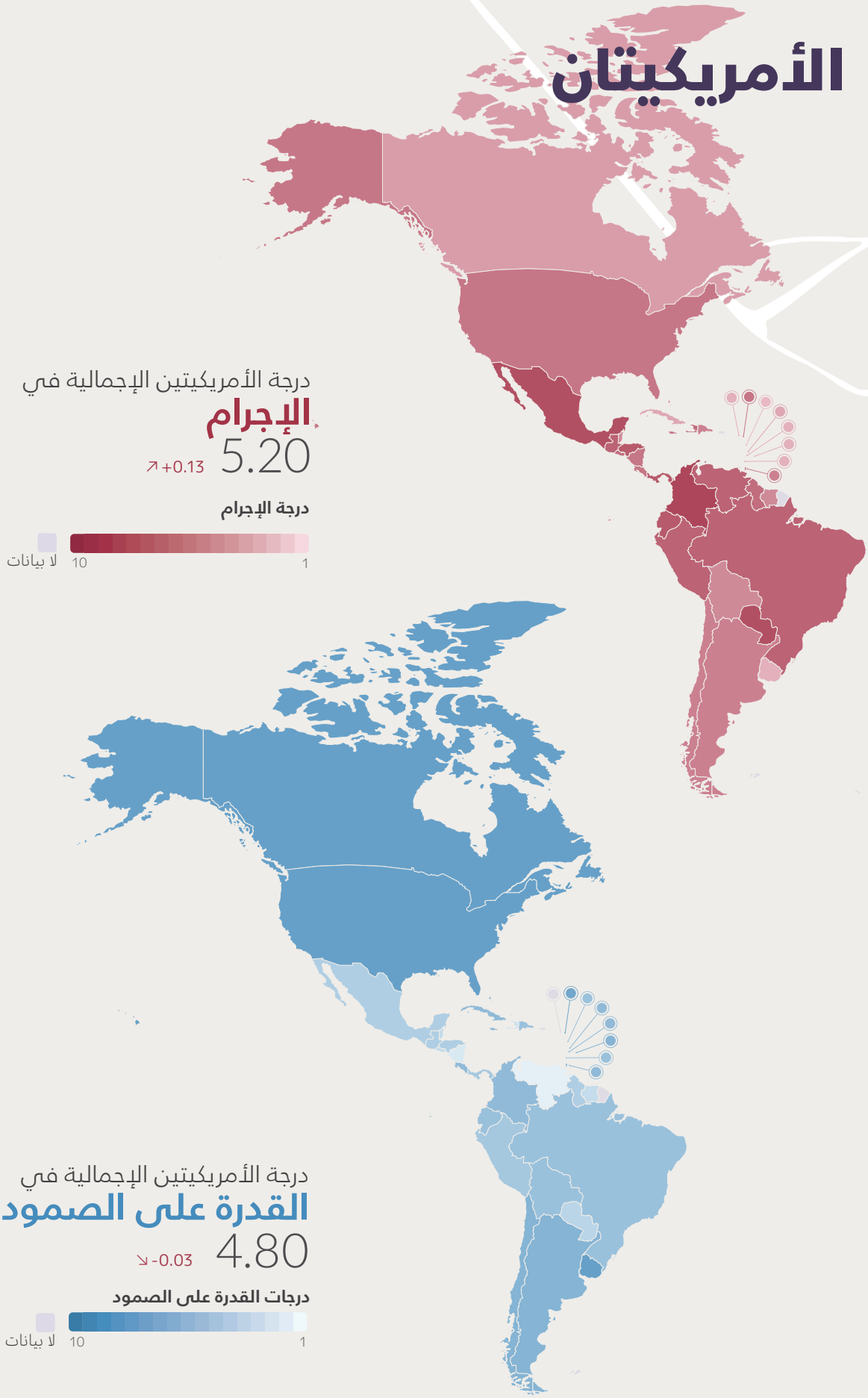

الشكل 4.13

درجات المؤشر، الأمريكيتان

#1 أمريكا الوسطى | #2 أمريكا الجنوبية | #3 أمريكا الشمالية | #4 منطقة البحر الكاريبي

المنطقة	الإجرام		الأسواق الإجرامية		الجهات الفاعلة الإجرامية		القدرة على الصمود	
أمريكا الوسطى	6.28	+0.12	5.92	+0.20	6.64	+0.03	3.91	-0.15
أمريكا الجنوبية	5.94	+0.44	5.63	+0.44	6.26	+0.44	4.72	-0.15
أمريكا الشمالية	4.78	+0.19	4.85	+0.38	4.70	+0.01	7.17	+0.25
منطقة البحر الكاريبي	3.91	-0.14	3.57	-0.08	4.25	-0.21	5.06	+0.11
متوسط درجات الأمريكيتين	5.20	+0.13	4.89	+0.19	5.51	+0.08	4.80	-0.03

في عام 2022، شهدت الأمريكيتان زيادة كبيرة في مستويات الإجرام، ما أثر على جميع مناطق القارة. وفي ذروة جائحة كوفيد-19، أدت تدابير الإغلاق الصارمة والقيود المفروضة على التنقل إلى تعطيل الأنشطة غير المشروعة وانخفاض الدخل من مبيعات المخدرات. لكن جماعات الجريمة المنظمة سارعت إلى التكيف، فحولت تركيزها إلى أنشطة إجرامية أخرى كالابتزاز والجريمة الإلكترونية وتجارة السلع الأساسية في السوق السوداء.[60] ومع تخفيف القيود المفروضة نتيجة الجائحة وإعادة فتح سلاسل الإمداد، استأنفت الجهات الفاعلة الإجرامية في الأمريكيتين توسيع نطاق أنشطتها التقليدية المرتبطة بتجارة المخدرات، مع الاحتفاظ بالأسواق الجديدة التي استولت عليها خلال الجائحة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت بلدان الأمريكيتين أرضًا خصبة لطائفة واسعة من الأنشطة غير المشروعة، كما يتضح من درجات المؤشر الفردية للأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية.

من ناحية الإجرام، تعتبر الأمريكيتان ثالث أكثر القارات تضررًا بعد آسيا وأفريقيا على التوالي، بمتوسط 5.20 درجات. وعلى الصعيد الإقليمي، حصلت أمريكا الوسطى على أعلى متوسط درجات في مجال الإجرام (6.28)، تليها أمريكا الجنوبية (5.94). ويشار على أن كل الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الموجودة في الأمريكيتين متواجدة في العديد من البلدان، ما يبين نطاق وصول هذه الأسواق وأهمية القارة للتجارة العالمية غير المشروعة. وتستغل هذه الأسواق الإجرامية المترابطة والعابرة للحدود الوطنية التحديات التي تواجه القدرة على الصمود في كل بلد، مستفيدة من حالات ضعف القيادة والحكم.

الشكل 4.14

درجات الأسواق الإجرامية، الأمريكيتان

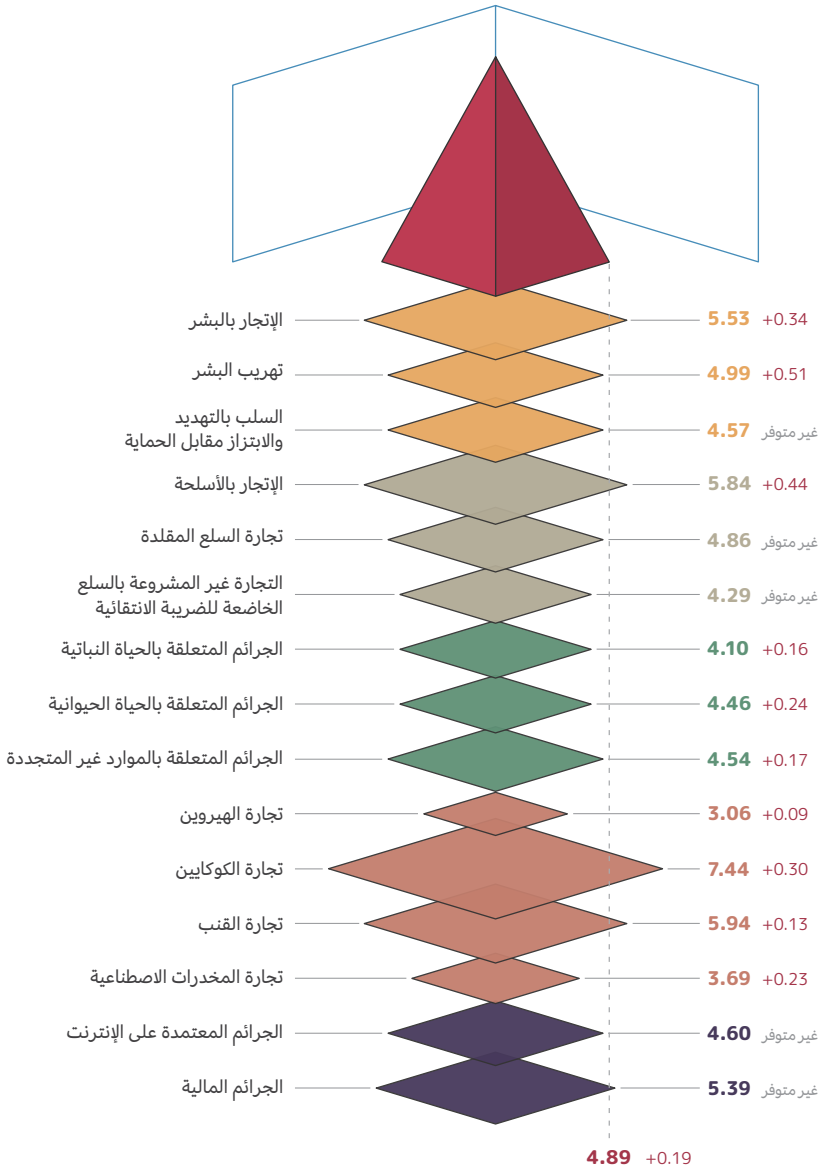

عند النظر في متوسط الدرجات لجميع الأسواق الإجرامية، يتّضح أن الأمريكيتين برزتا كمركز للأسواق العالمية غير المشروعة، إذ تحلّ مناطقها باستمرار بين المراكز الثلاثة الأولى على مستوى العالم لـ11 من أصل 15 سوقًا. علاوة على ذلك، توسعت معظم الأسواق الإجرامية العشر الأصلية منذ النسخة الأخيرة من المؤشر. وفي حين قد يوفر متوسط الدرجات معلومات قيمة عن الأنشطة الإجرامية التي تنفذ داخل بلدان معينة، إلا أنه قد لا يعبّر تمامًا عن تعقيدات الصلة بين حالات الإجرام المحلية وكيفية وقوع هذه البلدان في سلاسل التوريد العالمية غير المشروعة كنقاط منشأ أو عبور أو مقصد. ولذلك، من أجل التوصل إلى فهم شامل للتأثير العالمي للإجرام في الأمريكيتين، من

الضروري التعمق في هذه الأسواق الإجرامية بمزيد من التفصيل وتحديد الخصائص السياقية التي توضح الروابط المعقدة بينها.

تظهر نتائج مؤشر 2023 أن الأمريكيتين لا تزالان تهيمنان على تجارة الكوكايين العالمية باعتبارهما المصدر الرئيسي للمخدرات. وفي حين تتركز زراعة الكوكا أساسًا في المناطق الشمالية والغربية من أمريكا الجنوبية، تشكل مناطق أخرى من الأمريكيتين مناطق عبور مهمة لأكثر أنواع القلواني شعبية من هذه النبتة. ويبلغ متوسط درجة سوق الكوكايين في الأمريكيتين 7.44 (+0.30)، ما يجعلها الأكثر انتشارًا في جميع أنحاء العالم.

أما داخل الأمريكيتين، فتعتبر سوق الكوكايين الأكثر انتشارًا في أمريكا الجنوبية، وقد حصلت على درجة إقليمية قدرها 8.29 (+0.46)؛ تليها أمريكا الوسطى بدرجة 7.81 (+0.37) ومنطقة البحر الكاريبي بدرجة 6.77 (+0.15). ويقدَّر أيضًا أن سوق الكوكايين لها تأثير كبير في 33 بلدًا من أصل 35 بلدًا في القارة. ومن بين هذه الدول، تمتلك كولومبيا أكبر سوق للكوكايين انتشارًا في العالم، حيث حصلت على 9.50 نقطة، تليها البرازيل والمكسيك وفنزويلا وبيرو (التي سجلت جميعها 9.0 نقاط). كما أن حجم تجارة الكوكايين في القارة لم يترك مجالًا يُذكر لانتشار تجارة الهيروين (3.06).

وإلى جانب توسع سوق الكوكايين في الأمريكيتين، شهدت تجارة المخدرات الاصطناعية نموًا كبيرًا، وكانت أمريكا الشمالية ثالث أكثر المناطق تضررًا في العالم بمعدل 7.0 (+0.75). وداخل القارة، يبدو أن المكسيك هي الأكثر تضررًا من هذه السوق، حيث نالت درجة 9.0. ففي عام 2022، برزت المكسيك كلاعب رئيسي في تجارة المخدرات الاصطناعية، وشهدت زيادة في شعبية وإنتاج الكيتامين والميثامفيتامين والفنتانيل. ورغم تسليط الأضواء على المكسيك، شهدت بلدان أخرى في المنطقة أيضًا طفرة في أسواق المخدرات الاصطناعية. ويُظهر تفشي "الكوكايين الوردي" المسبب للهلوسة في فنزويلا وبيرو وأوروغواي وكوستاريكا وبنما نمو تعاطي المخدرات الاصطناعية وتوزيعها خارج المكسيك.[61]

بالإضافة إلى ذلك، تنتشر الجرائم البيئية أيضًا في الأمريكيتين، حيث تحتل أمريكا الجنوبية المرتبة الثانية عالميًا في جرائم الموارد غير المتجددة بمعدل 6.58 (+0.20). ويعتبر تعدين الذهب غير القانوني مصدر قلق كبير في القارة، في ظل تورط عناصر الجريمة المنظمة بشدة في العديد من البلدان - وأبرزها بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبنما وبيرو – واستغلال أسعار الذهب المرتفعة على مستوى العالم. وهؤلاء المجرمون متورطون أيضًا في أسواق غير مشروعة أخرى في المنطقة، بما في ذلك الإتجار بالبشر والجرائم المالية.[62]

في المقابل، احتلت أمريكا الوسطى المرتبة الثالثة عالميًا في الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية والحيوانية بمعدل 5.88 (+0.13) للأولى و6.13 (+0.25) للثانية. وجاءت البرازيل في المرتبة الأولى في القارة في هاتين السوقين، حيث بلغت درجة كل منهما 8.50 نقطة، وبرزت كمصدر هام للحيوانات غير المشروعة على وجه الخصوص. ويعزى ارتفاع هذه الدرجات جزئيًا إلى انتشار قطع الأشجار غير المشروع والإتجار بالأحياء البرية في البرازيل، ولا سيما في منطقة الأمازون، ما تسبب بتدهور بيئي حاد وأدى إلى ارتكاب الجهات الإجرامية المتورطة في هذه الأنشطة أعمال عنف ضد السكان الأصليين والناشطين والموظفين في القطاع العام في أكثر الأحيان، وقد أفيد عن سقوط ضحايا قتل في بعض الأحيان.

وفي سوق الإتجار بالأسلحة، احتلت باراغواي وجامايكا الصدارة في الأمريكيتين مع درجة 9.0، في حين بلغت درجة كل من البرازيل والمكسيك 8.50. وعلى الصعيد الإقليمي، احتلت أمريكا الوسطى المرتبة الثالثة في العالم من حيث الإتجار بالأسلحة، وحصلت على درجة 6.50 (+0.25). وتأتي إمدادات الأسلحة غير المشروعة إلى أمريكا الوسطى من الولايات المتحدة بالدرجة الكبرى، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ما بين 70% و90% من الأسلحة التي تم ضبطها في مسارح الجريمة في المكسيك يمكن تتبع مصدرها إلى الولايات المتحدة، حيث تقوم كارتلات المخدرات بشراء الأسلحة في تكساس وأريزونا وتهريبها عبر الحدود.[63] ويطلق هذا الإمداد الأولي سلسلة من التفاعلات بحيث يحول جميع بلدان أمريكا الوسطى إلى نقاط عبور ومقصد في الإتجار غير المشروع بالأسلحة، ويغذي العنف وانعدام الأمن.

وجدير بالذكر أن نسخة المؤشر لعام 2023 أضافت خمس أسواق إجرامية أظهرت جميعها انتشارًا كبيرًا في الأمريكيتين. فمن حيث الجرائم المعتمدة على الإنترنت، احتلت أمريكا الشمالية المرتبة الأولى في العالم، مع درجة 7.25. وتضم قائمة مكتب التحقيقات الفيدرالي لأكثر المجرمين المطلوبين ما يفوق المئة شخص ومجموعة من المتورطين

في ارتكاب جرائم إلكترونية ضارة ضد الحكومة الأمريكية. وقد استهدفت هجمات الفدية الحكومات المحلية والجامعات والمناطق التعليمية ومقدمي الرعاية الصحية، ما أدى إلى خرق البيانات وزيادة الطلب على حلول الأمن السيبراني المبتكرة. وفي نوفمبر 2022، انتشرت البرامج الضارة في 55 مقاطعة أمريكية، ما أدى إلى سرقة كمية كبيرة من البيانات.[64] وبالتالي أصبحت الجرائم المعتمدة على الإنترنت سوقًا متنامية تتطور مع كل تقدم تكنولوجي وتشكل خطرًا متزايدًا مع ظهور الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي على نطاق أكبر إلى توسيع نطاق الجرائم الإلكترونية وتعقيدها، وهو تحدٍّ سيتعين على أصحاب المصلحة في كل العالم العمل بجد لمواجهته.[65]

تحتل أمريكا الوسطى المرتبة الأولى عالميًا في السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية مع درجة 6.38. وما يحرك هذه السوق بالذات هو قدرة المجرمين على بث الخوف والتهديد بالأذى. لطالما استخدمت جماعات الجريمة المنظمة السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية كنموذج في استراتيجياتها وأعمالها.[66] وفي كثير من الحالات، يُجبر الضحايا غير القادرين على تلبية طلبات الابتزاز على النزوح، ما يزيد من ضعفهم أمام الأسواق الإجرامية الأخرى، ولا سيما الإتجار بالبشر وتهريبهم. وفي جميع أنحاء الأمريكيتين، تؤثر هاتان السوقان الإجراميتان تأثيرًا معتدلًا على المجتمع، حيث يبلغ متوسط الدرجات القارية 5.53 (+0.34) للإتجار بالبشر و4.99 (+0.51) لتهريب البشر.

وتحتل المكسيك المرتبة الأولى في الأمريكيتين في كل من الإتجار بالبشر وتهريب البشر، حيث بلغت درجتها 8.0 للأولى و9.0 للثانية. وتشكل البلاد حلقة وصل حيوية بين أمريكا الشمالية ودول غواتيمالا والسلفادور وهندوراس في أمريكا الوسطى، لضحايا الإتجار من جميع أنحاء المنطقة. وتتبع كولومبيا المكسيك عن كثب، لتحتل المرتبة الثانية في الأمريكيتين من حيث الإتجار بالبشر (8.0) وتهريب البشر (7.50). كما تسبب منطقة دارين غاب - وهي منطقة غابات نائية على الحدود بين كولومبيا وبنما - مخاطر كبيرة للمهاجرين المتجهين إلى الولايات المتحدة. فهؤلاء المهاجرون، الذين يتحدرون أساسًا من فنزويلا وأجزاء أخرى من أمريكا الجنوبية، يواجهون صعوبات جسدية كبيرة على هذا الطريق، بالإضافة إلى عنف وتسلّط الشبكات الإجرامية، مثل "عشيرة الخليج" سيئة السمعة. وتيسر الشبكات المحلية وعبر الوطنية تهريب المهاجرين الذين يتعرضون للاستغلال على طول الطريق.[67]

على صعيد آخر، تعد تجارة السلع المقلدة سوقًا إجرامية أخرى متفشية في الأمريكيتين. فمتوسط درجة أمريكا الجنوبية البالغ 6.25 يضع المنطقة في المرتبة الثانية عالميًا. وتتمتع بيرو وباراغواي بأعلى درجات فردية في المنطقة (كلتاهما 9.0)، وقد تم تقييم البلدين باعتبارهما من البؤر الرئيسية للسلع المزورة. في بيرو، تقدَّر قيمة أنشطة التزوير والتقليد بملايين الدولارات الأمريكية، مع انتشار منتجات الرعاية الصحية المقلدة (بما في ذلك الأدوية) التي تشكل مصدر قلق خاصًا للسلطات والمجتمع ككل. في الوقت نفسه، تعد سيوداد ديل إستي في باراغواي مركزًا رئيسيًا للسلع المقلدة، بما فيها الملابس والأحذية والساعات والأجهزة المنزلية والعطور. والجماعات الإجرامية في باراغواي معروفة بتسهيل هذه التجارة غير المشروعة.

والتجارة غير المشروعة في السلع الخاضعة للضريبة الانتقائية هي أصغر الأسواق الخمس المضافة حديثًا في الأمريكيتين، مع درجة قارية منخفضة نسبيًا تبلغ 4.29. وتعتبر باراغواي مركزًا هامًا لتجارة التبغ غير المشروعة على الصعيدين المحلي والإقليمي، في حين تشكل منطقة الحدود الثلاثية بين باراغواي والبرازيل والأرجنتين ممرًا مزدحمًا لعمليات تهريب التبغ التي تمول أنشطة إجرامية أخرى. وقد احتلت باراغواي المرتبة العليا في الأمريكيتين في هذه السوق غير المشروعة بدرجة بلغت 7.50.

ومن المسلم به أن سوق الجرائم المالية (5.98) هي الأكثر انتشارًا في جميع أنحاء العالم. وفي الأمريكيتين، سجلت السوق 5.39 في المتوسط، وكانت المكسيك (8.50) وغيانا (8.50) من بين الدول العشر الأولى في العالم على هذا الصعيد. فالجرائم المالية في المكسيك مثلًا تشمل مؤسسات الدولة والجهات والأفراد من القطاع الخاص، ويعتبر اختلاس الأموال العامة والتهرب من الضرائب والفساد من أبرز مشاكل البلاد. وفي غيانا، تضم الجرائم المالية جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتشمل الاحتيال في المشتريات ومخططات بونزي الاحتيالية والهرمية.

الشكل 4.15

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، الأمريكيتان

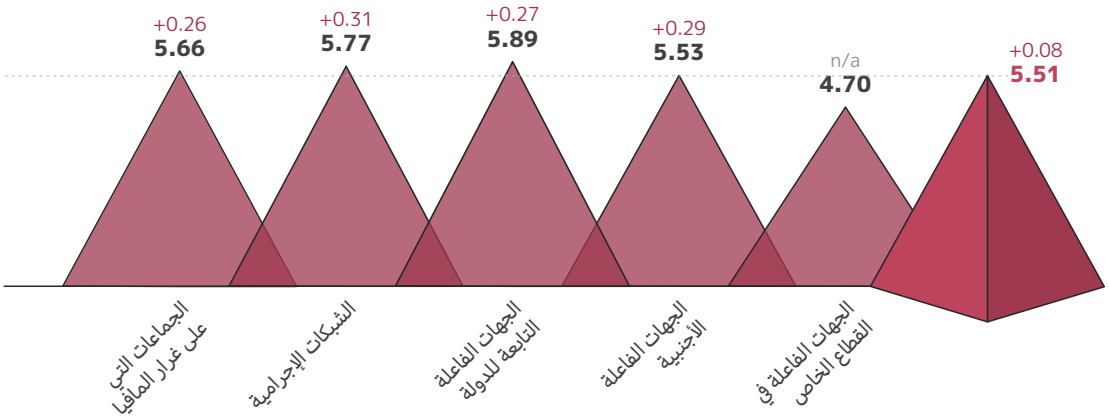

من حيث الجهات الفاعلة الإجرامية، تحتل الأمريكيتان المرتبة الثانية في متوسط الدرجات على الصعيد العالمي (5.51) (تحتل آسيا المرتبة الأعلى). وضمن هذه الفئة، نالت الجهات الفاعلة التابعة للدولة أعلى معدل (5.89) لتحل في المركز الثالث عالميًا بعد أفريقيا (7.12) وآسيا (6.63). وقد سجلت الشبكات الإجرامية 5.77 نقاط، تليها الجماعات التي على غرار المافيا (5.66) والجهات الفاعلة الأجنبية (5.53). واحتلت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المرتبة الدنيا بين الجهات الفاعلة الإجرامية في القارة، بمتوسط 4.70. وتشير هذه الدرجات المرتفعة عمومًا إلى أن الجهات الفاعلة الإجرامية تتمتع بسلطة كبيرة في الأمريكيتين وأن نطاق وصولها آخذ في الاتساع. بيد أن دراسة البلدان والمناطق المنفردة بمزيد من التعمق تكشف عن أوجه تفاوت هامة تزيد من حدة التحدي المتمثل في مكافحة الجهات الفاعلة الإجرامية في القارة.

فمن الجدير بالذكر، على سبيل المثال، أن 19 من أصل 35 بلدًا في الأمريكيتين سجّل درجة 6.0 أو أعلى في مؤشر الجهات الفاعلة التابعة للدولة. وتبرز باراغواي وفنزويلا ونيكاراغوا من بين هذه البلدان، حيث حصلت كل منها على 9.0 نقاط، ما يشير إلى أن الجهات الفاعلة الإجرامية لها مستوى مثير للقلق من النفوذ داخل المجتمع وهياكل الدولة. ويزيد هذا النفوذ الكبير من خطر أن تكون استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي تشارك فيها هذه البلدان أو تنفذها، محدودة أو معوقة تمامًا بسبب تلاعب هذه الجهات الفاعلة بقرارات الدولة.

وتلعب الشبكات الإجرامية في الأمريكيتين دورًا بارزًا على الساحة العالمية، إذ تحلّ كولومبيا والمكسيك وبيرو بين البلدان الخمسة الأولى على مستوى العالم في هذا المؤشر. فقد احتلت كولومبيا المرتبة الأولى في العالم من حيث الشبكات الإجرامية (9.50)، مع درجة متساوية للجماعات التي على غرار المافيا. كما تساوى فنزويلا وكولومبيا في مؤشر الجماعات التي على غرار المافيا، تليهما المكسيك (9.0) وهندوراس (8.50) وهايتي (8.50) والسلفادور (8.50).

بيد أن هذه الجهات الإجرامية لا تقتصر عملياتها على بلدان فردية. وبالتالي، عند النظر إلى الجهات الفاعلة الأجنبية في جميع أنحاء الأمريكيتين، من المرجح أن يتبين أن الجهات الفاعلة الإجرامية من كولومبيا والمكسيك والبرازيل تلعب أدوارًا مهمة أيضًا في الأسواق غير المشروعة للبلدان المجاورة.

المربع 4.7

بريميرو كوماندو دا كابيتال

بريميرو كوماندو دا كابيتال (PCC) هي منظمة إجرامية برازيلية بارزة تمارس نفوذًا كبيرًا عبر الحدود في باراغواي منذ منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، مهيمنةً على أسواق الإتجار بالمخدرات والأسلحة. وقد أدى ذلك إلى تصاعد العنف في البلاد، لا سيما بسبب الهجمات التي ارتكبتها المنظمة ضد الدولة والقطاع الخاص وغيرها من المنظمات الإجرامية المسلحة. يمتد حضور هذا الكارتل في جميع أنحاء باراغواي، وينفذ بعض العمليات على طول الحدود مع البرازيل. ويؤكد توسعه في البلدان المجاورة وعلاقاته بالشبكات الدولية على نفوذه المتنامي في أمريكا الجنوبية.[68] غير أن تواجد الكارتل وأعماله العنيفة تتركز بشكل خاص في باراغواي. ومن هنا، يعتبر مسؤولًا جزئيًا عن تفوّق درجة الجهات الفاعلة الأجنبية في باراغواي (9.0) على درجاتها في بقية القارة

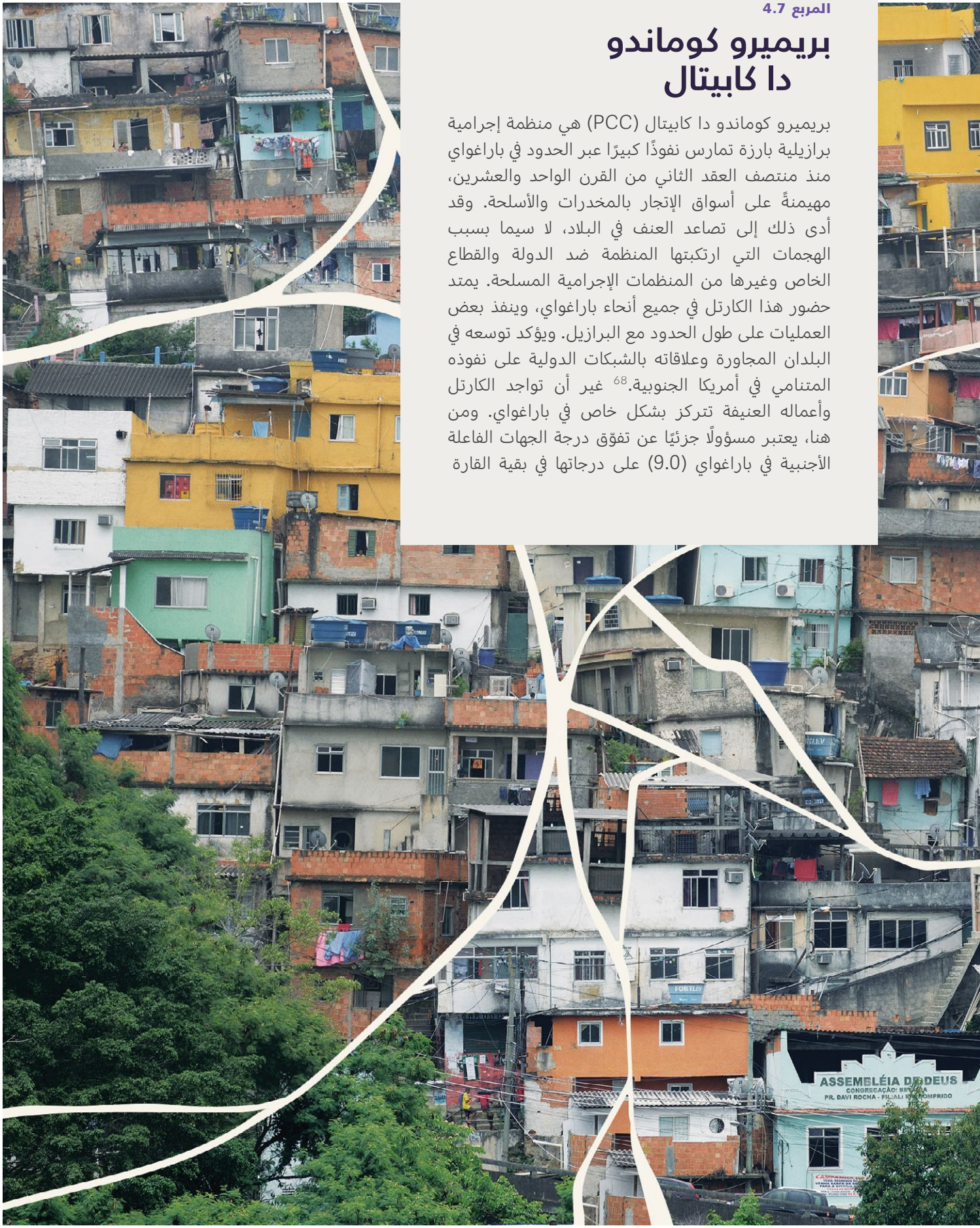

كما تعتبر جهات القطاع الخاص عنصرًا فاعلًا في المشهد الإجرامي في الأمريكيتين من حيث تسهيل الجريمة المنظمة. وجدير بالذكر أن بنما (8.50) هي البلد الأعلى مرتبة في جميع أنحاء العالم لهذا النوع من الجهات الفاعلة الإجرامية. وفي حين أن متوسط درجات الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في القارة اقتصر على 4.70، وهو ثاني أدنى معدل في العالم، إلا ان ترتيب بنما العالي يسلط الضوء على أهمية أمريكا الوسطى كمنطقة ترتكب فيها الأنشطة الإجرامية من قبل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

الشكل 4.16

درجات القدرة على الصمود، الأمريكيتان

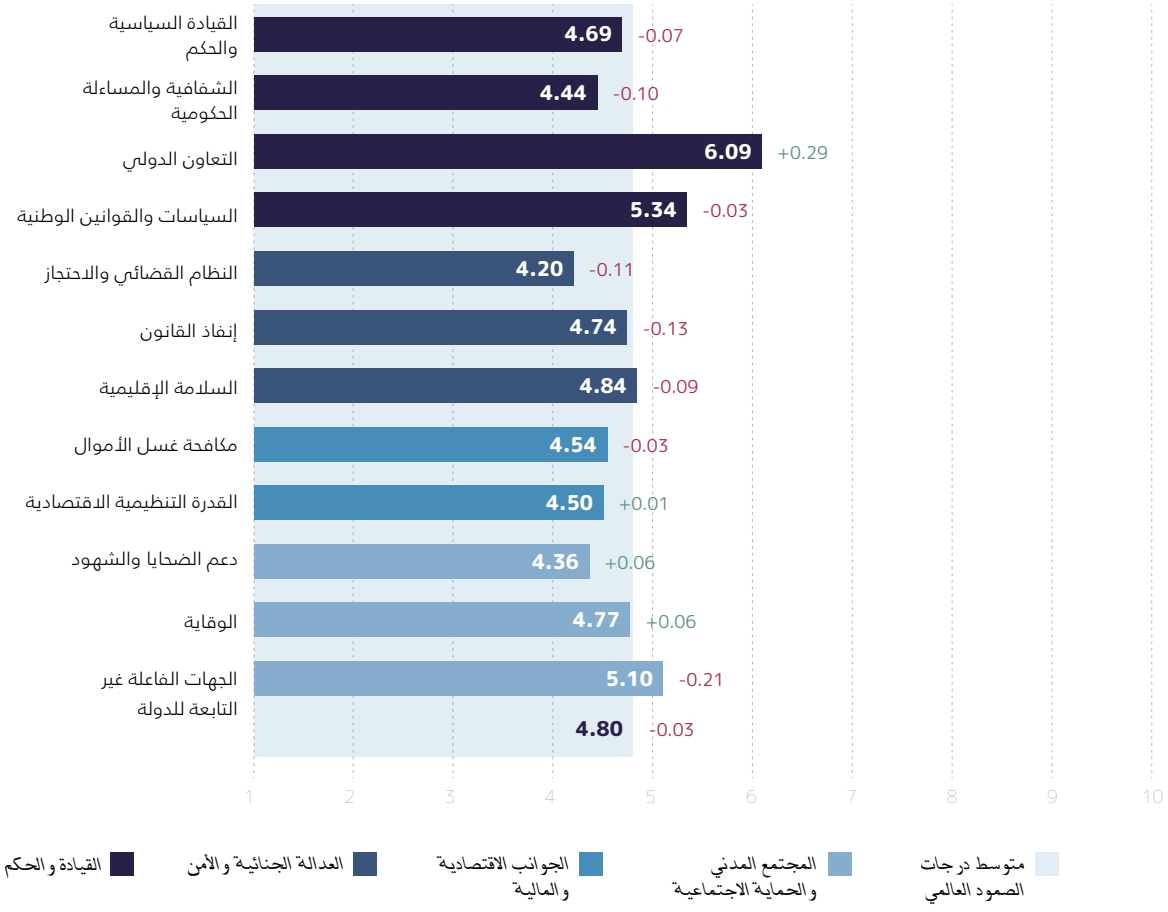

ربما ليس من المستغرب أن تكون الجهات الفاعلة الإجرامية التابعة للدولة من بين الأكثر نفوذًا في الأمريكيتين. ويمكن ملاحظة ذلك في درجات القدرة على الصمود في القارة. على سبيل المثال، تحتل القارة ثالث أدنى درجة عالمية لمؤشر "الشفافية والمساءلة الحكومية"، بمتوسط 4.44. وبالنظر إلى كل بلد، نجد أن درجة أوروغواي وحدها تقع ضمن عتبة الفعالية العالية (9.0)، حيث يتم تعزيز الشفافية الحكومية وكذلك الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد في البلاد. أما في أماكن أخرى من القارة، فيتفاقم خطر الفساد المؤسساتي بسبب عقبات تحول دون تحقيق الشفافية والمساءلة، مثل عدم فعالية تنفيذ التشريعات ذات الصلة، وعدم وجود هيئات مستقلة لمكافحة الفساد، أو تجاهل سيادة القانون.

ويُلحظ تأثير الفساد المدمّر في قطاعي العدالة والأمن بوجه خاص، حيث يمكن للجهات الفاعلة الإجرامية أن تتجنب انكشاف أمرها عن طريق دفع الرشاوى أو التلاعب بالنتائج القضائية من خلال قرارات متحيزة. وقد ينطوي ذلك على مفاوضات سرية أو حتى أعمال عنف، كما يتضح من اغتيال المدعي العام في باراغواي المتخصص في مكافحة الجريمة المنظمة مارسيلو بيتشي.[69] ولا تؤدي هذه الحوادث إلى تآكل ثقة المواطنين في قوات الأمن فحسب، بل تؤكد أيضًا على وجود شعور سائد بين الجهات الفاعلة الإجرامية في القارة بالإفلات من العقاب. والواقع أن متوسط الدرجات البالغ 4.20 في الأمريكيتين لمؤشر "النظام القضائي والاحتجاز" مقلق جدًا ويستدعي اهتمامًا عاجلًا إلى جانب معالجة قضايا الشفافية والمساءلة.

من جهة أخرى، حقق "التعاون الدولي" أعلى درجة في الأمريكيتين بين جميع مؤشرات القدرة على الصمود، بمعدل 6.09. ويتأثر هذا المتوسط سلبًا بضعف الأداء في هايتي (3.0) ونيكاراغوا (2.0) وفنزويلا (1.50)، التي تحتل أيضًا المراكز الثلاثة الدنيا في درجات القدرة على الصمود الإجمالية في القارة. ولكن هذه البلدان هي بأمسّ الحاجة إلى التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال، كان للمجتمع الدولي دور حيوي في التصدي لعنف العصابات والأزمة الإنسانية في هايتي، حيث أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نظام عقوبات جديدًا يستهدف الجماعات الإجرامية وممولها في أكتوبر 2022،[70] وهذا ما يدل على اعتراف عالمي بالحاجة إلى التعاون في جهود التصدي للتحديات المعقدة وإعادة الاستقرار في القارة.

وفي حين أن القدرة على الصمود لا تعتمد على التعاون الدولي وحده، إلا أن الطبيعة المترابطة للتحديات العالمية، مثل الجريمة المنظمة، تتطلب التعاون بين الدول لإدارة المشكلة بفعالية. ونتيجة لذلك، لا يحمل "التعاون الدولي" أهمية هائلة لجميع بلدان القارة فحسب، بل هو أيضًا عامل رئيسي في القدرة على الصمود في جميع أنحاء العالم، حيث يبلغ متوسط الدرجات العالمية 5.87، وهو أعلى مؤشر بين جميع مؤشرات القدرة على الصمود.

ويتفاوت دور التعاون الدولي بين بلدان الأمريكيتين، ولكن من المعروف على نطاق واسع أن الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في معظم البلدان تكون أكثر قدرة على مناصرة التغيير التحويلي حين يدعمها المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، بلغ متوسط الدرجات في الأمريكيتين للجهات الفاعلة غير الحكومية 5.10، وهو ثالث أعلى معدل في العالم. ولكن لا يجدر إخطاء الظن بأن في هذا الأمر إنجاز. فعلى الرغم من الأمثلة الكثيرة على قدرة الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة على الصمود في الأمريكيتين، من القلق الاعتراف بالحالات العديدة التي تسلط الضوء على مواطن ضعفها وقيودها وتوضح العنف الذي يواجهه المجتمع المدني. ومن الأمثلة على ذلك مقتل 126 من المدافعين عن حقوق الإنسان عام 2022، وهو ما أدانته لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. ويعكس العدد المقلق لحالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2022 التحديات المستمرة التي تواجهها الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في القارة، خصوصًا في البرازيل وكولومبيا.[71]

في هذا الصدد، لا بد لأي استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة في الأمريكيتين أن تعطي الأولوية لحماية أعضاء المجتمع المدني لضمان سلامتهم وفعاليتهم في مكافحة الأنشطة الإجرامية. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط الدرجات لمؤشر القدرة على الصمود هذا، لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان حماية الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، التي تلعب دورًا حاسمًا كحليف استراتيجي في مكافحة الجريمة المنظمة.

في المقابل، يمكن اعتبار النتائج التي تم الكشف عنها في مؤشر "مكافحة غسل الأموال" مفرطة في التفاؤل نظرًا إلى درجات الإجرام المرتفعة في الأمريكيتين. فقد جاءت الأرجنتين في المقدمة مع درجة 7.0، تليها أوروغواي والولايات المتحدة وتشيلي وترينيداد وتوباغو، حيث سجل كل منها 6.50. ويوازن متوسط 4.54 في الأمريكيتين بين هذا التفاؤل المتصور والاعتراف بوجود مجال كبير للتحسين. غير أن الخطر الأكبر يكمن في البلدان التي لا يوجد فيها إطار عمل لمكافحة غسل الأموال أو التي تنعدم فيها الفعالية في التصدي لهذه الجريمة. ويتضح ذلك في حالة باراغواي ونيكاراغوا وهايتي وفنزويلا وسورينام وبليز، التي سجل كل منها درجة دون 3.0 لمؤشر القدرة على الصمود هذا. ويتعين على هذه البلدان أن تبذل جهدًا كبيرًا لتعزيز أطرها وزيادة فعاليتها في معالجة هذه المسألة الخبيثة.

وتتطلب الجهود الرامية إلى تعزيز أطر القدرة على الصمود قيادة سياسية قوية. ولكن، مع انخفاض متوسط الدرجات العالمية لمؤشر "القيادة السياسية والحكم" (4.70)، يتضح فعليًا أن هذا

القصور موجود في كل العالم. وفي الأمريكيتين تحديدًا، سجل هذا المؤشر درجة أقل قليلًا من المتوسط العالمي البالغ 4.69. وعلى المستوى الإقليمي، حصلت أمريكا الشمالية على أعلى متوسط درجات في "القيادة السياسية والحكم" (6.75)، تليها منطقة البحر الكاريبي (5.23) وأمريكا الجنوبية (4.42) وأمريكا الوسطى (3.69). وتعني هذه الدرجات الإقليمية المنخفضة، بخاصة في أمريكا اللاتينية، أن القيود المفروضة على القيادة والحكم في الأمريكيتين قد تحد من إمكانات بعض مؤشرات القدرة على الصمود الأخرى.

وتتضح داخل الأمريكيتين الاختلافات الإقليمية في درجات القدرة على الصمود الإجمالية. فقد حققت كل من كندا (7.21) والولايات المتحدة (7.13) درجات أعلى من 6.0، ما أوصل متوسط درجات أمريكا الشمالية إلى 7.17 ووضع هذه المنطقة بين أقوى خمس مناطق في العالم. في المقابل، يؤكد متوسط درجات أمريكا الوسطى البالغ 3.91 على الحاجة الإقليمية إلى تعزيز أطر مكافحة الجريمة المنظمة. وحصلت أمريكا الجنوبية على متوسط 4.72، أي أقل بقليل من متوسط منطقة البحر الكاريبي البالغ 5.06. مع ذلك، لا يمكن النظر إلى هذه الدرجات الإقليمية بمعزل عن غيرها، إذ يمكن لجهات فاعلة إجرامية لها نفوذ في مناطق أخرى أن تستغل ضعف القدرة على الصمود في إحدى المناطق من قبل. وتزدهر الأسواق غير المشروعة في بيئات تتسم بضعف الأسس اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة، مستغلة مواطن الضعف التي تتجاوز حدود المناطق. بالتالي فإن ضعف منطقة ما قد يضر بنجاح مناطق أخرى وقدرتها على الصمود.

وأسباب الاختلافات بين المناطق متعددة الأوجه، وهي بمثابة حافز للدخول في حوار أعمق بشأن طبيعة الجريمة المنظمة في الأمريكيتين. في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى على سبيل المثال، حصد مؤشر "التعاون الدولي" (الذي بلغت درجته 6.23 في المنطقة الأولى و5.19 في الثانية) و"السياسات والقوانين الوطنية" (5.85 و4.63) أعلى الدرجات بين جميع مؤشرات القدرة على الصمود، في حين سجل "النظام القضائي والاحتجاز" (4.31 و3.50) و"دعم الضحايا والشهود" (4.23 و3.50) أدنى المتوسطات. ويشير ذلك إلى أن نظم العدالة الجنائية في هذه المناطق معرضة بشدة

لتأثير الجهات الفاعلة التابعة للدولة، ما قد يؤثر على أنواع السياسات والقوانين الوطنية التي يتم وضعها والموافقة عليها.

في أمريكا الجنوبية، برز "التعاون الدولي" كأعلى مؤشر للقدرة على الصمود (6.13)، يليه مباشرة مؤشر "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" (5.38) و"السياسات والقوانين الوطنية" (4.96). وتميزت أوروغواي بين دول هذه المنطقة بدرجتها الإجمالية العالية للقدرة على الصمود والتي بلغت 7.50، في حين جاءت فنزويلا عند الطرف الأدنى، مع درجة 1.88. ويدل النطاق الواسع للدرجات الفردية في نطاق القدرة على الصمود بين أوروغواي وفنزويلا على اختلاف ديناميات مكافحة الجريمة المنظمة في كل بلد في المنطقة. وينبغي أن تنطوي الإجراءات المستقبلية التي تتخذها أمريكا الجنوبية لتعزيز قدرتها على الصمود على التعاون الدولي، مع الاستفادة من التصميم الحازم للجهات الفاعلة غير الحكومية، وقدرتها على الدعوة إلى تنفيذ السياسات والقوانين الوطنية تنفيذًا فعالًا.

الاختلافات منذ مؤشر عام 2021

تظهر المقارنات مع مؤشر عام 2021 أن معدل الإجرام في الأمريكيتين ازداد سوءًا في نفس الوقت الذي تراجعت فيه القدرة على الصمود. فقد ارتفع متوسط درجات الإجرام في الأمريكيتين بمقدار 0.13 نقطة منذ عام 2021 ليصل إلى 5.20، وبذلك اقتربت مستويات الإجرام في الأمريكيتين من مستوياته في أفريقيا (5.25). وفي حين تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن مقارنة متوسطات الدرجات مباشرة بسبب إضافة أربع أسواق إجرامية جديدة، فإن النظر إلى درجات كل بلد على حدة يكشف عن اتجاه تصاعدي ثابت في الإجرام في كل بلد تقريبًا من بلدان القارة.

الشكل 4.17

اتجاهات الإجرام بحسب البلد، 2021-2023، الأمريكيتان

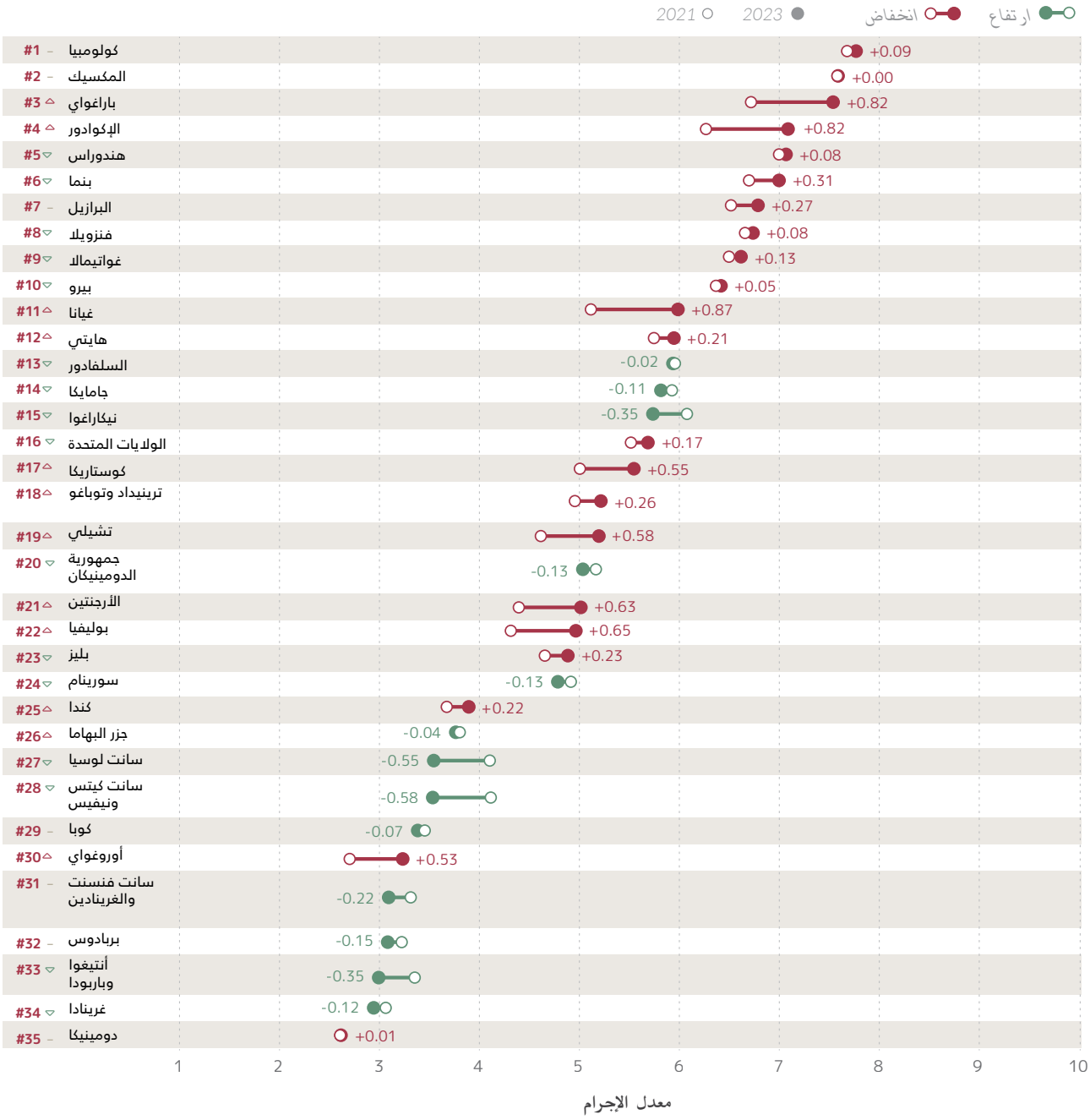

الأسواق الإجرامية

تكشف المقارنة بين درجات الأسواق الإجرامية في الأمريكيتين من عام 2021 إلى عام 2023 عن حدوث تدهور في جميع الأسواق. فقد برزت الإكوادور بمرتبة سجلت أكبر زيادة في درجات الأسواق الإجرامية، مع فارق 0.80+، وذلك عند الأخذ في الحسبان الأسواق الإجرامية العشر الموجودة فقط. أما البلد الآخر الذي شهد زيادة كبيرة فهو تشيلي (0.75+). وفي حين أن الوضع في تشيلي قد لا يكون مشابهًا بعد لوضع المكسيك وكولومبيا، إلا أن البلد يظهر أوجه تشابه مثيرة للقلق من حيث الممارسات المرتبطة بالجريمة المنظمة. فقد لوحظت مثلًا دلالات على سيطرة العصابات الإجرامية على الأراضي، وكذلك ظواهر لم تكن شائعة في البلاد من قبل، مثل جنازات "المخدرات".[72]

المربع 4.8

الإكوادور - دولة في تغير متواصل

في غضون عامين فقط، شهدت الإكوادور زيادة كبيرة في مستويات الإجرام (0.82+)، وأصبحت الآن بين الدول العشر الأولى الأكثر معاناةً من الجريمة المنظمة في العالم.

تدل هذه الأرقام على وجود نظام إيكولوجي إجرامي معقد وأكثر عنفًا تحرّكه جماعات متمكنة شبيهة بالمافيا وشبكات إجرامية محلية تنخرط، إلى جانب جهات فاعلة أجنبية، في العديد من الأسواق الإجرامية.

وثمة سوق تستحق تسليط الضوء عليها على وجه الخصوص، وهي تجارة الكوكايين (1.50+). فالجماعات الإجرامية الكولومبية، التي تملك حصة كبيرة في هذه السوق، عززت زراعة محاصيل الكوكا وإنتاج الكوكايين في المنطقة السهلة الاختراق عند الحدود بين الإكوادور وكولومبيا. وبالاقتران مع ضعف قدرات إكوادور في مجال الأمن ومكافحة المخدرات في المدن الساحلية، سمح ذلك للمنظمات الإجرامية بالإتجار بالمخدرات في الأسواق الأوروبية بالتعاون مع الكارتلات الإجرامية في البلقان والمكسيك، والتي عمقت سطوتها على المشهد الإجرامي في الإكوادور.

وعلى المنوال نفسه، فإن الحكم الإجرامي الذي تمارسه الجماعات الشبيهة بالمافيا في مدن مثل غواياكيل، والحاجة إلى توفير خدمات العنف من جانب الشبكات الإجرامية لتسهيل صادرات المخدرات، قد أوجدا طلبًا على الأسلحة. وكان لذلك أيضًا تأثير مباشر على معدلات جرائم القتل التي ارتفعت إلى مستويات تاريخية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الإكوادور زيادة مطردة في تعدين الذهب غير القانوني منذ عام 2000، وهي سوق إجرامية تولد العنف والأضرار البيئية في المناطق الريفية في الأمازون.

وعلى هذه الخلفية، شهدت قدرة البلاد على الصمود ثالث أكبر انخفاض على الصعيد العالمي (0.83). ويمكن القول إن هذا الانخفاض يرجع إلى ضعف القيادة السياسية وتفشي الفساد وضعف النظام القضائي الذي يكافح من أجل مواجهة التحديات، بما في ذلك قتل الشخصيات السياسية من دون عقاب

الجهات الفاعلة الإجرامية

يستمر تأثير الجهات الإجرامية في الأمريكيتين بالتطور، مشكّلًا تحديًا متزايدًا لأمن المنطقة واستقرارها. وثمة اتجاه ينكشف عند تحليل مقارن أجري بين الدرجات المسجلة في عامَي 2021 و2023، بدون الأخذ بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص المضافة حديثًا، وهو أن جميع المؤشرات المتعلقة بالجهات الفاعلة الإجرامية شهدت زيادة تزيد عن 0.20. فقد سجلت الشبكات الإجرامية أكبر زيادة (0.31+)، تليها الجهات الفاعلة الأجنبية (0.29+). ويشير هذا الاتجاه التصاعدي إلى الأثر المتصاعد للجريمة المنظمة في الأمريكيتين.

وبالنظر إلى نتائج البلدان الفردية، شهدت عدة بلدان في الأمريكيتين زيادات ملحوظة في مستويات الإجرام، ولا سيما الإكوادور وباراغواي وهايتي. في الإكوادور على سبيل المثال، تلعب العصابات المحلية دورًا بارزًا في تجارة المخدرات، وغالبًا ما تؤجج الصراعات العنيفة لأنها تتنافس على السيطرة على طرق المخدرات. وما يزيد الوضع تعقيدًا هو أن الكارتلات المكسيكية مثل سينالوا وجاليسكو الجيل الجديد أرست وجودًا قويًا لها في الإكوادور. وقد تسللت أيضًا جماعات إجرامية من ألبانيا وكرواتيا ومونتينيغرو وروسيا وصربيا إلى البلد، وكانت مشاركتها الرئيسية في أسواق الإتجار بالمخدرات.[73] وفي هايتي، تعمل نحو 200 عصابة تمارس نفوذها على جزء كبير من البلد، ويتركز نحو 100 منها في العاصمة بورت أو برانس.[74]

القدرة على الصمود

عام 2021، سجلت الأمريكيتان درجة بلغت 4.83 في المؤشرات العامة للقدرة على الصمود، لتحتل المرتبة الثالثة في العالم. في نسخة 2023 من المؤشر، انخفضت هذه النتيجة إلى 4.80 (0.03-)، مع ضمان المركز الثالث للقارة. وعلى الرغم من أن متوسط التغير ضئيل، يصبح من الواضح عند فحص الدرجات الفردية أن بعض البلدان شهدت انخفاضًا كبيرًا في مستويات القدرة على الصمود، ومن بينها الإكوادور والسلفادور. فقد انخفضت درجة القدرة على الصمود في الإكوادور من 5.71 إلى 4.88 (0.83-) والسلفادور من 3.71 إلى 3.21 (0.50-).

في الإكوادور، أدت ظروف متنوعة إلى انخفاض تسعة من مؤشرات القدرة على الصمود الاثنتي عشرة. فغياب القيادة في عهد غييرمو لاسو أسفر عن مأزق سياسي وفقدان الدعم الشعبي للحكومة، في حين أدت قضايا الفساد التي شملت أوساطًا مقرّبة من الرئيس إلى تآكل ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة. كما يسود الظن بأن النظام القضائي يفتقر إلى الاستقلالية ويسهّل الجريمة، في حين أن نظام السجون المختل أدى إلى ازدياد العنف ونزاعات العصابات داخل السجون، وقد تفاقم الوضع بسبب تنامي سيطرة السجناء على النظام. يضاف إلى ذلك أن الرقابة التنظيمية على المنظمات غير الحكومية والقيود المفروضة على حرية الصحافة تعرقل جهود أعضاء المجتمع المدني والصحفيين في أجزاء معينة من البلاد.

وعلى غرار الإكوادور، يعيق الفساد أيضًا معركة السلفادور ضد الجريمة المنظمة. كما أن نهج الحكومة في مكافحة الإجرام، القائم على سياسة "القبضة الحديدية"، يثير مخاوف بشأن التزام الدولة بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. في الواقع، أثيرت ادعاءات خطيرة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بسبب تعليق ممارسة بعض الحقوق الأساسية كجزء من سياسة مكافحة الجريمة المنظمة، ومنها حرية التعبير وتكوين الجمعيات والعديد من ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. وفي حين تؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في دعم الضحايا ومناصرة المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في السلفادور، تواجه في الوقت نفسه المضايقات والترهيب. وعمومًا، تواجه قدرة السلفادور على مكافحة الجريمة المنظمة تحديات عدة بسبب مشاكل نظامية داخل جهاز الدولة والحاجة إلى احترام حقوق الإنسان بشكل أكبر من جانب الحكومة. ومن المهم الإشارة إلى أن التأثير الإجرامي على الأسواق المشروعة وتطبيق الأنظمة التجارية بشكل استنسابي وغير متكافئ يؤثران سلبًا على النمو الاقتصادي في البلاد.

المربع 4.9

المجتمع المدني والإعلام تحت التهديد في الأمريكيتين

تقلصت إلى حد كبير الحرية المتاحة أمام المجتمع المدني والإعلام لتأدية مهامهما في الأمريكيتين خلال العامين الماضيين، وسُجّلت زيادة ملحوظة في العنف ضد الصحافيين والناشطين في القارة، ولا سيما أولئك الذين يغطون قضايا الجريمة المنظمة والبيئة. وخير مثال عن المخاطر التي يواجهها الناشطون العاملون في خطوط المواجهة الأمامية هو مقتل الصحافي البريطاني دوم فيليبس وخبير الشعوب الأصلية برونو بيريرا في يونيو 2022، اللذين كانا يحققان في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في الأمازون.[75] تشير عمليات القتل هذه إلى عدم قدرة سلطات الدولة على حماية الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، أو عدم رغبتها بذلك أحيانًا. وقد أدت المخاوف الأمنية إلى تردد الناشطين والصحافيين الاستقصائيين في معالجة القضايا الهامة المتعلقة بالجريمة المنظمة في المنطقة، ويؤثر هذا التردد سلبًا على حرية الإعلام والتعددية في المشهد الإعلامي، وهو ما أصبح واضحًا في مؤشر 2023، بخاصة في أمريكا الجنوبية التي شهدت انخفاضًا كبيرًا في درجة "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" من 5.96 إلى 5.38 (0.58-) منذ عام 2021.

الشكل 4.18

اتجاهات القدرة على الصمود بحسب البلد، 2021-2023، الأمريكيتان

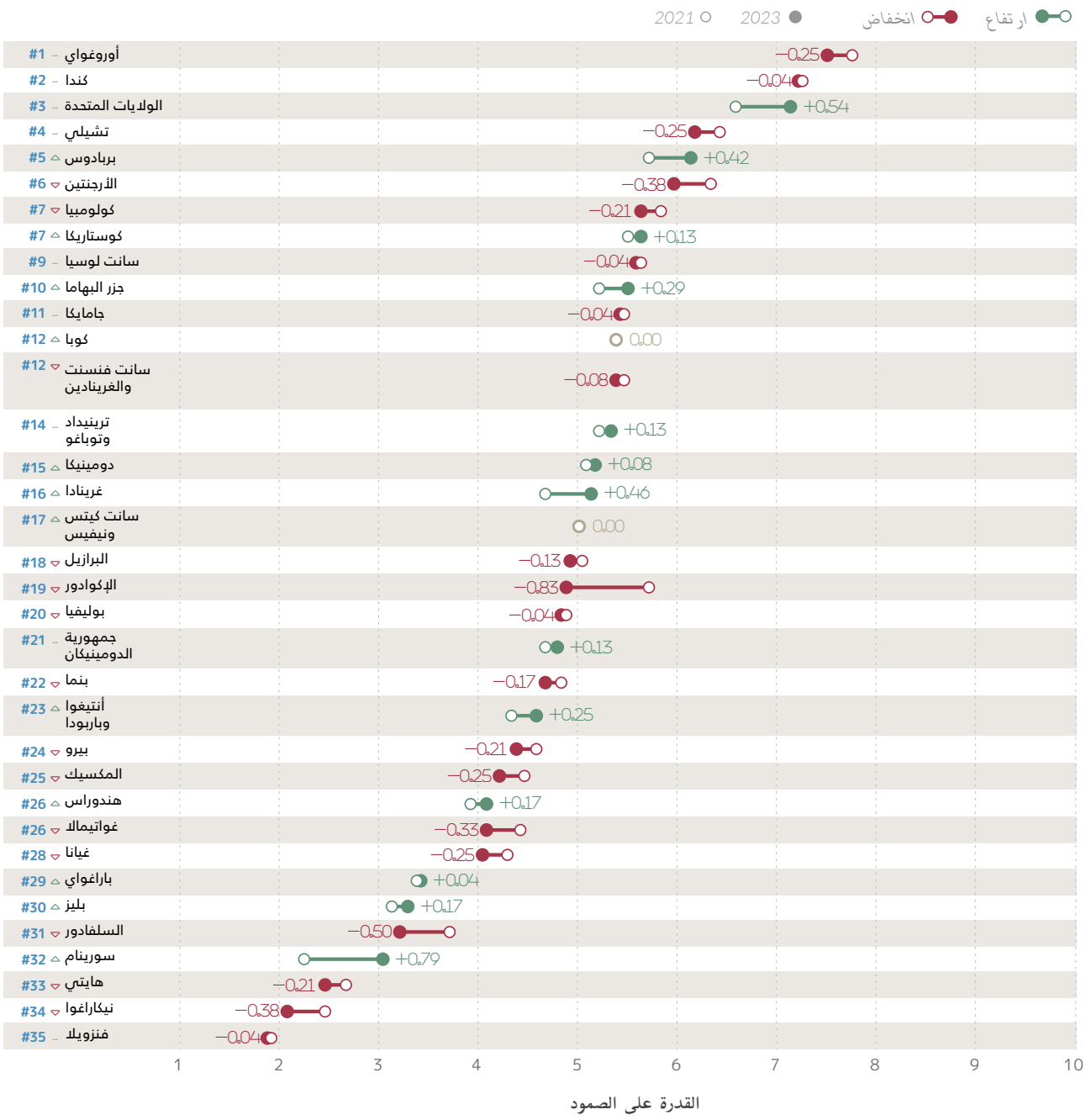

كما شهد كلٌّ من الأرجنتين ونيكاراغوا وغواتيمالا انخفاضًا كبيرًا في درجات القدرة على الصمود. فقد انخفضت درجة غواتيمالا من 4.42 إلى 4.08 (0.34-)، ونيكاراغوا من 2.46 إلى 2.08 (0.38-) والأرجنتين من 6.33 إلى 5.96 (0.37-). وفي الأرجنتين، اتُّهمت الحكومة بعدم ممارسة الشفافية في عمليات الشراء، مع التخوف من تأثير أموال الإتجار بالمخدرات على السياسة المحلية. ويعتبر النظام القضائي فاسدًا وغير كفؤ، في حين أن أحوال السجون المتردية وادعاءات تواطؤ الشرطة مع المجرمين قد فاقمت من تدهور القدرة على الصمود. وفي غواتيمالا، ازدادت الهجمات على المدعين العامين والقضاة الذين يحققون في قضايا الفساد والجريمة المنظمة، في حين تتعرض حرية الصحافة للخطر بشكل متزايد، في ظل تزايد عدد الهجمات على الصحافيين ومحدودية الدعم الحكومي لوسائل الإعلام المستقلة. وكما هي الحال في السلفادور، تشكل انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات على الناشطين، مصدر قلق متزايد في غواتيمالا. وهذا الاتجاه المتصاعد للقمع موجود أيضًا في نيكاراغوا، حيث أصدرت السلطة التشريعية عام 2022 قرارًا أدى إلى إغلاق أكثر من 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني. وتضاف عمليات الإغلاق هذه إلى قائمة متوسعة تضم أكثر من 130 منظمة أُعلنت أنها غير قانونية في البلاد، ما يزيد من خنق الأصوات المستقلة ويحد من سبل المناصرة والتنمية المجتمعية.[76]

قد تكون الاختلافات بين درجات القدرة على الصمود لعامَي 2021 و2023 بسيطة في بعض بلدان الأمريكيتين، ولكنها جديرة بالاهتمام نظرًا لدرجاتها المنخفضة والمتراجعة. على سبيل المثال، حافظت هايتي وفنزويلا على درجات منخفضة في القدرة على الصمود، بدون أي بوادر تحسن في عام 2023. وانخفضت الدرجة الإجمالية لهايتي من 2.67 إلى 2.46 (0.21-)، في حين انخفضت درجة فنزويلا من 1.92 إلى 1.88 (0.04-). ولن يقتصر تأثير هذا المسار التراجعي على البلدان الفردية فحسب، بل يمكن أن يخلّف أيضًا عواقب على القارة بأسرها، ما يوفر أرضًا خصبة لتطوّر جماعات الجريمة المنظمة وهيمنتها. لذا ينبغي للبلدان الأخرى في الأمريكيتين أن تراقب عن كثب هاتين الدولتين وأن تضع استراتيجيات لعكس هذا الاتجاه النزولي.

وعند مقارنة القدرة على الصمود في الأمريكيتين، يتجلى التراجع في عدة مجالات رئيسية. فمن بين المؤشرات الاثنتي عشرة، سجلت ثمانية مؤشرات انخفاضًا. وحدث أحد أهم الاختلافات في مؤشر "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" الذي سجل متوسط درجات 5.31 في عام 2021 و5.10 في عام 2023 (0.21-). ويسلط هذا التغيير الضوء على تناقص قدرة الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة على التصدي لتحديات الإجرام في القارة.

كما شهد مؤشر "إنفاذ القانون" تغيرًا سلبيًا ملحوظًا عام 2023، لا سيما في أمريكا الجنوبية. ففي عام 2021، بلغ متوسط هذا المؤشر في المنطقة الفرعية 4.54، لكنه انخفض إلى 4.0 عام 2023 (0.54-). ويؤدي الانخفاض المستمر في إنفاذ القانون إلى فقدان أكبر للثقة، حيث تكافح الوكالات للتصدي للتحديات الأمنية وإرساء سيادة القانون. ويؤدي هذا التآكل في ثقة المواطنين إلى تقويض التعاون، وانخفاض معدل الإبلاغ عن الجرائم، وانهيار العلاقات بين المجتمع والشرطة، وقد ثبت أن هذه العوامل كلها أساسية في تعزيز قدرة المجتمع المحلي على مواجهة الجريمة المنظمة.

مع ذلك، فالزيادة المهمة التي تستحق تسليط الضوء عليها هي درجة القدرة على الصمود لدى الولايات المتحدة. في مؤشر عام 2021، كان متوسط درجة القدرة على الصمود في الولايات المتحدة 6.58، وارتفعت إلى 7.13 في عام 2023 (0.55+). ويمكن أن يعزى هذا التغيير الإيجابي إلى التغيرات التنظيمية في الحماية البيئية وسياسات الهجرة، وإنشاء مجلس الولايات المتحدة المعني بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،[77] والعقوبات على الرعايا الأجانب المتورطين في الإتجار بالمخدرات، وتنامي جهود التعاون الدولي (بما في ذلك معاهدات تسليم المجرمين المتعلقة بالجرائم السيبرانية).

وفي حين أن المقارنة بين المجموعتين من درجات القدرة على الصمود في الأمريكيتين قد لا تكون مشجعة، إلا أنها تتيح الفرصة أمام البلدان للتفكير في القرارات التي اتخذتها، وتقييم ما نجح وما لم ينجح في مكافحة الجريمة المنظمة، وتحديد المجالات الرئيسية التي تحتاج للتحسين. ومن خلال التصدي لبعض هذه التحديات وتنفيذ استراتيجيات أكثر فعالية، يمكن لبلدان الأمريكيتين أن تسعى إلى تحقيق مستويات أعلى من القدرة على الصمود على المدى الطويل.

ORDEM E PROGRESSO
FIESP
CIESP
SESI
SENAI
AIR
23
JORDAN
GCR-0468

أوروبا

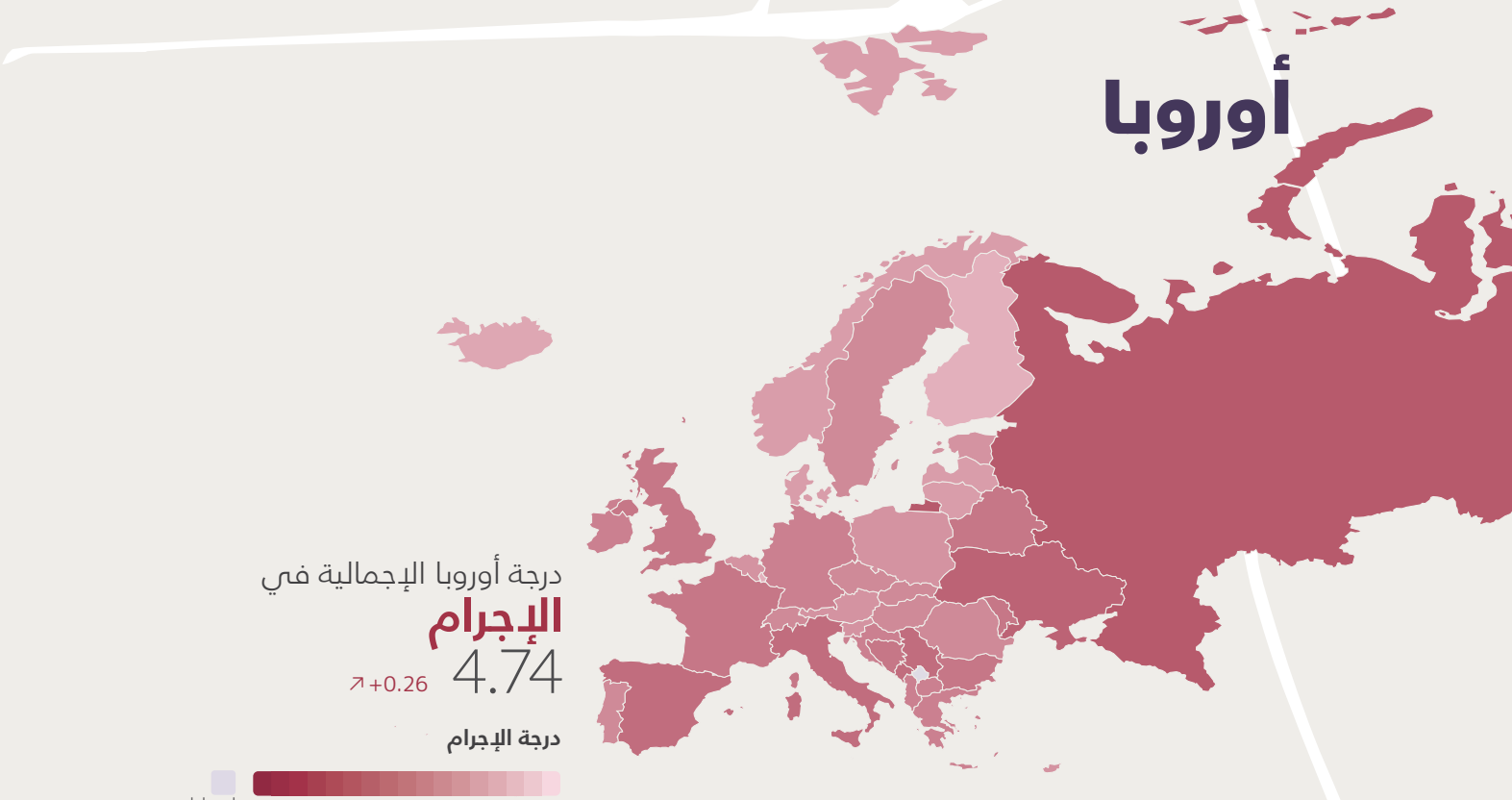

درجة أوروبا الإجمالية في
الإجرام
4.74 ↗+0.26

درجة الإجرام

10 1 لا بيانات

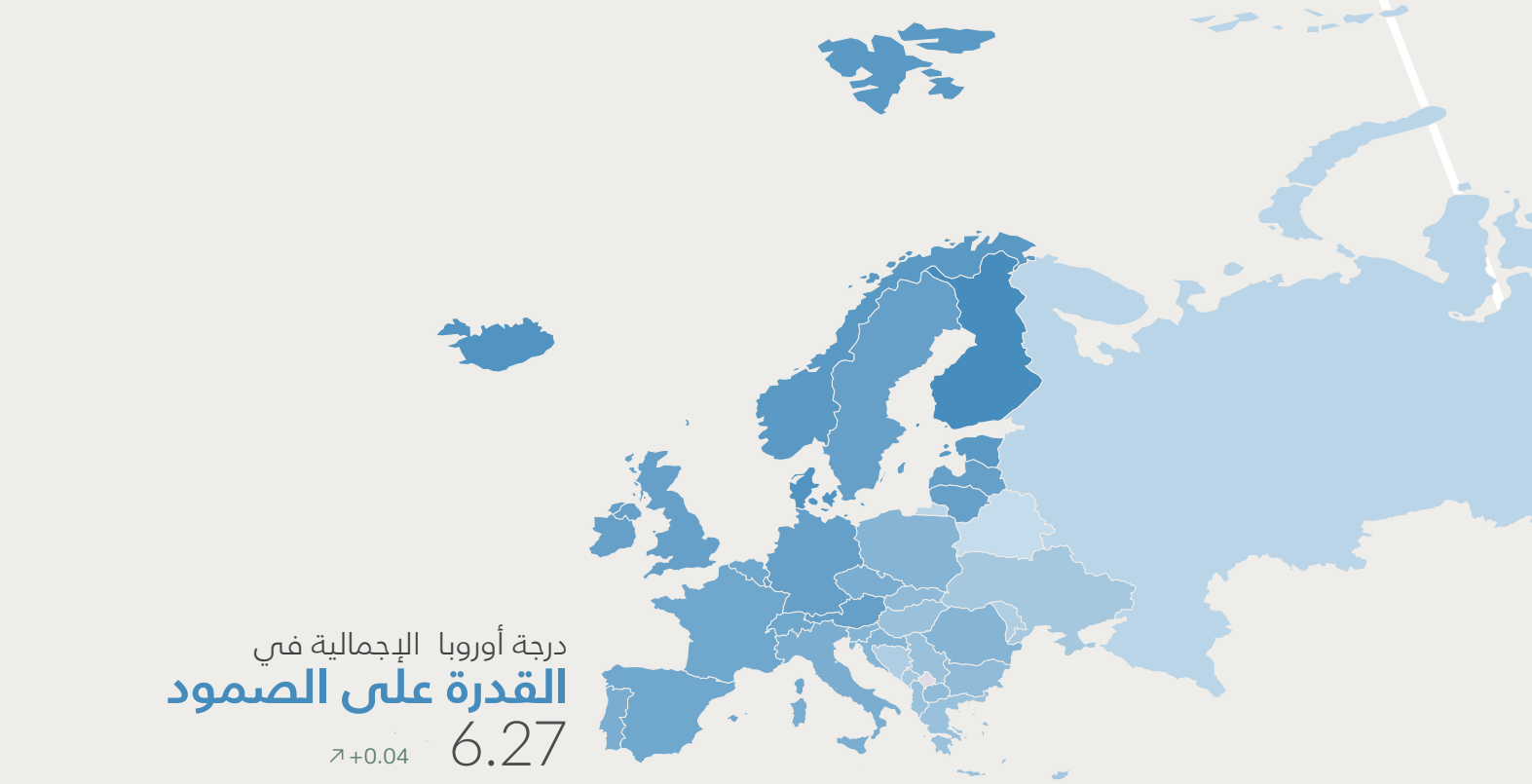

درجة أوروبا الإجمالية في
القدرة على الصمود
6.27 ↗+0.04

درجات القدرة على الصمود

10 1 لا بيانات

الشكل 4.19

درجات المؤشر، أوروبا

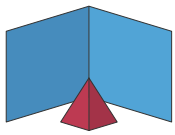

#4
أوروبا الشمالية

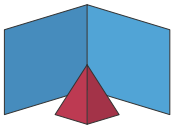

#3
أوروبا الغربية

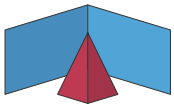

#2
أوروبا الجنوبية

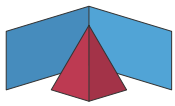

#1
أوروبا الوسطى والشرقية

المنطقة	الإجرام		الأسواق الإجرامية		الجهات الفاعلة الإجرامية		القدرة على الصمود	
أوروبا الوسطى والشرقية	5.37	+0.18	5.20	+0.32	5.53	+0.04	5.01	+0.05
أوروبا الجنوبية	4.73	+0.31	4.14	+0.41	5.33	+0.22	5.66	+0.07
أوروبا الغربية	4.43	+0.34	4.48	+0.42	4.38	+0.27	7.48	-0.01
أوروبا الشمالية	3.86	+0.26	3.97	+0.51	3.75	+0.02	7.89	+0.07
متوسط درجات أوروبا	4.74	+0.26	4.60	+0.4	4.88	+0.12	6.27	+0.04

في عام 2022، وفيما بدأت أوروبا بمعالجة التبعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، أثار الغزو الروسي لأوكرانيا مخاوف خطيرة جديدة بشأن الاستقرار في القارة، مع إمكانية ترتّب تداعيات دائمة على النظام العالمي. فقد غيرت الحرب المشهد الأمني في أوروبا بسرعة، وعرّضت القارة لتهديدات جديدة ومتعددة الأبعاد. ومن الصعب معرفة إلى أي مدى سيغير النزاع الديناميات الإقليمية لأن الحرب لا تزال مستمرة وقت كتابة هذا التقرير والوضع على الأرض يتطور باستمرار. ولكن يمكن لمس بعض آثاره منذ الآن، وبخاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إذ كان لزعزعة الاستقرار في أوكرانيا آثار كبيرة على الجريمة المنظمة في جميع أنحاء القارة[78].

سجّل مؤشر 2023 جزئيًا التغييرات التي طرأت على ديناميات الجريمة المنظمة نتيجة الحرب في أوكرانيا. ومع أن هذا المؤشر وُضع خلال مرحلة متقلبة استثنائية، فقد تمكّن من مراعاة الاتجاهات الملموسة الأوضح الناشئة عن النزاع، ولا سيما تلك المتعلقة بالإتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والسلع غير المشروعة، التي غالبًا ما ترتبط بالأراضي المحتلة في البلد. ولكن، في حين أثّر النزاع في أوكرانيا على التدفقات غير المشروعة في القارة، يبدو أن التطورات الأخرى التي تتبّعها المؤشر منفصلة عن الحرب. وعلى الرغم من الارتفاع الإجمالي في مستويات الإجرام، لا تزال أوروبا من أقل القارات تأثرًا بالجريمة المنظمة (مع درجة إجرام تبلغ 4.74، وهي أعلى من أوقيانوسيا فقط). ويعود ذلك أساسًا إلى وجود أطر مستقرة وقوية لمكافحة الجريمة، حيث تجد المنظمات الإجرامية فرصًا أقل لتوسيع عملياتها، ما يخفف جزئيًا من الآثار الضارة للاقتصادات غير المشروعة في القارة. كما تواصل أوروبا تبوّؤ الطليعة في مؤشر القدرة على الصمود على الصعيد العالمي، حيث حصلت على درجة إجمالية قدرها 6.27، أي أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 4.81.

الشكل 4.20

درجات الأسواق الإجرامية، أوروبا

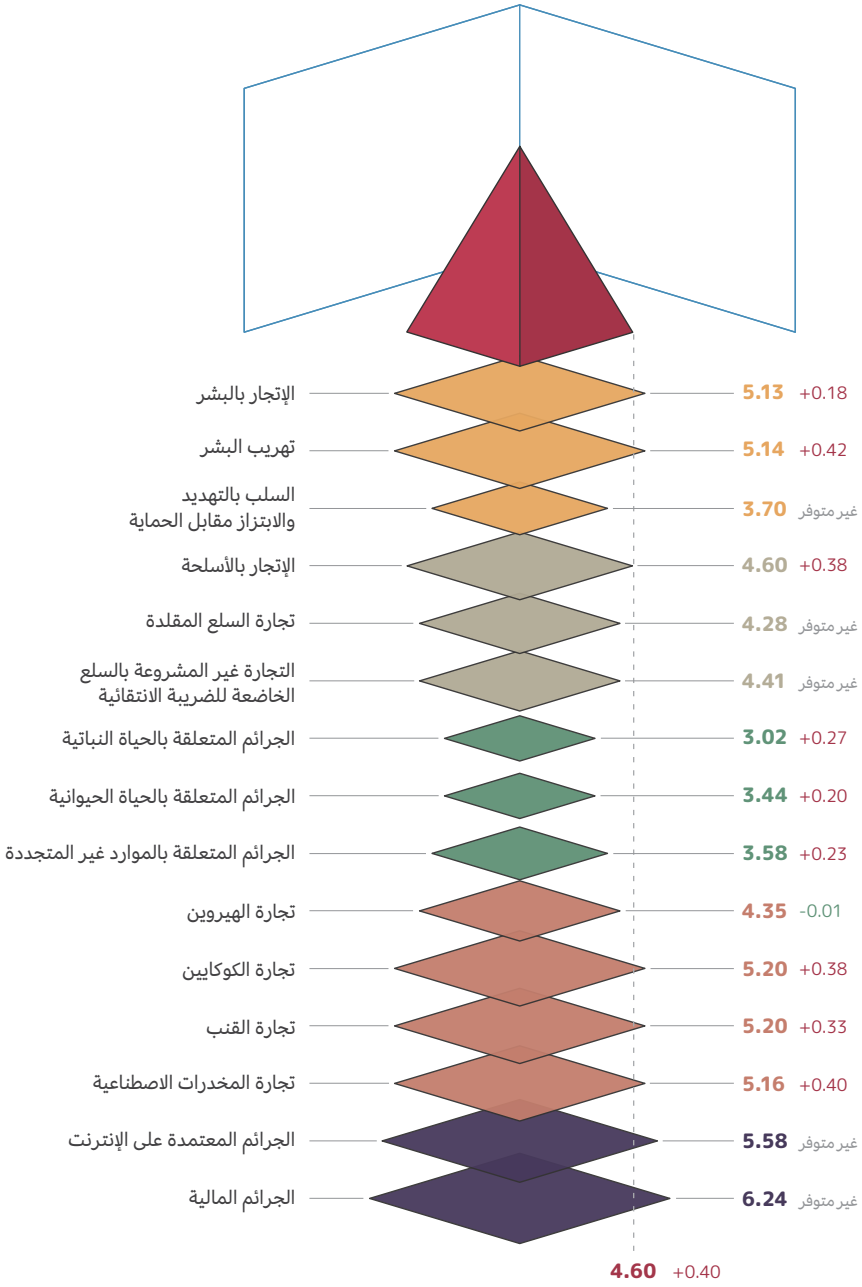

وجد المؤشر أنه، مرة أخرى وبالتماشي مع الاتجاهات العالمية، لا تزال الجهات الفاعلة الإجرامية في أوروبا (4.88) أكثر أهمية من الأسواق الإجرامية (4.60)، وهو ما رفع متوسط درجات الإجرام في القارة. مع ذلك، يمكن أن يعزى هذا المتوسط الأعلى أيضًا إلى بعض المؤشرات المضافة حديثًا للأسواق الإجرامية، والتي تفيد التقارير بأن اثنتين منها متفشيتان بشكل خاص في أوروبا - وهي الجرائم المالية (6.24) والجرائم المعتمدة على الإنترنت (5.58).

الجريمة المالية هي السوق الأكثر انتشارًا في القارة، حيث تحتل أوروبا المرتبة الثانية في العالم بعد آسيا. وإلى جانب الأشكال التقليدية لجرائم ذوي الياقات البيضاء، تواجه العديد من بلدان أوروبا أكثر فأكثر جرائم مالية مبتكرة تسهّلها التقنيات الرقمية، وأبرز مثال عنها هو التصيد الاحتيالي. فالتطور التكنولوجي والاقتصادي العالي في معظم البلدان الأوروبية يوفر فرصًا لتنامي الجرائم المالية الإلكترونية. وقد ساعدت جائحة كوفيد-19 هذه الأسواق غير المشروعة، عندما تسارعت معدلات التحول الرقمي مع انتقال العديد من الأنشطة المهنية والشخصية إلى شبكة الإنترنت.[79] وقد سجلت منطقتا أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى والشرقية أعلى النقاط على هذا الصعيد، بدرجة 6.50 للجرائم المالية. في أوروبا الغربية، يبدو أن انتشار الأنشطة المالية غير المشروعة مدفوع بشكل رئيسي بمجموعة صغيرة من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة والديمقراطيات المتقدمة – وهي المملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا، وكلها حصلت على درجة 7.50 للجرائم المالية. في المقابل، تتركز أسواق الجريمة المالية في أوروبا الوسطى والشرقية في البلدان التي تتميز بمستويات من الاستبداد وفاسد الجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك روسيا (8.50) وبيلاروسيا (8.0) ومولدوفا (8.0). وهذا يدعم فكرة أن الجرائم المالية، وغيرها من الاقتصادات غير المشروعة، لا تنشأ بالضرورة في سياق وطني معين، بل هي ظواهر عابرة للحدود الوطنية حقًا، تتكيف باستمرار للاستفادة من مواطن الضعف التي تصاحب العولمة والرقمنة والتوترات الجيوسياسية المتنامية.

وتعتبر الجرائم المعتمدة على الإنترنت ثاني أعلى سوق بعد الجرائم المالية، وتنتشر بشكل كبير في جميع أنحاء أوروبا التي احتلت المرتبة الأولى في العالم لهذه السوق. وتستهدف معظم هجمات الفدية أهدافًا "كبيرة"، كالشركات الكبرى والحكومات والبنية التحتية الحيوية. ويتم ارتكاب هجمات إلكترونية متطورة للغاية في أوروبا، غالبًا من قبل مجرمين يعملون من داخل القارة وخارجها. كما استُخدمت الحرب الإلكترونية خلال النزاع في أوكرانيا، ليس لأسباب أيديولوجية فحسب ولكن أيضًا لتحقيق مكاسب مالية، وغالبًا ما كان الجناة مدعومون من قبل جهات حكومية. ذلك ربما ليس مستغربًا أن تكون أوروبا الوسطى والشرقية هي المنطقة الأعلى تصنيفًا في القارة للجرائم المعتمدة على الإنترنت (6.0)، حيث أدت درجة روسيا (9.0) إلى رفع في المتوسط الإقليمي، تليها أوكرانيا (8.50)

ومن الأسواق الأخرى المنتشرة على نطاق واسع في القارة تجارة الكوكايين (5.20). إذ لا يزال الكوكايين مصدر الدخل الرئيسي لعدد من جماعات الجريمة المنظمة العاملة في أوروبا، ولا تزال القارة تحتوي على سوق استهلاكية رئيسية لهذا المخدر، خصوصًا في بلدان أوروبا الغربية والجنوبية، التي سجلت 5.77 و5.38 على التوالي. وقد حلّت أوروبا الغربية أيضًا بين أولى خمس مناطق في العالم لتجارة الكوكايين. وتعكس هذه الدرجات العالية الدور المتزايد الذي تلعبه المراكز الرئيسية للإتجار بالكوكايين في الاتحاد الأوروبي، والتي يقع معظمها في دول كبرى من أوروبا الغربية والجنوبية، مع تصدّر بلجيكا (8.0) وهولندا (7.50) وإسبانيا (7.50) وإيطاليا (8.0) القائمة. وإلى جانب وجود أسواق استهلاكية محلية متطورة وكبيرة في هذه البلدان، تشكل أيضًا ممرات عبور مهمة لتجارة الكوكايين، نظرًا لمركزية موانئها حيث غالبًا ما تكون المخدرات مخبأة في شحنات قانونية.

المربع 4.10

تسلل جماعات الجريمة المنظمة إلى الموانئ الأوروبية

تعرّضت موانئ أوروبا للضغوط بسبب التدفقات غير المشروعة في السنوات الأخيرة، حيث استفادت جماعات الجريمة المنظمة من بنيتها التحتية وإمكانيات الاتصال الموثوقة فيها لتهريب كميات كبيرة من السلع غير المشروعة، أبرزها المخدرات. وبما أن الموانئ الأوروبية تعتبر منفذًا حيويًا لنقل البضائع المشروعة محليًا ودوليًا، فهي تتعامل مع ملايين الحاويات سنويًا. ونظرًا للحجم الهائل للحاويات الواردة، فضلًا عن الهيكليات التشغيلية المعقدة، يصعب كشف الأنشطة غير المشروعة. والواقع أن سلطات الموانئ الأوروبية لا تستطيع إجراء تفتيش فعلي إلا لما بين 2% و10% من الحاويات الواردة،[80] ما يجعل هذه الموانئ ساحات مناسبة لأنشطة التهريب. يضاف إلى ذلك أن الربط الواسع بين الموانئ، الذي يتيح الوصول إلى مجموعة كبيرة من الوجهات العالمية، يجذب جماعات الجريمة المنظمة الراغبة في توسيع عملياتها وتحقيق أقصى قدر من الأرباح. وهذا تحدٍّ تتصارع معه بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة معظم الموانئ البحرية الأوروبية الرئيسية، بما في ذلك أنتويرب في بلجيكا وروتردام في هولندا وهامبورغ/بريمرهافن في ألمانيا ولوهافر في فرنسا وبيرايوس في اليونان.

وتستخدم جماعات الجريمة المنظمة الموانئ الأوروبية كمداخل رئيسية في القارة لمجموعة واسعة من السلع غير المشروعة، من المواد غير المشروعة مثل الكوكايين والهيروين وسلائف المخدرات الاصطناعية إلى منتجات التبغ غير المشروعة والسلع المقلدة. وعلى الرغم من أن جماعات الجريمة المنظمة الدولية تعتمد في الأغلب على التعاون مع الشبكات الإجرامية المحلية ومسؤولي الموانئ الفاسدين، تستخدم أيضًا على نحو متزايد أساليب عمل أكثر تطورًا، بما في ذلك الاستيلاء على الأرقام المرجعية للحاويات، وهذا يسمح للجماعات الإجرامية بتنفيذ أنشطتها من دون الحاجة إلى الاعتماد بشدة على الفساد. كما أدى ارتفاع مستوى الأنشطة الإجرامية التي تحدث في المراكز البحرية والتنافس بين جماعات الجريمة المنظمة إلى ارتفاع مستويات العنف في الشوارع، ما أثر سلبًا على المجتمعات المحلية.

خلال العامين الماضيين، تم الإبلاغ عن ضبط كميات قياسية من الكوكايين في جميع أنحاء أوروبا، وهو ما يؤكده ضبط 10 أطنان في لوهافر عام 2021 وأكثر من عشرة أضعاف تلك الكمية في أنتويرب عام 2022. [81] وبالفعل تشير التقديرات إلى أنه تم تهريب حوالي 200 طن من الكوكايين عبر موانئ روتردام وأنتويرب منذ عام 2021، في دلالة على ضخامة المشكلة.[82]

وتشير الكميات المتزايدة من مضبوطات الكوكايين، مقترنة بتزايد العنف واستقرار أسعار الشوارع، إلى أن أنتويرب أصبحت بوابة رئيسية للإتجار بالكوكايين في أوروبا، إذ تعمد الجهات الإجرامية المتورطة في تهريب المخدرات أكثر فأكثر إلى اختيار أنتويرب – وهي ثاني أكبر ميناء في أوروبا – مركزًا رئيسيًا لها، بخاصة منذ تحسّن أمن الموانئ في هولندا. ويقدَّر بأن ما يقرب من 40% من واردات الكوكايين في أوروبا تصل إلى القارة عبر أنتويرب.[83]

كما أن استثمار الصين المستمر في الموانئ الأوروبية كجزء من مبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك بيرايوس ولوهافر وأنتويرب، ساهم في تعزيز التجارة والكفاءة التشغيلية في هذه الموانئ.[84] غير أن الزيادة في حجم حركة الحاويات تعني ارتفاع مستويات النشاط غير المشروع. بالإضافة إلى ذلك، أدى ازدياد الشحن العابر مع الموانئ في آسيا والشرق الأوسط إلى جعل الموانئ الأوروبية أكثر عرضة لأنشطة التهريب.[85]

ويتجلى تأثير أسواق المخدرات في أوروبا أيضًا في ارتفاع درجات تجارة القنب (5.20، بمستوى الكوكايين نفسه) وتجارة المخدرات الاصطناعية (5.16، أي أقل بقليل من السوقين السابقتين). على الصعيد الإقليمي، احتلت أوروبا الشمالية المرتبة الثانية في القارة من حيث تجارة المخدرات الاصطناعية (5.25)، مع أنها نالت أدنى الدرجات بين المناطق الأوروبية في مجال الأسواق الإجرامية عمومًا، حيث حصلت خمسة من البلدان الثمانية على درجات 5.0 أو أكثر. ومن بين أسواق المخدرات كلها، وجدت التقديرات أن تجارة الهيروين هي الوحيدة التي ليست متفشية بشكل خاص في القارة، حيث نالت درجة منخفضة نسبيًا بلغت 4.35.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني أوروبا أيضًا بشكل كبير من وطأة أسواق أخرى، من بينها سوق تهريب البشر (5.14) والإتجار بالبشر (5.13). وعلى غرار مؤشر عام 2021، تبين أن أوروبا الوسطى والشرقية سجلت أعلى الدرجات في أوروبا لكلتا السوقين (6.06 و5.79، على التوالي). وبالمقارنة مع الاقتصادات غير المشروعة الأخرى، يعتبر تهريب البشر والإتجار بالبشر أوسع نطاقًا وانتشارًا في جميع أنحاء القارة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تراخي الضوابط الحدودية والترابط الجيد بين طرق الإتجار والتهريب. وقد ازداد الوضع حدةً بسبب العدد الكبير من اللاجئين الفارين من مناطق ينعدم فيها الاستقرار خارج القارة، ولكن أيضًا بسبب الحرب الأوكرانية حيث أصبح اللاجئون عرضة للاستغلال من قبل جماعات الجريمة المنظمة.

وتشمل الاقتصادات غير المشروعة الأخرى السائدة بشكل معتدل في أوروبا الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية (4.41) والإتجار بالسلع المقلدة (4.28). وتعد بلدان أوروبا الغربية أسواقًا هامة لعبور السلع المقلدة ومقصدًا لها (بمتوسط إقليمي يبلغ 4.59)، مع تزايد الإتجار بسلع تتراوح بين المنتجات الكمالية والسلع اليومية إلى المنطقة، ولا سيما من الصين. أما الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية فهو أكثر تفشيًا في أوروبا الوسطى والشرقية (5.03)، مقارنة ببقية القارة، ويعود إلى ارتفاع الطلب وانخفاض الأسعار، ولا سيما بالنسبة لمنتجات التبغ. وينتشر تهريب السجائر على نطاق واسع في مولدوفا (7.50) والجبل الأسود (7.50) ورومانيا (6.0)، ويتم في غالب الأحيان بتسهيلٍ من عناصر فاسدين في شرطة الحدود.

أما الأسواق الإجرامية الأقل انتشارًا في أوروبا فهي السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية (3.70) وأسواق الجريمة البيئية الثلاث: جرائم الموارد غير المتجددة (3.58) والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (3.44) والجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (3.02). وهذه المؤشرات الثلاثة الأخيرة سجلت أقل بكثير من المتوسطات العالمية، مع أنها زادت جميعها زيادة طفيفة منذ عام 2021.

الشكل 4.21

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، أوروبا

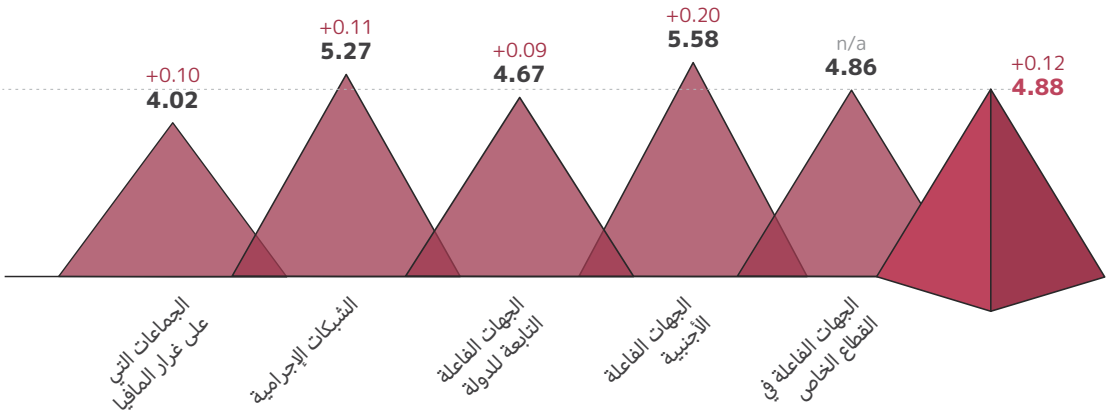

على صعيد الجهات الفاعلة الإجرامية، سادت فئة الجهات الفاعلة الأجنبية (5.58) في أوروبا؛ وبخلاف العديد من القارات الأخرى والاتجاهات العالمية، سجلت هذه الفئة درجة أعلى من الجهات الفاعلة التابعة للدولة (4.67)، مع العلم بأن أفريقيا وحدها سجلت درجة أعلى من أوروبا لهذا النوع من الجهات الفاعلة على مستوى العالم كله.

وكما في مؤشر عام 2021، حلّت الشبكات الإجرامية في المرتبة الثانية (5.27)، تليها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص (4.86). واحتلت أوروبا المرتبة الثانية في العالم بعد آسيا للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وهو أمر قد لا يكون مفاجئًا نظرًا إلى أن بعض بلدان المنطقة تشكل مراكز رئيسية لغسل الأموال والتهرب الضريبي يسهّلها مجرمون يعملون في القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، تم تصنيف أوروبا الجنوبية على أنها تضم أكبر عدد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص (5.50). وتعكس هذه النتيجة الدور الذي تؤديه قلة من البلدان الصغيرة ولكن البارزة، مثل مالطا (6.0) وسان مارينو (5.50)، بوصفها بيئات جاذبة لغسل الأموال من خلال القطاع المالي الرسمي.

أما النوعان الأقل انتشارًا من الجهات الفاعلة الإجرامية في القارة، فهما الجهات الفاعلة التابعة للدولة (4.67) والجماعات التي على غرار المافيا (4.02)، غير أن الأخيرة سجلت معدلات أعلى في أوروبا منها في أفريقيا وأوقيانوسيا. ويقدر أن الجماعات التي على غرار المافيا تتوزع بشكل غير متساوٍ بين المناطق، وثمة مجموعات قوية في عدة بلدان في أوروبا الجنوبية وأوروبا الوسطى والشرقية. مع ذلك، تحتل أوروبا الشمالية المرتبة الأولى بين القارة للجماعات التي على غرار المافيا (4.25)، على الرغم من تسجيلها أدنى الدرجات لجميع أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى. وداخل هذه المنطقة، تتأثر الدانمرك (5.50) والسويد (5.0) بشكل كبير بأنشطة العصابات الأصغر المكونة من راكبي الدراجات النارية، والتي تتميز بهيكليات عشائرية وتمارس مجموعة واسعة من الأنشطة غير المشروعة. كما سجلت السلطات السويدية ارتفاعًا في عنف العصابات المميت الناجم عن تجارة المخدرات وما يرتبط بها من انتشار الأسلحة النارية غير القانونية، لا سيما في ستوكهولم وغوتنبرغ ومالمو.[86]

الشكل 4.22

درجات القدرة على الصمود، أوروبا

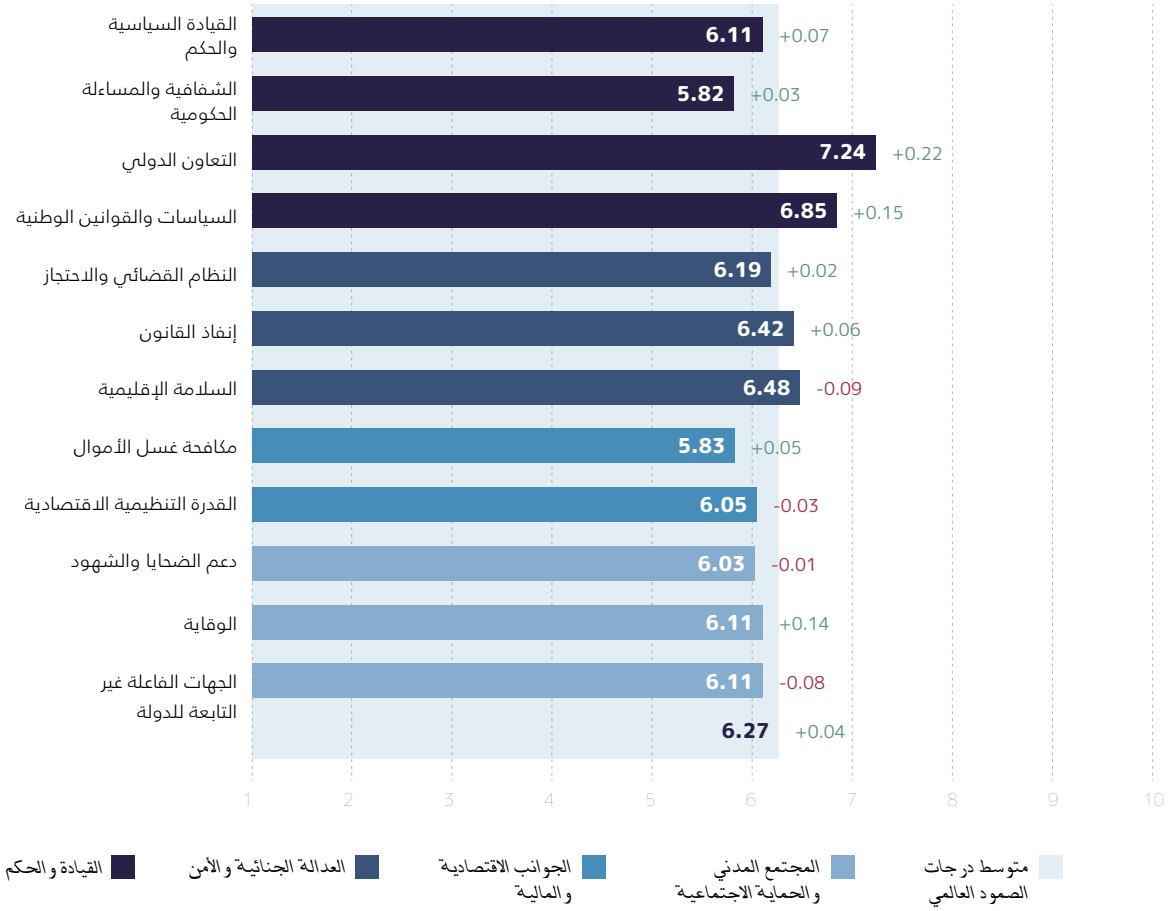

احتلت أوروبا المرتبة الأولى في العالم من حيث درجة المؤشرات الإجمالية للقدرة على الصمود (6.27)، مسجلة درجات عالية بشكل خاص في مؤشر "التعاون الدولي" (7.24) و"السياسات والقوانين الوطنية" (6.85) و"السلامة الإقليمية" (6.48). في المقابل، شملت مؤشرات القدرة على الصمود التي سجلت درجات أقل في أوروبا "دعم الضحايا والشهود" (6.03) و"مكافحة غسل الأموال" (5.83) و"الشفافية والمساءلة الحكومية" (5.82). ومع أن هذه المؤشرات هي الأسوأ أداءً في أوروبا، كانت درجاتها أعلى من متوسطات القارات الأخرى.

على مستوى المناطق، وبالرغم من الاختلافات بين السياقات، جاءت الصورة إيجابية مرة أخرى، حيث حلّت جميع المناطق في أوروبا ضمن أفضل 10 مناطق على مستوى العالم من حيث القدرة على الصمود، وأبرزها أوروبا الشمالية التي حققت درجة صمود إجمالية قدرها 7.89. والجدير بالذكر أن أي بلد في أوروبا الشمالية لم يسجل أقل من 6.0 في أي من مؤشرات القدرة على الصمود. فالمنطقة تبوأت الصدارة في "التعاون الدولي" و"السياسات والقوانين الوطنية"، بينما سجلت في الوقت نفسه أداءً جيدًا استثنائيًا في المجالات التي عانت فيها المناطق الأوروبية الأخرى، بما في ذلك "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" و"دعم الضحايا والشهود".

كما احتلت أوروبا الوسطى والشرقية مرتبة عالية على مستوى العالم، ولكن مع درجات صمود إجمالية أقل من المناطق الأوروبية الثلاث الأخرى. ومع متوسط درجات بلغ 5.01، احتلت أوروبا الوسطى

والشرقية المرتبة العاشرة بين جميع المجموعات الإقليمية في العالم، تلي منطقة البحر الكاريبي بفارق قليل. وقد تم تقييم عدة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية على أنها فعالة بما فيه الكفاية في آلياتها الخاصة بالقدرة على الصمود، ولكن يبدو أن العديد من البلدان الأخرى غير مستعدة إلى حد كبير وغير قادرة على الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديد المتعدد الأوجه الذي تشكله الجريمة المنظمة. فأوجه القصور الرئيسية في قدرة الحكومات على التصرف بشفافية وتوفير مساحة داعمة لمنظمات المجتمع المدني تعيق الحرب على الجريمة.

الاختلافات منذ مؤشر عام 2021

بالنظر إلى الأحداث الجذرية التي وقعت في أوروبا عام 2022، شهدت القارة أكبر زيادة إجمالية في معدل الإجرام على مستوى العالم (0.26+). وعند تحليل عنصر الإجرام، لوحظ تبدل كبير في مدى انتشار الأسواق الإجرامية، التي سجلت زيادة قدرها 0.40، يقابلها ارتفاع أكثر تواضعًا في درجة الجهات الفاعلة الإجرامية (0.12+). وهذا الارتفاع الكبير في درجة الأسواق الإجرامية هو في الأصل منهجي وجيوسياسي نتج عن إضافة الأسواق الإجرامية الجديدة إلى مؤشر 2023 (مع تفشي الجرائم المالية والجرائم المعتمدة على الإنترنت بشكل خاص في أوروبا)، وعن الحرب في أوكرانيا. ويصبح تأثير النزاع الأوكراني على الاقتصادات غير المشروعة أكثر وضوحًا عند تحديد الأسواق التي سجلت الزيادة الكبرى وفي أي أجزاء من القارة.

الشكل 4.23

اتجاهات الإجرام بحسب البلد، 2021-2023، أوروبا

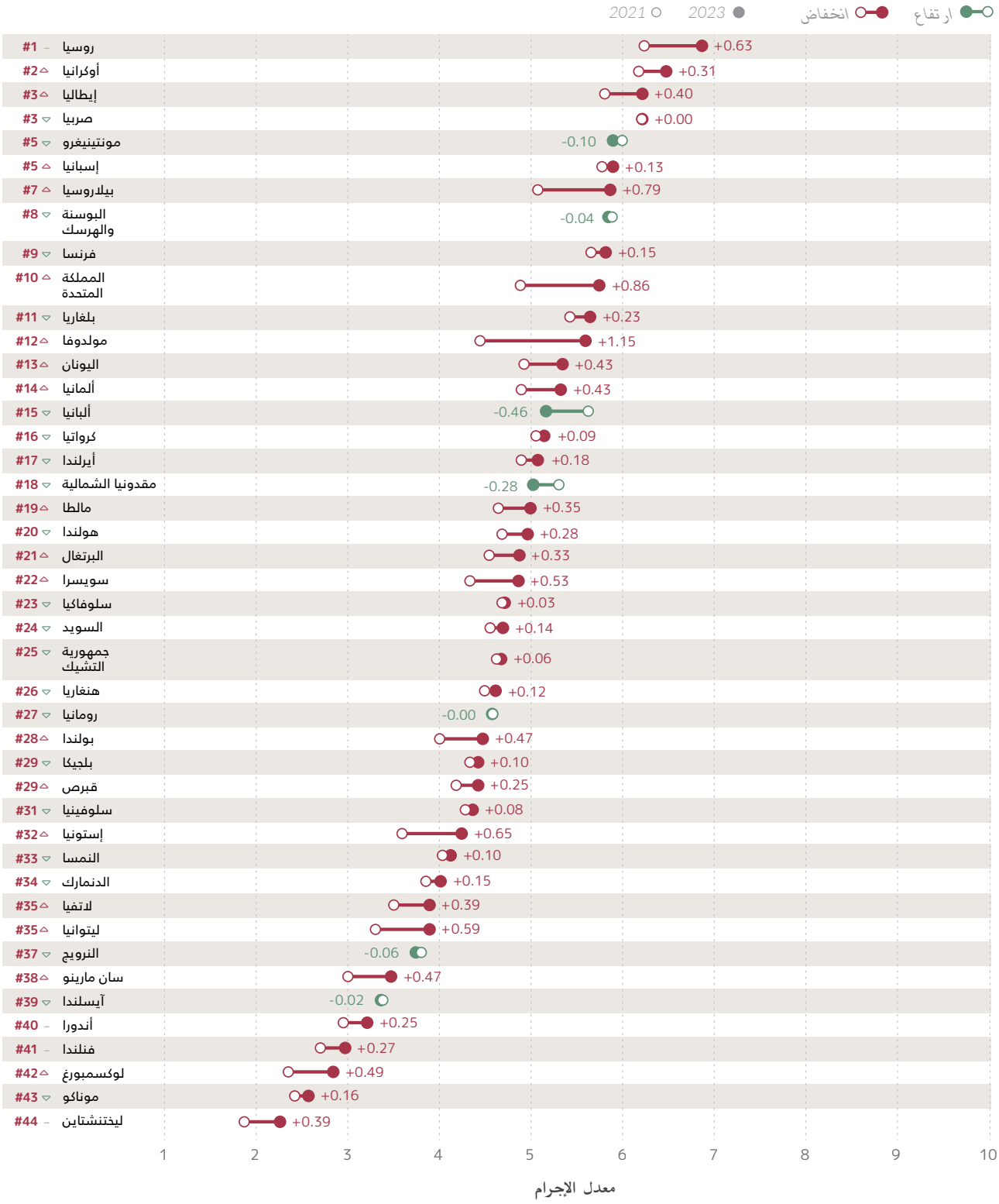

الأسواق الإجرامية

إنّ الأسواق الإجرامية الثلاث التي شهدت أكبر زيادات في أوروبا هي تهريب البشر (+0.42) وتجارة المخدرات الاصطناعية (+0.40) والإتجار بالأسلحة (+0.38) وتجارة الكوكايين (+0.38).

فقد انتشر تهريب البشر في أوروبا الوسطى والشرقية (+0.47) نتيجةً للنزاع والهشاشة في أفغانستان والشرق الأوسط. ولكنه زاد أيضًا، وبمعدل أعلى قليلًا في أوروبا الشمالية (+0.50) حيث ساهمت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا في رفع النتيجة. وقد تسببت الحرب في أوكرانيا بأسرع وأكبر هجرة للاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عدد اللاجئين الأوكرانيين حوالي 7.8 ملايين لاجئ حتى نوفمبر 2022. وأدت فوضى العمليات الإنسانية خلال الأشهر القليلة الأولى من النزاع إلى جعل الأوكرانيين عرضة للاستغلال من قبل المهربين، علمًا بأن الأدلة على تهريب الأوكرانيين على نطاق واسع لا تزال محدودة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، أدى التجنيد الإجباري في كل من روسيا وأوكرانيا إلى موجة غير مسبوقة من الهجرة إلى البلدان المجاورة، بما فيها مولدوفا ورومانيا وبولندا وهنغاريا. واستفاد مهربو السلع الأخرى، مثل الكحول والتبغ، من الطلب على التنقل، حيث أفادت التقارير أنهم تحولوا إلى تهريب المجندين، في حين بدأ الأشخاص الذين ليس لديهم خلفية إجرامية في وضع مخططات تهريب متطورة.[87]

وشهدت أوروبا الوسطى والشرقية أكبر ارتفاع في درجة تجارة المخدرات الاصطناعية في القارة (+0.44)، مع استمرار إنتاج وتوزيع هذه المخدرات في جميع أنحاء المنطقة على الرغم من الاضطرابات وحركة النزوح. وكان النمو في سوق المخدرات هذه مدفوعًا بالطلب من الخطوط الأمامية للحرب الأوكرانية، شأنه شأن الإتجار غير المشروع بالأسلحة الذي شهد أكبر زيادة بين جميع الأسواق الإجرامية في جميع أنحاء القارة وداخل المنطقة (+0.86). وعلى الرغم من أن عدد الحالات الموثقة للإتجار بالأسلحة عبر الحدود يبدو منخفضًا جدًا، أفادت السلطات في مولدوفا، على سبيل المثال، عن زيادة كبيرة في عمليات مصادرة الأسلحة على الحدود الأوكرانية منذ بداية الحرب.

وأخيرًا، على صعيد تجارة الكوكايين، وفي حين أن أوروبا الجنوبية لم تسجل أعلى الدرجات بين مناطق القارة في هذه السوق الإجرامية (حيث حلت في المرتبة الثانية بعد أوروبا الغربية)، فهي المنطقة التي سجلت أكبر زيادة عن عام 2021 (+0.63). وتستأثر إيطاليا (8.0) وإسبانيا (7.50) والبرتغال (6.0) بأكبر عدد من مضبوطات الكوكايين في القارة، حيث تشكل نقاط الدخول الرئيسية والمراكز الرئيسية لتوزيع المخدرات. ومن الجدير بالذكر أن اليونان، التي لم ترتبط تقليديًا بالإتجار بالكوكايين أو استهلاكه، شهدت زيادة ملحوظة في درجاتها في تجارة الكوكايين (حيث انتقلت من 3.50 إلى 5.0)، ما يشير إلى أن نقاط الشحنات تتنوع والأسواق الاستهلاكية تتنامى.

في حين أن جميع الأسواق الإجرامية في أوروبا تقريبًا قد زادت انتشارًا منذ مؤشر عام 2021، شهدت تجارة الهيروين انخفاضًا هامشيًا (-0.01). ومن المرجح أن يكون ذلك ناتجًا عن نمو أسواق المخدرات الأخرى، ولا سيما الكوكايين والمخدرات الاصطناعية.

الجهات الفاعلة الإجرامية

بالتوافق مع الاتجاهات العالمية، شهدت الجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية أكبر زيادة في متوسط الدرجات بين جميع الجهات الفاعلة الإجرامية في أوروبا، من 5.38 إلى 5.58 (0.20+). وكما هي الحال في المناطق الأخرى، من المرجح أن يكون السبب ناتجًا عن تخفيف القيود المتعلقة بمرض كوفيد، بما في ذلك إعادة فتح الحدود. فقد شهدت الشبكات الإجرامية ثاني أكبر نمو (0.11+)، تليها الجماعات التي على غرار المافيا (0.10+) والجهات الفاعلة التابعة للدولة (0.09+). وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت أوروبا الشمالية أكبر الزيادات في مؤشرَي الجهات الفاعلة الأجنبية والشبكات الإجرامية، على الرغم من أنها لا تزال تسجل أدنى الدرجات في القارة لكليهما.

القدرة على الصمود

لم تحقق أوروبا أعلى درجات القدرة على الصمود في العالم فحسب، بل إنها أيضًا واحدة من ثلاث قارات (إلى جانب أوقيانوسيا وأفريقيا) سجلت زيادة طفيفة في متوسط القدرة على الصمود في عام 2023 (0.04+). وكما هي الحال مع القارتين الأخريين، شهد مؤشر "التعاون الدولي" الزيادة الكبرى (0.22+)، تليه "السياسات والقوانين الوطنية" (0.15+) و"الوقاية" (0.14+). وعند الجانب الآخر، انخفضت أربعة مؤشرات في جميع أنحاء القارة، مع تسجيل الانخفاض الأكبر – وهو ربما ما ليس مستغربًا – في "السلامة الإقليمية" (0.09-)، تليها "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" (0.08-) و"القدرة التنظيمية الاقتصادية" (0.03-) و"دعم الضحايا والشهود" (0.01-).

ومع بعض الاستثناءات الملحوظة، كانت التغييرات الإجمالية في درجات مؤشرات القدرة على الصمود في البلدان الأوروبية ضئيلة، بحيث بقيت مشابهة لمستويات عام 2021. ولم تحدث أيضًا تغيرات مهمة على الصعيد الإقليمي، إذ حافظت المناطق الأربع جميعها على مراتبها المسجلة في عام 2021: فقد احتلت أوروبا الشمالية المرتبة الأولى من حيث القدرة على الصمود، تليها أوروبا الغربية وأوروبا الجنوبية، ثم أوروبا الوسطى والشرقية. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن أطر القدرة على الصمود الوطنية بطيئة عمومًا في الاستجابة للأحداث العالمية، مثل الحرب في أوكرانيا. ولذلك، قد لا تظهر آثار الأحداث الجارية على ديناميات القدرة على الصمود الهيكلية إلا في السنوات المقبلة. مع ذلك، كشف مؤشر 2023 عن بعض الاختلافات في مستويات القدرة على الصمود، مع زيادات متواضعة في درجات أوروبا الشمالية (0.08+) وأوروبا الجنوبية (0.07+) وأوروبا الوسطى والشرقية (0.04+)، وانخفاض طفيف يكاد لا يذكر في أوروبا الغربية (0.01-).

الشكل 4.24

اتجاهات القدرة على الصمود بحسب البلد، 2021-2023، أوروبا

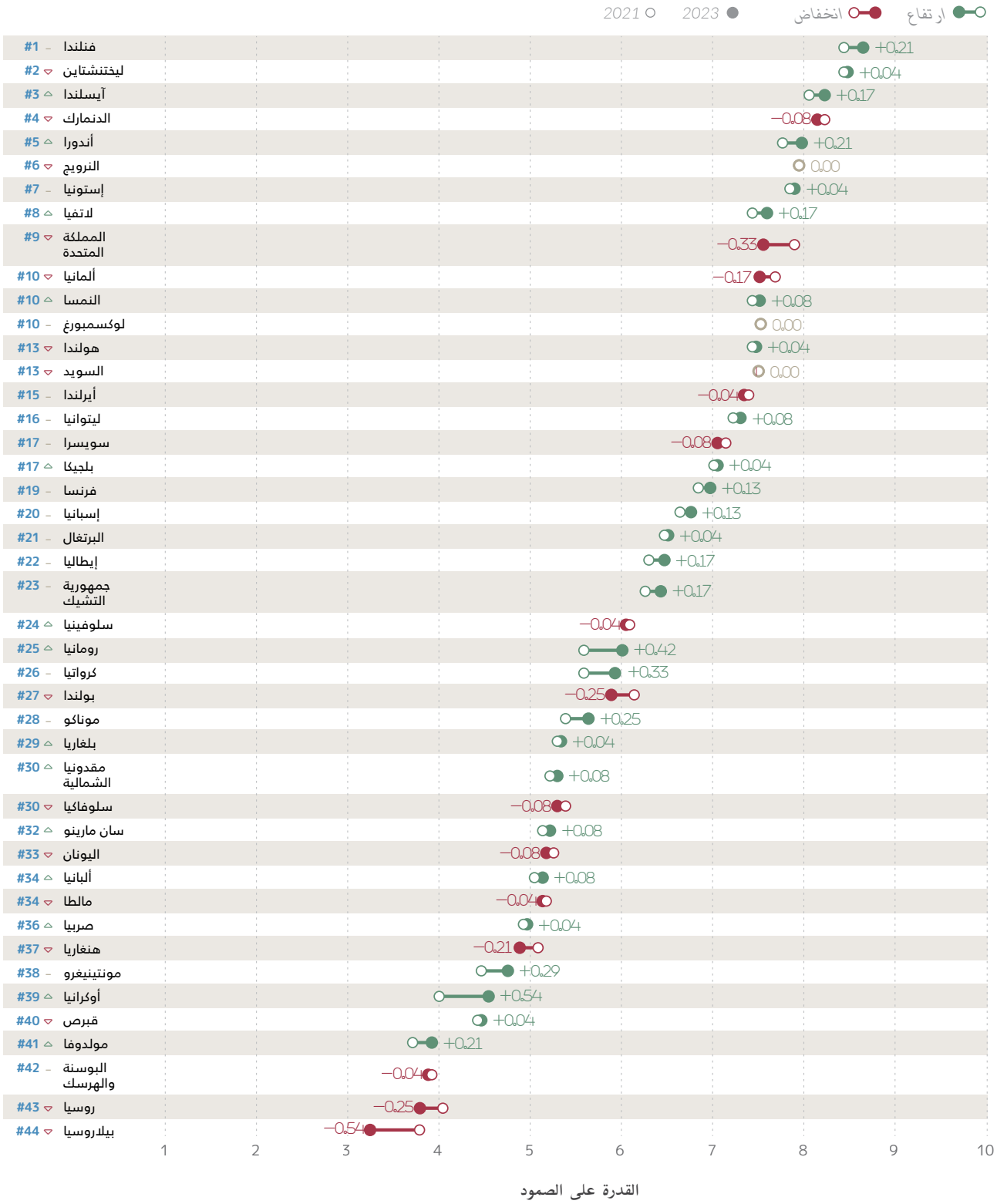

DOUANE
MAERSK
Hapag-Lloyd
BG FREIGHT LINE

أوقيانوسيا

درجة أوقيانوسيا الإجمالية في
الإجرام
3.23 ↗+0.16

درجة الإجرام

لا بيانات 10 1

درجة أوقيانوسيا الإجمالية في
القدرة على الصمود
5.55 ↗+0.09

درجات القدرة على الصمود

لا بيانات 10 1

الشكل 4.25

درجات المؤشر، أوقيانوسيا

#1 ميلانيزيا
#2 أستراليا ونيوزيلندا
#3 بولينيزيا
#4 ميكرونيزيا

المنطقة	الإجرام		الأسواق الإجرامية		الجهات الفاعلة الإجرامية		القدرة على الصمود	
ميلانيزيا	4.18	+0.57	4.00	+0.56	4.35	+0.58	4.73	+0.02
أستراليا ونيوزيلندا	4.04	+0.42	4.03	+0.53	4.05	+0.30	7.63	-0.54
بولينيزيا	2.58	+0.13	2.80	+0.32	2.37	-0.05	5.74	+0.10
ميكرونيزيا	2.54	-0.03	2.69	+0.19	2.40	-0.26	5.27	+0.37
متوسط درجات أوقيانوسيا	3.23	+0.16	3.28	+0.3	3.19	+0.02	5.55	+0.09

للوهلة الأولى، قد تبدو نتائج أوقيانوسيا خارجة عن المألوف مقارنة بسائر العالم. وربما يكون ذلك صحيحًا في المطلق نظرًا لأن درجات الإجرام الإجمالية في القارة جاءت أقل بكثير من المتوسط العالمي في حين فاقت القدرة على الصمود فيها جميع المناطق الأخرى باستثناء أوروبا. غير أن معاينة الوضع عن كثب يكشف عن صورة أكثر تعقيدًا، وهذا لا ينبع ببساطة من الطبيعة غير المتجانسة لمجتمعات المحيط الهادئ، والتضاريس البحرية الفريدة المعزولة للقارة، والمستويات المتباينة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية وما يتصل بها من أوجه ضعف. كما أن المنطقة تشكل ساحة تنافس جيوسياسي وجغرافي استراتيجي ينعكس في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية في أوقيانوسيا، ولهذا الأمر تأثيراته على الحكم والفساد وإنفاذ القانون والضعف المجتمعي أمام الجريمة، فضلاً عن تداعياته الأوسع. وتتكشف هذه الديناميات في ظل الآثار الإقليمية المقلقة لتغير المناخ، التي تهدد جميع جوانب الحياة وتؤثر على الأسواق غير المشروعة وقدرة الحكومات، وأحيانًا استعدادها، للتصدي للجريمة.

وباستثناء بابوا غينيا الجديدة التي سجلت مستويات عالية من الإجرام، سجلت البلدان الثلاثة عشر الأخرى في أوقيانوسيا درجات منخفضة من الإجرام. وفي حين أن هذا التقييم صحيح بالنسبة لبعض الأسواق الإجرامية والبلدان، تتأثر هذه النتائج أيضًا بهيكلية المؤشر، حيث إن البلدان التي تضم عددًا أكبر من الأسواق الإجرامية – وهو ما لا ينطبق على العديد من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وإلى حد ما نيوزيلندا – تحصل على درجات إجمالية أعلى. بيد أن هذا لا يعني أن بلدان المنطقة لا تشهد أسواقًا إجرامية واسعة الانتشار وضارة تديرها طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية.

الشكل 4.26

درجات الأسواق الإجرامية، أوقيانوسيا

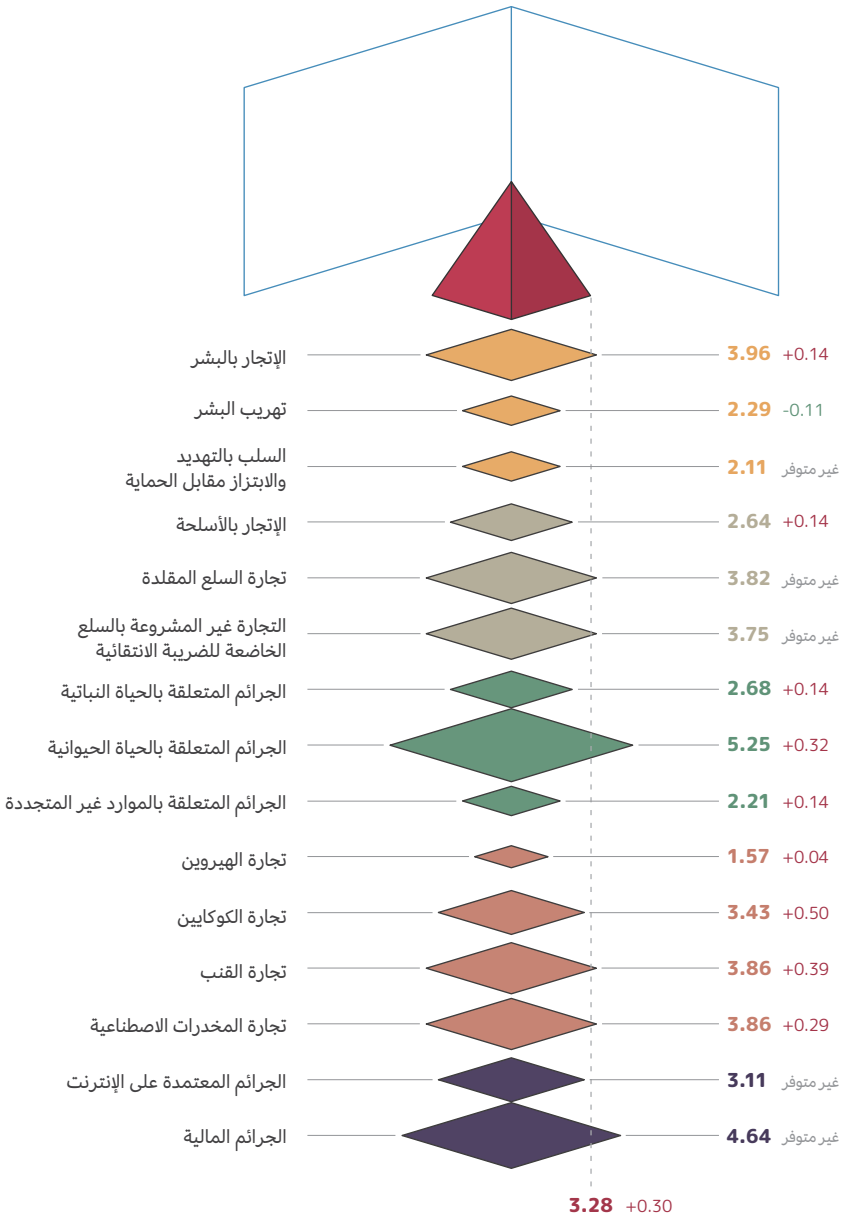

حصلت أسواق الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (5.25) والجرائم المالية (4.64) والإتجار بالبشر (3.96) على أعلى الدرجات في أوقيانوسيا. والواقع أن منطقة ميكرونيزيا سجلت درجة 6.20 التي تعدّ من أعلى درجات الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية في العالم. ويعتبر صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على وجه الخصوص، ولا سيما سمك التونة، أهم أشكال الجريمة المنظمة وأكثرها انتشارًا في كيريباتي وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو. كما أن مناطق الصيد الشاسعة في المحيط الهادئ والمناطق الاقتصادية الخالصة الواسعة في المنطقة تجعل اكتشاف الأساطيل الآسيوية وما يسمى "القوارب الزرقاء"

(القوارب الخشبية من جنوب شرق آسيا) تحديًا هائلًا أمام السلطات المحلية.

تعتبر الأسماك واحدة من أكثر الموارد الطبيعية وفرة في المنطقة وهي مصدر دخل حيوي للحكومات والأفراد. غير أن تزايد صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يؤدي إلى تقويض الأمن الاقتصادي والغذائي بين سكان المحيط الهادئ. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط قطاع صيد الأسماك أيضًا بأشكال مختلفة من الاستغلال البشري، حيث يتم الإتجار بالصيادين وبالنساء والفتيات اللاتي يُرغمن في كثير من الأحيان على العمل في مجال الجنس لصالح عملاء في قطاع صيد الأسماك.

وقد تبيّن أن معدل الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية في ميلانيزيا كان من بين الأعلى في العالم، مع بابوا غينيا الجديدة (8.50) وجزر سليمان (8.0) في رأس القائمة. وترتبط هذه السوق غير المشروعة بالدرجة الكبرى بقطع الأشجار غير المشروع، فأكثر من نصف الأخشاب المقطوعة هناك بشكل غير قانوني موجهٌ إلى الأسواق الاستهلاكية الآسيوية.

بالإضافة إلى ذلك، تضم بابوا غينيا الجديدة السوق الإجرامية ذات الدرجات الأعلى في أوقيانوسيا، وهي سوق الجرائم المالية (9.0). وبالفعل فإن "لعنة الموارد" المرتبطة في غالب الأحيان بأجزاء من أفريقيا في هذا البلد الميلانيزي تتجلى في قطاعَي قطع الأشجار والتعدين. فوجود موارد طبيعية هائلة في ظل الفساد المتفشي ترك البلاد عرضة لسوء إدارة الأموال العامة وعمليات احتيال بملايين الدولارات، حيث يتم غسل الإيرادات من الأنشطة غير المشروعة في أكثر الأحيان من خلال الاستثمارات العقارية المحلية والأسترالية.

وبما أن أستراليا ونيوزيلندا هما من أكثر الأسواق الاستهلاكية للمخدرات ربحًا في العالم، ليس من المستغرب أن تصبح بلدان جزر المحيط الهادئ مراكز عبور للمخدرات الآتية من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. فارتفاع أسعار الكوكايين والميثامفيتامين والهيروين يجعلها بالغالب غير متاحة لسكان جزر المحيط الهادئ. غير أن بلدانًا أكبر، مثل فيجي، شهدت ظهور أسواق استهلاكية محلية وإنتاج محلي من الميثامفيتامين في السنوات الأخيرة. وينطبق الأمر نفسه على تونغا التي تشهد حاليًا انتشار آفة تعاطي الميثامفيتامين. والواقع أن تجارة المخدرات الاصطناعية (7.50) سجلت الدرجة الأعلى بأشواط في المملكة البولينيزية.

الشكل 4.27

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، أوقيانوسيا

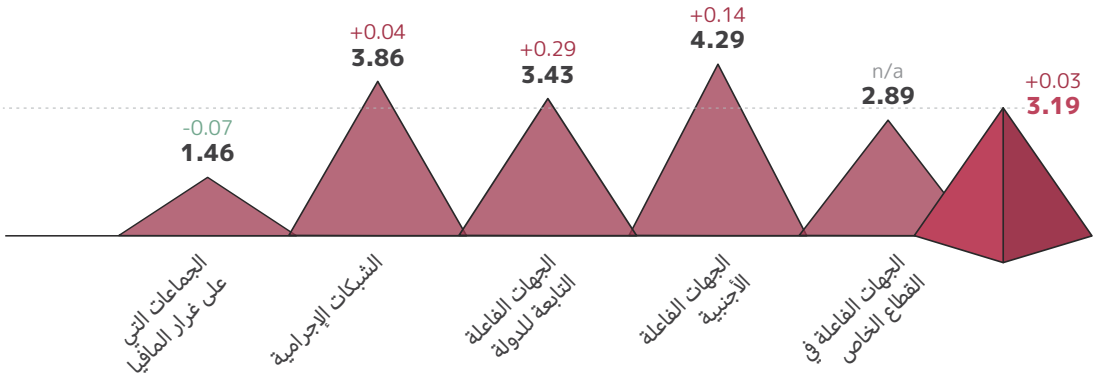

وبالنظر إلى المنطقة ككل، لم تسجل أي جهة فاعلة إجرامية في أوقيانوسيا درجة أعلى من 4.50، ما يدل على نفوذ معتدل. والجدير بالذكر أن فئة الجهات الفاعلة الأجنبية سجلت الدرجة العليا (4.29)، وهذه نتيجة تنعكس في مناطق أخرى من العالم وتؤكد نتائج مؤشر 2021. وحلت بعدها الشبكات الإجرامية (3.86) والجهات الفاعلة التابعة للدولة (3.43).

مع ذلك، تظهر اختلافات كثيرة عند تجاوز إطار المتوسطات الإقليمية. فقد تبيّن أن ميلانيزيا تضم الجهات الإجرامية الأكثر تأثيرًا وبفارق كبير عن سواها. وينطبق هذا بشكل خاص على بابوا غينيا الجديدة التي سجلت أعلى درجة للجهات الفاعلة التابعة للدولة (8.50)، وجزر سليمان التي تعاني هي أيضًا من الفساد المستشري والتي تعمل فيها الجهات الفاعلة في الدولة (7.0) على تمكين الجهات

الفاعلة الأجنبية (6.50) – التي تشارك في أنشطة غير مشروعة في قطاعات صيد الأسماك وقطع الأشجار والقمار – وكذلك الجهات الفاعلة المحلية في القطاع الخاص (6.50). ومن المثير للقلق أن الإيرادات تستخدم لتمويل الحملات السياسية، ما يؤثر على العملية الديمقراطية. كما تلعب الجماعات الأجنبية (7.0) دورًا مؤثرًا في المشهد الإجرامي في تونغا، ولا سيما كارتلات أمريكا الجنوبية والشمالية التي تتاجر بالكوكايين والميثامفيتامين، إضافة إلى العصابات الآسيوية.

الشكل 4.28

درجات القدرة على الصمود، أوقيانوسيا

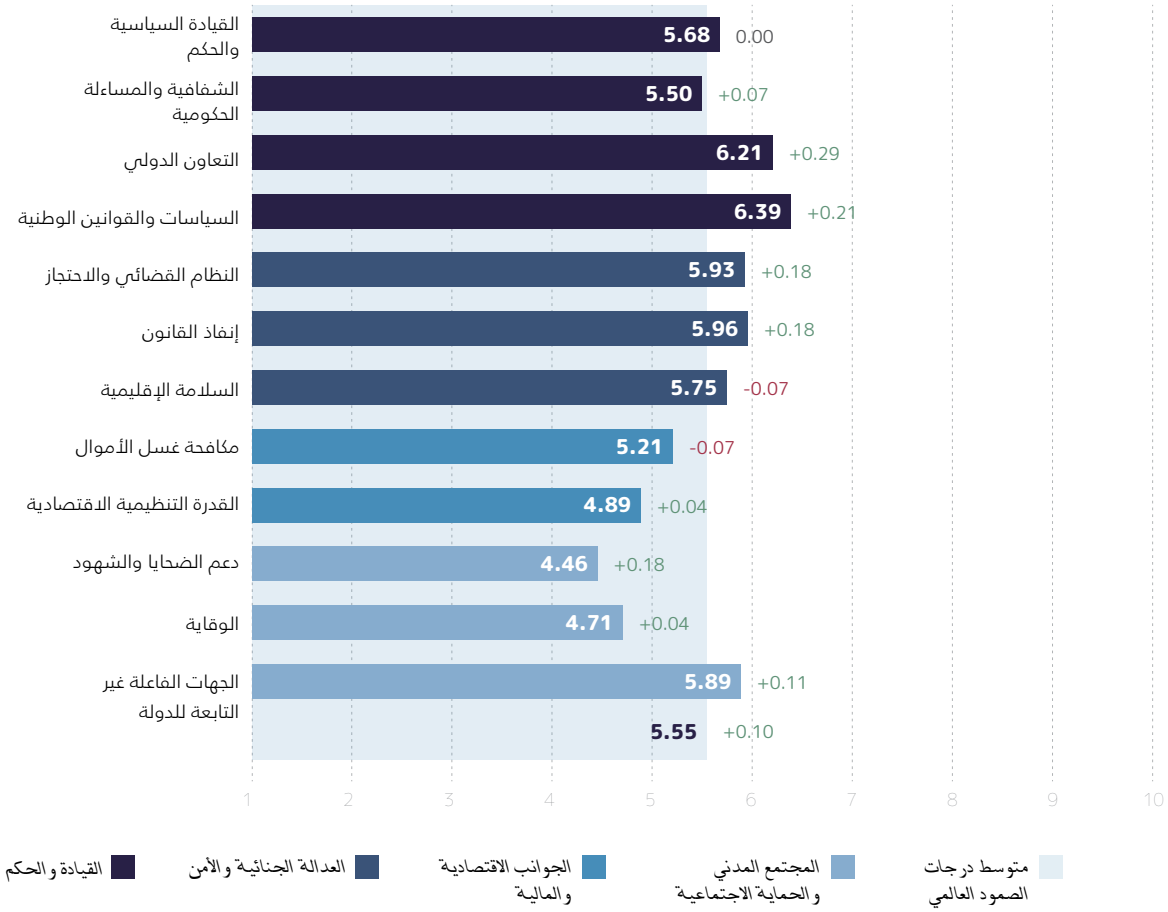

سجلت أوقيانوسيا ثاني أعلى درجة للقدرة على الصمود في القارة (بلغت 5.55 في حين سجلت أوروبا 6.27). من حيث متوسطات القارة، كانت مؤشرات "السياسات والقوانين الوطنية" (6.39) و"التعاون الدولي" (6.21) و"إنفاذ القانون" (5.96) هي الأقوى، بينما سجلت مجالات "دعم الضحايا والشهود" (4.46) و"الوقاية" (4.71) و"القدرة التنظيمية الاقتصادية" (4.89) الأداء الأضعف.

وتعزى هذه الدرجة القارية الإجمالية المرتفعة نسبيًا للقدرة على الصمود إلى ارتفاع درجات مؤشرات القدرة على الصمود في أستراليا، والتي تراوحت بين 6.0 لـ"دعم الضحايا والشهود" و"الوقاية" و9.0 لـ"التعاون الدولي"، وكان أيضًا لدرجة قدرة الصمود في نيوزيلندا دورها في رفع الدرجات الإجمالية للقارة. فقد سجلت نيوزيلندا 6.50 في "مكافحة غسل الأموال" و8.50 في "التعاون الدولي" و"السلامة الإقليمية" و"الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" – ما يشير إلى أن جميع تدابير القدرة على الصمود فعالة "بما فيه الكفاية" على أقل تقدير. وتماشيًا مع نسخة المؤشر السابقة، لا تزال بابوا غينيا الجديدة البلد الأقل قدرة على الصمود في أوقيانوسيا، إذ لم يسجل أي مؤشر درجة أعلى من 5.50.

الاختلافات منذ مؤشر عام 2021

أكد البحث والتحليل بعض الاتجاهات القائمة، لكنهما أبرزا أيضًا بعض الديناميات المتغيرة. فقد ارتفعت درجات الإجرام في 10 من أصل 14 بلدًا في أوقيانوسيا، في حين تدهورت القدرة على الصمود في خمسة بلدان. ومن بين هذه البلدان، سجلت نيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو درجات إجرام أعلى ودرجات أقل في القدرة على الصمود. غير أن القدرة على الصمود كانت أعلى من نتائج عام 2021 بمقدار 0.1 نقطة في جميع أنحاء القارة، في حين ارتفع معدل الإجرام من 3.07 إلى 3.23.

الشكل 4.29

اتجاهات الإجرام بحسب البلد، 2021-2023، أوقيانوسيا

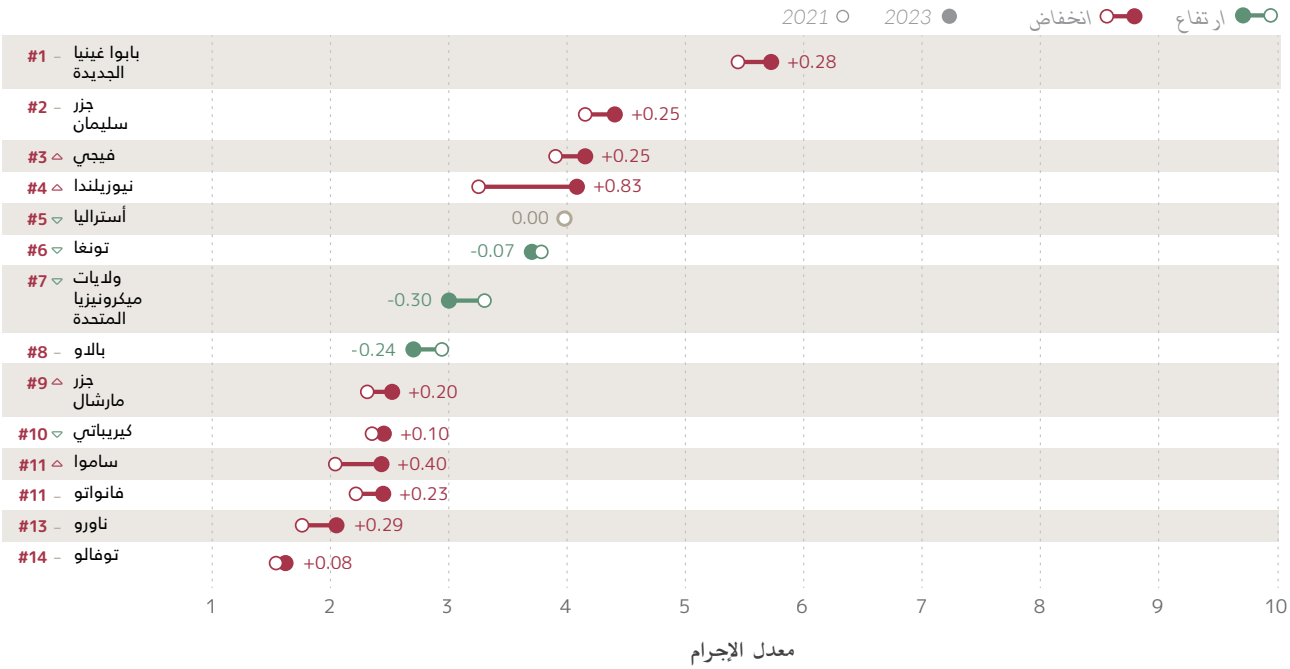

الأسواق الإجرامية

شهدت ثلاث أسواق القدر الأكبر من الارتفاع: الأولى هي تجارة الكوكايين (+0.50)، تليها تجارة القنب (+0.39) ثم الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (+0.32). وما لا يثير الدهشة في ضوء المناقشة السابقة حول المخدرات هو أن بعض كبرى الزيادات في الدرجات حصلت في أستراليا ونيوزيلندا (+1.50 للكوكايين في كلا البلدين). وقد سجلت أسواق القنب ارتفاعًا في كلٍّ من فيجي ونيوزيلندا وكيريباتي وبابوا غينيا الجديدة وساموا (جميعها +1.0)، إلى جانب زيادات أصغر في أماكن أخرى، ما يؤكد أن القنب هو الأكثر إنتاجًا واستهلاكًا في القارة. كذلك ازدادت الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية بشكل ملحوظ في جزر مارشال (من 6.50 إلى 7.50) بسبب الإتجار بالأنواع المحمية والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وقد أدى هذا الأخير أيضًا إلى ارتفاع الدرجات (+0.50) في أجزاء أخرى من ميكرونيزيا، بما في ذلك بالاو وناورو حيث يعد المخزون السمكي أحد الموارد الطبيعية الرئيسية – وفي بعض الحالات المورد الرئيسي والأكثر ربحية - وكذلك في فانواتو وأستراليا.

ومن الأسواق التي تراجعت من حيث الانتشار والتأثير سوق تهريب البشر التي انخفضت بمقدار 0.11 نقطة (من 2.40 إلى 2.29).

الجهات الفاعلة الإجرامية

مع زيادة قدرها 0.29 نقطة، أظهرت الجهات الفاعلة التابعة للدولة أكبر نمو في التأثير في أوقيانوسيا عام 2023. ومع ذلك، ثمة اختلافات مهمة في ما بين البلدان. وفي حين بقي تأثير هذه الجهات محدودًا في بعض البلدان، كان تأثير الإجرام في بلدان أخرى، مثل بابوا غينيا الجديدة، متجذرًا مباشرة في الطبقة السياسية وجهات إنفاذ القانون. فهناك تتورط هذه الجهات الحكومية في الجريمة المنظمة والفساد بشكل واسع. في المقابل، يبدو أن تأثير الجماعات التي على غرار المافيا آخذ في الانخفاض في جميع أنحاء أوقيانوسيا، وإن كان هامشيًا (0.07-)، وذلك باستثناء أستراليا ونيوزيلندا حيث تحتفظ المافيا بنفوذ "معتدل"، ولكنها في الغالب غير موجودة تقريبًا.

القدرة على الصمود

ارتفعت مستويات القدرة على الصمود في أوقيانوسيا بشكل طفيف من متوسط قدره 5.45 إلى 5.55. غير أن الاختلافات بين بلد وآخر ملفتة وتعكس الثغرات المستمرة في القدرات التي يتعين على البلدان الجزرية في المحيط الهادئ مواجهتها. فمن جهة، توجد بالاو التي زادت قدرتها على الصمود عمومًا من 4.54 إلى 5.33 نتيجة تحسّن الدرجات في مؤشرات متعددة. كما شهدت القدرة على الصمود في جزر مارشال بعض التحسن، حيث ارتفع المتوسط الوطني من 5.04 إلى 5.79.

وفي الجهة المقابلة، توجد بلدان لطالما تمتعت بقدرة عالية على الصمود ولكنها تظهر الآن تراجعًا على هذا الصعيد. فقد انخفضت درجة أستراليا من 7.96 إلى 7.38، ونيوزيلندا من 8.38 إلى 7.88. مع ذلك، تشير هذه الدرجات إلى أن كلا البلدين يعتمد تدابير فعالة بما فيه الكفاية لتعزيز القدرة على الصمود. ومن بين أبرز التغيرات التي حصلت، انخفضت درجة "السلامة الإقليمية" في أستراليا من 9.0 إلى 7.50، و"الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" من 8.0 إلى 6.50. ويمكن أن تعزى هذه الاختلافات الحادة إلى أوجه الضعف الناجمة عن إعادة فتح الحدود بعد الجائحة، وهشاشة حرية الصحافة التي تعد نتيجة ثانوية للتركيز المفرط لملكية وسائل الإعلام في البلاد ومحاولات الحكومة السيطرة على المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام. وفي نيوزيلندا، كان التباين الأكثر إثارة للقلق في الدرجات هو الانخفاض من 8.0 إلى 6.50 في مكافحة غسل الأموال، ما يسلط الضوء على دور البلاد المتنامي كقناة لغسل التدفقات المالية غير المشروعة ويعكس أوجه القصور الحكومية الصارخة في معالجة هذه القضية.

الشكل 4.30

اتجاهات القدرة على الصمود بحسب البلد، 2021-2023، أوقيانوسيا

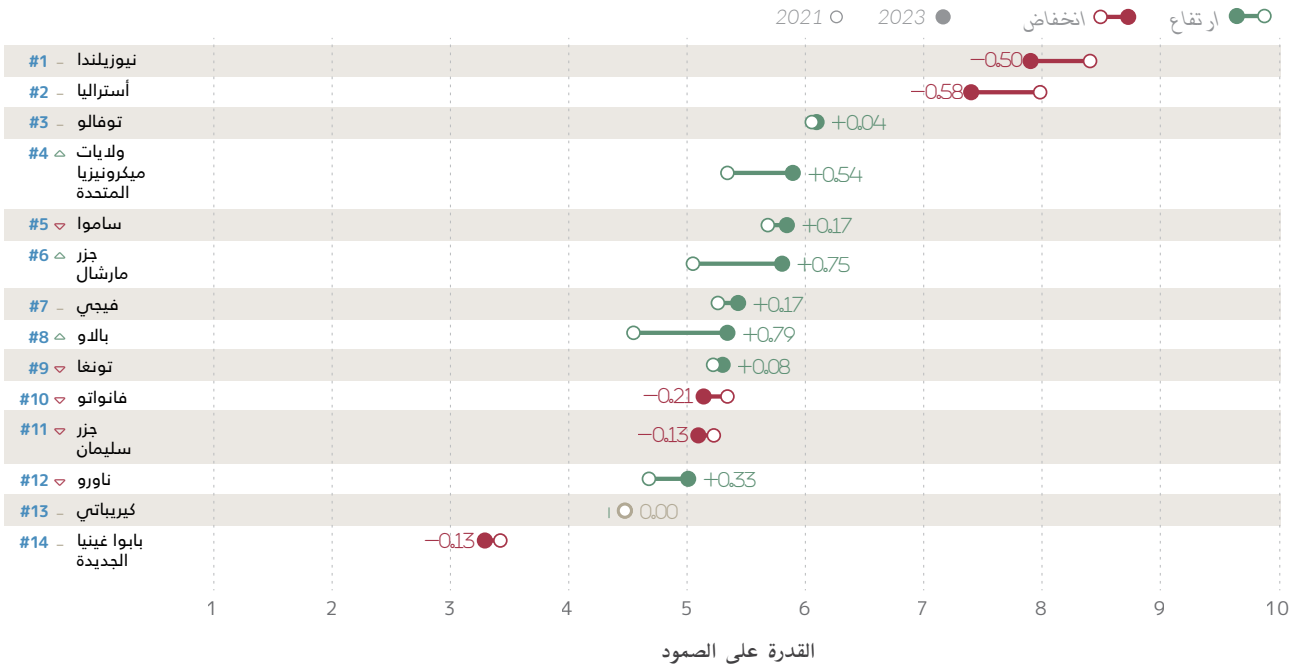

05

تصنيف مستويات الضعف

URIDAD
CRISTÓBAL

الشكل 5.1

خريطة تصنيف مستويات الضعف

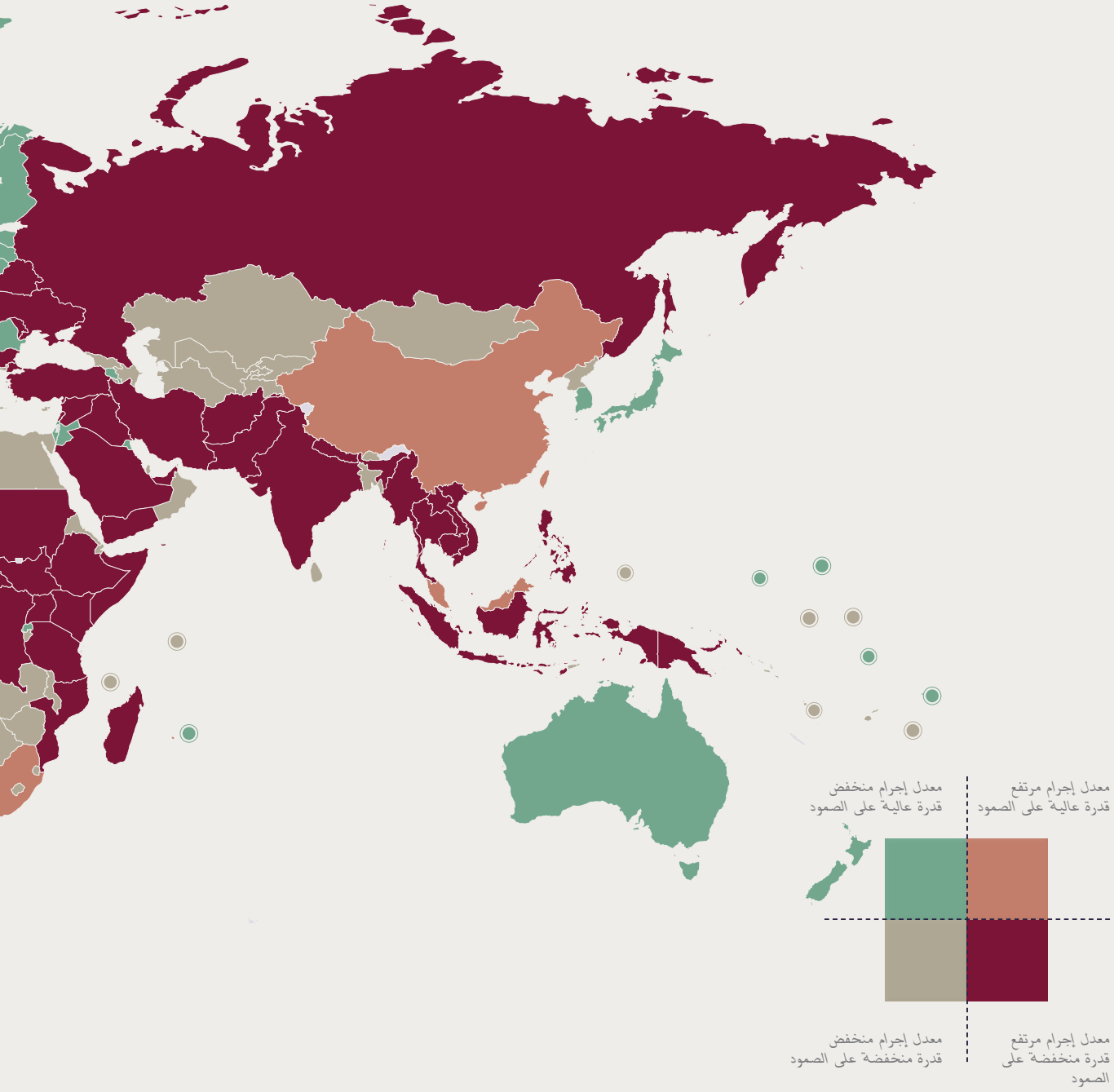

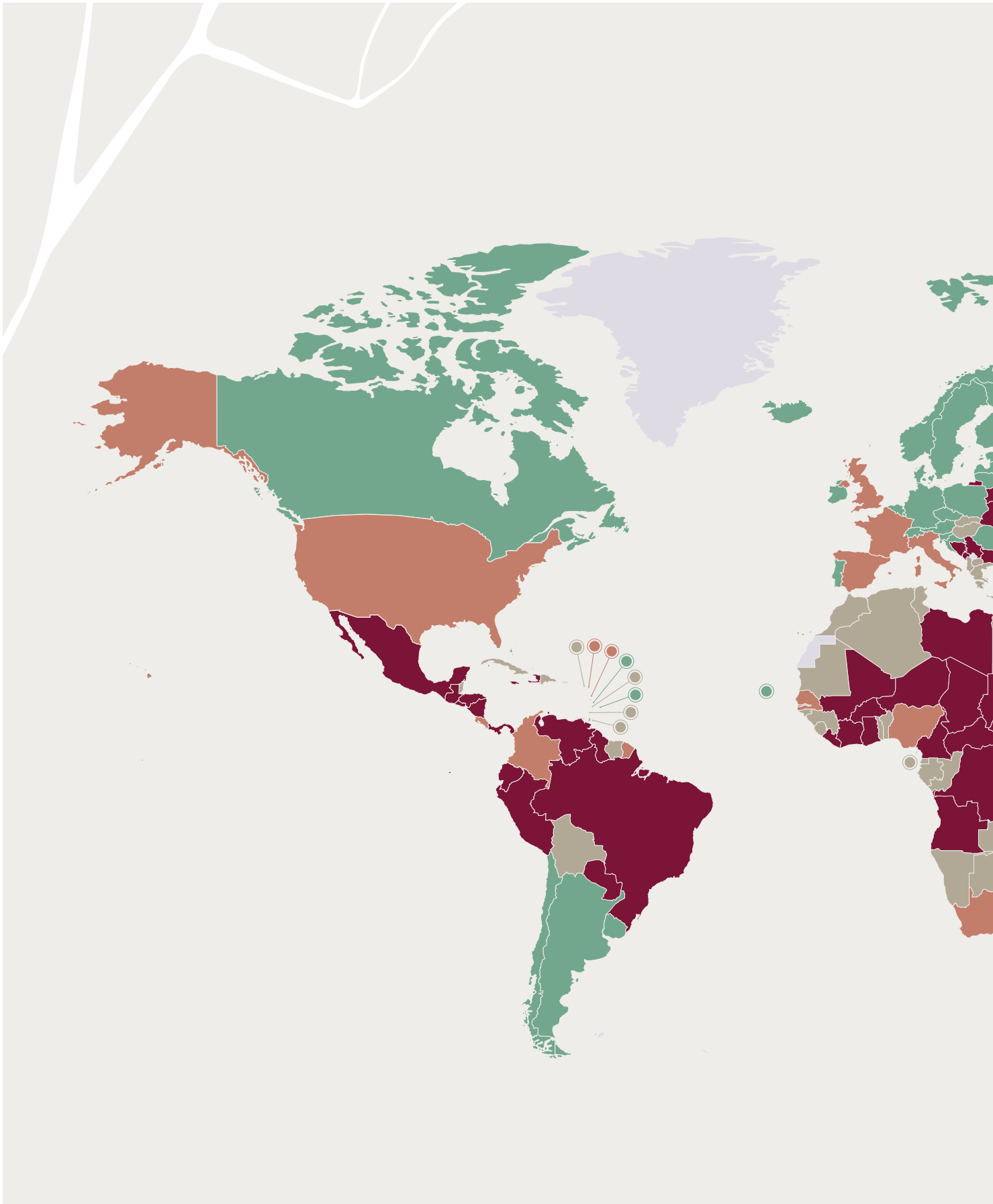

الشكل 5.2

تصنيف مستويات الضعف

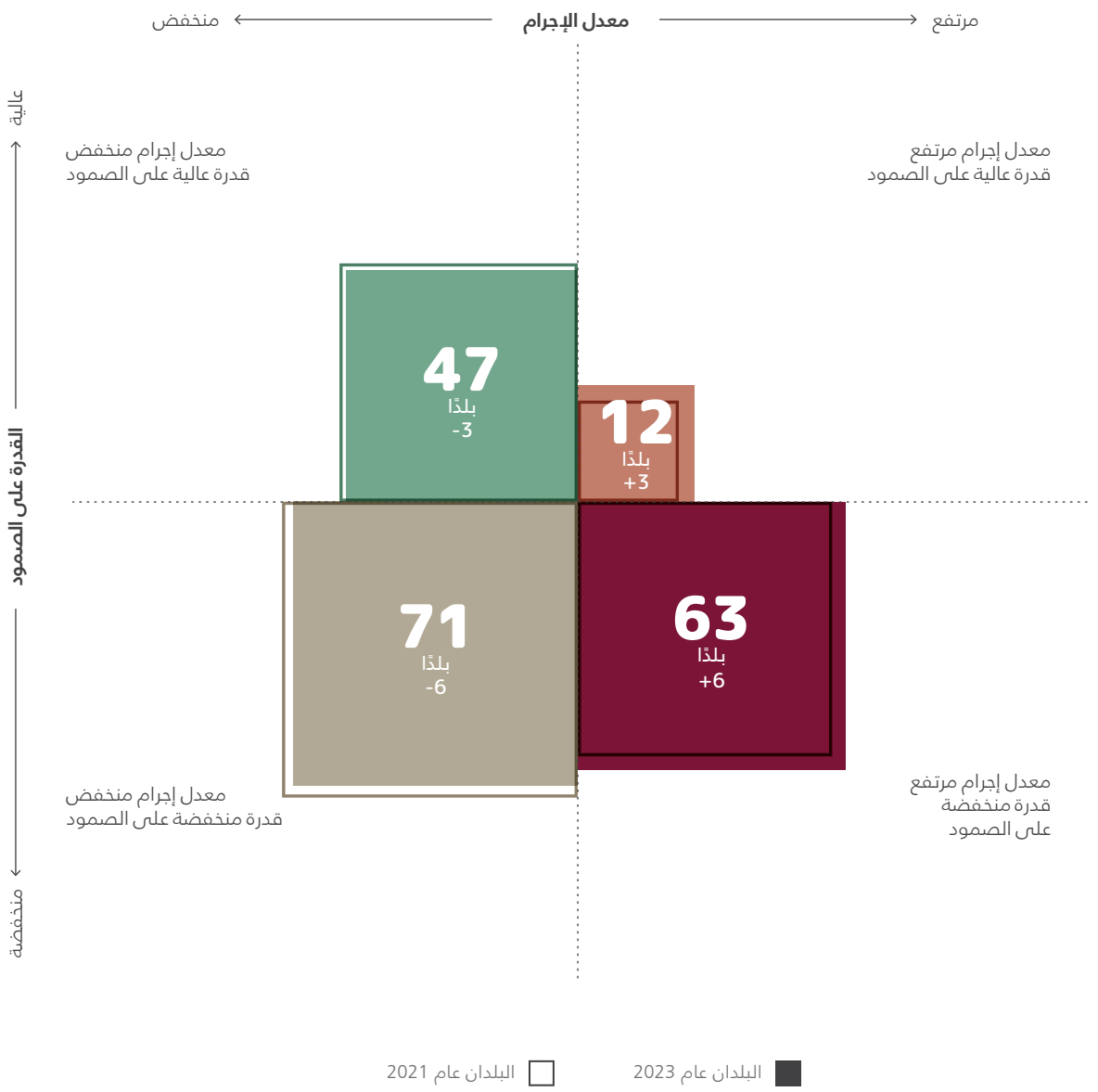

لا يسمح تصميم المؤشر بتقييم نطاق السلوك الإجرامي فحسب، بل يتيح تقييم مواطن الضعف أيضًا. بذلك، يمكن لأصحاب المصلحة العمل على التخفيف من حدة تأثير الجريمة المنظمة.

والغرض من هذا القسم هو دراسة أي حركة ملحوظة للبلدان عبر الخانات الأربعة من مصفوفة الضعف (انظر الشكل 5.2) منذ صدور مؤشر عام 2021، وتحديد الأسباب الكامنة وراءها، أمتصلة كانت بالإجرام أو بالقدرة على الصمود.

معدل الإجرام المنخفض - القدرة العالية على الصمود

الشكل 5.3

معدل الإجرام المنخفض - القدرة العالية على الصمود

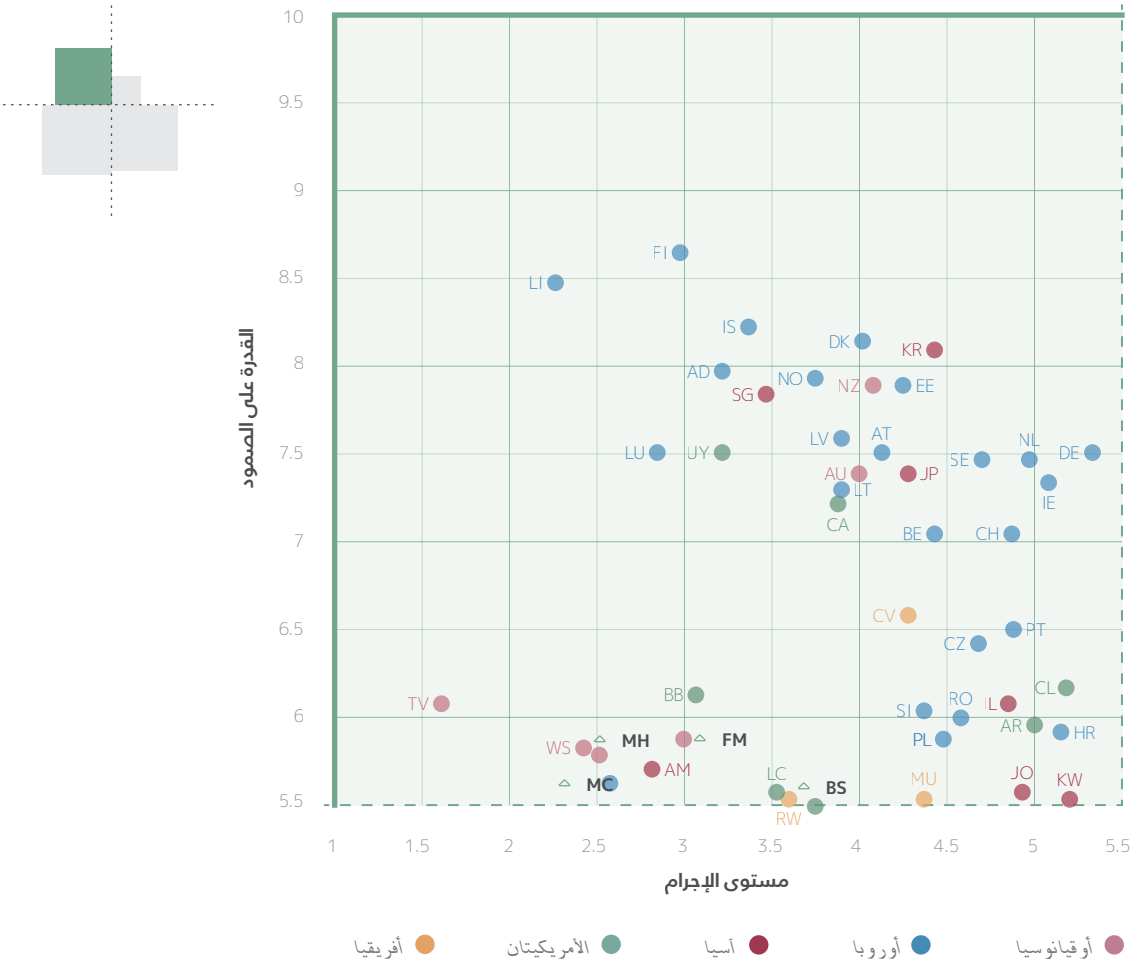

انخفض عدد البلدان المندرجة ضمن خانة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة العالية على الصمود" التي تعتبر الخانة الفضلى من حيث مواجهة الجريمة المنظمة - بمقدار ثلاثة منذ مؤشر 2021، ليصل إلى 47 بلدًا. وهذا يعني أنه يمكن تصنيف أقل من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أنها مجهزة للتعامل مع تهديدات الجريمة المنظمة التي تواجهها. غير أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن البلدان المندرجة في هذه الخانة لا تملك مجالات لتحسين قدرتها على الصمود. فمن الممكن، في كثير من الحالات، أن ينتقل البلد من خانة إلى أخرى، حيث تجد العديد من البلدان نفسها على وشك الوقوع في شريحة القدرة المنخفضة على الصمود إذا لم تكن الإرادة السياسية والجهود المبذولة لتعزيز القدرة على الصمود متوفرة.

على صعيد المناطق، حلّت ثلاثة بلدان أفريقية فقط ضمن خانة معدل الإجرام المنخفض - القدرة العالية على الصمود، وهي: كابو فيردي وموريشيوس ورواندا. وفي الوقت نفسه، يعد البلدان الأخيران خير مثال عن التأثيرات السلبية التي قد تترتب على قدرتها على الصمود نتيجة التقاعس. فقد سجلت موريشيوس ورواندا درجة 5.54 في القدرة على الصمود، وهذه درجة بعيدة قيد أنملة عن خانة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة المنخفضة على الصمود"، علمًا بأن احتمال التراجع إلى هذه الخانة وارد نظرًا إلى أن الدرجة الإجمالية للقدرة على الصمود في موريشيوس انخفضت بمقدار 0.13 منذ عام 2021. ومن بين 14 بلدًا في أوقيانوسيا، حلّت ستة بلدان في هذه الخانة؛ ويعود ذلك من ناحية إلى صغر حجم غالبية بلدان المنطقة وبُعدها، وهما عاملان يحبطان الفرص المتاحة أمام الأسواق الإجرامية الكبيرة لتوطيد وجودها هناك. غير أن ارتفاع درجات القدرة على الصمود، من ناحية أخرى، يشكل دليلًا على الجهود الوقائية التي بذلتها هذه البلدان. فسبعة من بلدان الأمريكيتين وآسيا تقع في هذه الخانة. وأكثر من نصف البلدان الأوروبية – 24 بلدًا – مصنف في خانة الإجرام المرتفع والقدرة الكبيرة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة؛ غير أن كلها تقريبًا تقع في أوروبا الغربية والشمالية، باستثناء موناكو[88] والبرتغال وكرواتيا وجمهورية التشيك وبولندا ورومانيا وسلوفينيا.

كذلك، تُظهر البيانات أن الظروف ساءت في سبعة بلدان، ما أدى إلى انحدارها إلى فئة أخرى، في حين حسّنت أربعة بلدان فقط أطرها لمكافحة الجريمة المنظمة وعززت درجاتها في القدرة على الصمود للتسلق إلى خانة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة العالية على الصمود"، وهي جزر البهاما وجزر مارشال وميكرونيزيا وموناكو. ونتجت التغييرات بمعظمها عن الجهود المبذولة في ميدان المجتمع المدني والحماية الاجتماعية، فضلًا عن مؤشرات "القيادة السياسية والحكم" و"الشفافية والمساءلة الحكومية" - والتي اعتُبرت كلها إشكالية على نطاق عالمي.

معدل الإجرام المنخفض - القدرة العالية على الصمود

الشكل 5.4

معدل الإجرام المنخفض- القدرة المنخفضة على الصمود

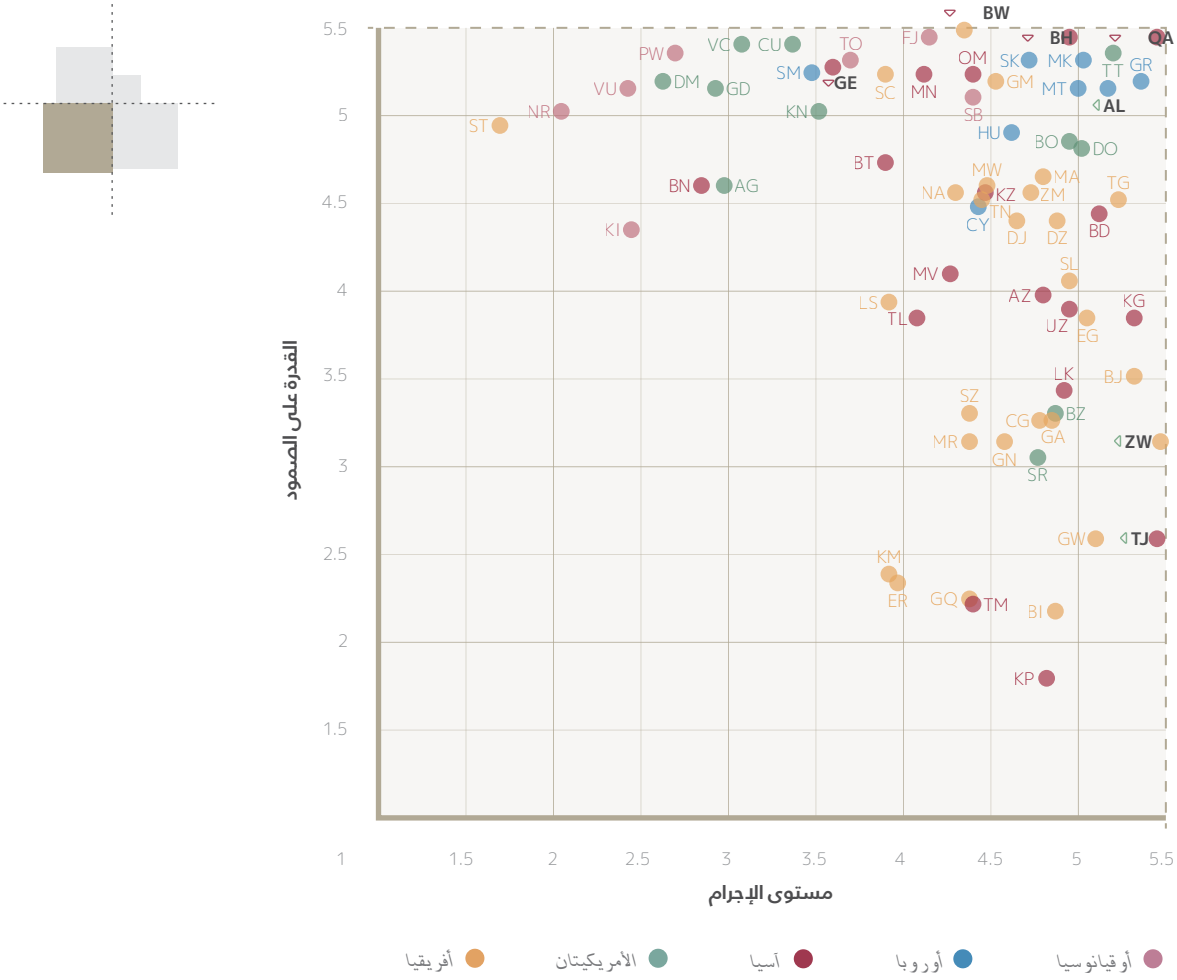

على غرار تقييم عام 2021، تضمنت خانة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة المنخفضة على الصمود" مرة أخرى العدد الأكبر من البلدان (71 بلدًا). وقد يخيَّل للوهلة الأولى أن تهديدات الجريمة المنظمة التي تواجهها البلدان في هذه الخانة ليست كبيرة. غير أنه يتبين عند النظر عن كثب أن البلدان تميل إلى التجمّع عند حدود خانة "معدل الإجرام المرتفع". بعبارة أخرى، سيكون عدد من البلدان عرضة للخطر بسبب ارتفاع مستويات الإجرام، في حين أن أطرها الحالية في مجال القدرة على الصمود ليست مهيأة لمواجهته. لذلك، من الضروري أن تفكر البلدان المدرجة ضمن هذه الخانة في المستقبل وأن تبني إمكانات الصمود لديها. وعلى الجانب المشرق، ثمة أيضًا تجمعات للبلدان على الهامش بين قدرة الصمود المنخفضة والعالية. ويتواجد حوالي ثلث بلدان هذه الخانة عند هذه العتبة الحرجة، ولا تحتاج هذه البلدان إلا إلى القليل من الجهد لتعزيز تدابير القدرة على الصمود للارتقاء إلى خانة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة العالية على الصمود".

على صعيد المناطق، يبيّن التقسيم الإقليمي أن نصف البلدان في أوقيانوسيا (7 بلدان) تقع في هذه الخانة،

ستة منها في التجمع القريب من "القدرة العالية على الصمود"، على بُعد 0.50 درجة من خانة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة العالية على الصمود". وتحلّ ثماني بلدان أوروبية فقط في هذه الخانة، إلى جانب 11 بلدًا أمريكيًا و18 بلدًا آسيويًا. ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من أن أفريقيا تحتل المرتبة الثانية عالميًا في معدلات الإجرام، كشف التقييم أن نصف بلدان القارة – أو 27 بلدًا – يتسم بمستويات منخفضة من الإجرام وقدرة منخفضة على الصمود. وهذا يؤكد إلى حدٍّ ما حجم مشكلة الإجرام في بقية القارة.

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر البيانات أن سبعة بلدان انتقلت إلى خانة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة المنخفضة على الصمود"، وهي ألبانيا والبحرين وبوتسوانا وجورجيا وقطر وطاجيكستان وزيمبابوي. ومن بين هذه البلدان، شهدت ثلاثة بلدان انخفاضًا في درجات الإجرام مقارنة بعام 2021، ولكن يمكن أن يعزى ذلك إلى حدٍّ ما إلى المؤشرات المضافة حديثًا التي خفضت متوسط درجات الإجرام. لكن تجدر الإشارة إلى أن أربعة بلدان شهدت انخفاضًا في درجات القدرة على الصمود إلى ما دون عتبة 5.50، ما أدى إلى انتقالها إلى هذه الخانة. وهذا تذكير آخر بأن الطريقة الوحيدة لمواجهة ديناميات الجريمة المنظمة المتغيرة باستمرار هي أن تنتهج الدول مقاربة شاملة إزاء القدرة على الصمود، والأهم من ذلك، أن تطوّر أطرها باستمرار.

المربع 5.1

تفسير حالة ألبانيا

تعتبر ألبانيا بؤرة للجريمة المنظمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ولذا فهي واحدة من البلدان التي تراقبها المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عن كثب. ولكن منذ إصدار النسخة الأخيرة من المؤشر، تحسّن ترتيب ألبانيا مع انتقالها من معدل إجرام مرتفع إلى معدل إجرام منخفض، وهو أمر بدا غير متوقع. وفي حين يدل هذا التغيير فعلًا على انخفاض معدل الإجرام في البلاد، ينبغي النظر إليه بشيء من الحذر. فصحيحٌ أن البلاد كافحت بعض الأنشطة الإجرامية، إلا أن تغيّر ترتيبها يعود إلى تغيّر تركيبة المؤشر هذا العام. فإذا تمعنّا في نتائج ألبانيا، نرى أن بعض الأسواق الإجرامية العشر الأصلية تغيرت بمقدار 0.50 نقطة على الأكثر. وهذا يعني أن الهبوط إلى شريحة "معدل الإجرام المنخفض" قد يعزى بالدرجة الرئيسية إلى انخفاض انتشار الأسواق الإجرامية المضافة حديثًا في ألبانيا، ما أدى إلى انخفاض متوسط الإجرام الإجمالي فيها.

وثمة فارق دقيق آخر ينبغي أخذه في الاعتبار، وهو انخراط الجهات الإجرامية الألبانية خارج البلاد في العديد من الأسواق الإجرامية العابرة للحدود الوطنية حيث اكتسبت سمعة سيئة. وهذه ظاهرة موثّقة وملحوظة بشكل متزايد. فقد تنامى نفوذ الجماعات الألبانية بشكل خاص في إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة، إلى حد أنها أصبحت في بعض الحالات أكثر الجماعات الإجرامية المنظمة الأجنبية هيمنةً في تلك البلدان.[89] وتتوفر أيضًا علامات على وجود جهات إجرامية ألبانية في بلدان أمريكا اللاتينية تمارس نفوذًا متزايدًا على أجزاء رئيسية من خط تجارة الكوكايين، ولا سيما في الإكوادور وبيرو، ما يتسبب أيضًا بازدياد العنف في هذه البلدان. ويدل الوجود المتزايد للجماعات الألبانية في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا على توسّع نطاق سيطرة هذه الجهات الفاعلة على الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية. مع ذلك، يتم تقييم تأثيرها على أساس مبدأ جغرافي لا يأخذ في الاعتبار إلا المكان الذي تعمل منه. لذلك، وعلى الرغم من تزايد أهمية أنشطة الجماعات الألبانية في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا اللاتينية، لم يتم أخذ أنشطتها في الخارج بالاعتبار عند تقييم معدل الإجرام في ألبانيا. بدلًا من ذلك، تم اعتبارها جهات فاعلة أجنبية في البلدان التي تنشط فيها.

معدل الإجرام المرتفع - القدرة المنخفضة على الصمود

الشكل 5.5

معدل الإجرام المرتفع - القدرة المنخفضة على الصمود

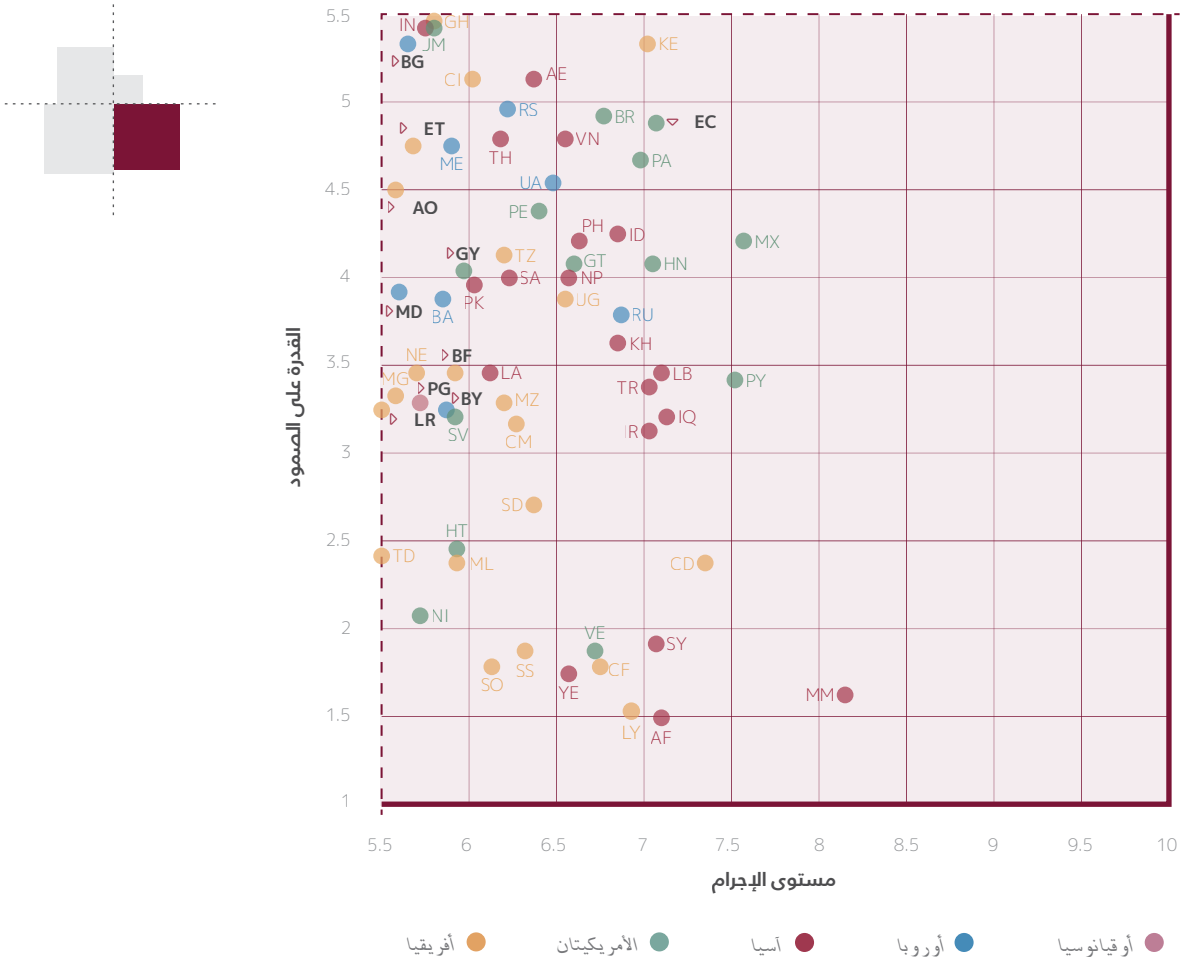

على الرغم من تجمّع عدد من البلدان عند أطراف هذه الخانة، فإن غالبية البلدان الـ63 في خانة "معدل الإجرام المرتفع - القدرة المنخفضة على الصمود" تواجه تحديات كبيرة. وتكمن هذه التحديات في كل من مستويات الإجرام الكبيرة في البلدان وأوجه قصورها الواضحة في الصمود والتصدي للتهديدات التي تواجهها. وبالمقارنة مع النسخة الأولى من المؤشر، تظهر الإحصاءات أن عدد البلدان الذي يندرج تحت هذه الخانة قد ارتفع بمقدار ستة بلدان ليصل إلى 63 بلدًا في عام 2023.

ويميل التوزيع الجغرافي للبلدان التي تقع في خانة "معدل الإجرام المرتفع - القدرة المنخفضة على الصمود" نحو أفريقيا، التي تضم 21 بلدًا ضمن هذه الخانة - وهي نسبة كبيرة من القارة. بالمقارنة، يعد الضعف أمام تأثير الجريمة المنظمة كبيرًا، ولكن عدد الدول التي تعاني من آثارها أقل في آسيا والأمريكيتين، حيث يبلغ 19 بلدًا في الأولى و14 في الثانية.

كما تجد ثماني دول أوروبية نفسها في هذه الخانة. والجدير بالذكر هو أنها كلها تأتي من منطقة واحدة: أوروبا الوسطى والشرقية. فعلى الرغم من الانتقال إلى الديمقراطية في أواخر ثمانينات القرن العشرين وأوائل التسعينيات، شهدت جميع البلدان في الخانة هشاشة وتراجعًا في الديمقراطية، بينما خاض اثنان منها - أوكرانيا وروسيا - حربًا كاملة. في الواقع، شهدت نسبة كبيرة من الدول في هذه الخانة نوعًا من الصدع، سواء في شكل نزاع أو تمرد أو حرب صريحة أو هشاشة. وتعد أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبيا وأوكرانيا واليمن الأمثلة الأكثر وضوحًا على ذلك. فالاستقرار السياسي المتزعزع في الدول هو مسبّب آخر لارتفاع معدلات الإجرام وما يستتبع ذلك من عجز البلدان عن وضع تدابير ملائمة للاستجابة. وتندرج في هذه الخانة بلدان رأت قيمها الديمقراطية وسيادة القانون معرضة للخطر، ما أدى إلى تدهور بيئة الجريمة المنظمة.

وشهدت جميع البلدان التي انتقلت إلى خانة "معدل الإجرام المرتفع - القدرة المنخفضة على الصمود" ارتفاعًا في معدلات الجريمة بدون أن تتخذ حكوماتها التدابير المناسبة لمواجهة التحديات الجديدة. ومن أفضل الأمثلة على ذلك بلغاريا، حيث استمر الفساد المستشري في ظل غياب الاستقرار على الساحة السياسية التي شهدت أربعة انتخابات برلمانية في غضون سنة ونصف السنة فقط. ولما كانت البلاد تحت قيادة حكومات تصريف الأعمال وتفتقر إلى مجلس وطني قادر على ممارسة مهامه باستمرار، تصدّرت مسألة معالجة المأزق السياسي جدول الأعمال. وهذا يؤكد كيف أن معالجة قضايا القيادة السياسية والحكم بالنسبة للعديد من البلدان في هذه الخانة ستكون ركيزة أساسية لتنمية قدرة أكبر على مواجهة الجريمة المنظمة.

معدل الإجرام المرتفع - القدرة العالية على الصمود

الشكل 5.6

معدل الإجرام المرتفع - القدرة العالية على الصمود

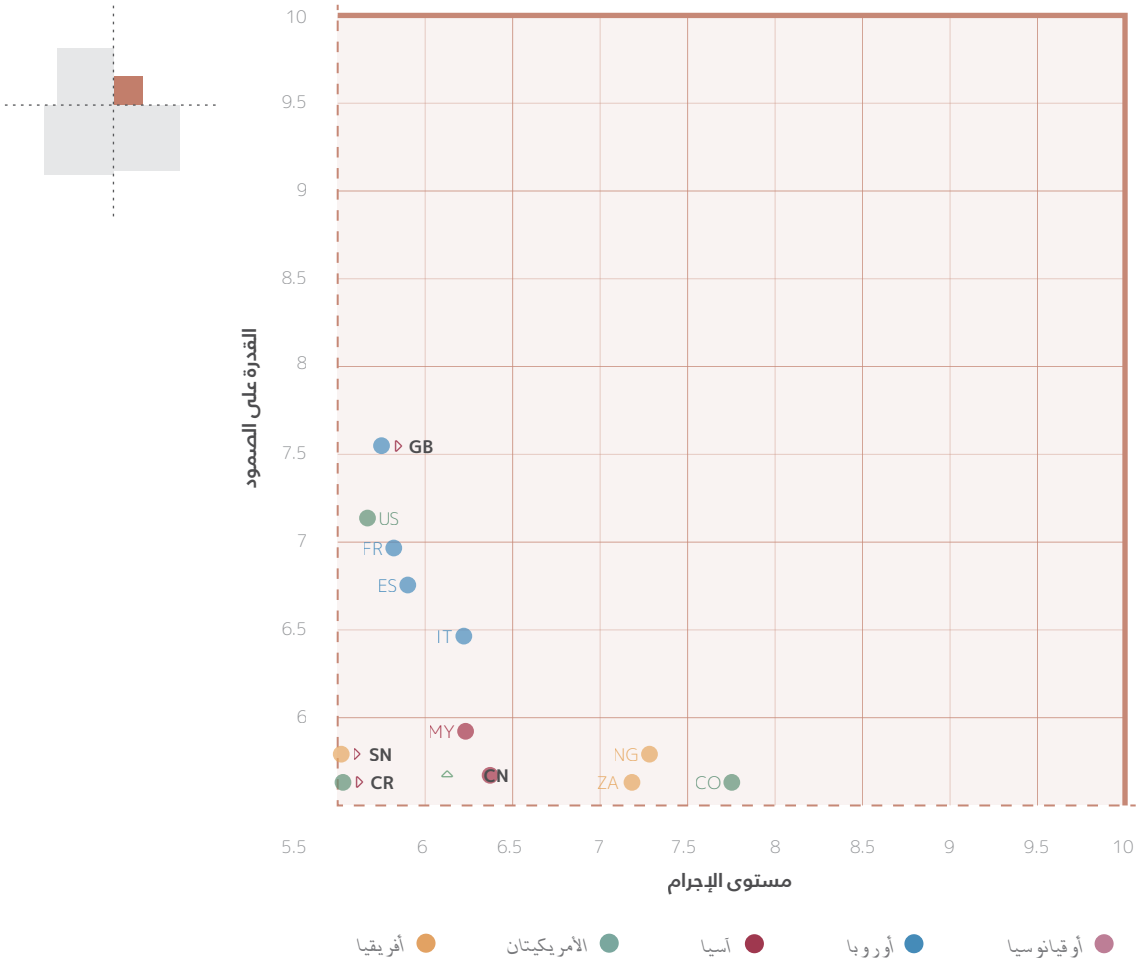

كما سبق وذكرنا آنفًا في هذا التقرير، ربما تكون خانة "معدل الإجرام المرتفع - القدرة العالية على الصمود" الفئة الأكثر مخالفة للمنطق. ولكنها أيضًا الفئة التي تحتوي على أقل عدد من البلدان. إذ تقع فيها 12 دولة فقط، هي: الصين وكولومبيا وكوستاريكا وفرنسا وإيطاليا وماليزيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولا تزال معظم البلدان التي شملتها العينة تميل إلى أن تكون متقدمة اقتصاديًا. ويمكن القول إن إدراج مؤشرات تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان المتقدمة في هذا المؤشر، وبخاصة الجرائم المالية والجرائم المعتمدة على الإنترنت، إلى جانب الجهات الفاعلة الإجرامية في القطاع الخاص، قد سلط الضوء على ضعف هذه الدول أمام أشكال الجرائم هذه. وهذه حال كوستاريكا والسنغال والمملكة المتحدة، وهي ثلاثة من البلدان الأربعة التي انتقلت إلى هذه الخانة عام 2023 - والتي كانت درجات الإجرام المتزايدة فيها

هي السبب في هذا الانتقال. لذلك، سيكون من الصعب على هذه الدول تعزيز أطرها الخاصة بالقدرة على الصمود إلى الحد الذي يتيح احتواء معدل الإجرام الإجمالي ضمن المستويات الأدنى.

ولكن على الرغم من التحديات، ما من مجال للتقاعس أو التراخي، وإلا ستواجه البلدان خطر الإنهاك والانهزام تحت وطأة العبء الثقيل أصلًا للجريمة المنظمة. وهذا ما حصل في الإكوادور، البلد الوحيد الذي سقط من خانة "معدل الإجرام المرتفع - القدرة العالية على الصمود"، ويعاني اليوم من أجل الاستجابة لبيئة الجريمة المنظمة المتفاقمة في البلاد.

المربع 5.2

الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة: أثر الجرائم المالية

شهد اثنان من أكبر الاقتصادات وأكثرها تطورًا في العالم - وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - زيادة في معدلات الإجرام، ما يكشف عن اتجاه مقلق لا تسلم منه البلدان المعروفة بثرائها واستقرارها. في حالة كلٍّ من هذين البلدين التابعين لمجموعة السبع، يبدو أن الارتفاع المفاجئ في مستويات الإجرام نتج عن إدراج مؤشرات جديدة، تم تقييم بعضها على أنه يزدهر في الاقتصادات القوية. وأبرز الأمثلة على هذه الاقتصادات غير المشروعة هي الجرائم المعتمدة على الإنترنت والجرائم المالية.

تعتبر العديد من الاقتصادات المتقدمة أكثر عرضة للجرائم المالية كأثر جانبي لأطرها التنظيمية "الصديقة للأعمال"، وانفتاحها على رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، واندماجها في النظام المالي العالمي. وكل هذه العوامل، التي تجعل هذه البلدان تستقطب النشاط المالي المشروع، تجعلها أيضًا عرضة للاستغلال الإجرامي. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تعدّ لندن واحدة من أكبر المراكز المالية في العالم ومركزًا عالميًا للمدفوعات الدولية والاستثمارات والخدمات المصرفية - التي تدفع بالتأكيد عجلة النمو الاقتصادي – ومع ذلك يشكل انتشار الجرائم المالية خطرًا كبيرًا. وعلى مدى السنوات الأخيرة، سلطت تقارير عديدة الضوء على حجم هذه الجريمة ووقعها على البلد، وحددت التدابير الممكنة لكبحها.[90] ولكن حتى مع تزايد الوعي بهذه الظاهرة، أفيد بأن المؤسسات والجهات المعنية لم توجه ضربة قاضية لهذا التهديد المتزايد

فضلًا عن ذلك، تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الاحتيال يشكل أكبر نوع من الجرائم القائمة بذاتها في إنكلترا وويلز، حيث وقع واحد من أصل كل 15 بالغًا ضحيةً للاحتيال في عام 2022 (18% منهم وقعوا ضحيته أكثر من مرة)، في حين أن 80% من جميع حالات الاحتيال المبلغ عنها تمت عبر الإنترنت. وقد ازداد الاحتيال الرقمي، على وجه الخصوص، بشكل كبير في المملكة المتحدة، حيث شهدت عمليات الاستحواذ على الحسابات وعمليات الاحتيال في تحويل المدفوعات ارتفاعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وهذا أيضًا كان نتيجة الاعتماد المتزايد على الأدوات الرقمية الناشئة عن جائحة كوفيد-19. مع ذلك، لا تزال الأنشطة المالية الاحتيالية مرتبطة أيضًا بجرائم أكثر تقليدية، بما فيها التهرب الضريبي والاختلاس وإساءة استخدام الموارد العامة. وبالمثل، وفقًا لأحدث الإحصاءات المتوفرة من لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية، خسر المواطنون الأمريكيون نحو 8.8 مليار دولار أمريكي نتيجة أنواع مختلفة من الحيل في عام 2022، بعد زيادة فاقت نسبتها 30% في الخسائر المتعلقة بالاحتيال مقارنة بالعام السابق. وفي عام 2021، وقع ما يقدَّر بنحو 5% من المواطنين الأمريكيين ضحية للاحتيال، وخسروا مجتمعين 5.8 مليارات دولار أمريكي - بزيادة قدرها 70% عن عام 2020،[91] ويتخذ الاحتيال في الولايات المتحدة شكل الغش بالانتحال وحيل خدمات الإنترنت وحيل الأعمال التجارية. وكثيرًا ما تُستهدف الشركات والمؤسسات المالية في البلاد، مع ارتفاع معدلات الاحتيال والخسائر لجميع أنواع المدفوعات تقريبًا من عام 2021 إلى عام 2022.[92]

في الواقع، تشكل الجرائم المالية تهديدًا كبيرًا لأمن البلدان المتقدمة وازدهارها، لأنها تعرّض سلامة النظم المالية للخطر وتؤثر على جميع شرائح المجتمع، من المواطنين إلى القطاع الخاص فالحكومة. وقد تعاظم القلق الشعبي إزاء فشل الدول في اتخاذ إجراءات مناسبة وعجز المؤسسات المكلفة عن معالجة أوجه القصور النظامية، مثل ضعف عمليات التحقق من المعلومات، وثغرات الشفافية، وعدم كفاءة الإشراف والتنفيذ. وغالبًا ما يكون المجرمون الماليون منظمين ومواظبين، إلا أن الحكومات والقطاعات بحاجة إلى العمل معًا لاتخاذ خطوات استباقية لمعالجة الاحتيال. وقد تم تسليط الضوء على هذا الهدف في استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الاحتيال لعام 2023، والتي تهدف إلى الحد من الاحتيال بنسبة 10% عن مستويات عام 2019 بحلول ديسمبر 2024، وذلك من خلال زيادة التعاون وتبادل المعلومات الاستخبارية وتعزيز وتكثيف جهود إنفاذ القانون، بما في ذلك تحسين عمليات التحقيق والملاحقة القضائية وتعزيز النظم التي تمكّن الضحايا من إبلاغ الشرطة عن هذه الجرائم.[93]

الشكل 5.7

الإجرام والقدرة على الصمود - تصنيفات البلدان

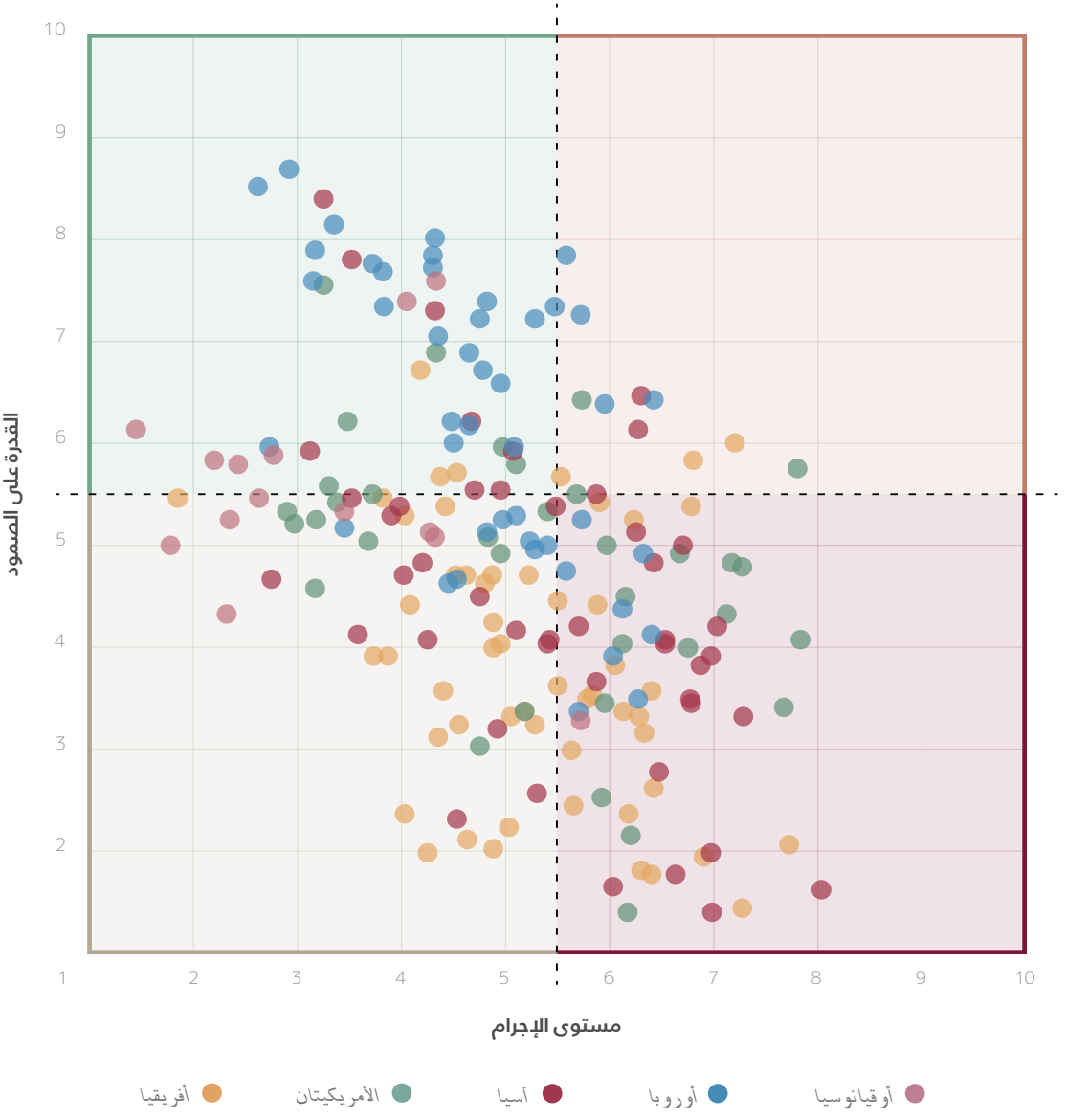

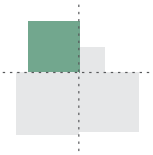

معدل الإجرام المنخفض – القدرة العالية على الصمود | 47 بلدًا | 3– ↘

- AD أندورا
- AR الأرجنتين
- AM أرمينيا
- AU أستراليا
- AT النمسا
- BS جزر البهاما
- BB بربادوس
- BE بلجيكا
- CV كابو فيردي
- CA كندا
- CL تشيلي
- HR كرواتيا
- CZ جمهورية التشيك
- DK الدنمارك
- EE إستونيا
- FI فنلندا
- DE ألمانيا
- IS آيسلندا
- IE أيرلندا
- IL إسرائيل
- JP اليابان
- JO الأردن
- KR جمهورية كوريا
- KW الكويت
- LV لاتفيا
- LI ليختنشتاين
- LT ليتوانيا
- LU لوكسمبورغ
- MH جزر مارشال
- MU موريشيوس
- FM ولايات مايكرونيزيا المتحدة
- MC موناكو
- NL هولندا
- NZ نيوزيلندا
- NO النرويج
- PL بولندا
- PT البرتغال
- RO رومانيا
- RW رواندا
- WS ساموا
- SG سنغافورة
- SI سلوفينيا
- LC سانت لوسيا
- SE السويد
- CH سويسرا
- TV توفالو
- UY أوروغواي

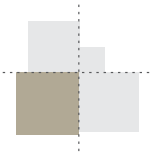

معدل الإجرام المنخفض – القدرة المنخفضة على الصمود | 71 بلدًا | 6– ↘

- AL ألبانيا
- DZ الجزائر
- AG أنتيغوا وباربودا
- AZ أذربيجان
- BH البحرين
- BD بنغلاديش
- BZ بليز
- BJ بنين
- BT بوتان
- BO بوليفيا
- BW بوتسوانا
- BN بروناي
- BI بوروندي
- KM جزر القمر
- CG جمهورية الكونغو
- CU كوبا
- CY قبرص
- DJ جيبوتي
- DM دومينيكا
- DO جمهورية الدومينيكان
- EG مصر
- GQ غينيا الاستوائية
- ER إريتريا
- SZ إسواتيني
- FJ فيجي
- GA الغابون
- GM غامبيا
- GE جورجيا
- GR اليونان
- GD غرينادا
- GN غينيا
- GW غينيا بيساو
- HU هنغاريا
- KZ كازاخستان
- KI كيريباتي
- KP جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- KG قيرغيستان
- LS ليسوتو
- MW مالاوي
- MV المالديف
- MT مالطا
- MR موريتانيا
- MN منغوليا
- MA المغرب
- NA ناميبيا
- NR ناورو
- MK مقدونيا الشمالية
- OM عمان
- PW بالاو
- QA قطر
- SM سان مارينو
- ST ساو تومي وبرينسيبي
- SC سيشل
- SL سيراليون
- SK سلوفاكيا
- SB جزر سليمان
- LK سريلانكا
- KN سانت كيتس ونيفيس
- VC سانت فنسنت والغرينادين
- SR سورينام
- TJ طاجيكستان
- TL تيمور الشرقية
- TG توغو
- TO تونغا
- TT ترينيداد وتوباغو
- TN تونس
- TM تركمانستان
- UZ أوزبكستان
- VU فانواتو
- ZM زامبيا
- ZW زمبابوي

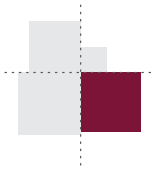

معدل الإجرام المرتفع – القدرة المنخفضة على الصمود | 63 بلدًا | 6+ ↗

- AF أفغانستان
- AO أنغولا
- BY بيلاروسيا
- BA البوسنة والهرسك
- BR البرازيل
- BG بلغاريا
- BF بوركينا فاسو
- KH كمبوديا
- CM الكاميرون
- CF جمهورية أفريقيا الوسطى
- TD تشاد
- CD جمهورية الكونغو الديمقراطية
- CI ساحل العاج
- EC الإكوادور
- SV السلفادور
- ET إثيوبيا
- GH غانا
- GT غواتيمالا
- GY غيانا
- HT هايتي
- HN هندوراس
- IN الهند
- ID إندونيسيا
- IR إيران
- IQ العراق
- JM جامايكا
- KE كينيا
- LA لاوس
- LB لبنان
- LR ليبيريا
- LY ليبيا
- MG مدغشقر
- ML مالي
- MX المكسيك
- MD مولدوفا
- ME مونتينيغرو
- MZ موزمبيق
- MM ميانمار
- NP نيبال
- NI نيكاراغوا
- NE النيجر
- PK باكستان
- PA بنما
- PG بابوا غينيا الجديدة
- PY باراغواي
- PE بيرو
- PH الفلبين
- RU روسيا
- SA السعودية
- RS صربيا
- SO الصومال
- SS جنوب السودان
- SD السودان
- SY سوريا
- TZ تنزانيا
- TH تايلاند
- TR تركيا
- UG أوغندا
- UA أوكرانيا
- AE الإمارات العربية المتحدة
- VE فنزويلا
- VN فيتنام
- YE اليمن

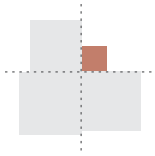

معدل الإجرام المرتفع – القدرة المرتفعة على الصمود | 12 بلدًا | 3+ ↗

- CN الصين
- CO كولومبيا
- CR كوستا ريكا
- FR فرنسا
- IT إيطاليا
- MY ماليزيا
- NG نيجيريا
- SN السنغال
- ZA جنوب أفريقيا
- ES إسبانيا
- GB المملكة المتحدة
- US الولايات المتحدة

06

الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة والقدرة على الصمود:

فهم العلاقات

FREE HAITI
ABA ENSEKIRITE
UNEP
UNEP
ENTREE
GUICHET CHAUFFEUR
GUICHET CHAUFFEUR

على الرغم من إدراج خمس أسواق إجرامية جديدة ونوع جديد من الجهات الفاعلة الإجرامية في نسخة عام 2023، بقيت ديناميات الإجرام والقدرة على الصمود متسقة مع نتائج المؤشر لعام 2021. وبحسب ما تظهره البيانات، ثمة ترابط سلبي بين الإجرام والقدرة على الصمود (0.44-، مقارنة بـ0.45- عام 2021). بالتالي، كلما كانت الدولة أقل قدرة على الصمود بوجه خطر الجريمة المنظمة، ارتفع احتمال تعرّضها للجريمة، والعكس بالعكس: فقدرة الصمود الأعلى تعادل انخفاض مدى انتشار الأسواق والجهات الفاعلة الإجرامية. ولكن درجة 0.44- تدل على أن العلاقة ليست قوية جدًا (انظر الشكل 6.1 الذي يوضح توزيع البلدان عبر مصفوفة الإجرام والقدرة على الصمود).

الشكل 6.1

الإجرام مقابل القدرة على الصمود

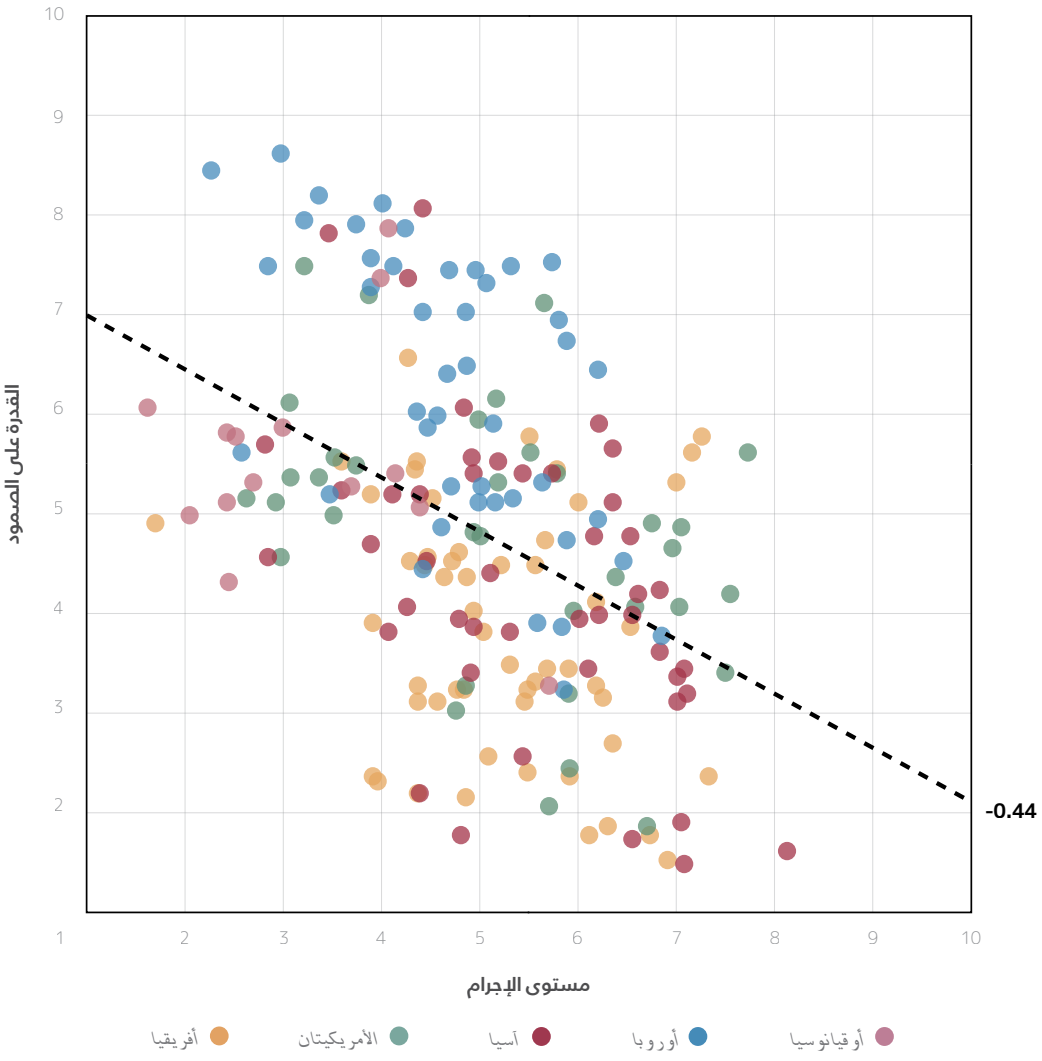

السبب في ذلك هو أن العلاقة بين القدرة على الصمود والإجرام لا تسير في خط مستقيم كما قد يخيَّل، بل تلعب عوامل عدة دورًا في تحديد الديناميات بين الإجرام والقدرة على الصمود. في الواقع، يحيد عدد متزايد من البلدان عن النمط المنطقي، وفق ما يتضح من الشكل 6.1. ولكن لماذا نشهد مثل هذه الحالات الشاذة؟ للإجابة عن هذا السؤال،

يجب النظر إلى الفئتين في مصفوفة الضعف اللتين تشملان بلدانًا حادت عن العلاقة الخطية بين الإجرام والقدرة على الصمود، ويشمل ذلك البلدان التي تندرج في فئة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة المنخفضة على الصمود"، بالإضافة إلى بعض البلدان التي تندرج في فئة "معدل الإجرام المرتفع - القدرة العالية على الصمود". وتضم فئة "معدل الإجرام المنخفض - القدرة المنخفضة على الصمود" أكبر عدد من البلدان، مع 71 بلدًا. ونظرًا إلى مستويات الإجرام المنخفضة نسبيًا في بعض هذه البلدان، التي يقل متوسط درجاتها عن 5.50، قد يكون عدد الأسواق الإجرامية المنتشرة فيها قليلًا جدًا أو معدومًا.

وإذا أخذنا أوقيانوسيا كمثال جيد لتوضيح هذه الديناميات، نجد أن القارة تتمتع بأدنى درجة إجرام إجمالية بفارق كبير (3.23 مقارنة بالدرجة العالمية البالغة 5.03). وباستثناء أستراليا ونيوزيلندا، تقع معظم الدول الجزرية على مسافة كبيرة من طرق الإتجار الرئيسية، ما يفسر جزئيًا انخفاض درجات الإجرام فيها. وبسبب انخفاض مستويات الضعف إزاء الإجرام، لم تحظَ بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ بالتحفيز اللازم لوضع تدابير تعزز القدرة على الصمود في شكل أطر تنظيمية أو مؤسسية لمكافحة الجريمة المنظمة. في البلدان المماثلة، لا يعتبر تصنيف القدرة المنخفضة على الصمود-الإجرام المنخفض أمرًا شاذًا، بل دالة على تجنب سيل الجرائم المنظمة لهذه البلدان، إلى درجة أنها فقدت الحافز لاعتماد تدابير تنمّي القدرة على الصمود.

وأفريقيا مثال جيد آخر في هذا الصدد. إذ تقع الغالبية العظمى من بلدان القارة ضمن نطاق القدرة المنخفضة على الصمود (48 من أصل 54)، ومعظمها (27) لا يعاني من ارتفاع معدلات الجريمة. ولا شك في أن العوامل البيئية والجغرافية تلعب دورًا في انخفاض معدلات الإجرام في هذه البلدان، إلا أن الظروف الاقتصادية أعاقت أيضًا تطور عدد كبير من الأسواق الإجرامية المتفشية والجهات الفاعلة الإجرامية المؤثرة. في الوقت نفسه، تحبط العوامل الاقتصادية - مثل تدني الدخل وارتفاع معدل الفقر - قدرة الدول على وضع تدابير فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة وتنفيذها.

ومن شأن هذه العوامل أن تفسّر كيف أن العلاقة بين الإجرام والقدرة على الصمود أقل وضوحًا في هذه المناطق مما هي عليه على الصعيد العالمي. ولا تحمل أوجه الترابط لكل من أوقيانوسيا وأفريقيا أي دلالة إحصائية مهمة.

إلى جانب الاعتبارات المبينة أعلاه، ثمة ظرف آخر ينبغي أخذه في الاعتبار عند تحليل العلاقة بين الإجرام والقدرة على الصمود، وهو التركيبة المواضيعية للمؤشر، أي الأسواق الإجرامية التي يغطيها المؤشر. ويمكن القول إن تفسير العلاقة المبهمة بين الإجرام والقدرة على الصمود ممكنٌ على أساس طبيعة أسواق إجرامية محددة. في الواقع، كما كان الحال في الإصدار الأول للمؤشر، لا تنطوي كامل الفئة المتعلقة بالمخدرات على ارتباط يُذكر بالقدرة الإجمالية على الصمود. فالرابط بين القدرة على الصمود من جهة والإتجار بالمخدرات الاصطناعية والإتجار بالهيروين وتجارة القنب غير المشروعة هو رابط سلبي ولكنه لا يحمل أهمية إحصائية. لكن المثير للاهتمام هو أن الكوكايين، وعلى غرار نتائج تحليل عام 2021، لا يزال مرتبطًا بشكل إيجابي، وإن كان ضعيفًا، بالقدرة الإجمالية على الصمود (0.19). وهذه العلاقة بين الاثنين، التي تعتبر غير مهمة، توحي بأن انتشار تجارة الكوكايين، كما هي الحال في أسواق المخدرات الثلاث الأخرى، مستقل إلى حد ما عن قدرة صمود البلد بوجه عام. ويؤكد الاتجاه الإيجابي لهذا الارتباط، كما هي الحال في النسخة السابقة من المؤشر، أن البلدان الغنية والأعلى قدرة على الصمود عمومًا معرضة بشكل أكبر بعض الشيء للتأثر بهذه التجارة غير المشروعة، لأنها تصنف في الغالب على أنها أسواق استهلاكية.

تتجلى علاقة مماثلة في واحدة من الأسواق الإجرامية المدرجة حديثًا في هذه النسخة من المؤشر، وهي سوق الجرائم المعتمدة على الإنترنت، التي ترتبط أيضًا بشكل إيجابي مع القدرة الإجمالية على الصمود (0.31). تشير نتائج الجرائم الإلكترونية أيضًا إلى أن البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من القدرة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة معرضة لأن يكون لديها سوق متطورة للجرائم المعتمدة على الإنترنت بقدر البلدان ذات المستويات المنخفضة من القدرة على الصمود. وأحد التفسيرات هو أن الدول الغنية والمتقدمة، والتي تميل إلى أن تكون أكثر قدرة على الصمود، هي هدف للجرائم التي تعتمد على الإنترنت. وهذا من شأنه أيضًا أن يفسر الارتباط الأكبر بين "القدرة التنظيمية الاقتصادية" والجريمة المعتمدة على الإنترنت (0.38) - فالبلدان التي تملك بيئات أعمال راسخة تتمتع بحرية العمل بمنأى عن

الجريمة المنظمة التقليدية، سمحت للمواطنين بتجميع الثروات، وهذا ما يجعلها هدفًا جذابًا. لذلك، قد تشهد الدول الغنية معدلات أعلى لضحايا الجرائم المعتمدة على الإنترنت. غير أن تلك السياقات، التي تتخلف فيها الهياكل الأساسية للقدرة على الصمود، وتحديدًا الأطر التنظيمية وآليات تنفيذها، من المرجح أيضًا أن تتأثر بشكل متزايد بهذه التهديدات، لأنها لا تستطيع مواكبة السرعة التي يتطور بها هذا الشكل من أشكال الإجرام.

مع ذلك، فإن المكون الفرعي المتمثل في الأسواق الإجرامية لا يفسر إلا جزئيًا الديناميات الكامنة وراء العلاقة بين الإجرام والقدرة على الصمود. وكما سبق بيانه، يتضمن عنصر الإجرام أيضًا عنصرًا فرعيًا ثانيًا، وهو: الجهات الفاعلة الإجرامية. والغرض منه هو قياس نفوذ مختلف أنواع الجماعات الإجرامية وتأثيرها. وتشير الأرقام إلى أن الدرجات الإجمالية للجهات الفاعلة الإجرامية هي مؤشر عن حالة القدرة على الصمود في بلد معين أفضل من الأسواق الإجرامية. إنها علاقة سلبية إلى حدٍّ ما (0.49-)، ما يعني أنه مع ارتفاع درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، تميل القدرة على الصمود إلى الانخفاض. وتُلحظ العلاقة نفسها بين الأسواق الإجرامية والقدرة على الصمود، على الرغم من أنها أضعف بعض الشيء إذ تبلغ 0.35-.

وقد أظهر التحليل وجود ارتباط ضعيف بين القدرة على الصمود وأنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الفردية على الصعيد العالمي، باستثناء الجهات الفاعلة التابعة للدولة، والتي لا تزال تظهر علاقة سلبية قوية (0.79-) منذ تحليل عام 2021. لذلك، يمكن القول إن فئة الجهات الفاعلة التابعة للدولة تقع في صميم العلاقة المتبادلة القوية بين الجهات الفاعلة الإجرامية والقدرة على الصمود. علاوة على ذلك، في حين أن الصلة بين القدرة على الصمود وأنواع الجهات الفاعلة الفردية قد تختلف تبعًا للسياق الإقليمي، إلا أن الجهات الفاعلة التابعة للدولة ترتبط إلى حد كبير بمستويات القدرة على الصمود في القارات الخمس كلها، وبخاصة أوروبا حيث يعد الترابط بين المؤشرين، والبالغ 0.90-، قويًا جدًا. وإذ تعكس الاستنتاجات الحالية نتائج عام 2021، فهي تؤكد من جديد على أن وجود المجرمين الذين يعملون من داخل جهاز الدولة يشكل رادعًا قويًا يحول دون وضع استراتيجيات وبناء مؤسسات ملائمة وفعالة لكبح الجريمة المنظمة.

التقارب بين الجرائم

على حد ما ذكره التقرير آنفًا، تصدرت الجرائم المالية قائمة الأسواق الأكثر انتشارًا. ولكن على الرغم من انتشارها على الصعيد العالمي، لا يعتبر وجود سوق للجرائم المالية المؤشر الأقوى على الإجرام إجمالًا، إذ يبلغ معامل الارتباط 0.71. والواقع أن السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية، والإتجار بالأسلحة، يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالإجرام، حيث يبلغ هذا الارتباط 0.79، يليه الإتجار بالبشر (0.78) وتهريب البشر (0.75) والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة (0.73)

عند المقلب الآخر، وكما في عام 2021، لا يزال الارتباط بين تجارة الكوكايين والإجرام العام ضعيفًا (0.31). وبالمثل، ومع أن الجرائم المعتمدة على الإنترنت ازدادت خلال العامين الماضيين، سجلت هذه السوق الإجرامية ثاني أدنى معامل ارتباط بالإجرام (0.45).

وقد سهلت العولمة إلى حد كبير حركة هذه التدفقات عبر الحدود الوطنية. ذكر عدد من الدراسات أن جماعات الجريمة المنظمة استفادت كثيرًا من العولمة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات، ما سمح للمجرمين بتوسيع عملياتهم، وفي الوقت نفسه تنويع أنشطتهم الإجرامية.[94] - لذلك، ثمة تقارب متزايد بين الأسواق الإجرامية، أو بعبارة أخرى تداخل بين الأسواق الإجرامية والجماعات الإجرامية المتورطة فيها.

المربع 6.1

منصات الرسائل المشفرة

لا تنفك جماعات الجريمة المنظمة تدمج التكنولوجيات المطورة حديثًا في أنشطتها غير المشروعة من أجل توسيع نطاق أنشطتها وتنويعها. وقد سمح استخدام التكنولوجيات الحديثة بجعل أنشطتها أكثر تطورًا وتعقيدًا، ما ساعدها على التهرب من سلطات إنفاذ القانون.

وإحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الجماعات الإجرامية هي منصات الاتصالات المشفرة، وأكثرها شعبية هي EncroChat وSky ECC. وقد استُعملت هذه الوسائل على نطاق واسع في مخططات الفساد والإتجار غير المشروع بالمخدرات، لأنها توفر خط تواصل آمنًا بين المستخدمين وتسمح بإخفاء الهوية ومنع التعقب بدرجة كبيرة.

في هذا السياق، نفذت سلطات إنفاذ القانون الدولية والوطنية عمليات شاملة للقضاء على عمليات التشفير، واستتبع ذلك تفكيك عمليات الجريمة المنظمة الكبيرة، وارتفاع عدد الاعتقالات ومصادرة الإيرادات غير المشروعة على الصعيد العالمي.[95] ومع أن هذه العمليات أثبتت نجاحها إلى حد ما في مكافحة الجريمة المنظمة ومنعها، حيث استمرت الاعتقالات المرتبطة بـSky ECC في عام 2022، إلا أن جماعات الجريمة المنظمة قادرة بطبيعتها على التكيف وإيجاد أساليب جديدة وأوجه تقدم ي لدعم أنشطتها غير المشروعة.

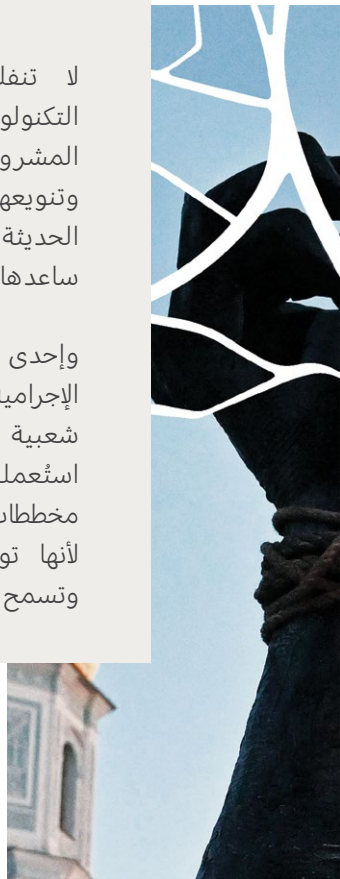

وقد حدد المؤشر عددًا من الأمثلة على التقارب بين الجرائم، وأبرزها بين الإتجار بالبشر وتهريب البشر، حيث يقدر معامل الارتباط بـ0.79، وهو أعلى ارتباط بين أي سوقين إجراميتين. وتختلف هذه العلاقة من منطقة إلى أخرى من حيث القوة، إذ تتفاوت بين 0.87 و0.84 في الأمريكيتين وآسيا على التوالي، وصولًا إلى 0.79 في أوروبا و0.62 في أوقيانوسيا. السبب المحتمل وراء الارتباط القوي بين الاثنين هو حقيقة أن الخطوط الفاصلة بين الإتجار بالبشر وتهريب البشر غير واضحة في العديد من المناطق الجغرافية. وما قد يبدأ كتهريب لأشخاص يسعون إلى الانتقال إلى مكان آخر، قد يتطور إلى إتجار بالبشر، حيث يتم استغلال الأشخاص في طريقهم إلى مقصدهم أو بعد وصولهم إلى هناك، ويتم إجبارهم على سداد ديونهم أو يُتركون بدون وسيلة لإعالة أنفسهم ويقعون ضحية لمختلف أشكال الاستغلال.

وإلى جانب العلاقة الوثيقة بين الإتجار بالبشر وتهريبهم، يرتبط الإتجار بالبشر بشكل معتدل بنصف الأسواق الإجرامية الأخرى، بما في ذلك الأسواق الجديدة التي أضيفت لهذه النسخة الثانية من المؤشر، باستثناء الجرائم المعتمدة على الإنترنت. وعلى الرغم من التداخل المحتمل بين الإتجار بالبشر والأسواق الأخرى، من المهم الاعتراف بأن الارتباط ليس مرادفًا للسببية. بعبارة أخرى، لا توجد بالضرورة صلة مباشرة بين الأسواق من شأنها تفسير العلاقة الظاهرة.

ولا يزال ثاني أعلى معامل ارتباط هو بين الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (0.72)، وقد شهد تغيرًا طفيفًا جدًا مقارنة بمؤشر عام 2021 (0.71). وكما سبق وذكرنا، من المرجح أن يكون السبب في ذلك هو التداخل الجغرافي في بلدان المصدر لكلتيهما. بمعنى آخر، من المرجح أيضًا، في بلدان المصدر التي تتمتع بتنوع بيولوجي حيواني أكبر، أن يكون الغطاء الحرجي واسعًا أو التنوع في الأنواع النباتية المرغوبة كبيرًا. وعلى الرغم من الترابط القوي، فإن أسواق النباتات والحيوانات لا ترتبط إلا ارتباطًا ضعيفًا بالأسواق الإجرامية الأخرى، والاستثناءات هي سوق الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة، والمثير للدهشة، تجارة السلع المقلدة. ويبدو من المنطقي أن الارتباط المعتدل بين أسواق الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية وتلك المتعلقة بالموارد غير المتجددة (0.52)، وكذلك بين أسواق الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية وتلك المتعلقة بالموارد غير المتجددة (0.45)، يعكس درجة من التقارب بين أسواق الجريمة البيئية.

ترتبط الجرائم المعتمدة على الإنترنت ارتباطًا ضعيفًا بجميع الأسواق الإجرامية الأخرى تقريبًا، وتشير نتائج التحليل إلى أن معاملات الارتباط تتراوح بين 0.22 (الجرائم المعتمدة على الإنترنت والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية) و0.47 (الجرائم المالية وتلك المعتمدة على الإنترنت). غير أن العلاقة مع تجارة المخدرات الاصطناعية هي الاختلاف الأبرز على هذا الصعيد (انظر الشكل 6.2).

الشكل 6.2

الجرائم المعتمدة على الإنترنت مقابل تجارة المخدرات الاصطناعية

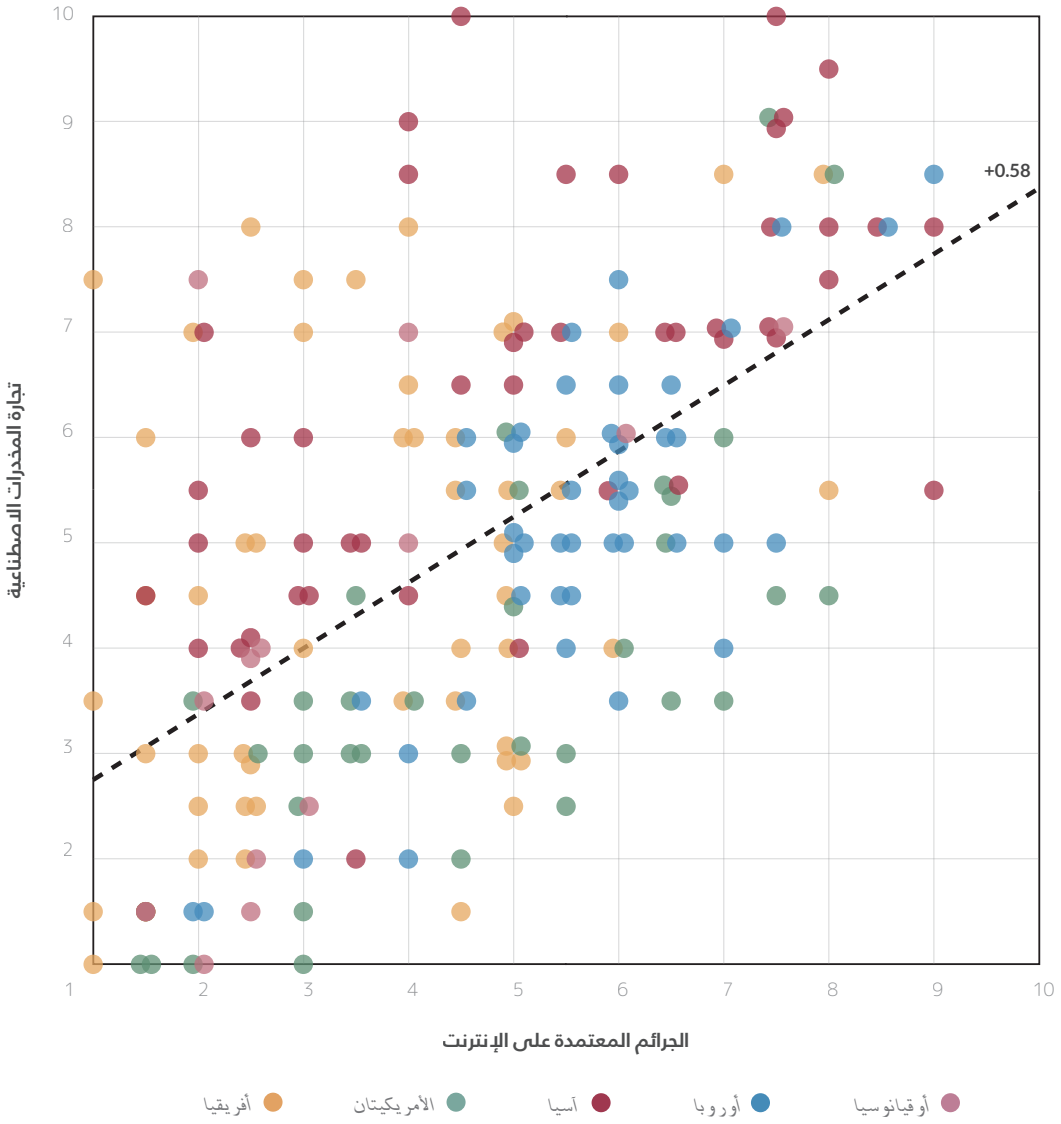

شهدت السنوات الأخيرة اتجاهًا عالميًا متزايدًا نحو شراء المخدرات الاصطناعية عبر الإنترنت (المصنفة ضمن تجارة المخدرات الاصطناعية المتاحة عبر الإنترنت في تعريفات المؤشر). وقد يشير سلوك المستخدمين هذا إلى بيئة سيبرانية متطورة قد تنطوي بدورها على ارتفاع خطر الجرائم المعتمدة على الإنترنت. وثمة ممارسة غير مشروعة حديثة تجسد هذا الاتجاه الناشئ، وهي الاستخدام الواسع النطاق للعملات الرقمية كطريقة الدفع المفضلة لبعض جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المنخرطة في تجارة المخدرات الاصطناعية، وخاصة الفنتانيل وسلائفه الكيميائية. تعطي النتائج القارية المزيد من المصداقية لهذه الفرضية. إن الارتباط بين المخدرات الاصطناعية والجرائم المعتمدة على الإنترنت قوي وله دلالة إحصائية في جميع المناطق، بخاصة أوروبا (0.77) والأمريكيتين (0.74). والاستثناء الوحيد هو أفريقيا حيث العلاقة معتدلة (0.42) - ربما جرّاء غياب بنية تحتية سيبرانية متطورة وسوق للجرائم المتعمدة على الإنترنت نتيجة لذلك. ولكن في حين أن سوق الجريمة السيبرانية لم تسجل أعلى الدرجات، إلا أن المعلومات التي تقوم عليها نتائج البلدان تشير إلى السرعة الفائقة التي نمت بها السوق على مدى العامين الماضيين. ونظرًا إلى السرعة التي تنمو بها الجريمة السيبرانية، سيكون من المثير للاهتمام مراقبة تطوّر العلاقة في النسخة التالية من المؤشر.

والأهم من ذلك هو أن هذه الارتباطات كلية، بمعنى أن تحليلها، على الرغم من النظر إلى بعض الديناميات

الإقليمية، يتجاهل السياق المحلي إلى حد كبير. ومن أجل فهم التقارب بين مختلف الأسواق الإجرامية والديناميات اللاحقة بشكل أفضل لوضع تصور للتدابير والمبادرات المناسبة لمكافحة الجريمة المنظمة وتنفيذها، لا بد من تقييم الظروف الإقليمية المحلية - وهي مهمة طموحة يؤمل أن تساعدها النسخ اللاحقة من المؤشر.

من الفاعل، وما هو الفعل؟

على الرغم من أن الشبكات الإجرامية ليست أعلى أنواع الجهات الفاعلة مرتبةً بالإجمال، إلا أن نطاق وصولها وتأثيرها ملموس في جميع أنحاء العالم. وهذا النوع من الجهات الفاعلة الإجرامية هو عنصر أساسي في تدفقات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بغض النظر عن السلعة التي يتم الإتجار بها. ويدعم هذا التأكيد حقيقة أن الشبكات الإجرامية تُظهر أعلى ارتباط بالدرجة الإجمالية للأسواق الإجرامية من جميع أنواع الجهات الفاعلة الخمس (0.78). بعبارة أبسط، لا تزال الشبكات الإجرامية تشكل القاسم المشترك بين العديد من الاقتصادات غير المشروعة.

وتعتبر فئة الجهات الفاعلة التابعة للدولة ثاني أفضل مؤشر على وجود بيئة متطورة للأسواق الإجرامية في بلد معين، مع وجود ارتباط ثنائي تبلغ درجته 0.64. وليس هذا الأمر مفاجئًا في ظل انتشار الجهات الفاعلة التابعة للدولة والأدوار المتنوعة التي تؤديها على مختلف المستويات المؤسسية، سواء من ناحية ارتكاب الجرائم أم من ناحية تيسيرها.

وترتبط الجهات الفاعلة التابعة للدولة ارتباطًا وثيقًا بأسواق الإتجار بالأسلحة والإتجار بالبشر (ودرجة كل منهما 0.66). بالتوافق مع التحليل الوارد في النسخة السابقة من المؤشر، تظهر نتائج مؤشر 2023 أن 12 بلدًا من أصل البلدان الخمسة عشر التي تحتل المراتب العليا في سوق الإتجار بالأسلحة يعاني من شكل من أشكال الهشاشة - مثل الحروب الأهلية أو الحروب المفتوحة، أو الاضطرابات أو الانقلابات - أو يصنّف من ضمن الموردين المعروفين للأسلحة إلى مناطق النزاع، في مخالفة لاتفاقيات الحظر. في هذه الحالات، تحدث حركة الأسلحة غير المشروعة إما بمعرفة الدولة أو بموجب سياسة غير مكتوبة للدولة. وقد أصبحت أوكرانيا مثالًا بارزًا على ذلك، حيث تستورد الدولة الروسية الأسلحة بشكل غير قانوني إلى أوكرانيا المتخبطة في الحرب. وتعد إيران حالة بارزة أخرى، إذ يشكل الإتجار بالأسلحة عنصرًا رئيسيًا في الاستراتيجية الجيوسياسية الإقليمية للبلاد بحيث تزود الأسلحة لدول أخرى في غرب آسيا وشمال أفريقيا، وكذلك لروسيا وأفغانستان. من الواضح إذن كيف يمكن للجهات الفاعلة التابعة للدولة أن تكتسب مكانة مهيمنة في سوق مثل الإتجار بالأسلحة. وكذلك تعتبر تجارة الأسلحة هي أيضًا من بين تلك الأسواق التي تكون فيها الدولة هي السلطة الوحيدة القادرة على ممارسة الرقابة على الاقتصاد القانوني. ويمكن القول إن هذا الأمر يفتح المجال أمام الفساد أو التورط المباشر في الإتجار غير المشروع بالأسلحة.

ثمة أيضًا مجموعات أخرى معروفة بعلاقاتها القوية مع أسواق إجرامية محددة. والجماعات التي على غرار المافيا هي مثال على ذلك. فمع أنها سجلت أدنى الدرجات بين الجهات الفاعلة على مستوى العالم ولا ترتبط حتى بشكل معتدل بمعظم الأسواق، تكوّن الجماعات التي على غرار المافيا ارتباطًا ثنائيًا قويًا مع الإتجار بالأسلحة (0.53)، والسلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية (0.75)، وهو أعلى معامل ارتباط لوحظ بين كل العلاقات بين الجهات الفاعلة والأسواق. ويمكن القول إن هذه النتائج تعكس الطبيعة العنيفة للعصابات والجماعات التي على غرار المافيا بشكل عام، وتؤكد من جديد دورها كمرتكب رئيسي للسلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية.

وثمة أيضًا صلة واضحة بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والجرائم المالية تقدّر بنحو 0.64؛ وهو ما يعطي دليلًا تجريبيًا حاسمًا على الدور الملموس الذي تلعبه الكيانات الخاصة - من شركات وأفراد - في تيسير وارتكاب الجرائم المالية التي تم تصنيفها السوق الإجرامية الأكثر انتشارًا على مستوى العالم. يسلط ذلك الضوء على أهمية وجود أطر تنظيمية أفضل لكبح أو منع مشاركة القطاع الخاص في الجريمة المنظمة.

القدرة على الصمود

خرج العالم منقسمًا في أعقاب الجائحة وما ترتب عنها من تأثيرات سلبية على الحالة العالمية. فحالات الطوارئ المناخية، والاضطرابات السياسية والاقتصادية، والحرب المفتوحة في أوروبا، هي كلها تداعيات تزيد العالم انقسامًا. ويبدو أن الطريق إلى الأمام يضع التعاون الدولي في طليعة ركائز حل القضايا العالمية، بما فيها نطاق الجريمة المنظمة وحجمها المتنامي. ماذا تخبرنا البيانات؟

سجل مؤشر "التعاون الدولي" أعلى درجة بين جميع مؤشرات القدرة على الصمود (5.87)، وشهد أكبر تحسن منذ النسخة الأولى من المؤشر، بحيث ارتفع بمقدار 0.19 نقطة. لماذا إذن ارتفعت درجة الإجرام الإجمالية أيضًا؟ لا يشير مؤشر "التعاون الدولي" إلى هياكل وعمليات التفاعل وصنع السياسات فحسب، بل إلى التنفيذ الملموس للتدابير أيضًا. فمن المرجح جدًا أن يؤدي الكلام السياسي والتدابير "على الورق" إلى رفع الدرجة، في حين يكون التنفيذ أضعف. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن المستويات الأعلى من التعاون الدولي ليست مؤشرًا جيدًا على مستويات الإجرام، إذ يقدَّر الارتباط الثنائي المتبادل بين المؤشرين بـ0.28-، وهو أدنى ارتباط بين الإجرام وأي من ركائز بناء القدرة على الصمود.

من الواضح إذن أن التعاون الدولي لن ينجح في كبح الجريمة المنظمة إذا لم تصمم آليات متابعة لتقييم التنفيذ. غير أن المطالبة بتحسين مساءلة الدولة يجب أن تنبع من جهات مختلفة، إحداها الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. شهدت السنوات القليلة الماضية، خصوصًا في أعقاب الجائحة، فرض المزيد من القيود على حرية التعبير، وتضاؤل البيئة التي يمكن فيها للجهات الفاعلة غير التابعة للدولة العمل بحرية، كما يتضح من نتائج المؤشر. وفي هذا السياق الحافل بالتحديات، من الضروري الإقرار بقيمة الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مكافحة الجريمة المنظمة، واتخاذ خطوات فاعلة لسد الفجوة بين الجهات الفاعلة التابعة وغير التابعة للدولة في جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة. إن العلاقة القوية بين "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" و"القيادة السياسية والحكم" (0.78) وكذلك بين "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" و"الشفافية والمساءلة الحكومية" (0.83) تضفي مصداقية أكبر على هذه الملاحظة.

07

تغيّر ديناميات الجريمة المنظمة والمقارنة بين مجموعات البيانات

يحلل هذا القسم ويقارن بين نتائج المؤشر ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. غالبًا ما تعكس مجموعات المؤشرات هذه، التي تختلف درجاتها بين القارات والمناطق، كيفية ظهور الجريمة المنظمة وتطورها.

ويمكن لعوامل مثل مستوى التقدم التكنولوجي في بلد ما، وموارد الدولة، وعدم المساواة الاجتماعية، أن تحدد كيف يمكن لبيئة ما أن تصبح عرضة لاستغلال الجهات الفاعلة الإجرامية. كما أن بعض الظواهر العالمية، مثل تغير المناخ، تلعب دورًا في كيفية تطور مشهد الجريمة المنظمة، على الأقل في بعض المناطق المعرضة للخطر.

ولم يُعِد التحليل الذي أجري لهذا المؤشر التأكيد على ديناميات الجريمة المنظمة القائمة فحسب، بل سلط الضوء أيضًا على الاتجاهات الناشئة التي تستحق الاهتمام. بالإضافة إلى ذلك، تسمح لنا نتائج عام 2023 بإدخال بُعد جديد إلى تحليلنا - وهو التطورات والأنماط التي تتبلور مع الوقت. ويسمح لنا اكتساب معلومات ثاقبة عن هذه الديناميات بتفسير ما قد ينتظرنا بشكل أفضل. وإحدى النتائج التي تم التوصل إليها هي اتساع الفجوة بين الإجرام والقدرة على الصمود. ما هي أوجه الضعف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسهم في هذا الانقسام المتزايد؟ هل الأنظمة الاستبدادية، على سبيل المثال، معرضة أكثر من سواها لتسجيل زيادة في الإجرام؟ وما هي العوامل الأخرى المرتبطة بتقلب مستويات الإجرام والقدرة على الصمود في بلد ما؟

ليس الغرض من هذه العملية تأكيد وجود علاقات سببية قاطعة، بل إلقاء الضوء على التفاعل المعقد بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في مدى تعرّض البلد للجريمة المنظمة أو تسهم في قدرته على الصمود. وفي حين أن عوامل انعدام الاستقرار السياسي والفساد والبطالة وغيرها قد تكون مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بمستويات الإجرام في مناطق معينة، إلا أن أثرها قد يكون أكثر غموضًا في مناطق أخرى. وعلى النحو نفسه، قد يسهم التقدم المحرز في مجال التنمية التكنولوجية والتجارية في تراجع بعض الاقتصادات غير المشروعة، فيما قد يغذي اقتصادات أخرى في الوقت نفسه. إنّ الإقرار بهذه العلاقات والتعقيدات يوفر نقطة انطلاق لصنّاع السياسات وسلطات إنفاذ القانون والمجتمع المدني من أجل وضع استجابات مصممة خصيصًا للجريمة المنظمة، مع التشديد على الحاجة إلى تكييف المقاربات مع المشهد الاقتصادي والسياسي المتغير باستمرار.

وقد تم تقييم مجموعات البيانات التالية لأغراض التحليل الوارد في هذا القسم:

- مؤشر السلام العالمي 2022
- مؤشر التنمية البشرية 2021
- مؤشر الديمقراطية 2022
- مؤشر مدركات الفساد 2022
- مؤشر الدول الهشة 2022
- مؤشر مخاطر المناخ العالمي 2021
- معدلات جرائم القتل المتعمد (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2019، أحدث البيانات المتاحة)
- عدم المساواة في الدخل (مأخوذة من مؤشر جيني، البنك الدولي، أحدث البيانات المتاحة)
- الناتج المحلي الإجمالي الحالي (البنك الدولي، أحدث البيانات المتاحة)
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، أحدث البيانات المتاحة)
- مؤشر الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم لعام 2021
- سيادة القانون 2023

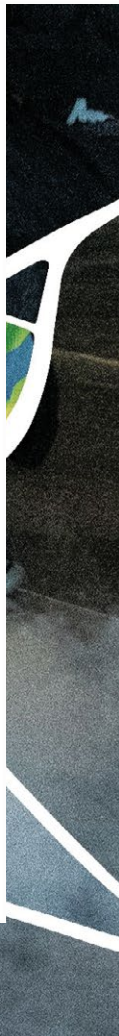

الجريمة المنظ

أوجه الضعف **الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية**

الإجرام

الشكل 7.1

معاملات الارتباط بين الإجرام ومؤشرات مختارة، بحسب القارة

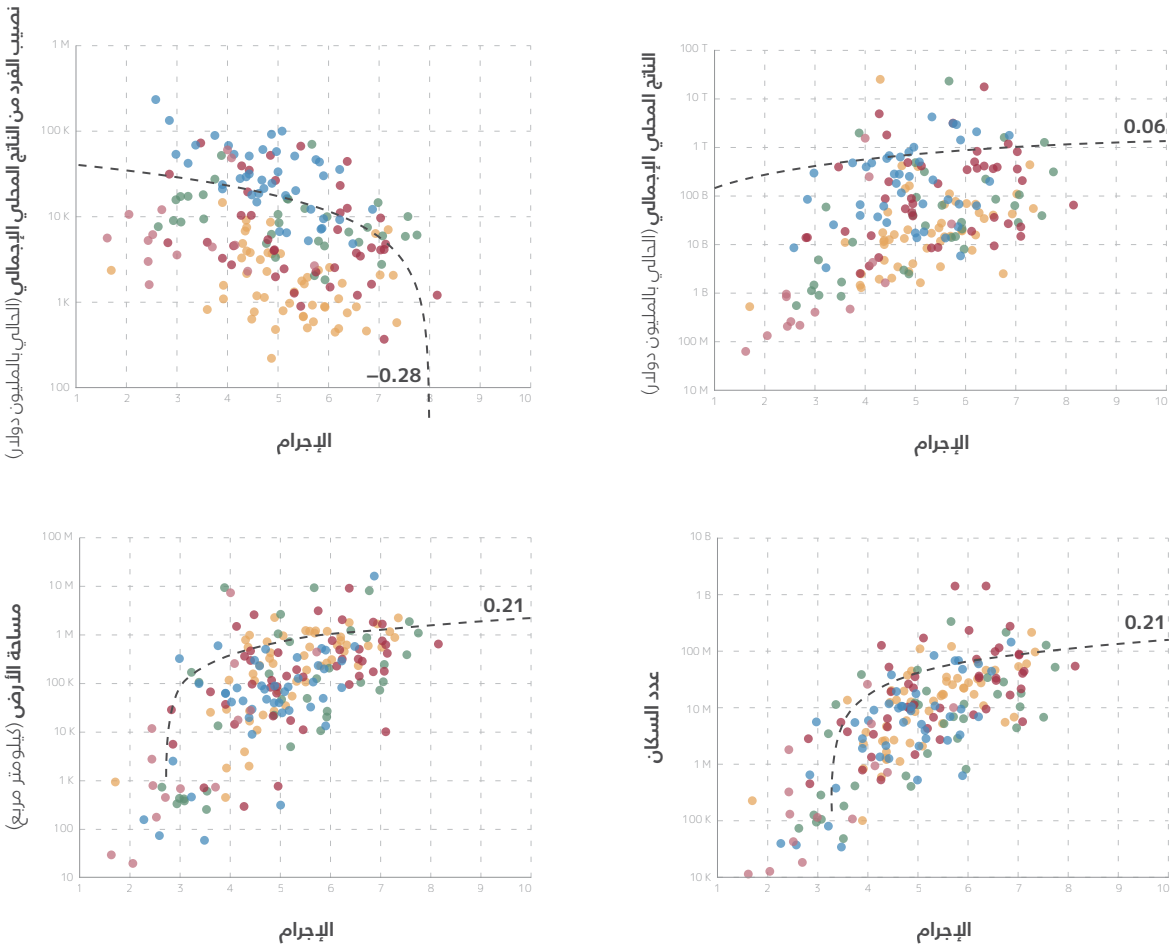

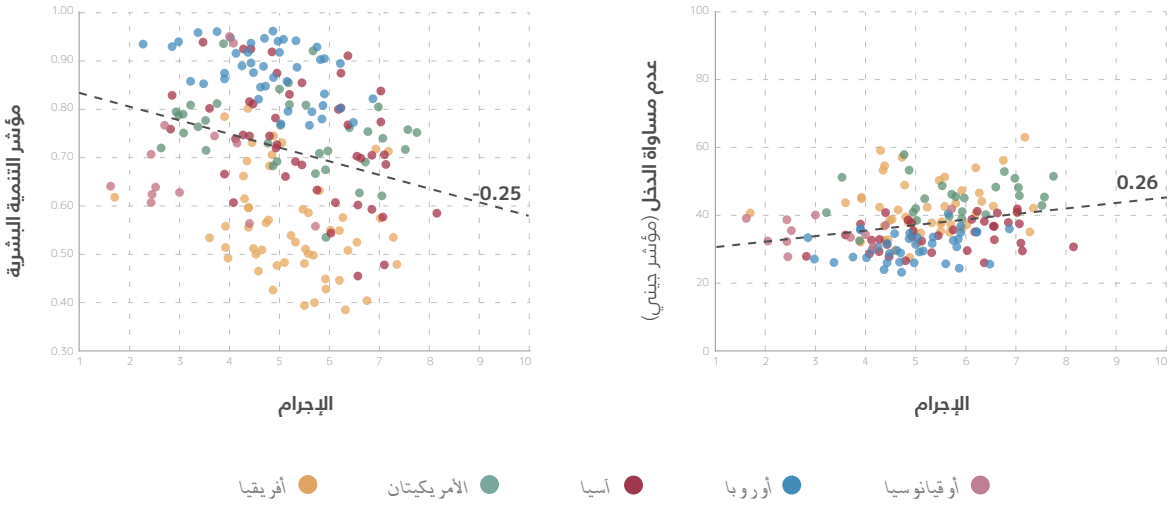

المصدر: شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة التابعة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

من ناحية أوجه الضعف الاقتصادية، تؤكد نتائج مؤشر 2023 إلى حد كبير الاستنتاجات التي تم استخلاصها في النسخة السابقة، وهي أن النشاط الاقتصادي لبلد ما، الذي يقاس بإجمالي الناتج المحلي، لا يرتبط بمستويات الإجرام. بعبارة أخرى، إن البلدان الأكثر ثراءً ليست عمومًا أكثر أو أقل عرضة للجريمة المنظمة من البلدان الأكثر فقرًا. مع ذلك، عند النظر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لا نجد الدقة نفسها في الصورة الكبرى. فمن ناحية، يمكن للأداء الاقتصادي المرتفع أن يخلق فرصًا للرخاء والتطور، ويقلل من بعض مواطن الضعف أمام الجريمة المنظمة، مثل دوافع الأفراد للمشاركة في الأسواق غير المشروعة. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن البلدان الغنية يمكن أن تتوقع معدلًا أقل من الإجرام. والواقع أن التطورات الإيجابية في بعض الحالات، مثل النمو الاقتصادي، قد تخلف أثرًا مزدوجًا. فهي قد تسهم في مكافحة بعض الاقتصادات غير المشروعة، لكنها للمفارقة قد تعرّض المجتمع لمجموعة جديدة من مخاطر الجريمة المنظمة.

وقد وفرت الأسواق الإجرامية الخمس الجديدة المدرجة في هذا المؤشر - الجرائم المعتمدة على الإنترنت، والجرائم المالية، والتجارة غير المشروعة في السلع الخاضعة للضريبة الانتقائية، وتجارة السلع المقلدة، والسلب التهديد والابتزاز مقابل الحماية - فهمًا أكثر دقة للتفاعل بين مستويات الإجرام والأداء الاقتصادي. في النسخة السابقة من المؤشر، أظهرت البيانات وجود ارتباط سلبي (-0.35) بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما ومعدل انتشار الإجرام. مع إدراج المؤشرات الجديدة، انخفضت قوة هذا الارتباط إلى -0.28.[96] ويمكن تفسير ذلك جزئيًا بأن زيادة الناتج الاقتصادي قد تقترن بخصائص معينة، مثل تطور المراكز المالية وتقدّم نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما قد يغذي بطبيعته أسواقًا إجرامية معينة. بمعنى آخر، إن التقدم الاقتصادي قد يخفف بعض مخاطر الجريمة المنظمة ولكنه قد يمهد الطريق في الوقت نفسه لمخاطر أخرى. ويتجلى هذا الضعف بشكل خاص في المجالات الخاضعة لحد أدنى من الرقابة التنظيمية أو المعرضة للفساد.

يمكن فهم العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والنشاط الإجرامي بشكل أكبر عند النظر إلى الأسواق الإجرامية الفردية. تظهر نتائج المؤشر أن الجرائم المالية منتشرة في 17[97] من أكبر 20 اقتصادًا في العالم (بدرجة 6.0 أو أعلى، ما يشير إلى "نفوذ كبير إلى شديد"). وهذا يوضح أيضًا أن البلدان الغنية ليست محصنة ضد الجريمة المنظمة. علاوة على ذلك، تبيّن أيضًا أن الجريمة المعتمدة على الإنترنت ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جميع القارات تقريبًا، باستثناء

أوروبا. ولكن هذا لا يعني أن البلدان الأخرى محمية من هذه الأسواق الإجرامية. مع انتقال العالم بشكل متزايد إلى المجال الإلكتروني، وبشكل أكبر منذ بداية جائحة كوفيد-19، شهدت العديد من البلدان، بغض النظر عن أدائها الاقتصادي، طفرة في الأنشطة الإجرامية التي تحدث عبر الإنترنت، مثل الاحتيال المالي والقرصنة.[98]

في الوقت نفسه، لا يخبرنا الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه إلا بالقليل عن كيفية توزيع الدخل والثروة بين المجتمع، وهو أمر يستحق البحث. لطالما ارتبطت الفرص المحدودة لسبل العيش المستدامة - التي تقاس عادةً بارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم مساواة الدخل - بازدهار الاقتصادات غير المشروعة.[99] وفي الكثير من المناطق المهمشة اقتصاديًا، قد يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على الدخول في أسواق غير مشروعة للبقاء على قيد الحياة، ما يجعل الاقتصادات غير المشروعة في الوقت نفسه أساسية لسبل عيش الكثيرين في جميع أنحاء العالم. ويعيد تحليل المؤشر التأكيد على هذه المفاهيم، حيث وجد ارتباطًا قدره 0.26 بين عدم المساواة في الدخل[100] والإجرام، وارتباطًا قدره 0.29 بين عدم المساواة في الدخل والجهات الفاعلة الإجرامية. ومع أن هذه الارتباطات ضعيفة، إلا أن النظرة الفاحصة عليها تُظهر تباينًا بين أجزاء مختلفة من العالم. ففي أوقيانوسيا مثلًا، يرتبط التفاوت في الدخل ارتباطًا معتدلًا بالإجرام (0.40)، في حين تبين في أفريقيا أنه لا يوجد ارتباط بين الاثنين.[101]

وتظهر نتائج مماثلة عند تقييم الإجرام بالمقارنة مع مؤشر التنمية البشرية، الذي يقيس أداء البلد في مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك متوسط العمر المتوقع والتعليم والدخل القومي الإجمالي. ويلاحظ وجود ارتباط، وإن كان ضعيفًا، بين التنمية البشرية والإجرام (0.25-)، ما يعني أن التنمية البشرية على المستوى الفردي تلعب دورًا في مستويات الإجرام في البلد، وإن كان ذلك بدرجة ضعيفة. غير أن اتجاه السببية بين المتغيرين ما زال غير مؤكد، إذ يحتمل أن يؤثر كلا العاملين على أحدهما الآخر.

وبالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية، بحث التحليل في تأثير العوامل الجغرافية على الإجرام. وتؤكد هذه النتائج من جديد نتائج المؤشر السابق، مسلطة الضوء على ضعف العلاقة الإيجابية بين الإجرام وعدد السكان (0.21) ومساحة السطح (0.21). بعبارة أخرى، إن البلدان التي تتمتع بمساحة شاسعة من الأراضي أو بعدد كبير من السكان ليست أكثر عرضة لارتفاع مستويات الإجرام إلا بدرجة قليلة. غير أن بعض المناطق تكشف عن درجة تعرّض أكبر للجريمة المنظمة نتيجةً لخصائصها الجغرافية والطبيعية. ففي القارة الأفريقية على سبيل المثال، يرتبط الإجرام ارتباطًا معتدلًا بكل من عدد السكان وحجم البلد (0.53). إذ تواجه البلدان ذات المساحات الشاسعة والحدود الطويلة التي يصعب مراقبتها تحديات كبيرة في مجال الرقابة بسبب ضعف الإدارة وانعدام الأمن المتزايد ووعورة التضاريس الطبيعية، ما يجعل المراقبة الفعالة مهمة صعبة. فضلًا عن ذلك، يمكن أن ينشأ الضعف المتفاقم عندما يكون البلد قريبًا من بلدان مجاورة تتأثر بشدة بالجريمة المنظمة أو عندما يقع على طول طرق التجارة غير المشروعة الرئيسية. وعلى النقيض من ذلك، تميل الدول الأصغر حجمًا، التي لديها فرص محدودة بالوصول إلى الموارد الطبيعية بغرض استغلالها، إلى إظهار قابلية أقل للتعرض للجريمة المنظمة.[102]

القدرة على الصمود

الشكل 7.2

معاملات الارتباط بين القدرة على الصمود ومؤشرات مختارة، بحسب القارة

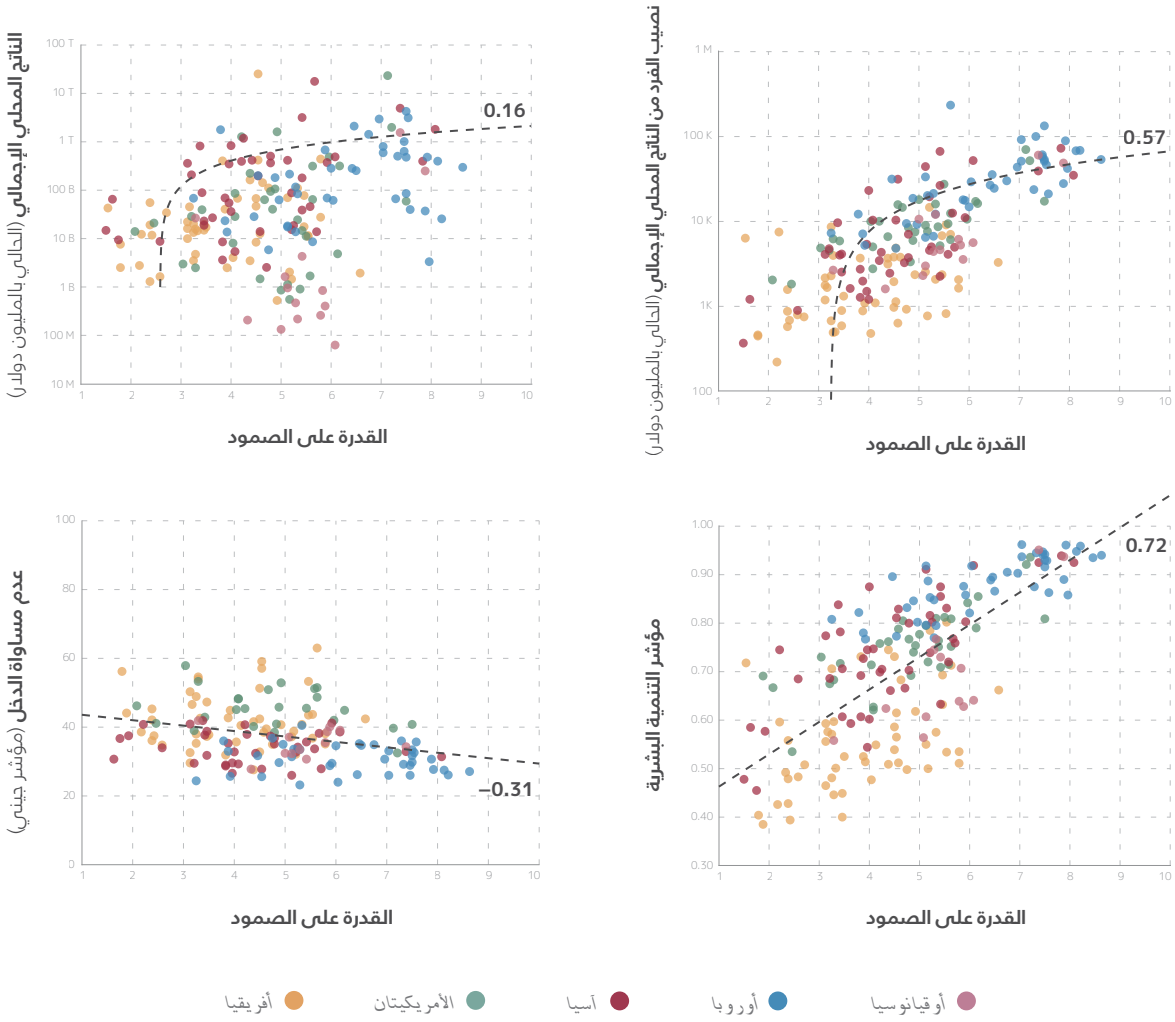

المصدر: شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

سبق وأشرنا إلى أن العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والإجرام معقدة، لأن التنمية الاقتصادية قد تخفف من بعض أوجه الضعف بينما تؤدي إلى أوجه ضعف أخرى. أما من حيث القدرة على الصمود، فالصلة أقل غموضًا. فعلى غرار نتائج المؤشر السابق، تكشف نتائج عام 2023 عن وجود ارتباط إيجابي بين القدرة على الصمود ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قدره 0.57. ويشير ذلك إلى أن البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تميل إلى إظهار مستويات

أعلى من القدرة على الصمود في وجه الجريمة المنظمة. في حين يمكن اعتبار هذه العلاقة معتدلة، تظهر جميع مؤشرات القدرة على الصمود الاثنتي عشرة أهميةً إحصائية.

والسبب بسيط: فالبلدان التي تملك قدرًا أكبر من الإيرادات المالية مخولة عمومًا بشكل أفضل لتخصيص الموارد اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة وحماية مواطنيها منها، على سبيل المثال عن طريق تقوية المجتمع المدني أو تنفيذ آليات الحد من أضرار المخدرات. ومن بين مؤشرات القدرة على الصمود، لا يجسد أي مؤشر هذه الفكرة بقدر مؤشر "دعم الضحايا والشهود"، الذي يرتبط بشكل كبير بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (0.63). تبين هذه الملاحظة أن الأفراد المعرضين بوجه خاص للأنشطة الإجرامية، مثل الضحايا والشهود، في البلدان الغنية، هم أكثر عرضة للحصول على الدعم الكافي.

لكن الاستنتاج بأن ارتفاع الناتج الاقتصادي للفرد يرتبط بارتفاع القدرة على الصمود لا ينطبق دائمًا. إذ تقدم بلدان عديدة الأدلة على عكس ذلك. فروسيا، على سبيل المثال، التي تعد من بين أكبر 15 اقتصادًا، تتمتع درجة منخفضة من القدرة على الصمود تبلغ 3.79. وتركيا (3.38) هي مثال آخر. فقد تكون البلاد قوة اقتصادية في غرب آسيا، لكنها تحتل المرتبة الدنيا في القدرة على الصمود في المنطقة.[103] وحتى عندما تكون لدى البلدان القدرة والرغبة في استثمار الموارد لمكافحة الجريمة المنظمة، هذا لا يعني دائمًا أنها تعمل على تحسين مكامن قدرتها على الصمود. والفلبين مثال صارخ على ذلك. فعلى الرغم من استثمارات بمليارات الدولارات قامت بها الفلبين على مر السنين في حربها على المخدرات، لا تزال درجتها منخفضة (4.21) من حيث القدرة على الصمود علمًا بأنها تحسنت بمقدار 0.08 فقط منذ آخر مؤشر.

ولا بد من الاستعانة بمؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي لإعطاء صورة أكثر شمولًا عن قدرة البلد على اكتساب قدرة الصمود، أو الحفاظ عليها، في مواجهة الجريمة المنظمة. وتعد التنمية البشرية أحد هذه المؤشرات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على الصمود، مع درجة 0.72. ويدل ارتفاع مستوى التنمية البشرية على أن البلد المعني قد استثمر في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبه، ما يعزز قدرته على معالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة. وفي حين أن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين لا يزال غير مؤكد، ثمة مع ذلك صلة واضحة بينهما لأن كليهما قادر على التأثير في الآخر.

من ناحية عدم المساواة والقدرة على الصمود، لا تجد النتائج أي ارتباط ذي دلالة إحصائية بينهما. وهذا يبين أن التفاوت الكبير في الدخل - وهو ما قد يحفز المشاركة في الأسواق الإجرامية في بعض الحالات، كما سبق وذكرنا - لا يلعب دورًا في تحديد قابلية البلد لتحقيق القدرة على الصمود أو الحفاظ عليها أو تعزيزها بوجه الجريمة المنظمة.

أوجه الضعف السياسي والاجتماعية والسياسية

الشكل 7.3

معاملات الارتباط بين درجات الإجرام والقدرة على الصمود ومؤشرات مختارة، بحسب القارة

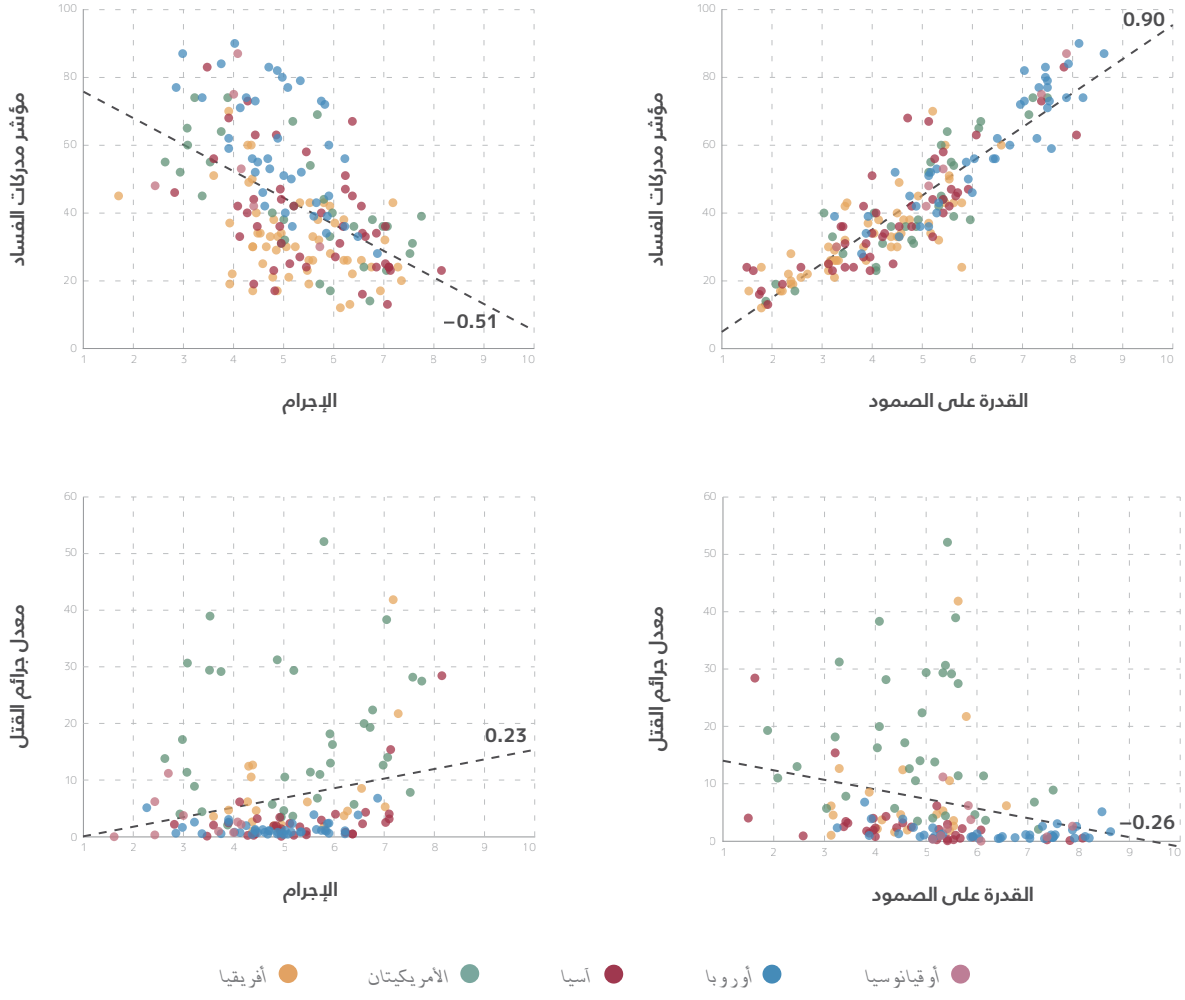

ملاحظة: معدل ضحايا القتل المتعمد لكل *100000* نسمة – البيانات حوالي *50%* من عام *2020*، و*20%* من عام *2019*، و*5%* من عام *2018*، وبيانات الـ *25%* المتبقية غير متوفرة)

الشكل 7.3 (تابع)

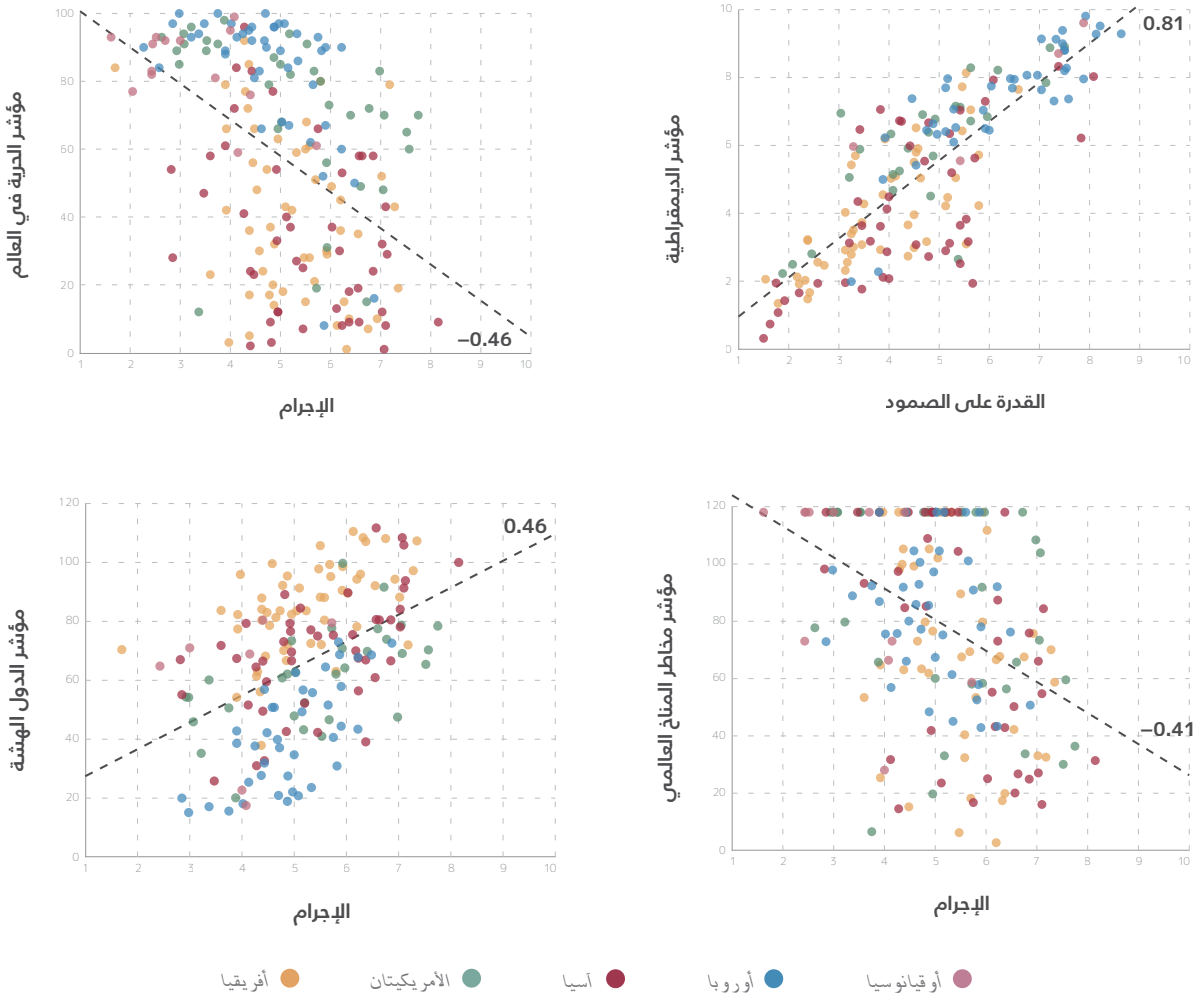

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، فريدم هاوس، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وحدة استخبارات الإيكونوميست، صندوق السلام، اليونسكو

تناول القسم السابق العلاقات الدقيقة بين الإجرام والقدرة على الصمود من جهة والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية من جهة أخرى. هنا، يتم قياس نتائج عام 2023 على أساس البيئة السياسية والاجتماعية للبلد، بما في ذلك أنواع الأنظمة الحاكمة والحريات السياسية والمدنية والفساد والنزاع والهشاشة والعنف وتغير المناخ. ويطرح التقييم أسئلة من نوع: هل تشير هشاشة الدولة إلى ضعف الآليات المؤسسية لمكافحة الجريمة المنظمة؟ هل ترتبط بعض الأسواق الإجرامية بالعنف أكثر من سواها؟ هل يمكن تحديد العلاقات بين تغير المناخ والإجرام؟

تؤكد الاستنتاجات المستخلصة نتائج النسخة السابقة، وتحديدًا وجود ارتباط قوي بين القدرة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة ومستوى الحريات الديمقراطية التي يسمح بها البلد لمواطنيه (0.81). بعبارة أخرى، تظهر الديمقراطيات في الغالب مستويات أعلى من القدرة على الصمود مقارنة بالدول الاستبدادية. فالشفافية والمساءلة

المتأصلتان في النظم الديمقراطية توفر إطارًا متينًا للآليات المؤسسية المصممة لمكافحة الجريمة المنظمة. في الدول الديمقراطية دستوريًا على سبيل المثال، التي تتمتع بسلطة قضائية مستقلة وإعلام حر ومؤسسات مجتمع المدني قوية، يمكن عادةً تنفيذ عمليات تنظيمية فعالة تقلل من فرص الفساد وتمكن أجهزة إنفاذ القانون من العمل باستقلالية ونزاهة.

وقد وجدت أيضًا بيانات هذا العام ارتباطًا - وإن كان ضعيفًا - بين الديمقراطية والإجرام (0.36-)، ما يشير إلى أن البلدان ذات القيم الديمقراطية الأكبر عادة ما تكون أقل عرضة لارتفاع مستويات الإجرام. مع ذلك، نجد دليلًا على نقيض ذلك في العديد من البلدان. وبالفعل ثمة دول غربية ذات مستويات عالية من الديمقراطية حصلت أيضًا على درجات عالية في الإجرام، وهي إيطاليا (6.22) وإسبانيا (5.90) وفرنسا (5.82) والولايات المتحدة (5.67). وقد شهدت البلدان الأربعة جميعها زيادة في مستويات الإجرام مقارنة بنتائج المؤشر السابقة.[104]

وعلى النحو نفسه، ثمة ارتباط كبير قدره 0.46- بين الإجرام ومؤشر الحرية في العالم. وهذا يشير إلى أن البلدان التي تدعم وتعطي الأولوية لحماية الحقوق السياسية والحريات المدنية تميل إلى تسجيل مستويات أدنى من الإجرام. ويبرز هنا على وجه الخصوص عدد قليل من الأسواق الإجرامية. تم العثور على ارتباطات قوية بين الحرية والإتجار بالبشر (0.65-) وتهريب البشر (0.50-). وهذا ليس مفاجئًا: فالبلدان التي تتعرض فيها الحقوق السياسية والحريات المدنية للخطر بسبب الملاحقة القضائية أو النزاع أو عدم الاستقرار تشهد نزوحًا جماعيًا بحثًا عن الأمان والحرية في مكان آخر.

ويعتبر الفساد قضية أخرى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستويات الديمقراطية والحرية. من الفساد المنخفض المستوى في أجهزة إنفاذ القانون، إلى الإفلات من العقاب داخل النظام القضائي نتيجة الرشوة، إلى التورط المباشر لأصحاب المناصب على أعلى المستويات السياسية في الاقتصادات غير المشروعة، يلعب الفساد دورًا مهمًا في قابلية البلد للتعرض للجريمة المنظمة، وفي تمكين التسلل الإجرامي إلى جهاز الدولة.[105] وما لا يثير الدهشة هو أن نتائج مؤشر 2023 وجدت ارتباطًا سلبيًا قويًا للغاية بين مدركات الفساد والقدرة على الصمود (0.90-). مع أن الاتجاه السببي الدقيق ليس واضحًا، إلا أن الصلة بين الفساد وضعف القدرة على الصمود واضحة. وكذلك، تكشف النتائج عن وجود ارتباط معتدل بين الفساد والإجرام (0.51). وربما ما هو أقل توقعًا هو التباين في العلاقة بين الفساد ومختلف الأسواق الإجرامية. بعبارة أخرى، ترتبط بعض الأسواق غير المشروعة بالفساد أكثر من غيرها، وهي في المقام الأول تهريب البشر والإتجار بالأسلحة والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة. يمكن تفسير الارتباط الوثيق بين هذه الأسواق والفساد بدور مسؤولي الدولة في رصد التحركات عبر الحدود وفي إدارة المخططات التنظيمية في القطاعات الرئيسية.

لطالما كان التقاطع بين النزاعات والجريمة المنظمة معروفًا. فالمناطق الجغرافية التي تتصف بالنزاعات والعنف والاضطرابات الاجتماعية تخلق بيئة مؤاتية للأنشطة الإجرامية المنظمة. في السياقات المماثلة، يوفر انهيار هياكل الحكم وضعف إنفاذ القانون ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، أرضًا خصبة للشبكات الإجرامية. ويؤدي اضطراب الاقتصادات القانونية وتشريد السكان أثناء النزاعات إلى التباين الاقتصادي والتفكك الاجتماعي، ما يمكن أن يغذي الأنشطة الإجرامية. وبالمثل، فإن غياب المؤسسات القوية وتآكل التماسك الاجتماعي يمكن أن يؤديا إلى تفاقم الأوضاع، حيث تصبح المجتمعات المحلية أكثر ضعفًا وعرضة للاستغلال من قبل جماعات الجريمة المنظمة.

وتؤكد النتائج التي تم التوصل إليها هذه المفاهيم. عند النظر إلى الدول التي سجلت أعلى درجات الإجرام، نرى أن العديد منها غارق في النزاعات وعدم الاستقرار منذ عقود، ومنها أفغانستان والعراق وميانمار وإثيوبيا وسريلانكا. فهشاشة الدولة تفسح المجال أمام نمو الجريمة المنظمة، خصوصًا على صعيد الجهات الفاعلة الإجرامية التابعة للدولة، عندما تسمح للجماعات الإجرامية بالتغلغل في الدولة. وتكشف البيانات أن هشاشة الدولة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجهات الفاعلة التابعة للدولة (0.74)، التي تمكّن الأسواق الإجرامية من الازدهار وسط الفساد والرقابة الحكومية المحدودة. وقد تبيّن أن الأسواق الإجرامية الأكثر ارتباطًا بهشاشة الدولة هي الإتجار بالبشر (0.53) والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة (0.53).

وعادةً ما ترتبط الجريمة المنظمة بالعنف والقتل. ومن المعروف أن البيئات التي تنطوي على اقتصادات غير مشروعة، مثل تجارة الأسلحة النارية والمخدرات، معرّضة للعنف في غياب الأنظمة القضائية الفعالة وآليات إنفاذ القانون. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات عالمية شاملة عن جرائم القتل في جميع أنحاء العالم، تدعم الإحصاءات المتوفرة فكرة وجود ارتباط معتدل بين معدلات جرائم القتل وبعض الأسواق الإجرامية، ولا سيما الإتجار بالكوكايين (0.42) والإتجار بالأسلحة (0.37)، وبدرجة أقل السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية (0.30). ومن الممكن أن تؤثر جرائم القتل والأسواق الإجرامية بعضها على بعض. فالبيئات التي تتعرض فيها السلامة والتنمية للخطر تحفز قيام الاقتصادات غير المشروعة؛ وفي غياب وكالات إنفاذ القانون والقضاء الفعالين، يسهم ذلك في ارتفاع معدل جرائم القتل. في حالة أسواق المخدرات، تتأثر المجتمعات المحلية سلبًا متى كانت السلامة مزعزعة، إذ أنها توجِد بيئة لا يكون فيها الأفراد أكثر عرضة لتعاطي المخدرات فحسب، بل يمكن للمتاجرين بالمخدرات أيضًا أن يعملوا فيها بدون عقاب.

وتتضح هذه الفكرة عند قياس معدلات القتل مقارنة بالتغيرات في الإجرام بمرور الوقت. ففي أفريقيا على سبيل المثال، ترتبط جرائم القتل بشكل معتدل بالتغيرات في معدل الإجرام (0.43-)، في حين يبلغ معدل هذا الارتباط في الأمريكيتين وأوروبا 0.39- و0.31، على التوالي. لذلك من المرجح أيضًا أن ترتفع معدلات جرائم القتل في البلدان التي شهدت ارتفاعًا في معدلات الإجرام، أقله في معظم أنحاء العالم.

ولا يرتبط القتل بالإجرام وتغيرات الإجرام بمرور الوقت فحسب، بل يرتبط أيضًا بقدرة البلد على الصمود. وهذه هي الحال في العالم كله تقريبًا. ففي آسيا مثلًا، ترتبط معدلات جرائم القتل ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات في القدرة على الصمود مع مرور الوقت (0.70-). بعبارة أخرى، من المرجح أن تكون البلدان التي ترتفع فيها معدلات جرائم القتل قد شهدت انخفاضًا في درجات قدرتها على الصمود مقارنة بعام 2021. ويؤدي العنف الشديد إلى انعدام الأمن والاستقرار الاجتماعي، ويضعف سيادة القانون ويعيق الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، ما يقوض القدرة على الصمود في نهاية المطاف. غير أن هذا لا يعني وجود علاقة سببية مباشرة. ومن الجدير بالذكر أنه بالنسبة لأوروبا وأفريقيا وآسيا، لم يتم العثور على صلة بين التغيرات في القدرة على الصمود ومعدلات القتل.

إن تأثير تغير المناخ على الجريمة المنظمة وغيرها من جوانب المجتمع يزداد وضوحًا. وهذا ينعكس في البيانات عند مقارنة درجات مؤشر 2023 بمؤشر مخاطر المناخ العالمي، والذي لوحظ فيه ارتباط معتدل بالإجرام قدره 0.41. على المستوى العالمي، تتأثر البلدان – وإن كان بشكل غير متساو – بتغير المناخ لأنه يؤدي إلى النزوح الجماعي، حيث إنّ الظواهر الجوية المتطرفة وارتفاع منسوب مياه البحر والتدهور البيئي تجبر الناس على الفرار من ديارهم بحثًا عن مناطق أكثر أمانًا أو سبل عيش أفضل. وهذا يؤدي أيضًا إلى أنشطة إجرامية. في أعقاب الأحداث المدمرة المتصلة

بالمناخ، استغلت الجهات الفاعلة الإجرامية الظروف الهشة، وانخرطت في الإتجار بالبشر وتهريبهم، واستخراج الموارد بصورة غير مشروعة، ما أدى إلى إدامة دورة الدمار البيئي والجريمة المنظمة.

وفي حين أن تزايد حدة الكوارث المرتبطة بتغير المناخ، بما في ذلك الأعاصير والفيضانات والجفاف، هو ظاهرة عالمية، إلا أن البيانات تكشف أيضًا أن الصلة بين تغير المناخ والإجرام تؤثر على أجزاء معينة من العالم أكثر من غيرها. وتسجل هذه العلاقة ذروتها في أوقيانوسيا، حيث تبلغ درجة الارتباط 0.55، تليها آسيا (0.52) وأفريقيا (0.36) والأمريكيتان (0.31)، بينما يسجل الارتباط في أوروبا درجة ضعيفة تبلغ 0.19. وفي حين أن الارتباط بين مخاطر تغير المناخ والإجرام يختلف باختلاف المنطقة، من المهم الإقرار بأن لهذه العلاقة القدرة على التحول مع استمرار اتجاهات تغير المناخ بالتطور مع الوقت.

08

الاستنتاجات

تقدم نتائج مؤشر 2023 أفكارًا مثيرة للاهتمام حول تطور الاقتصادات غير المشروعة، والجهات الفاعلة المعنية، وفعالية تدابير القدرة على الصمود المصممة لمواجهة خطر الجريمة المنظمة.

لقد أدت الأحداث العالمية الكبرى خلال العامين الماضيين، بالترافق مع ما تبقى من تبعات الجائحة المهولة، إلى ظهور عالم ممزق ومنقسم وغارق في النزاعات. وفي الآونة الأخيرة، ازداد انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية حدة، وتزعزع الاستقرار السياسي، واشتدت النزاعات أكثر من أي وقت مضى، ما خلّف وقعًا جسيمًا على الجريمة المنظمة في العالم.

سرعان ما أصبح واضحًا أن جائحة كوفيد-19 لم توجه ضربة قاضية للاقتصاد العالمي غير المشروع. فمع اضمحلال الجائحة، أعاد المجرمون احتلال المساحات القديمة بينما أحكموا قبضتهم القوية على مصادر دخل جديدة. وأُجبرت الدول في جميع أنحاء العالم على التسليم بأن الجريمة المنظمة لم تظهر أي بوادر تباطؤ، بل على العكس تمامًا، فقد تنامت خلال العامين الماضيين. ويبدو أن الدول غير قادرة على مواكبة التهديد المتزايد الذي تشكله الجريمة المنظمة، ما أسهم في اتساع الهوة بين الإجرام والقدرة على الصمود. وجدير بالذكر أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في بلدان تتسم بارتفاع مستويات الإجرام قد ازدادت منذ عام 2021، في حين ظلت مستويات القدرة على الصمود على حالها.

وبحسب منهجية المؤشر، برزت الجرائم المالية في مقدمة أكثر أشكال النشاط الإجرامي انتشارًا وسيطرة في العالم - متفوقة على الأسواق المتعلقة بالبشر والنمو في تجارة الكوكايين والمخدرات الاصطناعية. وقد وجدت نتائجنا أن الجريمة المالية منتشرة في كل مكان، وتستهدف الضحايا من مختلف أطياف النظام الاجتماعي والاقتصادي، من الشركات الكبيرة إلى الأفراد. إنها شكل من أشكال الجريمة المنظمة التي تقوض بشكل خطير التماسك الاجتماعي والاقتصادي للبلدان. علاوة على ذلك، لا يزال الفساد، ولا سيما في القطاع العام، عاملًا ميسرًا للجريمة المنظمة، إذ لا تزال الجهات الفاعلة الإجرامية تتغلغل في جميع مجالات جهاز الدولة. وتماشيًا مع نتائج عام 2021، لا تزال الجهات الفاعلة التابعة للدولة القوة الموجّهة المهيمنة على الجريمة المنظمة. فعندما تُحكم هذه المصالح الإجرامية المرتبطة بالدولة قبضتها، تقل بشكل كبير الفرص المتاحة أمام بلدانها لتصميم أطر واقعية ومؤثرة وقابلة للتنفيذ لتعزيز القدرة على الصمود بوجه خطر الجريمة المنظمة.

ولما كان الإجرام يقوض الحكم الرشيد، والفساد يحبط الاستجابات الفعالة، من الضروري تعزيز آليات الرقابة وأطر حماية ضحايا الجريمة المنظمة، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، من أجل وضع تدابير فعالة ومستدامة للقدرة على الصمود. ولكن، كما كشف المؤشر، انحرفت استجابات التصدي للجريمة المنظمة بشدة نحو الآليات المؤسسية خلال العامين الماضيين، وفشلت في الوقت نفسه في معالجة أوجه الضعف الاجتماعية والهيكلية التي تسمح للإجرام بالترسخ. على الرغم من وجود أطر دولية سليمة، تنعكس في الارتفاع الملحوظ في مؤشر "التعاون الدولي"، إلا أن التعاون مع المجتمع المدني غائب بشكل مقلق، وفق ما يتضح من انخفاض مؤشر "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة". وهذا يكشف عن ميل بعض الأنظمة الحاكمة إلى اتخاذ إجراءات صارمة لقمع الانشقاقات والمعارضة والحريات الإعلامية. فالقيود والرقابة تكتم صوت الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، وتقوض فعاليتها كوكلاء للرقابة وحرية التعبير وكدعاة للديمقراطية. والنتيجة هي تقويض القدرة على الصمود وزيادة الضعف. إن التعاون الفعال في بين مؤسسات الدولة ومع النظراء من غير الدول هو حاجة ماسة

وأمر ضروري لإرساء الحكم الرشيد وتكييف الالتزامات الدولية مع السياقات المحلية وتنفيذ أطر مجدية للقدرة على الصمود تكون كفيلة بمواجهة تأثير الجريمة المنظمة.

ونظرًا إلى هذه التحديات، من بالغ الأهمية أن توجه السلطات الوطنية والكيانات الدولية أنظارها نحو بناء القدرات من خلال الترويج لنهجٍ شامل وكلي حقًا للتصدي للجريمة المنظمة. في حين أن بعض الضغوطات العالمية تكون خارج سيطرة الحكومات ولا يمكن علاج العالم الممزق بسهولة، إلا أنها قد تحدد على الأقل الطريقة التي يتم بها أخذ المخاطر في الحسبان وتخفيف التهديدات الملموسة بشكل مناسب. ولا بد من أن تكون جميع آليات القدرة على الصمود والتدابير الوقائية اللازمة جاهزةً للتنفيذ من أجل توفير أفضل استجابة ممكنة للجريمة المنظمة. فالحكم الرشيد، الذي يتسم بالشفافية والمشاركة والمساءلة، يرسي الأساس لبناء القدرة على الصمود. ولكن مشاركة جميع أصحاب المصلحة، من الدول وغير الدول، في المناقشة حول التهديدات المتطورة للجريمة المنظمة أمر أساسي إذا أردنا في نهاية المطاف تعديل المسار ودفع الجهود العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والتصدي لهذه الظاهرة إلى أقصى حد ممكن.

الملحق 1

أداة تفاعلية

الموقع الإلكتروني لمؤشر الجريمة المنظمة العالمية

تم إنشاء موقع إلكتروني مخصص - ocindex.net - لإطلاق النسخة الأولى من الأداة، وذلك بهدف تصوير نتائج مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، وفرز النتائج ومقارنتها، والبحث في أوجه الارتباط والسماح للمستخدم باستكشاف البيانات. وتوفر نسخة 2023 من الموقع منصة محدثة تتميز بوظائف جديدة وتجربة استخدام محسنة.

من خلال استكشاف المؤشر ووظائفه، يمكن للمستخدم مقارنة البيانات بحسب المناطق الجغرافية والمواضيع - وللمرة الأولى مع طبعة هذا العام، بحسب الفترات الزمنية - ما يتيح تحديد الاتجاهات المسجلة وفق المكان والزمان.

وعلى غرار المنصة السابقة، تحتوي الصفحة الرئيسية على خريطة تمثيلية للإجرام تسمح للمستخدم برؤية الدرجات الخاصة بخمس عشرة سوقًا إجرامية، وخمسة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية، و12 مؤشرًا للقدرة على الصمود، بالإضافة إلى درجات

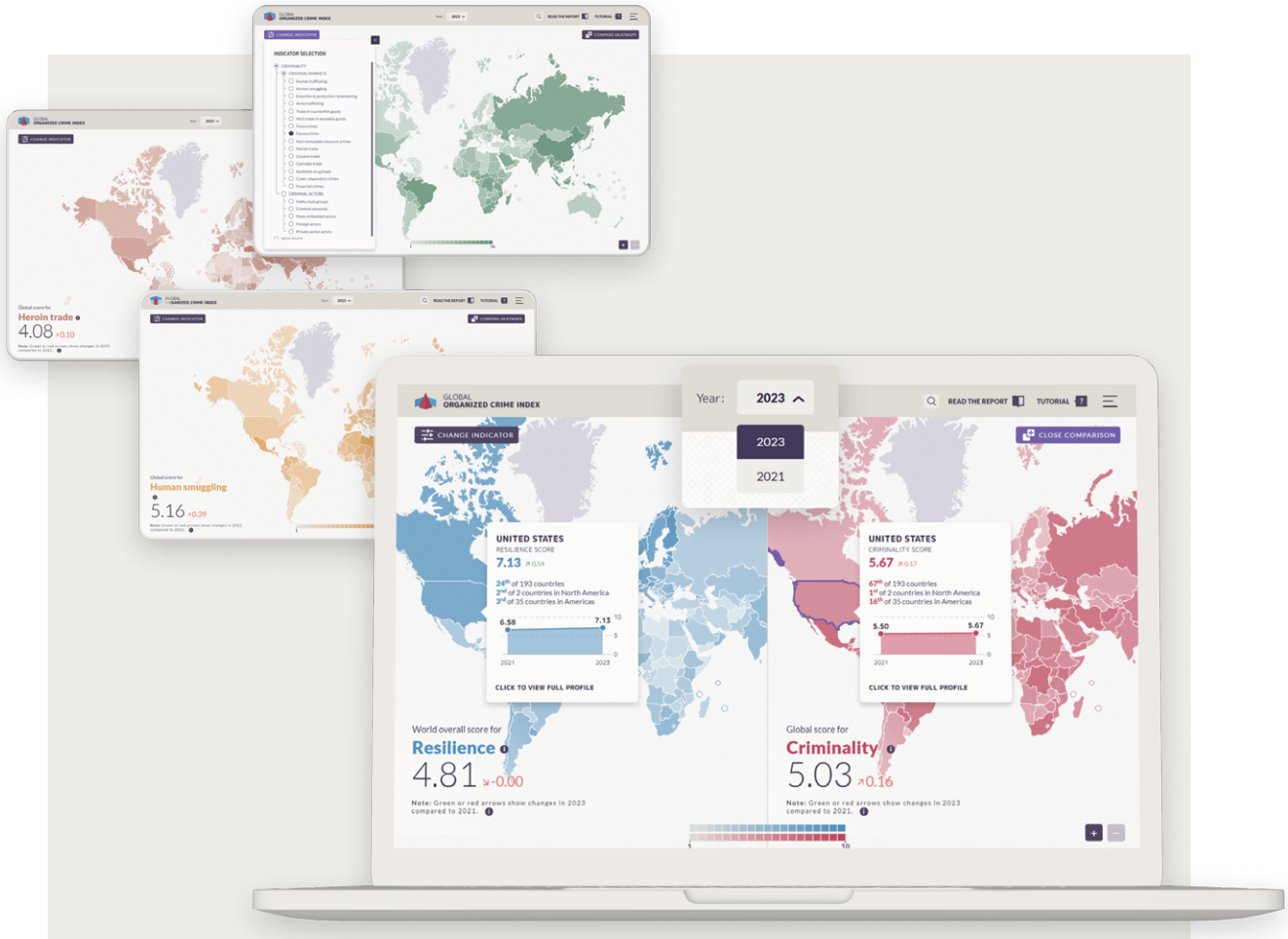

العناصر الإجمالية والفرعية. وعند التمرير فوق بلد ما على الخريطة، تظهر نظرة عامة على درجاته الإجمالية والفرعية. بالإضافة إلى ذلك، يسمح الموقع بمقارنة الخرائط لمؤشرات مؤشر الجريمة المنظمة العالمي في جميع مكونات الأداة. وتتوفر أيضًا أقسام مواضيعية وجغرافية على الموقع الإلكتروني تركز على كل مؤشر من مؤشرات الإجرام والقدرة على الصمود وعلى كل منطقة فرعية في القارات، بما يتيح إجراء مقارنات جنبًا إلى جنب بين المناطق والمجالات المواضيعية.

وفي عنصرَي الإجرام والقدرة على الصمود، يتم تصنيف البلدان بحسب درجاتها، ما يمنح المستخدم خيار التحليل المقارن. وليس المبتغى من التصنيفات الحكم على البلدان ذات الأداء الأفضل أو الأسوأ أو مجرد تحديدها، بل بدء حوار بين صانعي السياسات والهيئات الإقليمية للتشجيع على البحث في تأثير الجريمة المنظمة على بلدانهم من حيث الأسباب والكيفية، والتعلم بعضهم من بعض لتطوير استراتيجيات صمود فعالة مخصصة لسياقات محددة.

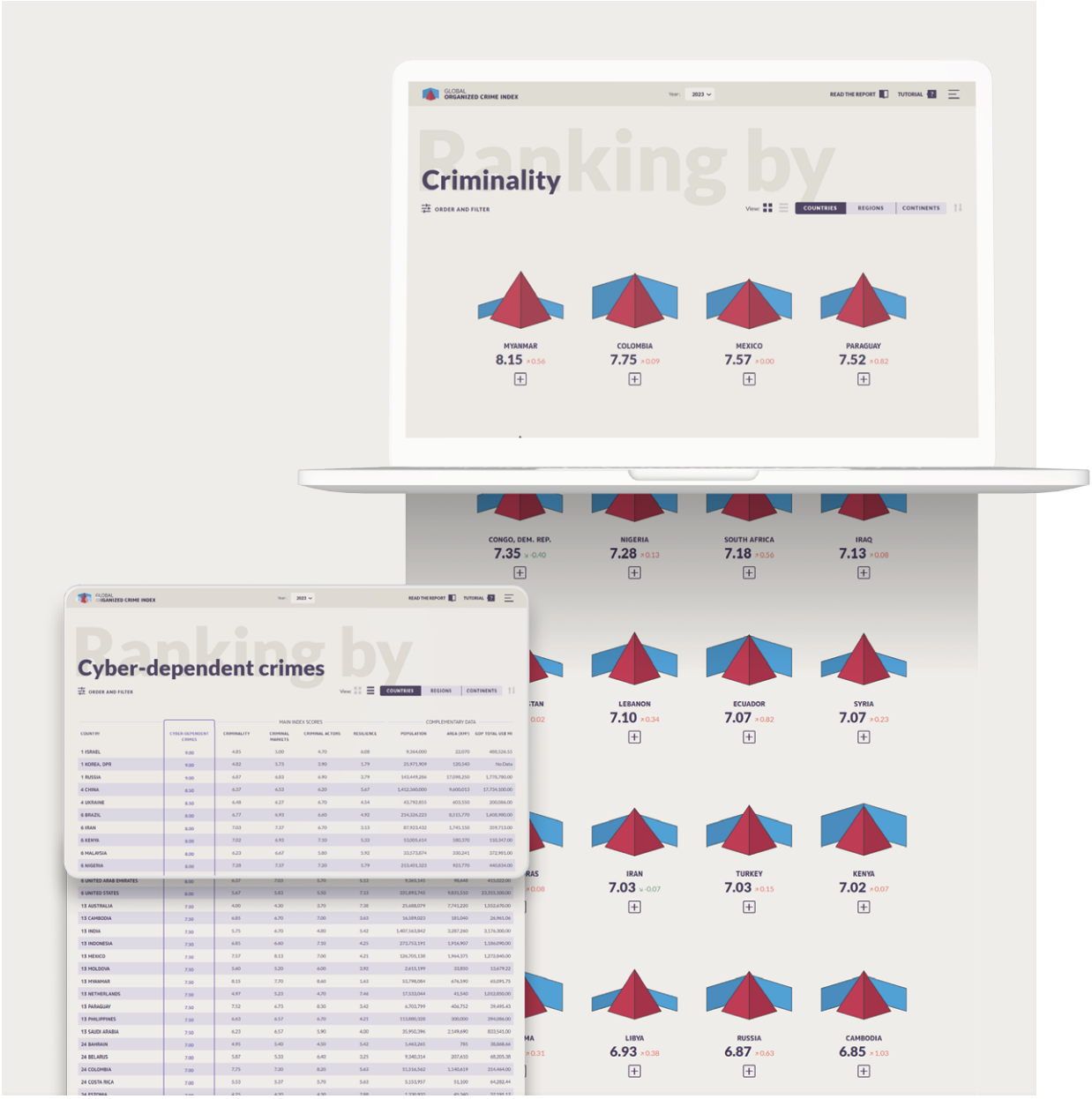

بالإضافة إلى الدرجات والتصنيفات، أبقى موقع المؤشر على قسم "ملخصات البلدان" وعمل على تحديثه ليسمح للمستخدم بالاطلاع على السرديات التي تستند إليها نتائج البلدان. توفر هذه الملخصات السياق الخلفي لمؤشرات الإجرام والقدرة على الصمود في كل بلد، وتوضح الاتجاهات الرئيسية في هذا الإطار.

في قسم استكشاف البيانات، يمكن للمستخدم إجراء مقارناته الخاصة من خلال عرض درجات المؤشر من حيث علاقة إحداها بالأخرى، بالإضافة إلى المؤشرات الخارجية والمؤشرات الأخرى. وبذلك، يقدم المؤشر إطارًا جامعًا وشاملًا للعلاقة الكلية بين البلد والجريمة المنظمة، وفي الوقت نفسه، تتيح مؤشراته ومكوناته الفرعية للمستخدم تصنيف هذه المعلومات وتحديد أوجه الارتباط مع مختلف مجالات التأثير في أي بلد أو منطقة معينة.

الميزات الجديدة: تحسين تجربة المستخدم

كما سبق وذكرنا، أصبح المستخدم الآن قادرًا على إجراء مقارنات طولية باستخدام البيانات التاريخية من النسخة السابقة للمؤشر. وإلى جانب هذه القدرة التحليلية، أدخلت ميزات أخرى لتحسين تجربة المستخدم العامة:

- أدرجت تعريفات مقتضبة للأسواق الإجرامية وأنواع الجهات الفاعلة ومؤشرات القدرة على الصمود، وهي تظهر عندما يقوم المستخدم بالتمرير فوق أي مؤشر (مثلًا، الخرائط التمثيلية وصفحات البلدان والتصنيفات، وما إلى ذلك). للاطلاع على التعريفات الكاملة، يمكن للمستخدم مراجعة قسم "التعريفات الموسعة والأسئلة التوجيهية" في قسم "التنزيلات".

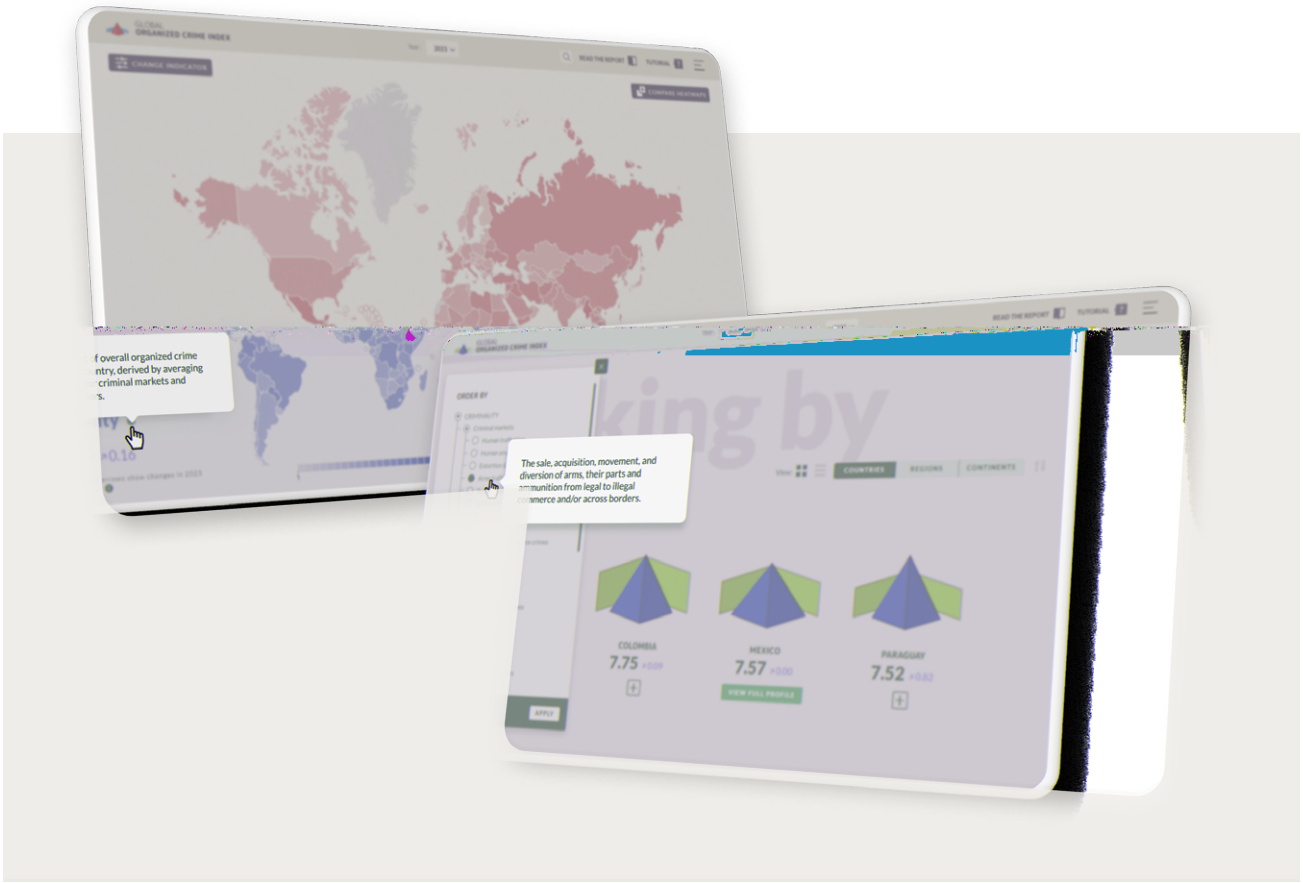

- تم توسيع قسم "نبذة" ليشمل جميع أنشطة التحليل والنشر، مثل المدونات والبودكاست والأوراق البحثية المتعلقة بقياس مختلف أسواق الجريمة المنظمة والأحداث ذات الصلة، والتي تم تصورها وتنفيذها لعرض نتائج المؤشر.

- تم إنشاء استطلاع للمستخدمين لتقييم تجربتهم ومستوى تفاعلهم مع المؤشر (راجع قسم "الملاحظات"). وقد تم إدخال هذا الشق لمعرفة كيف يتم استخدام المؤشر وما يمكن تحسينه لمساعدتنا على تقديم أفضل تجربة ممكنة.

الملحق 2

تفسير النتائج

إنّ مؤشر الجريمة المنظمة العالمي هو أداة مبنية على البيانات تهدف إلى توحيد المفاهيم المعقدة للإجرام والقدرة على الصمود في 193 دولة. وفي حين أن التوحيد القياسي يتيح إجراء تحليلات مقارِنة ويسهّل التفسير، إلا أنه لا يخلو من التحديات. فقد يختلف جمع البيانات من بلد إلى آخر من حيث التوافر والموثوقية والتوحيد والتوافق. وتتجلى هذه المسائل بوضوح أكبر في ضوء الطابع السري المتأصل للجريمة المنظمة. في حين يسعى المؤشر إلى التغلب على هذه التحديات من خلال عمليات التحقق من الخبراء والمصادر الثلاثية، ينشأ تحد آخر عندما تتوفر معلومات كثيرة عن بلد معين أو مكون معين. تسهم البحوث والمعلومات في تعميق فهمنا لحالة الجريمة المنظمة في بلد معين وقدرته على الصمود، بما يتيح الاسترشاد بها لوضع السياسات واتخاذ التدابير بشكل أفضل. ولكن بالنسبة للأدوات المقارنة مثل المؤشر، من شأن تحيز المعلومات - حيث يتم نشر معلومات عن بعض المناطق أكثر من غيرها - أن يشوّه النتائج وتفسير الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها. بعبارة أخرى، قد تبدو مشكلة الجريمة المنظمة أكثر حدة في البلدان التي يتوفر فيها قدر أكبر من المعلومات والأبحاث والبلاغات. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمؤشر في تسليط الضوء على المجالات التي تفتقر إلى المعلومات، في محاولة للتشجيع على إجراء المزيد من الأبحاث حولها. ومن المهم أن يتقبّل أصحاب المصلحة ما تمثله هذه المؤشرات وما تقدمه من معلومات باعتبارها مكملة لوسائل جمع المعلومات الأخرى. فقد تكون المعلومات والأدلة المنشورة غائبة في بعض الحالات، ولكن الخبراء الذين يملكون معرفة متعمقة بسياق معين يقرّون بوجود المشاكل. وفي مثل هذه الحالات، يعتمد المؤشر، بوصفه تقييمًا يقوده الخبراء، اعتمادًا كبيرًا على معرفة الخبراء لتقييم سياقات البلدان.

التنوع في مكونات المؤشر

من الممكن أن تسجل البلدان التي تختلف من حيث الإجرام والقدرة على الصمود الدرجات نفسها، في حين أن البلدان التي تواجه مشكلة حادة للغاية مع الجريمة المنظمة قد تسجل درجات أقل من البلدان الأخرى. ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال هيكلية المؤشر. بما أن درجات الإجرام والقدرة على الصمود الإجمالية تُحدد بالاستناد إلى المتوسط البسيط لمؤشراتها المركبة، فالبلدان التي تضم مجموعة متنوعة من الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية ستسجل درجات أعلى من تلك التي لها خصائص إجرامية أقل، وإن كانت أكثر انتشارًا. والأمر سيان بالنسبة لمؤشرات القدرة على الصمود. فدرجات القدرة على الصمود الإجمالية تعتمد على قدرة البلد على معالجة وضع الجريمة المنظمة استنادًا إلى نهج شامل ومتعدد الأوجه، بدلًا من نهج قائم على العدالة الجنائية أو الاقتصاد.

القيود

إدراكًا للصعوبات التي ينطوي عليها إنشاء أداة تعالج موضوعًا شديد التنوع وسريًا بطبيعته، لا مفر من ترافق المؤشر مع قيود وتحيزات محتملة. مع ذلك، يمكن القول إن هذه العملية تستحق العناء، على الرغم من قيودها التي نأمل أن تصبح حافزًا للمزيد من المناقشات.

من الناحية المنهجية، ثمة اعتبارات يجب الأخذ بها عند تفسير الدرجات. الاعتبار الأول والأهم هو أن المؤشر يعتمد بشكل كبير على المعرفة والخبرة الفردية للخبراء، وهذا ما يطرح إمكانية التحيز الضمني حيث قد تؤثر قناعات الخبراء الشخصية على حكمهم. وتبعات هذا الأمر متعارضة تمامًا. فمن ناحية، قد ينتقد الخبراء حالة معينة أكثر من اللزوم، نظرًا لمعرفتهم بأوجه القصور في بلد معين؛ ومن ناحية أخرى، قد يميلون إلى التساهل بشكل مفرط. وفي حين افترضنا أن الاحتمال الأخير وارد أكثر من الأول قبل جولات التقييم، لوحظ أن الخبراء يميلون إلى إبداء موقف أشد انتقادًا وغالبًا ما يولون معايير أعلى لبلدان معينة، ولا سيما البلدان

المتقدمة النمو. لذلك، حاولنا طوال عملية تطوير الأداة أن نسيطر على هذا التحيز من خلال توفير موجزات أولية للبلدان لتكون أسسًا يستند إليها الخبراء لإجراء تقييماتهم، وأيضًا من خلال تحديد عتبات للدرجات لتوجيه عملية التقييم، على النحو المبين في القسم المتعلق بالمنهجية. بالإضافة إلى ذلك، خضعت جميع البلدان لعدد من جولات التحقق المجهولة الهوية، حيث تمت مقارنة الدرجات بين المؤشرات والمناطق من أجل محاولة الكشف عن أي تحيز ضمني.

بعد ذلك، تم تقديم الدرجات التي وضعها الخبراء في جولة التصنيف الأولية إلى خبراء آخرين في جولات التقييم الجغرافية والمواضيعية التالية. وقد أفسح ذلك المجال أمام وجود تحيز تأكيدي حيث يؤكد الخبراء الدرجات التي تم إسنادها في الجولات السابقة. ولمعالجة هذا الأمر، أجريت جولة إضافية للتحقق من الدرجات، حيث اجتمعت مجموعات من الممثلين عن مختلف مجالات الخبرة وشاركت في مناقشات إقليمية منظمة لمناقشة وتدقيق الدرجات والمبررات لكل بلد.

وبما أن أحد جوانب أداة المؤشر هو مساعدة صانعي السياسات على تحسين نهجهم في التعامل مع الجريمة المنظمة، من الضروري فهم مصدر الأضرار التي تلحق بالأسواق المختلفة. ومما لا شك فيه هو أن العديد من الأضرار المرتبطة بأسواق محددة تنبع من السياسات المتبعة. ومن الأمثلة على ذلك تجارة القنب. فالسياسات المتعلقة بالضبط القانوني للقنب واستخدامه تختلف من بلد إلى آخر، وحتى داخل البلد الواحد. ولذلك كان تقييم التأثير المرتبط بتلك السوق ملتبسًا. ففي حين أن عددًا متزايدًا من الدول يعمل على عدم تجريم القنب أو تشريعه، ما زال الشق غير القانوني موجودًا، مثل الإتجار بالقنب إلى بلدان تتبع سياسات أكثر صرامة. بالتالي، وحفاظًا على أكبر قدر ممكن من الاتساق، تم التأكيد للخبراء على أهمية الأخذ بهذا الجانب من عدم الشرعية عند تقييم السوق. مع ذلك، كان من الصعب تحقيق الاتساق في هذه الحالة.

وإحدى القضايا المهمة الأخرى التي برزت خلال عملية وضع الدرجات هي النقاش حول ضرر الأسواق وتأثيرها، وتحديدًا ما إذا كانت الأضرار قابلة للمقارنة بين الأسواق. وهنا يكمن قيد آخر للأداة - وهو ثقل المكونات المختلفة للمؤشر. في الوقت الراهن، كما سبق وذكرنا، يتم ترجيح المؤشرات بالتساوي. ولكنّ أربع من أصل خمس عشرة سوقًا لها صلة بالمخدرات، ما يعطي ثقلًا ضمنيًا لتأثير المخدرات، وهو ما قد يثير المشاكل، تبعًا للسياق. فأسواق الجرائم البيئية في أوروبا، على سبيل المثال، تكاد تكون معدومة، ولكنها مرجحة بالتساوي مع أسواق أكثر انتشارًا، مثل الإتجار بالبشر وتجارة المخدرات الاصطناعية. وفي حالات عديدة، أثار ذلك السؤال الواضح بين الخبراء المعنيين بالجريمة المنظمة الأوروبية عما إذا كان هذا النهج مبررًا. غير أن الجريمة البيئية تركت أثرًا كبيرًا في أفريقيا وأوقيانوسيا، على سبيل المثال، حيث عرّضت نظمًا بيئية بأكملها للخطر، لا بل هددت وجود المجتمعات الساحلية. ويمكن القول إن تأثير أسواق الجريمة البيئية كان أشد هناك من تهريب البشر مثلًا، الذي يعتبر إشكاليًا في السياق الأوروبي.

بالتالي، فإن الترجيح الحالي للمؤشرات قد يؤدي إلى بعض النتائج الغريبة. ما يحدث في غالب الأحيان هو أن بلدين ربما لا يتوقع أن يكونا على المستوى نفسه من الإجرام، يتبين أنهما متشابهان إلى حد كبير. وبهذا الصدد، ننصح القراء بتوخي الحذر والنظر إلى الدرجات بحسب تبويباتها المختلفة، وهو ما أكدناه في بداية التقرير، لأن البلدان قد تتشابه أو تتساوى في التصنيف الإجمالي، ولكن الأسباب قد تكون مختلفة.

توسيع نطاق المؤشر:
إضافة مؤشرات جديدة

إزاء القيود المعروفة في نطاق الأسواق الإجرامية التي يغطيها المؤشر، تم توسيع نطاق النسخة الحالية من المؤشر. فقد أضيفت خمس أسواق إجرامية جديدة (هي الجرائم المالية والجرائم المعتمدة على الإنترنت والتجارة غير المشروعة بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية، وتجارة السلع المقلدة، والسلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية)، ونوع جديد من الجهات الفاعلة الإجرامية، هو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. يتيح إدراج هذه المؤشرات الجديدة إجراء تقييم عالمي متعمق لمشهد الجريمة المنظمة.

ونحن ندرك الصعوبات المتأصلة في قياس الجريمة المنظمة بشكل عام، ولكن التقييم الدقيق للأسواق المتقاطعة، مثل الجرائم المالية والجرائم المعتمدة على الإنترنت، ينطوي على تحدياته الخاصة. نتيجة لذلك، أنشئت فرق فنية من الخبراء لتقييم ما إذا كانت هذه الأسواق تتناسب مع منهجية المؤشر الحالية. وكما هو متوقع، كانت عملية تعريف وقياس الجرائم المالية والجرائم السيبرانية هي الأصعب نظرًا إلى الحجم الهائل للأنشطة الإجرامية التي تندرج تحت هذين النوعين من الجرائم. لذلك، يشمل تعريف هاتين السوقين الإجراميتين مجموعة من الأنشطة الإجرامية المحددة. فحصر أنواع الجرائم التي تندرج ضمن الأسواق يسمح لنا بقياس سوق معينة بشكل مناسب مع تجنب الاحتساب المزدوج (أي احتساب النشاط الإجرامي نفسه في سوقين مختلفتين). وغني عن القول إن الاحتساب المزدوج سيرفع بشكل زائف متوسط درجات الإجرام في بلد ما، ما يؤدي إلى تحريف النتائج الإجمالية للمؤشر.

لنأخذ الجريمة السيبرانية مثالًا على سبيل التوضيح. ارتأى نهجنا التمييز بين الجريمة المتاحة عبر الإنترنت والجرائم المعتمدة على الإنترنت. سبق أن غطت النسخة الأولى من المؤشر ما يوصف غالبًا بالجرائم المتاحة عبر الإنترنت (أي الأنشطة التي يتم تنفيذها عبر الإنترنت لتمكين أشكال الجريمة التقليدية "غير المتصلة بالإنترنت"). لذلك سيتم مثلًا إدراج استخدام الإنترنت لاستهداف وتجنيد ضحايا الإتجار بالبشر ضمن سوق الإتجار بالبشر. بهذا المعنى، من الضروري الفصل بين الجرائم المتاحة عبر الإنترنت والجرائم المعتمدة على الإنترنت لتجنب مثل هذا التداخل الكبير بين الأسواق. وتحاشيًا للمشاكل الناجمة عن هذا التداخل، اتُخذ القرار بقياس الجرائم المعتمدة على الإنترنت في المؤشر كسوق مستقلة.

وبما أن الجريمة المالية هي ظاهرة شاملة ومتقاطعة مع غيرها، فقد ترافق تعريفها وقياسها ببعض التحديات أيضًا. ومرة أخرى، لتجنب التداخل عند تقييم الجرائم المالية والسماح بإجراء المقارنة مع النسخة السابقة من المؤشر، أصبحت أي أنشطة يمكن إسنادها إلى سوق إجرامية أخرى بموجب المؤشر مندرجة تحت مؤشر تلك السوق. ومن الأمثلة على ذلك الغش في المشتريات المتعلقة بعقود قطع الأشجار، الذي يعتبر ضمن سوق الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية بدلًا من الجرائم المالية. ومن الجدير بالذكر أن غسل أموال العائدات غير المشروعة والرشوة غير مشمولين أيضًا في فئة الجرائم المالية. وما يبرر استبعاد غسل الأموال عن هذه الفئة هو عدم وجود هذه الجريمة بشكل مستقل كونها تحدث كجريمة ثانوية مرتبطة بعائدات غير مشروعة من جرم أصلي. وبما أنه يجري تقييم الجرائم الأصلية بالفعل في مختلف الأسواق (مثل الإتجار بالمخدرات)، فإن الجريمة الثانوية - وهي في هذه الحالة غسل عائدات الإتجار بالمخدرات - لن تقع ضمن سوق الجرائم المالية. بدلًا من ذلك، يتم تصنيفها تحت السوق الأولية، وهي الإتجار بالمخدرات. والاستثناء الوحيد هو عندما يحدث غسل الأموال نتيجة الاحتيال أو جريمة أخرى تصنف على أنها جريمة مالية.

الملحق 3

التعريفات

تعريف **الجريمة المنظمة**

المؤشر هو مقياس مركب للمتغيرات يستخدم مختلف نقاط البيانات. وفي سياق قياس الجريمة المنظمة، تسترشد المعايير التي يعتمد عليها هذا المؤشر بتعريفات الجريمة المنظمة وما يتصل بها من أنشطة ومفاهيم.

غير أن الجريمة المنظمة مفهوم معروفٌ بصعوبة تعريفه. وعلى الرغم من الوعي بوجود هذه الظاهرة في كل مكان، تتعدد أشكال الجريمة وتختلف الجهات الفاعلة التي تسهّلها، كما أن هذه الجهات تتقلب وتتكيف مع بيئات مختلفة. في عام 2003، دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (UNTOC) حيز التنفيذ (وهي الأداة الدولية الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة)، ما أجبر الدول الأعضاء على النظر في تعريف للجريمة المنظمة. غير أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء وبالتالي لم تقدم تعريفًا للجريمة المنظمة، بل أعطت بالأحرى توضيحات حول ثابتين في السياق الواسع للجريمة المنظمة.

يوفر مصطلحا "الجماعة الإجرامية المنظمة" و"الجريمة الخطيرة"، الواردان في الاتفاقية، الشروط الأساسية لاعتبار نشاط ما جريمة منظمة، والمرونة اللازمة لمعالجة أوسع نطاق ممكن من الشواغل ذات الصلة. على سبيل المثال، قد تشير عبارة "الجماعة الإجرامية المنظمة" إلى مجموعة واسعة من الجمعيات الإجرامية، بدءًا من الهياكل الهرمية وصولًا إلى الشبكات غير المترابطة. وبالمثل، فإن تركيز الاتفاقية على مصطلح "الجريمة الخطيرة" يضمن الحفاظ على التمييز بين الإجرام المنخفض المستوى والنشاط الإجرامي المنظم. علاوة على ذلك، تتناول الاتفاقية على وجه التحديد الأنشطة التي تستهدف الربح، ما يسمح للسياسات والاستجابات بالتمييز بين الجريمة المنظمة والأعمال ذات الدوافع السياسية البحت، مثل الإرهاب. واليوم، ثمة توافق متزايد بين الدول الأعضاء في الاتفاقية على الامتناع عن المناقشات المتعلقة بالتعاريف المحيطة بمصطلح "الجريمة المنظمة" والقبول بأنه مصطلح مرن يشير إلى طائفة واسعة من الأنشطة والظروف المتغيرة باستمرار، وأنه توجد طرق عدة يمكن من خلالها فهم مفهوم "الجريمة المنظمة" وتصويره.

مع ذلك، لا بد من اعتماد شكل من أشكال التعريف لكي يقدم المؤشر رؤية وقيمة حقيقيتين. وفي حين يعتمد المؤشر (وإن لم يكن بشكل حصري) على الأدوات الدولية لتعريف مختلف الأسواق الإجرامية، فهو ينظر في كل من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية والأنشطة الإجرامية المنظمة التي تحدث داخل حدود الدول.

مربع

الجريمة المنظمة

لأغراض مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، تعرَّف "الجريمة المنظمة" بأنها الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها جماعات أو شبكات تعمل بصورة متضافرة، من خلال الانخراط في العنف أو الفساد أو الأنشطة ذات الصلة من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو مادية. ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة داخل البلد الواحد وعبر الحدود الوطنية على حد سواء.

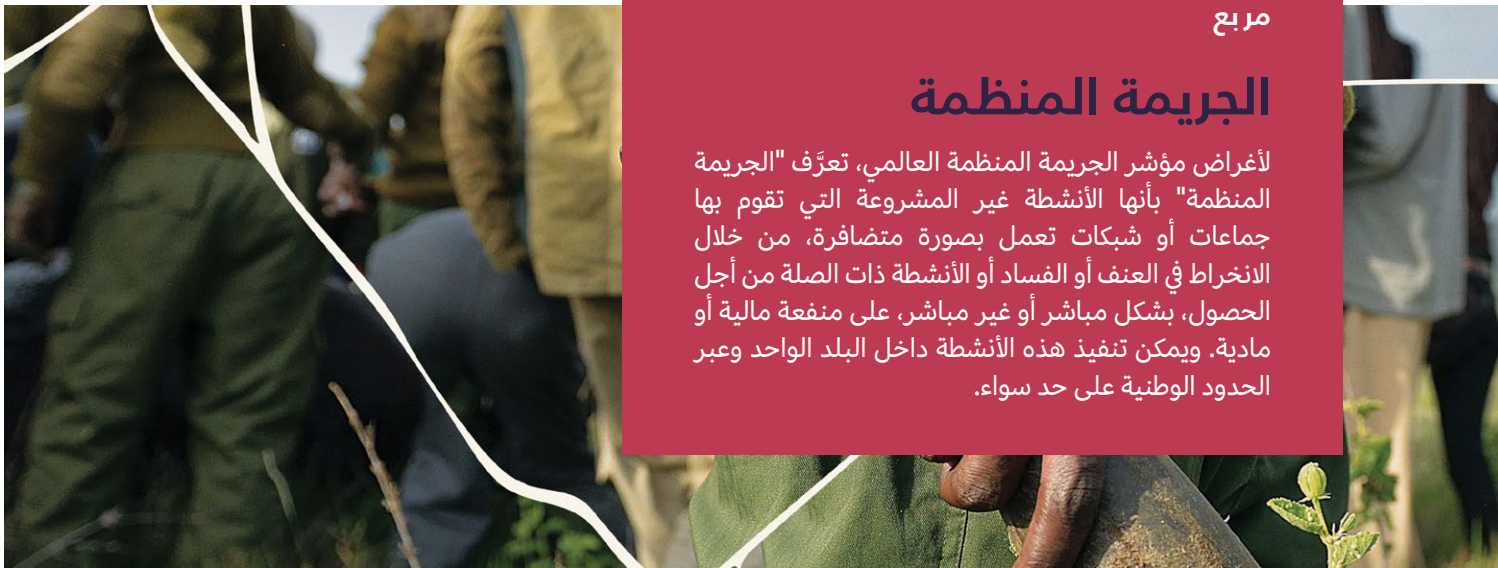

من خلال تعريف الجريمة المنظمة بهذه الطريقة، يسمح المؤشر بدراسة وقياس مجموعة واسعة من الأنشطة ومرتكبيها. ومن النقاط الرئيسية التي تجدر الإشارة إليها في هذا التعريف مسألة الشرعية. فالأنشطة التي لا توصف بأنها غير قانونية أو التي تم تشريعها في بلد ما تقع خارج نطاق تقييم ذلك البلد، حتى لو اعتبرت غير قانونية في بلد آخر. في الوقت نفسه، أدرجت في المؤشر الأنشطة التي لا تعتبر غير قانونية ولكنها تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تعريف الأسواق الإجرامية

الأشخاص

الإتجار بالبشر

يستند هذا المؤشر إلى مجموعة من المصادر ليغطي الإتجار بالبشر في سياق العبودية الحديثة ويشمل الإتجار بالأعضاء البشرية. وتماشيًا مع التفسيرات الشائعة للإتجار بالبشر، لا تتطلب هذه السوق الإجرامية التنقّل أو الحركة من جانب الأفراد، وتشمل الرجال والنساء والأطفال. وعندما ينطوي النشاط على حركة أو تنقّل، قد يشمل التدفقات الداخلية والعابرة للحدود (مثل حركة التدفق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية). ولأغراض هذا المؤشر، يشمل الإتجار بالبشر النشاط والوسائل والغرض، ويعكس جميع مراحل النشاط غير المشروع، من التجنيد والنقل إلى إيواء الأشخاص واستقبالهم. ولتمييز هذه السوق عن سوق تهريب البشر، يشار إلى أن الإتجار بالأشخاص ينطوي على شكل من أشكال الإكراه أو الخداع أو الاختطاف أو الاحتيال، ويتم تنفيذه لأغراض الاستغلال، بصرف النظر عن موافقة الضحية. وتماشيًا مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يشمل الاستغلال، كحد أدنى، إجبار الآخرين على الدعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرًا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

تهريب البشر

بموجب هذا المؤشر، يعرَّف تهريب البشر بأنه تجريم دخول المهاجرين أو عبورهم أو إقامتهم بصورة غير مشروعة (برًا أو بحرًا أو جوًا) من قبل جماعة إجرامية منظمة لأغراض تحقيق منفعة مالية أو مادية. ويعكس النشاط في هذا الاقتصاد الإجرامي جميع مراحل النشاط غير المشروع، بما في ذلك إنتاج وثائق سفر أو هوية مزورة أو شراؤها أو توفيرها أو حيازتها، عند ارتكاب الفعل بغرض تسهيل تهريب المهاجرين. ومع أن تهريب البشر والإتجار بالبشر جريمتان مختلفتان يتم تعريفها بطرق مختلفة، فقد يتحول التهريب إلى إتجار عند وجود عنصر الاستغلال.

السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية

تشمل جرائم الحماية والابتزاز المرتبطة بجماعة إجرامية منظمة أو جماعات تمارس السيطرة على إقليم معين أو سوق معينة - أقانونية كانت أم غير قانونية - ما يلي:

- أنشطة الابتزاز المنظم، حيث يطلب المبتز المال أو منفعة أخرى مقابل حاجة وهمية أو مفبركة أو حقيقية إلى الحماية (مع أو بدون طلب ابتزاز)

- ابتزاز الكارتلات، حيث تعمل جماعة إجرامية منظمة كوسيط من خلال التعامل مع المنافسة الخارجية وحل النزاعات بصفة الحارس عن طريق التحكم في الوصول والخروج من الأسواق الرئيسية.

ولا يشمل التعريف هذه الأفعال عندما يرتكبها موظفو الدولة (فهي، في هذه الحالة، تدرج ضمن أسواق مختلفة، من بينها الفساد).

التجارة

الإتجار بالأسلحة

يشمل الإتجار بالأسلحة استيراد الأسلحة وأجزائها ومكوناتها والذخيرة وتصديرها واقتناءها وبيعها وتسليمها ونقلها أو التنقل بها عبر الحدود الوطنية، فضلًا عن تحويل الأسلحة النارية عمدًا من التجارة المشروعة إلى التجارة غير المشروعة، من دون الحاجة إلى نقل المواد عبر الحدود الفعلية. يشير مصطلح "الأسلحة النارية" إلى أي سلاح محمول بماسورة يطلق طلقًا ناريًا أو مصمم لذلك أو يمكن تحويله بسهولة لإطلاق طلقة أو رصاصة أو قذيفة بفعل متفجر، باستثناء الأسلحة النارية العتيقة أو النسخ المقلدة منها، وذلك وفقًا لبروتوكول مكافحة التصنيع والإتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. تشير "الأسلحة الصغيرة" و"الأسلحة الخفيفة" إلى مجموعة من الأسلحة المحددة، كما هو موضح في استبيان الأسلحة الصغيرة. وكثيرًا ما يسهّل الإتجار بالأسلحة ارتكاب أنشطة أخرى من أنشطة الجريمة المنظمة.

تجارة السلع المقلدة

تشير إلى إنتاج ونقل وتخزين وتوزيع وبيع السلع المقلدة. تكون السلع المقلدة إما مزودة، بشكل متعمد واحتيالي، بمعلومات خاطئة عن الهوية و/أو المصدر، أو تكون عبارة عن تقليد احتيالي للعلامات التجارية المسجلة ينطوي على سرقة علامة تجارية.

التجارة غير المشروعة بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية

تشمل هذه السوق النقل غير المشروع للسلع الاستهلاكية الخاضعة للضريبة الانتقائية وتوزيعها وبيعها، باستثناء النفط (الذي يندرج تحت جرائم الموارد غير المتجددة). تعتبر السوق غير المشروعة موجودة حيثما يتم نقل المنتج أو بيعه بشكل غير قانوني (أي على الرغم من الحظر) أو حيثما يتم توزيع المنتج خارج الإجراءات المنظّمة أو السوق التجارية المنظمة أو الإطار التنظيمي القانوني (لأغراض التهرب الضريبي مثلًا). ولا تشمل هذه السوق تجارة النسخ المزيفة من هذه المنتجات (التي تندرج ضمن تجارة السلع المقلدة).

البيئة

الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية

تشمل الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية الإتجار غير المشروع وكذلك حيازة الأنواع المشمولة باتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (SETIC)، فضلًا عن الأنواع الأخرى المحمية بموجب القانون الوطني.

الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية

على غرار الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية، تنطوي الجرائم التي تشمل أنواعًا حيوانية على الصيد غير المشروع للحيوانات والمنتجات الحيوانية والإتجار غير المشروع بها، فضلًا عن حيازة أنواع أو منتجات حيوانية مشمولة باتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض أو المحمية بموجب القانون الوطني. ويتناول المؤشر أيضًا الأنواع البحرية المحمية، ويندرج الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ضمن هذه الفئة.

الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة

يشمل المؤشر الاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية أو تهريبها أو خلطها بمواد أخرى أو تزويدها بالوقود أو تعدينها. ويشمل أيضًا أي أنشطة غير مشروعة تتعلق بالتجارة بهذه المنتجات، بما في ذلك التلاعب بفواتير الأسعار. وكذلك يغطي المؤشر السلع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، النفط والذهب والغاز والأحجار الكريمة والماس والمعادن الثمينة.

المخدرات

تجارة الهيروين

يغطي المؤشر إنتاج الهيروين وتوزيعه وبيعه. وقد أُخذ استهلاك المخدرات بعين الاعتبار، وإن لم يكن بحد ذاته شكلًا من أشكال الجريمة المنظمة، عند تحديد مدى انتشار سوق المخدرات غير المشروعة. وتعتبر المواد الأفيونية الاصطناعية من فئة المخدرات الاصطناعية (انظر أدناه).

تجارة الكوكايين

على غرار الهيروين، يغطي المؤشر إنتاج الكوكايين ومشتقاته وتوزيعه وبيعه. وقد أُخذ استهلاك هذه المخدرات بعين الاعتبار، وإن لم يكن بحد ذاته شكلًا من أشكال الجريمة المنظمة، عند تحديد مدى انتشار سوق المخدرات غير المشروعة.

تجارة القنب

يغطي هذا المؤشر زراعة وتوزيع وبيع زيت القنب أو مادته الصمغية أو أعشابه أو أوراقه بصورة غير مشروعة. وقد أُخذ استهلاك المخدرات بعين الاعتبار، وإن لم يكن بحد ذاته شكلًا من أشكال الجريمة المنظمة، عند تحديد مدى انتشار سوق المخدرات غير المشروعة. وفي ضوء تنامي عمليات تشريع إنتاج القنب وبيعه واستهلاكه، اقتصر تركيز المؤشر على المجالات التي يجرَّم فيها نشاط ما و/أو التي تشارك فيها جماعات إجرامية في سلسلة التوريد.

تجارة المخدرات الاصطناعية

كما هي الحال في أسواق المخدرات غير المشروعة الأخرى، يغطي هذا المؤشر إنتاج المخدرات الاصطناعية وتوزيعها وبيعها. وعلى وجه الخصوص، فإن المواد الأفيونية الاصطناعية، مثل الترامادول، وكذلك المنشطات الأمفيتامينية، والميثامفيتامينات، والفنتانيل، مدرجة في هذه السوق الإجرامية، إلى جانب أي مواد مخدرة أخرى مدرجة في بروتوكول عام 2791، الذي يعدل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، والاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية لعام 1791، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 8891. وقد أُخذ استهلاك هذه المخدرات بعين الاعتبار – وإن لم يكن بحد ذاته شكلًا من أشكال الجريمة المنظمة – عند تحديد مدى انتشار سوق المخدرات غير المشروعة. وجدير بالذكر أنه تم استبعاد "المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمزورة"، كما حددتها منظمة الصحة العالمية.

انتشار الفيروسات أو غيرها من البرامج الضارة، والقرصنة، وهجمات الحرمان من الخدمة الموزعة، وهجمات الفدية واحتيال العملات المشفرة. وتعتبر هذه الأنشطة مصممة للحصول على منفعة نقدية أو مادية (على عكس هدف سياسي أو أيديولوجي)

الجرائم المالية

تشير إلى الجريمة المنظمة التي تؤدي إلى خسارة مالية للدولة أو الكيان و/أو الأفراد من خلال واحد أو أكثر من الأنشطة التالية:

- الاحتيال المالي: ويشير إلى الحالات التي يتم فيها الحصول على الأموال و/أو الأصول المالية من خلال الخداع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الغش في المشتريات، الاحتيال في الهوية، الاحتيال التسويقي الجماعي، الاحتيال المصرفي، الاحتيال، الاحتيال، مخططات بونزي، إلخ).

- التهرب الضريبي (بما في ذلك أنشطة مثل التلاعب بفواتير الأسعار) والتجنب التحايلي للضرائب، الذي يقصد به استخدام وسائل غير قانونية لتجنب دفع الضرائب، ويحدث عندما يتهرب المكلف بالضريبة من التقييم أو الدفع. عند التلاعب بالفواتير، تقوم الجهة الفاعلة التي تسعى لتحقيق أقصى قدر من الأرباح إما بزيادة أو بتقليل قيمة الفاتورة، ويعتمد الإقرار الخاطئ على معدلات الضرائب والتعريفات النسبية. وينبغي التمييز بين تجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي، حيث ينطوي هذا الأخير على مخالفة القانون أو إساءة استخدام نص القانون. وعلى النقيض من ذلك، يمتثل التجنب التحايلي للضرائب لنص القانون، ولكنه يقوض الغرض منه.

- الاختلاس: ينطوي على الاستيلاء الاحتيالي على الممتلكات أو الأموال التي يعهد بها إلى شخص ما لإدارتها وحفظها، بنية استخدام هذه الأصول لتحقيق منفعة شخصية. وهو يختلف عن الاحتيال العادي لأن الجهة التي تستحوذ على المال أو الممتلكات تتمتع بأهلية موثوقة ومشروعة للوصول إلى الأغراض الثمينة قبل أن تأخذها لاستخدامها الخاص.

- إساءة استخدام الأموال: أي سوء استعمال للأموال من الهيئات الحكومية أو الدولية أو الإقليمية لأغراض أخرى غير تلك التي منحت لأجلها في الأساس.

ولكي تعتبر الأنشطة المذكورة أعلاه احتيالًا ماليًا، يجب أن ترتكبها جماعة إجرامية منظمة بغرض تحقيق مكاسب مالية أو أفضلية مهنية. وتندرج هذه الأنشطة، عندما تعزى إلى سوق إجرامية أخرى في إطار المؤشر، تحت مؤشر تلك السوق. على سبيل المثال، يندرج الغش في المشتريات المتعلقة بعقود قطع الأشجار ضمن فئة الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية.

ولا يندرج غسل العائدات غير المشروعة والرشوة في هذه الفئة، كما هو موضح في الملحق 2.

تعريف الجهات الفاعلة الإجرامية

المجموعات التي على غرار المافيا

تشير إلى جماعات إجرامية منظمة محددة بوضوح. ويشمل هذا التصنيف أيضًا الميليشيات والعصابات التي تحصل على تمويلها من الأنشطة غير المشروعة بالدرجة الرئيسية. تتميز هذه المجموعات بأربع سمات محددة، هي: اسم معروف، وقيادة محددة، وسيطرة إقليمية، وعضوية يسهل التعرف عليها.

الشبكات الإجرامية

تشير إلى شبكة واسعة من شركاء في الإجرام ينخرطون في أنشطة إجرامية. وتشمل أيضًا مجموعات صغيرة نسبيًا لا تسيطر على الأراضي ولا تعرف على نطاق واسع باسم معين أو بزعيم مشهور. تنخرط الشبكات الإجرامية في الإتجار غير المشروع بالسلع الأساسية ولكنها لا تسيطر على الأراضي ولا تتمتع بأيٍّ من السمات المميزة الأخرى للجماعات التي على غرار المافيا. في الجوهر، تحدَّد الشبكات الإجرامية ورجال الأعمال الإجراميين بناءً على عدم استيفائها الخصائص المميزة للجماعات التي على غرار المافيا.

الجهات الفاعلة التابعة للدولة

هي الجهات الفاعلة الإجرامية التي تشكل جزءًا من جهاز الدولة وتعمل من داخله.

الجهات الفاعلة الأجنبية

هي الجهات الفاعلة الإجرامية التابعة و/أو غير التابعة للدولة والتي تعمل خارج بلدها الأصلي. بالإضافة إلى الرعايا الأجانب، تشمل هذه الجهات أيضًا في بعض الحالات أفرادًا يشكلون جزءًا من مجموعات الشتات التي ترسخت جذورها في البلد.

الجهات الفاعلة في القطاع الخاص

تشير إلى أفراد أو كيانات تسعى إلى الربح وتمتلك أو تدير أو تسيطر على جزء من الاقتصاد القانوني بمنأى عن ملكية الدولة أو سيطرتها، وتآزر أو تتعاون مع الجهات الفاعلة الإجرامية عن قصد، من خلال الإكراه أو الإهمال. وتشمل أنشطتها، على سبيل المثال لا الحصر، غسل العائدات غير المشروعة، والعمل كمخبرين وفي مجال التمثيل القانوني من خلال وسائل غير أخلاقية.

تعريف مؤشرات القدرة على الصمود

القيادة والحكم

القيادة السياسية والحكم

يشير هذا المؤشر إلى الدور الذي تلعبه حكومة الدولة في التصدي للجريمة المنظمة وفعاليتها في القيام بذلك. فالقيادة السياسية القوية والحكم الرشيد يدلان على قدرة أعلى لدى الدولة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة.

كما أن الحكومات توجّه المواطنين حول موقف الدولة من الجريمة المنظمة، وتناصر دورها في مكافحة هذه الظاهرة من خلال وضع الأسس اللازمة لتنفيذ الإجراءات. وتعكس المنصة التي يستخدم فيها الخطاب المناهض للجريمة المنظمة إلى حد ما مستوى الأولوية المعطاة للجريمة المنظمة في جدول الأعمال الوطني.

يشكل الحكم دالة على العلاقة بين الدولة والسكان الخاضعين لحكمها. والقادة الذين يعتبرون شرعيين في نواياهم وأفعالهم يوحدون المجتمع. ويمكن أن ترتبط ثقة الناس بالأشخاص الذين يحكمونهم ارتباطًا مباشرًا بالنزاع في المجتمع. ومن شأن وجود الجريمة المنظمة أن يقلل بشكل ملموس من القدرة على ممارسة الحكم ومن شرعية الحكومة في نظر السكان. وعندما تكون الثقة بالحكومة قليلة أو معدومة، قد يصبح المجتمع غير مستقر، ما يخلق فرصًا (إضافية) أمام الجريمة المنظمة لملء الفراغ في الحكم بين الدولة وسكانها.

مربع

الصمود

يعرف المؤشر "الصمود" بأنه القدرة على التصدي للنشاط الإجرامي عمومًا وتعطيله، بدلًا من الأسواق الفردية، من خلال التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية. تشير القدرة على الصمود إلى التدابير التي تتخذها البلدان، سواء من قبل الجهات الحكومية أم غير الحكومية.

الشفافية والمساءلة الحكومية

يبين هذا المؤشر إلى أي مدى تطبّق الدول آليات الرقابة لضمان عدم تواطؤ الدولة في الأنشطة غير المشروعة - أي ما إذا كانت الدولة تنشئ فرصًا للحد من فساد الدولة وحجب السيطرة غير المشروعة على السلطة أو الموارد، بما في ذلك الموارد المرتبطة بالجريمة المنظمة.

وبما أن الحكومات تمثّل مواطنيها، فهي مناطة بصلاحيات الإشراف على حكم المجتمعات ونظامها والحفاظ عليهما. وعندما يساء استخدام هذا العقد، فإنه يقوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة (ما قد يؤدي إلى الضعف أمام الجريمة المنظمة) ويمكن أن ينطوي على تواطؤ الدولة في الجريمة المنظمة. أما الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية، مثل توفير الموارد الكافية لتدابير مكافحة الفساد، فتعمل على إبطال الفرص التي تسمح للمجرمين المنظمين بممارسة نفوذهم. بالتالي، كلما كانت الحكومات أكثر شفافية، ازدادت قدرة الدولة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة.

التعاون الدولي

يشير إلى هياكل وعمليات التفاعل وصنع السياسات والتنفيذ الملموس من جانب البلدان بما يتعدى المستوى الوطني من أجل التصدي للجريمة المنظمة. ويشير التعاون الدولي القوي إلى مستويات عالية من قدرة الدولة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة.

وبما أن الجريمة المنظمة تصبح أكثر فأكثر ظاهرة عابرة للحدود الوطنية، حيث تستطيع الجهات الفاعلة وسلاسل التوريد تجاوز الحدود الوطنية والقارية، من الضروري أن تعمل الدول معًا على نطاق عالمي لمكافحة هذا التهديد.

وتعني المصادقة على المعاهدات الدولية ذات الصلة بالجريمة المنظمة (وتوقيتها المناسب) استعداد الدول لتنفيذ تدابير التصدي للجريمة المنظمة بالتماشي مع المعايير الدولية. وهذه المعاهدات هي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988
- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961
- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971
- معاهدة تجارة الأسلحة
- اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض

على الصعيد الدولي، تشكل هذه الصكوك، بالنسبة للدول الأطراف، أسسًا قانونية كافية لتنفيذ تدابير التصدي للجريمة المنظمة. وتشمل هذه التدابير التعاون في المسائل المتعلقة بالإجرام، ولا سيما المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، ونقل السجناء المحكوم عليهم، ومصادرة الأصول عبر الحدود. ويؤدي وجود هذه الهياكل والسياسات، والأدلة على استخدامها الفعال، إلى زيادة قدرة الدولة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة.

السياسات والقوانين الوطنية

يعدّ التعاون الدولي عنصرًا أساسيًا في مكافحة الجريمة المنظمة لأنه يرسي الأساس للاستجابات الوطنية. من هنا، تشير السياسات والقوانين الوطنية إلى الإجراءات القانونية والهياكل التي تضعها الدولة للتصدي للجريمة المنظمة. وتكون الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة متكيفة مع احتياجات الدولة وتقاليدها القانونية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية. بذلك، يعكس وجود هذه المؤسسات قدرة أعلى لدى الدولة لمواجهة الجريمة المنظمة.

العدالة الجنائية والأمن

النظام القضائي والاحتجاز

يشير إلى سلطة القضاء في الدولة في محاولة إنفاذ الأحكام في القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة بصورة فعالة. وتعتمد قدرة النظام القضائي في بلد ما على القيام بذلك على ما إذا كان يتمتع بالموارد الكافية ويعمل بشكل مستقل وفعال في جميع مراحل العملية القضائية. فعلى الرغم من أن إصدار الأحكام في القضايا هو وظيفته الأساسية، إلا أن القدرة على إنفاذ الأحكام هي أيضًا عنصر أساسي في أنشطة السلطة القضائية. ومن العوامل التي يجب مراعاتها عند تقييم القدرة القضائية للدولة، الأدلة على أنه تتم مقاضاة زعماء الجريمة المنظمة الرئيسيين بنجاح، ولا سيما درجة نفوذ الجريمة المنظمة من داخل نظام السجون. في الحالات التي تستولي فيها الجريمة المنظمة على نظام السجون، يؤثر ذلك بشكل كبير على الدرجة المحصلة. بالتالي، وفي حين أن امتلاك المزيد من الموارد والاستقلالية لإصدار الأحكام في قضايا الجريمة المنظمة يعني ضمنيًا قدرة أعلى على الصمود لدى الدولة، فارتفاع إمكانية الإفلات من العقاب يعني ضمنيًا انخفاض قدرة الدولة على الصمود.

إنفاذ القانون

يشير إلى قدرة الدولة على التحقيق وجمع المعلومات الاستخبارية وتأمين الحماية وفرض الالتزام بقواعدها وإجراءاتها المتعلقة بالجريمة المنظمة. وبما أن أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات تعمل في الخطوط الأمامية لنظام العدالة الجنائية في الدولة، غالبًا ما تكون على اتصال مباشر بالأنشطة الإجرامية المنظمة. من أجل تقديم الجناة إلى العدالة، تعتمد قدرة أجهزة إنفاذ القانون في الدولة على مكافحة الجريمة المنظمة على توفر الموارد الكافية، وعلى استثمار الدولة في آليات إنفاذ القانون التي تركز على الجريمة المنظمة على وجه التحديد. ويترتب عن ذلك أن ازدياد القدرة على إنفاذ القانون تجعل الدولة أكثر قدرة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة.

السلامة الإقليمية

تشير إلى مدى قدرة الدول على السيطرة على أراضيها وبنيتها التحتية ضد الأنشطة الإجرامية المنظمة، بما في ذلك القدرة على تنفيذ مراقبة فعالة للحدود.

فمن شأن موقع بلد ما وخصائصه الجغرافية رفع خطر تعرّضه للاستغلال من جانب الجماعات الإجرامية المنظمة. على سبيل المثال، تقل احتمالات تنظيم الحدود بشكل فعال متى كانت طويلة، وبالتالي تزيد احتمالات أن يستغلها المجرمون لتهريب الأشخاص والسلع غير المشروعة من دون انكشاف أمرهم. يضاف إلى ذلك أن مستوى انخراط الدولة في الساحة الاقتصادية الدولية، الذي ينعكس في بنيتها التحتية من موانئ ومطارات، من بين أمور أخرى، يمكن أن يزيد من سهولة انتقال البضائع والأشخاص (بشكل شرعي وغير شرعي) بين البلدان.

بذلك، كلما زادت الموارد والبنية التحتية التي تضعها الدول لإدارة سلامتها الإقليمية ضد الجريمة المنظمة، ازدادت قدرتها على الصمود.

الجوانب الاقتصادية والمالية

مكافحة غسل الأموال

يشير هذا المصطلح إلى قدرة الدولة على تنفيذ التدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال والمخاطر الأخرى ذات الصلة التي تهدد سلامة نظامها المالي.

وغالبًا ما يتم إخفاء الأرباح التي يجنيها المجرمون من الجريمة المنظمة من خلال توجيهها عبر الأعمال التجارية المشروعة. من خلال تطوير آليات مكافحة غسل الأموال، تزداد الدول قدرة على الصمود بوجه خطر غسل الأموال، الذي يحتمل أن يكون وراء جميع أشكال الجريمة المنظمة.

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي هيئة معنية بوضع السياسات وقد أصدرت سلسلة من التوصيات التي تعتبر معيارًا دوليًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشكل هذه التدابير الأساس لرد منسق على هذه التهديدات التي يتعرض لها النظام المالي. ويجري تقييم الدول من خلال تقييمات قطرية متبادلة لتحديد مستوى امتثالها لهذه المعايير. وكلما زاد الامتثال، زادت قدرة الدول على الصمود أمام الجريمة المنظمة.

القدرة التنظيمية الاقتصادية

يشير هذا المصطلح إلى القدرة على السيطرة على الاقتصاد وإدارته، وتنظيم المعاملات المالية والاقتصادية (على الصعيدين الوطني والدولي) حتى تتمكن التجارة من الازدهار ضمن حدود سيادة القانون. بعبارة أخرى، تحدد هذه الآليات ما إذا كان الطرف الفاعل قد وضع آليات تكفل سير المعاملات الاقتصادية والأعمال التجارية بطريقة عادلة يمكن التنبؤ بها وخالية من التشويه، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية مثل الابتزاز والضرائب غير المشروعة، وما إذا كان يستطيع الإشراف عليها بفعالية.

فعندما تكون الجهات الفاعلة قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززها، فإنها تتيح الخيارات والفرص لتوسع الأعمال التجارية المشروعة والمنظمة. وهذا بدوره يقلل من محفزات نشوء الأعمال التجارية غير الرسمية وغير المشروعة، أو قيام الجماعات الإجرامية بالتأثير على القوى الاقتصادية بغير حق، من خلال تنظيم بديل أو ابتزاز أو ممارسة إجرامية.

وقد تبين أن الدول الخاضعة لعقوبات مطولة فرضها المجتمع الدولي تستحدث وسائل غير مشروعة للتحايل على آثار تلك العقوبات أو التخفيف من حدتها.

وكلما زاد عدد اللوائح الاقتصادية السليمة المعمول بها وانخفض عدد العقوبات المفروضة على الدولة (ومدتها)، ازدادت قدرة البلد على الصمود بوجه الجريمة المنظمة.

المجتمع المدني والحماية الاجتماعية

دعم الضحايا والشهود

ويقصد به وجود آليات مساعدة تقدَّم إلى ضحايا مختلف أشكال الجريمة المنظمة (مثل الإتجار بالبشر والإتجار بالمخدرات والابتزاز والاحتيال).

فمن شأن آليات الدعم وبرامج علاج الضحايا، فضلًا عن الموارد المخصصة لهذه المبادرات، أن تهيئ بيئة تمكّن المواطنين من التعافي بسرعة أكبر من آثار الأنشطة الإجرامية المنظمة.

كما أن المبادرات على غرار برامج حماية الشهود ضرورية، وغالبًا ما تكون الطريقة الوحيدة لمحاكمة المجرمين المنظمين بنجاح. وكلما زادت فعالية برامج الدعم، زادت قدرة الدول على الصمود أمام الجريمة المنظمة.

الوقاية

تشير إلى وجود استراتيجيات وتدابير وتخصيص موارد وبرامج وعمليات تهدف إلى كبح الجريمة المنظمة. وفي حين أن الوقاية تأخذ في الاعتبار مبادرات الدولة في المقام الأول، غالبًا ما تستخدم هذه الأطر نهجًا شموليًا إزاء التدابير الوقائية من خلال التوعية المجتمعية، إدراكًا بأن المواطنين المشاركين في منع الجريمة المنظمة يساعدون في جعل الدولة أكثر قدرة على الصمود.

ومن خلال الوقاية، يمكن للدول أن تبني الضمانات للحماية من الجريمة المنظمة عن طريق إحداث تغيير في سلوك الفئات الضعيفة والحد من الطلب على الأنشطة غير المشروعة. بالتالي، كلما كانت خطة الوقاية قوية، كانت الدولة أكثر قدرة على الصمود بوجه الجريمة المنظمة.

الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة

من منظور القدرة على الصمود، تلعب الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة دورًا في الاستجابة للجريمة المنظمة من خلال استكمال المبادرات الحكومية وضمان تطبيق "الضوابط والتوازنات" على الحكومات لضمان القدرة على الصمود في وجه الجريمة المنظمة. كما أن مؤشر الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة هو مقياس لمدى قدرة منظمات المجتمع المدني على المساهمة في التصدي للجريمة المنظمة على نطاق واسع، ابتداءً من دعم الضحايا وصولًا إلى منع الجريمة.

إذ تشارك منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية، حيث ينمو حس الملكية إزاء مبادرات مكافحة الجريمة المنظمة، ما يؤدي إلى اتخاذ تدابير استجابة أكثر استدامة. على النحو نفسه، تلعب وسائل الإعلام دورًا بالغ الأهمية في مساءلة الحكومات، وفي الوقت نفسه إعطاء صوت للمجتمعات المحلية من خلال تعبئة المجتمع المدني ضد خطر الجريمة المنظمة. وبالتالي، كلما زادت قدرات المجتمع المدني في الدولة، زادت قدرتها على الصمود أمام الجريمة المنظمة.

RESCUE

الملحق 4

جداول التصنيف

درجات الإجرام

	البلد	الدرجة	
.1	ميانمار	8.15	+0.56
.2	كولومبيا	7.75	+0.09
.3	المكسيك	7.57	+0.01
.4	باراغواي	7.52	+0.82
.5	جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.35	-0.40
.6	نيجيريا	7.28	+0.13
.7	جنوب أفريقيا	7.18	+0.56
.8	العراق	7.13	+0.08
.9	أفغانستان	7.10	+0.02
.9	لبنان	7.10	+0.34
.11	الإكوادور	7.07	+0.82
.11	سوريا	7.07	+0.23
.13	هندوراس	7.05	+0.08
.14	إيران	7.03	-0.07
.14	تركيا	7.03	+0.14
.16	كينيا	7.02	+0.07
.17	بنما	6.98	+0.31
.18	ليبيا	6.93	+0.38
.19	روسيا	6.87	+0.63
.20	كمبوديا	6.85	+1.03
.20	إندونيسيا	6.85	+0.48
.22	البرازيل	6.77	+0.27
.23	جمهورية أفريقيا الوسطى	6.75	-0.29
.24	فنزويلا	6.72	+0.08
.25	الفلبين	6.63	-0.21
.26	غواتيمالا	6.60	+0.13
.27	نيبال	6.57	+0.41
.27	اليمن	6.57	+0.45
.29	أوغندا	6.55	+0.41
.29	فيتنام	6.55	+0.27

	البلد	الدرجة	
.31	أوكرانيا	6.48	+0.31
.32	بيرو	6.40	+0.05
.33	الصين	6.37	+0.36
.33	السودان	6.37	-0.09
.33	الإمارات العربية المتحدة	6.37	+0.62
.36	جنوب السودان	6.32	-0.02
.37	الكاميرون	6.27	-0.04
.38	ماليزيا	6.23	+0.29
.38	المملكة العربية السعودية	6.23	+0.22
.40	إيطاليا	6.22	+0.41
.40	صربيا	6.22	+0.01
.42	موزمبيق	6.20	-0.33
.42	تنزانيا	6.20	+0.05
.44	تايلاند	6.18	+0.42
.45	الصومال	6.13	+0.34
.46	لاوس	6.12	+0.61
.47	باكستان	6.03	-0.25
.48	ساحل العاج	6.02	-0.13
.49	غيانا	5.97	+0.87
.50	هايتي	5.93	+0.21
.50	مالي	5.93	+0.04
.52	بوركينا فاسو	5.92	+0.43
.52	السلفادور	5.92	-0.02
.54	مونتينيغرو	5.90	-0.10
.54	إسبانيا	5.90	+0.13
.56	بيلاروسيا	5.87	+0.80
.57	البوسنة والهرسك	5.85	-0.04
.58	فرنسا	5.82	+0.16
.59	غانا	5.80	-0.21
.59	جامايكا	5.80	-0.11

	البلد	الدرجة	
.61	الهند	5.75	+0.23
.61	المملكة المتحدة	5.75	+0.86
.63	نيكاراغوا	5.72	-0.34
.63	بابوا غينيا الجديدة	5.72	+0.28
.65	النيجر	5.70	-0.31
.66	إثيوبيا	5.68	+0.89
.67	الولايات المتحدة الأمريكية	5.67	+0.17
.68	بلغاريا	5.65	+0.23
.69	مولدوفا	5.60	+1.15
.70	أنغولا	5.58	+0.29
.70	مدغشقر	5.58	-0.01
.72	كوستاريكا	5.53	+0.54
.73	السنغال	5.52	+0.71
.74	تشاد	5.50	-0.36
.74	ليبيريا	5.50	+0.45
.76	زيمبابوي	5.47	-0.19
.77	قطر	5.45	+0.24
.77	طاجيكستان	5.45	-0.16
.79	اليونان	5.35	+0.43
.80	ألمانيا	5.33	+0.43
.81	بنين	5.32	+0.07
.81	قيرغيزستان	5.32	0.00
.83	توغو	5.23	-0.09
.84	الكويت	5.20	+0.06
.84	ترينداد وتوباغو	5.20	+0.26
.86	تتشيلي	5.18	+0.58
.87	ألبانيا	5.17	-0.46
.88	كرواتيا	5.15	+0.09
.89	بنغلاديش	5.12	+0.15
.90	غينيا بيساو	5.10	-0.35
.91	أيرلندا	5.08	+0.18
.92	مصر	5.05	-0.11
.93	مقدونيا الشمالية	5.03	-0.28
.94	جمهورية الدومينيكان	5.02	-0.13
.95	الأرجنتين	5.00	+0.63

	البلد	الدرجة	
.95	مالطا	5.00	+0.35
-	كوسوفو	4.97	-0.22
.97	هولندا	4.97	+0.28
.98	البحرين	4.95	+0.13
.98	بوليفيا	4.95	+0.65
.98	سيراليون	4.95	-0.45
.98	أوزبكستان	4.95	-0.01
.102	الأردن	4.93	+0.22
.103	سريلانكا	4.92	+0.28
.104	الجزائر	4.88	+0.37
.104	البرتغال	4.88	+0.33
.106	بليز	4.87	+0.23
.106	بوروندي	4.87	+0.36
.106	سويسرا	4.87	+0.53
.109	غابون	4.85	-0.05
.109	إسرائيل	4.85	+0.44
.111	كوريا الشمالية	4.82	+0.04
.112	أذربيجان	4.80	-0.28
.112	المغرب	4.80	+0.01
.114	جمهورية الكونغو	4.78	-0.25
.115	سورينام	4.77	-0.13
.116	زامبيا	4.73	-0.19
.117	سلوفاكيا	4.72	+0.03
.118	السويد	4.70	+0.14
.119	جمهورية التشيك	4.68	+0.05
.120	جيبوتي	4.65	+0.66
.121	هنغاريا	4.62	+0.12
.122	غينيا	4.58	-0.62
.122	رومانيا	4.58	-0.01
.124	غامبيا	4.53	-0.30
.125	مالاوي	4.48	+0.66
.125	بولندا	4.48	+0.47
.127	كازاخستان	4.47	+0.21
.128	تونس	4.45	+0.66
.129	بلجيكا	4.43	+0.09

البلد	الدرجة	
129. قبرص	4.43	+0.24
129. جمهورية كوريا الجنوبية	4.43	-0.48
132. عُمان	4.40	+0.26
132. جزر سليمان	4.40	+0.25
132. تركمانستان	4.40	-0.21
135. غينيا الاستوائية	4.38	+0.27
135. إسواتيني	4.38	+0.76
135. موريتانيا	4.38	0.00
138. موريشيوس	4.37	-0.14
138. سلوفينيا	4.37	+0.08
140. بوتسوانا	4.35	+0.64
141. ناميبيا	4.30	-0.03
142. كابو فيردي	4.28	+0.24
142. اليابان	4.28	-0.25
144. المالديف	4.27	+0.21
145. إستونيا	4.25	+0.65
146. فيجي	4.15	+0.25
147. النمسا	4.13	+0.09
148. منغوليا	4.12	+0.11
149. نيوزيلندا	4.08	+0.83
149. تيمور الشرقية	4.08	+0.12
151. الدانمارك	4.02	+0.16
152. أستراليا	4.00	0.00
153. إريتريا	3.97	-0.37
154. جزر القمر	3.92	+0.06
154. ليسوتو	3.92	+0.02
156. بوتان	3.90	+0.21
156. لاتفيا	3.90	+0.39
156. لتوانيا	3.90	+0.59
156. سيشيل	3.90	+0.23
160. كندا	3.88	+0.22
161. جزر البهاما	3.75	-0.04

البلد	الدرجة	
161. النرويج	3.75	-0.06
163. تونغا	3.70	-0.07
164. جورجيا	3.60	+0.64
164. رواندا	3.60	-0.07
166. سانت لوسيا	3.53	-0.56
167. سانت كيتس ونيفيس	3.52	-0.58
168. سان مارينو	3.48	+0.47
169. سنغافورة	3.47	+0.35
170. كوبا	3.37	-0.07
170. أيسلندا	3.37	-0.02
172. أندورا	3.22	+0.26
172. أوروغواي	3.22	+0.53
174. سانت فينسنت والغرينادين	3.08	-0.22
175. بربادوس	3.07	-0.14
176. ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	3.00	-0.30
177. أنتيغوا وبربودا	2.98	-0.36
177. فنلندا	2.98	+0.27
179. غرينادا	2.93	-0.12
180. بروناي	2.85	+0.09
180. لوكسمبورغ	2.85	+0.49
182. أرمينيا	2.82	-0.44
183. بالاو	2.70	-0.24
184. دومينيكا	2.63	0.00
185. موناكو	2.58	+0.16
186. جزر مارشال	2.52	+0.21
187. كيريباس	2.45	+0.10
188. ساموا	2.43	+0.39
188. فانواتو	2.43	+0.23
190. ليختنشتاين	2.27	+0.40
191. ناورو	2.05	+0.29
192. سان تومي وبرينسيبي	1.70	-0.08
193. توفالو	1.62	+0.08

درجات الأسواق الإجرامية

	البلد	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية	الإتجار بالأسلحة	تجارة السلع المقلدة	الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية
.1	المكسيك	8.13 +0.13	8.0 +0.5	9.0 +0.5	9.0 لا ينطبق	8.5 +0.5	8.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.2	ميانمار	7.70 +0.65	8.5 +2.0	8.0 +0.5	7.5 لا ينطبق	9.0 +1.0	6.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.3	إيران	7.37 +0.42	8.0 +0.5	8.5 +0.5	4.5 لا ينطبق	9.0 +1.0	7.5 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
.3	نيجيريا	7.37 +0.32	7.5 0.0	6.0 0.0	8.0 لا ينطبق	8.5 +0.5	8.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.5	كولومبيا	7.30 +0.10	8.0 +0.5	7.5 +0.5	8.5 لا ينطبق	8.0 0.0	7.5 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.6	الإمارات العربية المتحدة	7.03 +0.28	8.5 0.0	6.5 0.0	5.0 لا ينطبق	7.0 +0.5	7.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.7	أفغانستان	7.00 +0.10	9.0 +0.5	9.5 +1.5	6.0 لا ينطبق	9.0 +0.5	8.5 لا ينطبق	9.0 لا ينطبق
.8	البرازيل	6.93 +0.43	6.0 +1.0	5.5 +1.5	7.0 لا ينطبق	8.5 +0.5	7.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.8	كينيا	6.93 +0.28	8.0 +0.5	7.5 +0.5	7.0 لا ينطبق	7.5 0.0	7.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.10	جنوب أفريقيا	6.87 +0.87	4.5 0.0	5.0 +1.0	8.0 لا ينطبق	8.0 0.0	7.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.11	روسيا	6.83 +0.73	7.5 +1.0	6.5 +0.5	6.0 لا ينطبق	8.5 +4.0	4.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.12	تايلاند	6.77 +0.37	7.0 +0.5	7.0 0.0	6.5 لا ينطبق	6.5 +1.0	8.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.12	تركيا	6.77 +0.37	8.0 +1.0	9.0 0.0	6.0 لا ينطبق	8.5 -0.5	7.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.14	الإكوادور	6.73 +0.73	6.5 +0.5	6.0 +0.5	8.0 لا ينطبق	8.0 +0.5	6.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.14	باراغواي	6.73 +0.83	7.5 +0.5	6.0 0.0	7.0 لا ينطبق	9.0 +0.5	9.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
.16	كمبوديا	6.70 +0.55	8.5 +1.0	7.0 +0.5	6.5 لا ينطبق	5.5 +0.5	8.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.16	الهند	6.70 +0.40	8.0 +1.0	6.5 +0.5	7.0 لا ينطبق	6.0 +0.5	7.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.18	ماليزيا	6.67 +0.42	7.5 +1.0	7.5 +0.5	5.5 لا ينطبق	5.5 0.0	7.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.18	بنما	6.67 +0.32	7.5 -0.5	6.5 +1.0	6.5 لا ينطبق	7.0 +0.5	7.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.20	إندونيسيا	6.60 +0.60	7.5 +1.0	6.5 +0.5	6.0 لا ينطبق	4.5 0.0	7.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.21	ليبيا	6.57 +0.47	8.5 -1.0	9.5 +1.5	9.0 لا ينطبق	9.0 -0.5	6.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.21	الفلبين	6.57 +0.27	7.5 +0.5	5.5 +0.5	5.5 لا ينطبق	7.5 0.0	7.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.21	المملكة العربية السعودية	6.57 -0.33	8.0 -0.5	7.5 0.0	2.0 لا ينطبق	8.0 0.0	6.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.24	الصين	6.53 +0.63	7.0 +0.5	6.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	3.0 +0.5	9.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.25	فيتنام	6.50 +0.45	7.0 +0.5	7.0 0.0	6.0 لا ينطبق	4.5 +0.5	7.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.26	مالي	6.47 +0.32	7.5 +0.5	7.0 +1.0	8.0 لا ينطبق	8.0 0.0	6.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.27	سوريا	6.43 +0.38	8.5 0.0	9.0 +0.5	8.0 لا ينطبق	9.0 0.0	6.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.28	تنزانيا	6.40 -0.15	6.5 0.0	7.0 +0.5	4.0 لا ينطبق	6.0 +0.5	7.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.28	أوغندا	6.40 +0.75	7.5 +0.5	6.5 +1.5	5.0 لا ينطبق	7.0 +0.5	7.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.30	لاوس	6.33 +0.68	7.0 +0.5	6.5 0.0	5.0 لا ينطبق	5.5 +1.0	7.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.31	لبنان	6.30 +0.40	7.5 -1.0	8.0 +1.5	5.5 لا ينطبق	8.5 +1.0	6.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.32	العراق	6.27 -0.08	7.5 -0.5	8.5 0.0	7.0 لا ينطبق	9.0 0.0	6.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.32	باكستان	6.27 -0.03	8.0 0.0	7.5 +0.5	6.5 لا ينطبق	8.5 +0.5	4.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.32	أوكرانيا	6.27 +0.67	7.5 +0.5	8.0 +1.5	5.0 لا ينطبق	9.0 +1.0	5.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.35	الكاميرون	6.23 -0.02	6.5 0.0	5.5 0.0	6.0 لا ينطبق	7.5 +1.0	7.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.36	جمهورية الكونغو الديمقراطية	6.20 -0.30	7.5 +0.5	5.5 0.0	7.5 لا ينطبق	9.0 0.0	6.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق

الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية	الجرائم المعتمدة على الإنترنت	الجرائم المالية
0.0 7.5	0.0 7.0	0.0 7.5	0.0 8.0	0.0 9.0	0.0 8.0	0.0 9.0	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 8.5
1.5+ 8.5	0.5+ 8.5	+2.5 9.0	0.0 9.5	0.0 3.5	0.0 4.5	0.5+ 10.0	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 8.5
0.0 4.5	0.0 4.0	+1.0 9.5	0.0 9.0	0.0 5.5	0.0 6.0	1.0+ 9.5	لا ينطبق 8.0	لا ينطبق 9.0
0.0 6.0	0.5+ 7.0	0.0 8.0	0.0 6.0	0.5+ 7.0	0.0 8.0	0.5+ 8.5	لا ينطبق 8.0	لا ينطبق 7.0
1.0+ 7.0	0.0 7.0	0.0 9.0	0.0 5.0	0.0 9.5	1.0- 7.0	1.0+ 6.0	لا ينطبق 7.0	لا ينطبق 8.0
0.0 5.5	0.0 7.5	+1.5 7.5	0.0 7.0	0.5+ 6.5	0.0 6.5	0.5+ 8.0	لا ينطبق 8.0	لا ينطبق 9.5
0.5- 5.5	0.5- 3.5	-1.5 6.5	0.0 9.5	0.0 1.0	0.5+ 7.5	0.5+ 9.0	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 7.5
0.0 8.5	0.0 8.5	+0.5 8.5	0.5+ 2.5	0.0 9.0	0.5+ 8.5	0.5+ 4.5	لا ينطبق 8.0	لا ينطبق 7.0
0.0 6.0	0.0 7.0	0.0 7.0	0.0 7.5	0.0 6.0	0.0 6.5	1.0+ 5.5	لا ينطبق 8.0	لا ينطبق 7.5
1.5+ 5.0	0.5+ 8.0	+0.5 8.0	0.0 7.5	1.5+ 7.0	1.5+ 5.0	0.0 8.5	لا ينطبق 7.0	لا ينطبق 7.5
0.0 7.5	0.0 7.5	+2.5 7.5	1.0- 6.0	1.0- 3.5	0.0 5.0	1.0+ 8.5	لا ينطبق 9.0	لا ينطبق 8.5
0.0 6.5	0.0 8.0	0.0 6.0	0.5+ 8.0	0.0 4.0	0.5- 4.5	0.5+ 8.5	لا ينطبق 6.0	لا ينطبق 8.0
0.0 4.0	0.0 3.0	-1.0 8.5	0.5+ 8.5	1.5+ 5.5	1.5+ 6.5	1.5+ 7.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 8.0
1.0+ 7.0	1.0+ 7.0	+1.0 7.5	0.5+ 6.5	1.5+ 8.5	1.5+ 5.5	0.0 5.5	لا ينطبق 6.5	لا ينطبق 6.5
0.5+ 6.5	0.0 6.5	+0.5 4.0	0.0 1.0	1.5+ 8.5	0.0 9.0	0.0 4.5	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 7.5
0.0 8.0	0.5+ 8.5	0.0 8.0	0.5+ 4.5	0.0 2.5	0.0 4.5	0.5+ 8.0	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 8.0
0.5+ 6.0	1.0- 7.0	0.0 7.0	0.5+ 7.0	0.0 3.5	0.0 7.5	0.5+ 7.0	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 7.0
0.5+ 6.5	0.0 8.0	0.0 5.5	0.5+ 7.0	1.0- 4.0	0.0 5.0	0.0 7.5	لا ينطبق 8.0	لا ينطبق 8.0
0.5+ 6.5	0.0 8.0	+0.5 6.5	0.0 5.0	0.0 8.5	0.5- 4.5	0.0 5.0	لا ينطبق 6.5	لا ينطبق 7.5
0.5+ 8.0	0.0 8.0	+0.5 8.0	0.0 3.5	0.0 4.0	0.0 6.5	1.0+ 7.0	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 8.0
0.0 1.0	0.0 3.5	+1.0 9.5	0.0 2.5	1.5+ 5.5	0.5- 7.0	0.5+ 7.5	لا ينطبق 3.5	لا ينطبق 9.5
0.0 7.0	0.0 7.5	0.0 8.0	0.0 4.0	0.5+ 4.0	0.0 4.5	0.0 9.0	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 8.0
0.0 5.0	0.5+ 7.5	+0.5 7.5	0.0 6.5	0.0 5.5	0.0 6.5	1.5+ 9.0	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 8.0
0.0 8.5	0.0 9.0	+0.5 5.0	0.0 6.5	0.0 3.5	0.5+ 4.5	0.0 8.0	لا ينطبق 8.5	لا ينطبق 7.5
0.5+ 7.0	0.5+ 9.0	0.0 6.0	0.5+ 7.5	0.0 4.0	0.0 4.5	0.5+ 7.0	لا ينطبق 6.5	لا ينطبق 7.0
0.0 5.0	0.5- 5.0	+0.5 8.0	0.0 3.0	0.0 6.0	0.0 7.0	0.5+ 7.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 7.0
0.0 1.5	0.0 3.5	+1.5 8.5	0.0 3.0	0.0 2.5	0.0 7.5	0.5+ 10.0	لا ينطبق 4.5	لا ينطبق 8.0
0.5- 7.0	0.0 8.0	0.0 6.5	0.5+ 8.0	1.0+ 6.0	0.0 7.0	0.0 5.5	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 5.5
1.0+ 7.0	0.5+ 7.0	+1.0 8.0	1.0+ 6.0	1.0+ 4.5	0.5+ 6.5	0.0 4.0	لا ينطبق 6.0	لا ينطبق 7.5
0.0 8.0	0.5+ 8.5	+2.0 3.5	0.5+ 7.5	0.0 2.5	0.5+ 4.5	0.5+ 8.5	لا ينطبق 5.5	لا ينطبق 8.0
0.0 1.5	0.5+ 3.5	+1.5 6.5	0.0 4.0	0.0 6.0	0.0 9.0	0.5+ 8.5	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 9.0
0.0 1.5	0.5- 4.0	0.0 9.0	0.0 6.0	0.0 5.0	0.5- 5.5	1.0+ 7.0	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 9.0
0.0 4.5	0.5+ 5.5	0.0 5.5	0.0 8.5	0.0 3.0	0.0 7.0	0.5+ 7.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 7.0
0.5+ 7.0	0.5+ 4.5	+0.5 7.5	1.0- 4.0	2.0- 1.5	1.5+ 6.5	4.5+ 8.0	لا ينطبق 8.5	لا ينطبق 6.5
0.5+ 7.5	0.0 7.5	0.0 7.5	0.0 4.5	0.0 3.5	0.0 7.0	0.0 7.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 6.0
0.5+ 9.0	0.0 8.0	+0.5 9.5	0.0 4.0	0.5- 4.0	0.0 7.0	0.0 2.5	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 7.0

	البلد	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية	الإتجار بالأسلحة	تجارة السلع المقلدة	الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية
.36	بيرو	6.20 0.00	7.0 0.0	6.5 +0.5	4.5 لا ينطبق	6.5 +1.0	9.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
.38	غواتيمالا	6.10 +0.15	7.0 +0.5	7.5 +0.5	8.0 لا ينطبق	7.0 0.0	5.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.39	إثيوبيا	6.07 +1.12	8.0 +2.0	7.5 +1.0	6.0 لا ينطبق	8.5 +1.5	8.0 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
.40	نيبال	6.03 +0.33	8.0 +1.0	7.5 +1.0	6.5 لا ينطبق	6.0 0.0	7.5 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.40	فنزويلا	6.03 +0.38	7.5 0.0	7.5 0.0	7.5 لا ينطبق	8.0 0.0	5.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.42	غانا	6.00 -0.15	7.0 +0.5	5.5 +0.5	3.5 لا ينطبق	6.0 +1.0	5.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.42	هندوراس	6.00 +0.30	7.0 +0.5	6.5 0.0	8.5 لا ينطبق	6.5 +0.5	3.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.44	ساحل العاج	5.93 -0.12	7.0 +0.5	6.5 0.0	5.5 لا ينطبق	7.0 0.0	7.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
.44	فرنسا	5.93 +0.23	6.0 0.0	6.5 0.0	4.5 لا ينطبق	6.0 0.0	7.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.46	موزمبيق	5.90 -0.15	4.5 +0.5	5.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	6.5 +1.0	4.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.47	بوركينا فاسو	5.83 +0.48	7.0 +1.0	4.5 +0.5	6.5 لا ينطبق	8.0 0.0	6.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.47	الولايات المتحدة الأمريكية	5.83 +0.33	6.0 +0.5	5.5 +1.0	3.0 لا ينطبق	7.5 +1.0	6.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.49	هايتي	5.77 +0.32	7.5 +1.0	7.0 +0.5	7.0 لا ينطبق	7.0 +1.5	5.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.50	إيطاليا	5.73 +0.48	7.0 0.0	7.5 +1.0	7.5 لا ينطبق	6.0 +0.5	5.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.50	كوريا الشمالية	5.73 +0.43	8.5 +0.5	6.5 0.0	1.5 لا ينطبق	9.0 0.0	7.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.50	صربيا	5.73 +0.18	6.0 +1.0	6.5 0.0	5.5 لا ينطبق	6.5 -1.0	4.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.53	الكويت	5.70 -0.45	8.0 0.0	6.5 0.0	2.0 لا ينطبق	6.0 -0.5	6.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
.53	النيجر	5.70 -0.20	7.5 +0.5	8.0 +1.0	4.0 لا ينطبق	8.0 0.0	7.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.53	قطر	5.70 -0.10	8.0 0.0	6.5 +0.5	2.0 لا ينطبق	6.5 0.0	6.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.53	إسبانيا	5.70 +0.40	7.0 0.0	7.0 0.0	4.0 لا ينطبق	4.0 0.0	6.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.57	اليمن	5.63 +0.63	9.0 +0.5	9.0 +1.5	8.0 لا ينطبق	9.5 +0.5	6.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.58	جمهورية أفريقيا الوسطى	5.60 -0.10	7.5 0.0	5.5 +1.0	6.5 لا ينطبق	9.0 +0.5	7.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.59	السنغال	5.53 +0.53	5.5 +0.5	5.0 0.0	4.5 لا ينطبق	5.0 +0.5	7.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.60	المملكة المتحدة	5.50 +1.10	7.0 +1.0	6.0 +1.0	6.0 لا ينطبق	4.5 +1.0	6.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.61	ألمانيا	5.47 +0.67	6.0 +0.5	7.0 0.0	5.5 لا ينطبق	6.0 0.0	5.5 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.62	بنين	5.43 +0.18	6.5 +0.5	4.0 0.0	4.0 لا ينطبق	6.0 +0.5	7.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.62	السلفادور	5.43 +0.43	7.0 0.0	7.0 +0.5	7.5 لا ينطبق	7.0 0.0	5.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.64	البحرين	5.40 -0.25	8.0 +0.5	5.5 0.0	1.5 لا ينطبق	5.0 -0.5	5.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.64	بلغاريا	5.40 +0.30	5.0 -1.0	5.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	4.5 +1.0	5.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.64	ليبيريا	5.40 +0.30	6.0 0.0	3.0 0.0	4.0 لا ينطبق	5.0 +0.5	6.5 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.67	كوستاريكا	5.37 +0.52	5.0 0.0	6.0 +1.0	6.0 لا ينطبق	5.0 0.0	5.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.68	بيلاروسيا	5.33 +0.93	7.0 0.0	7.5 +2.0	4.0 لا ينطبق	7.5 +1.0	6.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.68	بابوا غينيا الجديدة	5.33 +0.33	7.0 0.0	4.0 0.0	2.0 لا ينطبق	6.5 +1.0	5.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.70	البوسنة والهرسك	5.30 +0.15	5.5 0.0	6.5 -0.5	5.0 لا ينطبق	6.0 0.0	4.5 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.71	مدغشقر	5.27 -0.03	6.0 0.0	3.0 0.0	5.5 لا ينطبق	6.0 +1.5	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.71	رومانيا	5.27 +0.22	6.0 -0.5	5.5 0.0	4.0 لا ينطبق	5.0 +1.5	5.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.71	الصومال	5.27 +0.82	8.0 0.0	7.5 0.0	9.5 لا ينطبق	9.0 +0.5	6.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.74	هولندا	5.23 +0.23	5.5 0.0	5.0 +0.5	2.5 لا ينطبق	6.0 +1.0	5.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.74	نيكاراغوا	5.23 -0.27	7.0 +1.0	6.0 +0.5	2.0 لا ينطبق	6.0 0.0	6.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق

الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة		تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية	الجرائم المعتمدة على الإنترنت	الجرائم المالية
7.0 0.0	6.0+ 0.5	9.0	0.0	5.5+ 2.0	9.0 0.0	6.0+ 0.5	4.5+ 0.5	5.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
4.5+ 0.5	4.5+ 0.5	3.0	+0.5	7.5 0.0	8.5 0.0	6.0- 0.5	6.0 0.0	5.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
4.5+ 1.0	6.0+ 0.5	6.0	+0.5	3.5+ 0.5	4.0 0.0	6.0+ 0.5	3.0 0.0	5.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
7.0 0.0	7.0 0.0	7.5	+1.0	4.5 0.0	4.0+ 0.5	6.0+ 1.0	4.5+ 0.5	3.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
3.5+ 1.0	3.0+ 0.5	9.0	0.0	2.0 0.0	9.0 0.0	7.0 0.0	3.0+ 1.5	3.5 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
7.0+ 0.5	6.5+ 0.5	7.5	0.0	6.0 0.0	6.5 0.0	6.0+ 0.5	7.0 0.0	6.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
7.0 0.0	6.5+ 0.5	5.0	0.0	2.0 0.0	8.5+ 1.0	7.5 0.0	3.5+ 0.5	6.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
6.0 0.0	6.5+ 0.5	6.0	-1.5	4.0+ 0.5	5.5+ 0.5	6.5+ 0.5	6.0 0.0	5.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
4.0 0.0	5.5 0.0	5.0	+0.5	6.0 0.0	7.0+ 0.5	7.0+ 0.5	6.0+ 0.5	6.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
8.0 0.0	8.0 0.0	8.0	0.0	8.0+ 0.5	6.0+ 2.5	4.0 0.0	7.0 0.0	3.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
5.5+ 1.5	6.5+ 0.5	8.5	0.0	4.0 0.0	4.0 0.0	4.0+ 1.0	5.5- 0.5	5.5 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
2.5 0.0	5.5 0.0	4.5	0.0	6.5 0.0	7.0 0.0	4.5- 0.5	8.5+ 1.0	8.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
6.5 0.0	4.5+ 0.5	6.5	+0.5	2.0 0.0	8.0 0.0	6.5+ 0.5	3.5 0.0	3.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
3.0+ 0.5	3.5 0.0	7.5	0.0	5.0+ 0.5	8.0+ 0.5	5.5+ 0.5	5.0 0.0	6.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
3.0+ 2.0	3.0 0.0	7.5	+0.5	4.0+ 0.5	1.5- 0.5	5.0- 1.0	8.0+ 1.0	9.0 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
5.0+ 1.0	5.0+ 1.0	5.0	+1.0	7.0 0.0	6.0+ 0.5	6.0 0.0	6.0 0.0	5.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
5.5 0.0	6.0 0.0	6.0	0.0	5.0 0.0	4.5 0.0	6.5 0.0	7.0 0.0	6.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
2.0 0.0	5.0+ 0.5	7.5	0.0	3.0 0.0	6.5+ 0.5	7.0 0.0	7.5+ 0.5	1.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
4.0- 1.0	6.5 0.0	5.0	0.0	4.5 0.0	4.5+ 0.5	6.5+ 0.5	7.0+ 0.5	7.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
3.5 0.0	5.0 0.0	2.5	+0.5	6.5 0.0	7.5+ 0.5	7.5+ 0.5	5.5+ 1.5	6.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
2.5 0.0	4.0 0.0	7.5	+0.5	2.5 0.0	2.0 0.0	4.0+ 1.0	4.5+ 0.5	1.5 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
7.0+ 0.5	8.0 0.0	10.0	+1.0	1.5 0.0	1.5 0.0	3.5+ 0.5	7.0 0.0	2.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
7.5 0.0	7.0 0.0	4.5	+1.0	3.0+ 0.5	7.0+ 0.5	7.0+ 1.0	3.0+ 0.5	5.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
3.0+ 0.5	4.0 0.0	2.5	+0.5	4.5 0.0	7.0+ 0.5	5.5+ 1.0	6.0+ 0.5	6.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
2.5+ 1.0	4.5+ 0.5	3.0	+0.5	4.5 0.0	7.0+ 0.5	6.0+ 1.0	6.5+ 0.5	7.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
6.0 0.0	5.0- 0.5	5.0	0.0	4.5 0.0	7.0+ 1.0	5.0+ 1.0	6.0+ 0.5	4.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
5.5 0.0	5.5 0.0	1.5	0.0	1.5 0.0	1.5+ 0.5	7.0+ 0.5	3.5+ 0.5	6.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
5.0 0.0	6.5 0.0	6.5	0.0	5.0 0.0	4.5+ 0.5	6.5+ 0.5	7.0+ 0.5	6.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
3.5 0.0	5.0 0.0	2.5	+0.5	6.5 0.0	7.5+ 0.5	7.5+ 0.5	5.5+ 1.5	6.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
2.5 0.0	4.0 0.0	7.5	+0.5	2.5 0.0	2.0+ 0.5	4.5+ 0.5	4.5+ 0.5	1.5 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
7.0+ 0.5	8.0 0.0	10.0	+1.0	1.5 0.0	1.5 0.0	3.5+ 0.5	7.0 0.0	2.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
7.5 0.0	7.0 0.0	4.5	+1.0	3.0+ 0.5	7.0+ 0.5	7.0+ 1.0	3.0+ 0.5	5.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
3.0+ 0.5	4.0 0.0	2.5	+0.5	4.5 0.0	7.0+ 0.5	5.5+ 1.0	6.0+ 0.5	6.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
2.5+ 1.0	4.5+ 0.5	3.0	+0.5	4.5 0.0	7.0+ 0.5	6.0+ 1.0	6.5+ 0.5	7.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
6.0 0.0	5.0- 0.5	5.0	0.0	4.5 0.0	7.0+ 1.0	5.0+ 1.0	6.0+ 0.5	4.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
5.0 0.0	5.5 0.0	1.5	0.0	1.5 0.0	1.5+ 0.5	7.0+ 0.5	3.5+ 0.5	6.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
3.5- 0.5	6.0 0.0	6.5	0.0	5.0 0.0	4.5+ 0.5	6.5+ 0.5	7.0+ 0.5	6.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
5.0 0.0	5.5 0.0	1.5	0.0	1.5 0.0	1.5+ 0.5	7.0+ 0.5	3.5+ 0.5	6.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
3.5- 0.5	6.0 0.0	6.5	0.0	5.0 0.0	4.5+ 0.5	6.5+ 0.5	7.0+ 0.5	6.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
6.0+ 0.5	4.5- 0.5	5.0	0.0	6.0 0.0	4.5+ 0.5	5.5+ 0.5	6.5+ 0.5	6.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
6.0+ 0.5	6.0 0.0	7.0	+0.5	5.0 0.0	6.5+ 1.0	6.0 0.0	3.5+ 0.5	4.5 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
5.0 0.0	6.0 0.0	7.0	+0.5	1.0 0.0	7.5+ 0.5	4.5 0.0	3.5 0.0	7.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
3.5+ 0.5	2.5+ 0.5	5.0	0.0	4.0 0.0	2.5+ 0.5	4.0 0.0	5.0 0.0	7.0 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
8.5+ 0.5	5.0 0.0	4.0	+1.5	1.0 0.0	6.5+ 0.5	6.5+ 1.0	5.0+ 0.5	4.0 لا ينطبق	9.0 لا ينطبق
4.5 0.0	3.5- 0.5	4.0	+1.0	6.5+ 0.5	5.5+ 1.0	6.0+ 0.5	6.0+ 0.5	4.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
8.0+ 0.5	7.5+ 0.5	8.0	+0.5	7.0 0.0	3.0+ 0.5	6.5+ 0.5	2.5+ 0.5	2.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
6.0+ 0.5	4.5 0.0	5.5	0.0	5.5 0.0	5.5+ 0.5	5.0+ 0.5	5.0+ 0.5	6.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
7.0+ 1.0	5.5+ 1.0	3.0	+1.0	2.5+ 0.5	2.0 0.0	2.0 0.0	2.5+ 0.5	2.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
4.0+ 1.0	4.5+ 0.5	6.5	+0.5	4.0 0.0	7.5+ 0.5	5.5 0.0	8.0+ 0.5	7.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
6.0 0.0	6.0 0.0	6.5	+0.5	2.5 0.0	8.0+ 0.5	6.0 0.0	3.5 0.0	3.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق

	البلد	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية	الإتجار بالأسلحة	تجارة السلع المقلدة	الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية
.74	السودان	5.23 -0.32	8.0 0.0	8.0 +0.5	4.5 لا ينطبق	9.0 +0.5	3.0 لا ينطبق	2.5 لا ينطبق
.77	مولدوفا	5.20 +1.30	7.5 0.0	4.5 +0.5	5.5 لا ينطبق	7.5 +2.5	5.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
.77	مونتينيغرو	5.20 +0.20	5.0 +0.5	5.5 0.0	5.0 لا ينطبق	6.0 0.0	3.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
.79	الجزائر	5.17 +0.52	4.0 -0.5	7.0 +0.5	3.0 لا ينطبق	4.5 -0.5	6.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.79	أنغولا	5.17 -0.03	6.5 +0.5	5.0 +1.0	2.0 لا ينطبق	6.0 0.0	4.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.79	بلجيكا	5.17 +0.12	5.0 0.0	6.0 +0.5	2.5 لا ينطبق	6.0 +0.5	5.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.79	أيرلندا	5.17 +0.62	5.0 +0.5	4.5 +0.5	5.5 لا ينطبق	4.0 0.0	5.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.83	جمهورية الدومينيكان	5.13 -0.17	6.5 +0.5	6.0 0.0	4.0 لا ينطبق	4.0 0.0	5.5 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.83	غيانا	5.13 +0.43	5.5 0.0	4.5 +0.5	7.0 لا ينطبق	6.0 +1.0	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.83	جنوب السودان	5.13 -0.17	8.5 0.0	5.5 0.0	5.0 لا ينطبق	8.0 0.0	6.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.86	تشاد	5.10 -0.25	7.0 0.0	7.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	8.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.86	مصر	5.10 +0.15	6.0 +0.5	6.0 +0.5	3.5 لا ينطبق	7.0 0.0	6.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
.86	المغرب	5.10 +0.15	5.5 0.0	7.0 +0.5	5.0 لا ينطبق	2.0 -1.0	6.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.89	تشيلي	5.07 +0.62	6.0 +2.0	5.0 +0.5	4.5 لا ينطبق	6.5 +1.0	6.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.90	بنغلاديش	5.03 +0.08	8.0 0.0	6.5 +0.5	6.5 لا ينطبق	5.0 0.0	4.5 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
.90	زيمبابوي	5.03 -0.17	5.5 0.0	3.5 0.0	2.5 لا ينطبق	4.5 +0.5	4.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
.92	بوليفيا	5.00 +0.40	5.0 0.0	4.0 +2.0	3.0 لا ينطبق	5.0 +1.0	5.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.92	إسرائيل	5.00 +0.80	6.0 +0.5	2.5 0.0	5.0 لا ينطبق	6.5 +1.0	5.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.92	تونس	5.00 +0.80	4.0 0.0	8.0 +1.0	2.0 لا ينطبق	3.0 -2.0	6.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.95	بولندا	4.97 +0.57	5.5 0.0	6.0 +1.5	2.5 لا ينطبق	4.5 +1.0	4.5 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.96	كرواتيا	4.90 +0.15	5.0 +0.5	6.5 +0.5	4.0 لا ينطبق	4.5 +1.0	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.96	جامايكا	4.90 +0.70	5.0 0.0	3.0 0.0	6.0 لا ينطبق	9.0 +0.5	6.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
.96	عُمان	4.90 0.00	7.0 +1.0	5.0 +1.0	2.5 لا ينطبق	5.0 0.0	4.5 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
.99	جمهورية التشيك	4.87 +0.12	5.5 +0.5	5.5 +0.5	3.5 لا ينطبق	5.0 +0.5	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.99	الأردن	4.87 +0.32	6.0 -0.5	5.5 0.0	4.0 لا ينطبق	6.5 0.0	5.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.99	مقدونيا الشمالية	4.87 -0.13	5.0 -0.5	6.5 0.0	5.0 لا ينطبق	4.5 0.0	4.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
.102	ألبانيا	4.83 -0.42	5.0 0.0	6.0 -0.5	3.5 لا ينطبق	4.5 0.0	3.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
-	كوسوفو	4.83 -0.17	5.5 -0.5	5.5 0.0	5.0 لا ينطبق	5.0 -0.5	4.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.102	سريلانكا	4.83 +0.18	6.5 +1.0	6.5 +0.5	7.5 لا ينطبق	6.0 +1.0	2.5 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
.104	طاجيكستان	4.80 -0.30	7.0 +0.5	6.5 +0.5	3.0 لا ينطبق	4.0 0.0	5.5 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
.104	ترينداد وتوباغو	4.80 +0.55	6.5 +0.5	4.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	7.0 +1.0	4.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
.106	غينيا	4.77 -0.38	7.0 0.0	4.0 +1.0	1.0 لا ينطبق	5.5 -0.5	5.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
.106	ملاوي	4.77 +0.62	5.0 +0.5	4.5 +1.0	2.0 لا ينطبق	4.5 0.0	7.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
.106	توغو	4.77 -0.13	5.5 -0.5	3.5 0.0	1.5 لا ينطبق	4.0 0.0	7.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.109	هنغاريا	4.73 -0.02	6.5 +0.5	6.5 +0.5	2.0 لا ينطبق	4.5 +1.0	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
.109	سلوفاكيا	4.73 +0.48	5.0 -0.5	4.5 +1.0	3.0 لا ينطبق	5.0 +0.5	4.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.111	اليونان	4.70 +0.60	5.5 0.0	8.0 +0.5	5.5 لا ينطبق	3.5 0.0	5.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
.112	غامبيا	4.67 -0.48	6.0 -1.0	5.0 0.0	1.0 لا ينطبق	2.5 0.0	6.5 لا ينطبق	2.5 لا ينطبق
.112	البرتغال	4.67 +0.57	5.5 +1.0	5.0 +1.0	3.5 لا ينطبق	4.0 0.0	4.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق

الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية	الجرائم المعتمدة على الإنترنت	الجرائم المالية
2.5 +1.0	5.5 0.0	8.5 +1.0	2.5 +0.5	2.5 0.0	7.5 -0.5	5.0 +0.5	2.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
3.0 +0.5	2.0 0.0	4.0 +1.0	3.5 +0.5	2.5 0.0	5.0 +0.5	5.0 0.0	7.5 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
3.0 0.0	5.5 +1.0	3.5 0.0	5.5 0.0	7.0 -0.5	6.0 +0.5	4.0 -0.5	5.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
2.0 0.0	5.5 +1.0	7.0 +0.5	2.5 +0.5	4.0 +0.5	7.0 +0.5	6.5 +1.0	4.0 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
7.5 +0.5	5.5 +1.0	8.0 -0.5	3.0 0.0	6.5 +0.5	4.5 0.0	2.5 0.0	5.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
3.0 +0.5	3.5 0.0	4.0 +1.0	4.0 0.0	8.0 +0.5	6.5 0.0	7.5 0.0	6.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
2.0 0.0	4.0 0.0	5.5 +0.5	6.0 +0.5	7.0 +0.5	6.0 +1.0	6.0 +1.0	6.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
5.0 0.5+	4.0 0.0	4.5 0.0	6.5 0.0	8.0 0.0	5.5 0.5+	4.5 0.0	3.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
1.5 0.0	3.5 0.0	9.0 +0.5	3.0 +0.5	8.5 +0.5	3.5 +0.5	3.5 +1.0	2.0 لا ينطبق	8.5 لا ينطبق
7.0 0.5-	6.5 0.5-	8.5 +0.5	2.0 +0.5	1.5 0.0	4.0 0.0	1.0 0.0	1.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
1.5 0.0	3.5 0.0	8.0 +1.0	2.0 0.0	4.5 0.0	6.0 0.0	7.5 0.5+	3.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
1.0 0.0	5.5 0.5+	4.0 0.0	5.5 0.0	2.5 0.5+	7.5 0.5+	8.0 1.0+	2.5 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
2.0 1.0-	4.5 0.0	1.5 -1.5	4.0 1.0+	6.0 0.0	9.0 0.0	6.0 0.0	4.0 لا ينطبق	7.5 لا ينطبق
4.5 0.5+	5.0 0.5+	3.0 +1.0	2.0 0.0	7.5 0.5+	7.0 0.5+	5.5 1.0+	5.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
5.0 1.0+	5.5 0.5+	3.5 0.0	4.5 0.0	3.0 0.0	4.0 0.0	6.5 0.0	5.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
4.5 1.0-	7.0 0.5-	8.5 +0.5	4.0 0.0	3.5 0.5+	6.0 0.0	5.5 0.5+	4.5 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
7.5 0.5+	6.0 1.0+	8.0 0.0	2.0 0.0	8.5 0.0	2.5 0.0	2.0 0.0	4.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
1.5 0.0	2.0 0.0	5.5 0.0	3.0 0.0	5.5 1.0+	6.5 0.0	5.5 0.0	9.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
3.5 0.0	5.0 1.5+	5.5 +0.5	3.5 1.5+	4.0 1.0+	7.0 2.0+	6.0 2.0+	4.0 لا ينطبق	8.0 لا ينطبق
2.5 0.5+	5.0 2.5+	5.5 0.0	4.0 0.0	5.0 0.5+	5.5 0.0	7.0 0.5+	5.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
4.5 0.5-	3.5 1.0+	4.5 0.0	5.0 0.0	6.5 1.0+	6.0 0.5+	5.5 0.0	4.5 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
1.5 0.0	2.0 0.0	1.0 0.0	3.0 0.0	6.5 0.5+	8.5 0.5-	3.0 0.0	4.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
5.0 0.0	5.5 0.5+	5.0 -0.5	5.5 0.5+	4.5 0.0	4.5 0.0	6.5 0.5+	4.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
3.0 0.0	5.5 0.0	3.5 +0.5	4.5 0.0	5.0 0.5+	6.0 0.0	6.5 0.0	5.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
3.5 0.0	3.5 0.0	2.0 +0.5	3.5 0.0	3.0 0.0	6.0 0.0	7.0 1.0+	5.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
4.0 0.0	3.5 0.0	3.0 0.0	6.0 0.5-	5.0 0.0	6.0 0.0	5.5 0.0	5.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
4.5 0.0	3.5 0.0	5.0 -0.5	6.0 0.0	6.5 0.5-	6.5 0.5-	3.5 0.5+	6.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
4.0 0.0	4.0 1.0-	4.0 -0.5	6.0 0.5-	4.5 0.0	5.0 0.5-	4.0 0.0	5.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
3.5 0.5+	5.5 1.0+	3.0 0.0	6.5 0.5+	2.5 0.5-	6.0 0.5+	6.0 1.0+	3.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
2.5 0.0	3.5 0.0	7.0 0.0	8.5 0.0	2.0 0.0	6.0 0.0	5.5 0.5+	2.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
1.0 0.0	2.5 0.5+	2.0 0.0	2.5 0.5-	8.0 0.5+	7.0 0.0	4.0 0.0	6.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
5.0 0.5+	6.5 0.5+	7.0 +0.5	2.5 0.0	7.0 0.0	4.5 0.0	4.5 0.0	2.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
5.0 1.0+	6.5 0.5+	4.5 +0.5	4.0 0.5-	3.5 1.0+	6.5 0.5+	3.0 1.0+	2.5 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
4.0 1.0-	5.5 0.5+	6.5 +0.5	2.5 0.5-	7.5 0.5+	7.0 0.5+	5.0 1.0+	5.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
4.0 0.5+	4.0 0.5+	3.5 0.0	5.0 0.5-	5.0 0.0	5.5 0.0	5.5 0.5+	5.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
2.0 0.0	2.5 0.0	3.0 0.0	6.0 0.0	2.0 1.5+	4.5 0.0	3.5 0.5+	3.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
7.0 0.0	4.0 0.5+	4.5 0.0	4.5 0.0	7.0 0.5+	7.0 0.0	4.0 0.0	3.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
4.0 0.5+	4.0 0.5+	4.5 +0.5	5.0 +0.5	6.0 1.0+	6.5 1.0+	5.0 0.5+	5.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق

البلد	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية	الإتجار بالأسلحة	تجارة السلع المقلدة	الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية
114. بوروندي	4.63 +0.23	8.5 0.0	6.5 +1.0	4.5 لا ينطبق	8.0 0.0	5.5 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
114. قيرغيزستان	4.63 +0.23	7.0 +0.5	5.5 +1.0	3.5 لا ينطبق	3.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
114. سويسرا	4.63 +0.33	5.0 0.0	3.5 +0.5	2.5 لا ينطبق	5.5 -1.0	6.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
117. غابون	4.60 -0.20	5.5 0.0	5.5 0.0	1.0 لا ينطبق	4.5 0.0	7.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
117. غينيا بيساو	4.60 -0.30	5.5 0.0	2.5 0.0	4.0 لا ينطبق	5.5 0.0	3.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
117. سيراليون	4.60 -0.45	5.0 0.0	4.0 0.0	2.0 لا ينطبق	3.5 0.0	4.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
117. السويد	4.60 +0.35	5.0 +0.5	6.0 +0.5	4.5 لا ينطبق	6.0 0.0	4.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
117. أوزبكستان	4.60 +0.05	7.5 0.0	6.0 0.0	4.0 لا ينطبق	3.0 0.0	4.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
122. سورينام	4.53 -0.02	4.0 0.0	5.0 +1.0	3.0 لا ينطبق	5.5 0.0	5.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
123. الأرجنتين	4.50 +0.75	5.0 +1.0	3.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	3.5 +0.5	7.0 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
123. لاتفيا	4.50 +0.85	5.0 +0.5	4.5 +1.0	3.5 لا ينطبق	3.5 0.0	6.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
125. جمهورية الكونغو	4.47 -0.33	6.5 0.0	4.5 0.0	3.0 لا ينطبق	5.0 0.0	5.5 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
125. زامبيا	4.47 -0.13	5.0 0.0	3.0 0.0	2.5 لا ينطبق	3.5 -0.5	4.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
127. بليز	4.43 +0.03	5.5 +0.5	6.0 +1.0	3.5 لا ينطبق	5.0 +0.5	3.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
128. بوتسوانا	4.40 +0.60	4.5 0.0	3.5 +0.5	4.0 لا ينطبق	4.0 +1.0	5.0 لا ينطبق	5.5 لا ينطبق
128. تركمانستان	4.40 +0.05	8.5 0.0	5.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	2.0 0.0	4.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
130. الدانمارك	4.33 +0.48	4.0 0.0	5.0 +0.5	4.5 لا ينطبق	5.0 +1.0	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
130. كازاخستان	4.33 +0.18	6.0 +0.5	4.5 +0.5	3.5 لا ينطبق	3.0 +1.0	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
132. أستراليا	4.30 +0.55	3.5 0.0	2.5 -0.5	4.5 لا ينطبق	3.5 0.0	2.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
132. جيبوتي	4.30 +0.70	6.5 +0.5	7.5 +0.5	3.5 لا ينطبق	7.5 +1.5	5.5 لا ينطبق	6.5 لا ينطبق
132. فيجي	4.30 +0.50	5.0 0.0	4.0 +0.5	3.5 لا ينطبق	2.0 0.0	5.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
132. مالطا	4.30 +0.25	5.0 0.0	3.5 -0.5	3.0 لا ينطبق	3.0 +0.5	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
136. موريتانيا	4.27 +0.27	7.5 0.0	6.5 +0.5	2.5 لا ينطبق	3.5 -0.5	6.0 لا ينطبق	6.0 لا ينطبق
137. إستونيا	4.20 +0.75	4.5 0.0	3.5 +0.5	2.5 لا ينطبق	2.0 -1.0	4.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
138. النمسا	4.17 +0.22	4.5 0.0	6.0 +1.0	4.5 لا ينطبق	5.5 -1.0	4.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
139. موريشيوس	4.13 -0.27	4.5 0.0	3.5 0.0	1.5 لا ينطبق	2.5 +0.5	4.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
140. أذربيجان	4.10 -0.05	4.5 0.0	3.0 0.0	4.0 لا ينطبق	3.0 0.0	5.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
140. ناميبيا	4.10 +0.20	3.5 0.0	2.5 0.0	3.0 لا ينطبق	3.0 0.0	4.5 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
140. النرويج	4.10 +0.10	5.0 0.0	3.5 0.0	3.0 لا ينطبق	4.0 +0.5	2.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
143. سلوفينيا	4.03 +0.08	4.0 0.0	5.5 0.0	3.0 لا ينطبق	4.0 +0.5	3.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
144. رواندا	4.00 -0.10	5.0 0.0	2.5 0.0	1.0 لا ينطبق	5.0 0.0	6.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
145. كابو فيردي	3.97 +0.27	4.5 0.0	2.0 0.0	5.0 لا ينطبق	3.0 +0.5	4.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
145. قبرص	3.97 +0.47	5.5 0.0	6.5 +0.5	3.0 لا ينطبق	2.5 0.0	5.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
147. إريتريا	3.93 -0.12	9.0 0.0	9.5 0.0	1.0 لا ينطبق	7.5 +1.0	3.0 لا ينطبق	7.0 لا ينطبق
147. سنغافورة	3.93 +0.68	5.5 0.0	2.5 0.0	2.0 لا ينطبق	2.5 +0.5	5.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
149. بوتان	3.90 +0.15	6.0 +1.0	5.0 +2.0	2.0 لا ينطبق	2.5 +0.5	3.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
150. كندا	3.87 +0.42	4.0 +0.5	4.0 0.0	2.5 لا ينطبق	3.5 +1.0	4.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
150. إسواتيني	3.87 +0.62	4.0 0.0	4.5 +1.5	4.5 لا ينطبق	4.0 0.0	4.0 لا ينطبق	4.5 لا ينطبق
150. اليابان	3.87 -0.18	5.0 0.0	5.0 +0.5	5.0 لا ينطبق	2.5 -0.5	2.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
153. منغوليا	3.83 -0.07	5.0 +0.5	3.0 0.0	2.0 لا ينطبق	3.0 -0.5	3.5 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق

الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية	الجرائم المعتمدة على الإنترنت	الجرائم المالية
0.0 2.0	0.5- 4.0	0.0 4.0	0.0 3.0	0.0 2.5	0.0 3.5	0.5+ 3.0	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 6.5
0.5+ 2.5	0.0 3.5	+1.0 6.5	0.5+ 7.5	0.0 2.0	0.5+ 6.0	0.5+ 5.0	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 6.0
0.0 1.5	0.0 3.0	0.0 7.0	0.0 2.5	0.5+ 6.0	1.0- 4.5	0.5+ 4.0	لا ينطبق 7.0	لا ينطبق 7.5
0.0 8.5	0.0 7.0	0.0 3.0	0.0 2.5	0.5+ 3.0	0.0 4.0	0.0 5.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 7.0
0.0 8.5	1.0+ 6.5	0.0 1.0	0.0 5.0	0.5+ 8.5	0.5- 5.0	0.0 2.0	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 6.0
0.5+ 7.0	0.0 6.5	+0.5 7.0	0.5+ 2.5	1.0+ 5.5	0.0 7.0	1.0+ 6.0	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 4.0
0.5+ 2.5	0.0 3.5	0.0 2.0	1.0- 3.0	1.0+ 5.5	0.5+ 5.5	0.5+ 6.0	لا ينطبق 6.0	لا ينطبق 6.0
0.0 3.0	0.0 3.5	+0.5 7.0	0.0 6.5	0.0 1.5	0.5+ 4.5	0.5+ 4.5	لا ينطبق 3.0	لا ينطبق 6.0
0.5- 4.5	0.5+ 4.0	-0.5 8.5	0.0 1.5	0.0 8.5	0.5- 2.0	1.0+ 3.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 4.5
1.0- 2.0	0.5+ 4.0	-0.5 2.5	0.0 2.0	0.5+ 7.0	1.0+ 7.5	0.0 3.0	لا ينطبق 5.5	لا ينطبق 3.5
0.5+ 1.5	0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 4.5	0.5+ 5.5	0.0 5.5	0.5+ 5.5	لا ينطبق 6.0	لا ينطبق 6.5
0.0 8.0	0.0 7.0	+0.5 4.0	0.5- 2.0	1.0+ 6.0	0.0 4.0	0.0 2.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 4.0
0.5- 7.5	0.5+ 5.0	0.0 5.5	0.5+ 4.5	0.5+ 3.5	0.0 5.0	0.5- 3.5	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 5.0
0.0 5.5	1.0+ 5.5	+0.5 3.5	0.0 3.5	0.5+ 5.0	0.0 5.5	0.0 3.0	لا ينطبق 3.5	لا ينطبق 4.0
0.5+ 2.5	0.0 7.5	0.0 3.5	0.0 3.5	0.0 3.5	0.5+ 4.5	0.5+ 4.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 5.5
0.5+ 2.5	0.5- 2.5	0.0 7.0	0.0 6.5	0.0 1.5	0.0 4.0	0.0 4.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 5.5
0.5+ 2.0	0.0 2.0	0.0 2.0	0.5- 4.5	0.5+ 6.0	1.0+ 6.0	0.0 5.0	لا ينطبق 6.5	لا ينطبق 4.5
0.0 2.0	0.0 5.0	+1.0 5.5	0.0 6.5	0.0 2.5	0.5+ 5.0	1.0+ 6.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 5.0
0.0 3.0	0.5+ 4.0	0.0 2.0	0.0 3.5	1.5+ 6.5	0.5- 3.0	0.0 7.0	لا ينطبق 7.5	لا ينطبق 7.0
0.0 2.0	1.0+ 5.0	+1.0 3.0	0.0 2.5	0.5+ 2.0	0.0 3.5	0.0 1.5	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 6.5
0.5+ 3.5	0.0 4.5	+0.5 2.5	0.5+ 2.5	0.5+ 5.0	1.0+ 6.0	0.5+ 7.0	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 5.5
0.0 1.0	0.0 5.0	-0.5 4.5	0.0 3.0	0.5+ 5.5	0.0 4.5	0.5- 5.0	لا ينطبق 5.5	لا ينطبق 8.0
0.0 1.0	0.5+ 4.0	0.0 3.5	0.0 1.5	0.0 4.5	0.5+ 7.0	1.0+ 3.0	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 6.0
0.5+ 2.0	0.5+ 2.0	+0.5 3.5	0.0 3.0	0.5+ 4.0	1.0+ 6.0	0.5+ 7.0	لا ينطبق 7.0	لا ينطبق 7.0
0.0 2.0	0.0 2.5	0.0 2.0	0.5- 4.0	0.5+ 4.0	0.0 4.5	0.5+ 5.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 5.5
1.5+ 3.5	0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 8.0	0.0 3.5	0.0 5.5	0.0 8.0	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 4.5
0.5- 3.0	0.0 3.5	-1.0 5.0	0.5+ 6.5	1.5- 1.5	0.5+ 5.5	1.0+ 5.0	لا ينطبق 3.0	لا ينطبق 5.0
0.0 6.5	1.0+ 5.5	+0.5 4.5	0.0 3.0	0.0 4.5	0.5+ 3.5	0.0 4.5	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 4.5
0.5- 2.0	0.0 4.0	-0.5 3.0	0.0 5.0	0.5+ 5.0	0.5+ 4.5	0.0 4.5	لا ينطبق 5.5	لا ينطبق 5.0
1.0+ 3.0	0.0 3.0	0.0 2.5	0.0 4.0	1.0+ 5.5	0.0 5.0	0.5- 5.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 6.0
0.5- 2.5	1.0- 4.0	+0.5 8.5	0.0 3.0	0.0 2.5	0.0 4.0	1.5- 1.5	لا ينطبق 4.5	لا ينطبق 6.0
0.5- 2.0	0.0 4.0	0.0 1.0	0.0 4.0	0.5+ 7.5	0.5+ 5.5	0.5- 4.0	لا ينطبق 4.5	لا ينطبق 4.0
0.0 2.5	0.0 3.0	0.0 2.0	0.5+ 2.5	0.5+ 5.0	0.5+ 4.5	0.0 3.0	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 5.0
0.0 1.5	1.0+ 3.0	0.0 2.0	0.0 3.0	0.0 1.5	0.0 4.0	0.0 1.5	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 4.0
0.5+ 2.5	0.5- 4.5	+1.0 2.5	0.5+ 4.5	0.0 3.0	1.5+ 3.5	0.5+ 5.5	لا ينطبق 6.5	لا ينطبق 6.0
0.5- 6.5	0.5+ 6.0	+0.5 5.0	0.5+ 2.5	0.0 1.5	1.0+ 5.0	0.5+ 3.5	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 3.0
0.0 2.0	0.0 3.0	0.0 3.0	0.0 5.0	0.0 3.5	0.0 3.0	0.5+ 5.5	لا ينطبق 6.5	لا ينطبق 5.0
0.5+ 2.5	0.0 2.0	0.0 3.0	0.0 3.0	0.0 3.0	0.0 5.5	0.0 3.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 5.5
0.0 4.0	0.0 6.0	0.0 3.0	0.5- 1.5	0.0 3.0	0.0 4.5	0.5- 5.0	لا ينطبق 3.5	لا ينطبق 6.0
0.0 5.5	0.0 4.5	+1.0 5.0	0.0 2.0	0.0 2.0	0.5- 3.5	0.5- 5.5	لا ينطبق 6.0	لا ينطبق 5.0

البلد	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية	الإتجار بالأسلحة	تجارة السلع المقلدة	الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية
154. لتوانيا	3.80 +0.80	4.0 +0.5	3.0 +0.5	2.0 لا ينطبق	3.0 +0.5	3.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
155. نيوزيلندا	3.77 +0.52	3.5 0.0	3.5 0.0	4.0 لا ينطبق	3.0 0.0	2.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
156. جزر القمر	3.73 -0.12	5.0 0.0	6.5 +1.0	1.5 لا ينطبق	3.5 0.0	3.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
157. جزر سليمان	3.70 +0.15	4.5 +0.5	2.0 0.0	2.0 لا ينطبق	3.0 0.0	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
158. تيمور الشرقية	3.67 +0.12	4.5 +0.5	5.0 0.0	4.0 لا ينطبق	4.0 0.0	2.5 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
159. كوبا	3.63 -0.37	5.5 -0.5	5.5 -0.5	2.0 لا ينطبق	1.5 0.0	5.5 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
160. جزر البهاما	3.60 -0.35	5.0 +0.5	5.5 +0.5	1.5 لا ينطبق	5.5 +1.0	2.0 لا ينطبق	1.5 لا ينطبق
160. جورجيا	3.60 +0.55	3.5 0.0	2.0 0.0	3.5 لا ينطبق	3.0 +1.0	5.0 لا ينطبق	2.5 لا ينطبق
162. غينيا الاستوائية	3.57 -0.28	4.5 0.0	2.0 0.0	2.0 لا ينطبق	5.5 +0.5	2.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
162. جمهورية كوريا الجنوبية	3.57 -0.38	5.5 -0.5	4.0 -0.5	3.0 لا ينطبق	2.5 -1.0	3.5 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
164. المالديف	3.53 +0.03	7.0 +1.0	6.5 +1.0	2.5 لا ينطبق	2.0 0.0	1.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
165. سيشيل	3.50 -0.10	4.0 0.0	3.5 0.0	1.0 لا ينطبق	3.5 0.0	3.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
165. تونغا	3.50 +0.20	3.5 0.0	1.0 0.0	3.0 لا ينطبق	5.5 +0.5	4.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
167. ليسوتو	3.43 -0.12	4.0 0.0	3.5 +0.5	2.0 لا ينطبق	4.0 +1.0	1.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
168. أوروغواي	3.33 +0.58	3.0 0.0	4.0 +2.0	4.0 لا ينطبق	3.0 +0.5	3.5 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
169. بروناي	3.30 +0.15	5.0 +0.5	4.0 0.0	2.0 لا ينطبق	2.5 0.0	3.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
170. فنلندا	3.27 +0.47	3.5 +0.5	3.0 +0.5	2.5 لا ينطبق	3.0 +0.5	3.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
171. ولايات ميكرونيزيا المتحدة	3.00 +0.15	5.0 0.0	3.0 0.0	1.5 لا ينطبق	1.5 0.0	4.0 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
172. ساموا	2.97 +0.52	3.5 0.0	2.0 0.0	1.0 لا ينطبق	3.0 0.0	4.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
173. أرمينيا	2.93 -0.47	3.0 -0.5	1.5 -0.5	1.5 لا ينطبق	2.0 -0.5	3.5 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
173. أيسلندا	2.93 +0.28	4.5 +0.5	3.5 +0.5	1.0 لا ينطبق	2.0 +0.5	3.0 لا ينطبق	1.0 لا ينطبق
175. لوكسمبورغ	2.90 +0.55	3.5 0.0	2.0 0.0	2.0 لا ينطبق	2.0 0.0	3.5 لا ينطبق	2.5 لا ينطبق
175. بالاو	2.90 -0.10	3.5 -0.5	2.5 -0.5	1.5 لا ينطبق	1.5 0.0	4.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
177. سانت كيتس ونيفيس	2.83 -0.37	3.0 0.0	2.5 0.0	1.0 لا ينطبق	4.5 -0.5	2.0 لا ينطبق	2.0 لا ينطبق
178. أندورا	2.73 +0.18	2.5 0.0	3.0 0.0	1.0 لا ينطبق	2.5 -0.5	2.0 لا ينطبق	5.0 لا ينطبق
178. جزر مارشال	2.73 +0.23	5.0 +0.5	2.0 0.0	1.0 لا ينطبق	2.0 +0.5	3.0 لا ينطبق	3.5 لا ينطبق
180. أنتيغوا وبربودا	2.67 -0.38	4.0 0.0	2.0 0.0	2.0 لا ينطبق	3.5 +0.5	1.5 لا ينطبق	1.0 لا ينطبق
180. دومينيكا	2.67 -0.08	3.0 +0.5	2.5 0.0	1.0 لا ينطبق	5.0 0.0	1.0 لا ينطبق	1.5 لا ينطبق
180. غرينادا	2.67 -0.18	2.0 0.0	2.5 +1.5	1.0 لا ينطبق	3.0 0.0	1.0 لا ينطبق	1.0 لا ينطبق
180. سانت لوسيا	2.67 -0.38	4.0 0.0	1.5 0.0	1.0 لا ينطبق	5.0 0.0	2.0 لا ينطبق	1.5 لا ينطبق
180. سانت فينسنت والغرينادين	2.67 -0.18	2.5 0.0	1.0 0.0	1.0 لا ينطبق	4.0 0.0	2.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
180. فانواتو	2.67 +0.27	3.5 +1.0	1.5 0.0	1.0 لا ينطبق	1.5 0.0	4.0 لا ينطبق	2.5 لا ينطبق
186. كيريباس	2.60 +0.15	5.0 +0.5	1.5 0.0	2.5 لا ينطبق	2.0 0.0	2.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
187. بربادوس	2.43 -0.12	4.0 +0.5	2.0 0.0	2.0 لا ينطبق	5.0 +1.0	1.5 لا ينطبق	1.0 لا ينطبق
188. سان مارينو	2.37 +0.47	2.0 0.0	1.5 0.0	2.0 لا ينطبق	2.5 -0.5	3.0 لا ينطبق	1.0 لا ينطبق
189. ليختنشتاين	2.33 +0.33	2.0 0.0	1.5 0.0	2.0 لا ينطبق	2.0 -0.5	1.0 لا ينطبق	1.0 لا ينطبق
190. ناورو	2.20 +0.55	1.5 0.0	1.5 -1.0	1.0 لا ينطبق	1.0 0.0	4.5 لا ينطبق	4.0 لا ينطبق
191. توفالو	1.93 +0.23	1.5 0.0	1.0 0.0	1.0 لا ينطبق	1.0 0.0	4.0 لا ينطبق	3.0 لا ينطبق
192. سان تومي وبرينسيبي	1.70 -0.10	1.5 0.0	1.0 -0.5	1.0 لا ينطبق	1.5 -0.5	1.5 لا ينطبق	1.5 لا ينطبق
193. موناكو	1.67 +0.07	2.0 +0.5	1.0 0.0	1.0 لا ينطبق	1.5 0.0	1.0 لا ينطبق	1.0 لا ينطبق

الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة		تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية	الجرائم المعتمدة على الإنترنت	الجرائم المالية
0.5+ 1.5	1.0+ 3.0	+0.5	2.5	0.5+ 4.5	0.5+ 5.0	0.5+ 4.5	0.5+ 4.5	لا ينطبق 5.5	لا ينطبق 6.0
0.0 2.0	0.5+ 4.0	0.0	1.5	0.5- 2.5	1.5+ 4.5	1.0+ 5.0	0.5+ 6.0	لا ينطبق 6.0	لا ينطبق 7.0
0.0 3.0	0.5+ 6.0	+1.0	2.0	0.5+ 4.5	0.0 2.0	0.5+ 3.5	1.5- 4.5	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 5.0
0.0 8.0	0.0 7.5	+1.0	3.5	0.0 1.0	0.0 2.5	0.0 3.5	0.0 1.5	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 7.0
0.0 3.0	0.0 5.0	0.0	2.0	0.0 2.5	0.0 2.5	0.0 3.5	0.0 4.0	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 5.5
0.5- 3.5	0.0 3.0	0.0	4.0	0.0 2.5	0.0 4.0	0.0 5.0	1.0- 3.0	لا ينطبق 3.0	لا ينطبق 3.5
0.5+ 1.5	0.0 4.5	0.0	2.0	0.0 4.0	0.5+ 7.5	0.5+ 4.5	0.0 3.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 3.5
0.5+ 4.0	0.5+ 4.0	0.0	3.0	0.5+ 4.0	0.0 2.0	0.0 3.5	0.0 4.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 5.0
0.5- 8.0	0.0 5.0	0.0	6.0	0.5+ 2.0	0.5+ 2.0	0.0 3.5	0.5+ 1.5	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 6.0
0.5- 3.5	0.5- 4.0	0.0	2.0	0.0 3.5	0.0 3.5	0.0 3.0	0.0 5.0	لا ينطبق 3.5	لا ينطبق 4.0
1.0+ 2.0	0.0 5.0	+1.0	2.0	0.5+ 6.5	0.0 3.5	1.0+ 4.0	0.0 2.0	لا ينطبق 3.5	لا ينطبق 3.5
0.0 4.0	0.5+ 4.5	0.0	1.0	0.5+ 8.0	1.5+ 4.5	0.5+ 3.5	0.5+ 3.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 4.5
0.0 1.0	0.0 3.5	-1.0	1.0	0.0 1.5	1.0+ 5.0	0.0 5.0	1.0+ 7.5	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 4.5
0.0 1.0	0.5+ 3.0	+0.5	6.0	0.0 3.5	0.5- 5.0	1.0+ 5.5	0.5+ 3.5	لا ينطبق 1.0	لا ينطبق 5.0
0.0 1.0	0.0 3.5	0.0	1.0	0.0 2.0	1.0+ 6.0	0.0 4.0	0.0 3.5	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 4.0
0.0 3.0	0.0 4.0	0.0	2.0	0.0 2.5	0.0 1.5	0.0 3.5	0.5+ 4.5	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 4.0
0.5+ 1.5	0.5+ 2.0	0.0	2.0	0.0 3.5	0.0 4.0	0.5+ 4.0	0.5+ 5.0	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 4.0
0.5+ 1.5	0.5+ 7.0	0.0	1.0	0.0 1.0	0.5+ 3.5	0.5+ 4.0	0.5+ 3.5	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 2.5
0.0 1.5	1.0+ 3.0	0.0	2.0	0.0 1.0	1.0+ 3.5	1.0+ 5.5	1.5+ 4.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 3.5
0.5- 3.5	0.5- 4.0	-1.0	2.5	0.5+ 4.5	0.5- 1.5	0.5- 3.5	0.0 4.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 3.0
0.0 1.0	0.0 1.5	0.0	1.0	0.0 1.5	0.5+ 5.0	0.5+ 4.5	0.0 4.5	لا ينطبق 5.0	لا ينطبق 5.0
0.5+ 1.5	0.0 1.5	0.0	1.5	0.5- 3.0	0.5+ 3.5	0.0 2.5	0.5+ 3.5	لا ينطبق 4.5	لا ينطبق 6.5
0.0 1.0	0.5+ 7.0	0.0	1.5	0.5+ 2.0	0.0 3.0	0.5- 2.5	1.0- 4.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 2.5
0.0 1.5	0.0 2.0	0.0	2.0	0.0 1.0	0.0 7.0	0.0 7.0	0.0 1.0	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 4.5
0.0 1.0	0.0 1.0	-0.5	3.0	0.0 2.0	0.0 3.5	0.0 4.5	0.0 1.5	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 6.5
0.0 1.0	1.0+ 7.5	0.0	1.0	0.0 1.5	0.0 2.0	0.0 2.5	0.0 2.5	لا ينطبق 3.0	لا ينطبق 3.5
0.0 1.0	0.0 3.5	0.0	1.5	0.0 3.0	0.0 6.0	0.5+ 5.5	0.0 1.5	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 2.5
0.0 1.0	0.5+ 1.5	0.0	1.0	0.0 1.0	0.0 6.0	1.0+ 6.0	0.0 2.5	لا ينطبق 3.0	لا ينطبق 4.0
1.0+ 2.0	0.0 2.5	+0.5	3.5	0.0 1.0	0.5- 6.0	0.0 7.0	0.0 1.5	لا ينطبق 3.0	لا ينطبق 3.0
0.0 2.0	0.0 1.0	0.0	1.0	0.0 1.0	0.5+ 7.5	0.0 7.0	0.0 1.0	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 2.5
0.0 1.0	0.0 2.0	0.0	1.0	0.0 1.0	0.0 7.5	0.0 7.5	0.0 1.0	لا ينطبق 3.0	لا ينطبق 2.5
0.5+ 3.5	0.5+ 6.0	0.0	1.5	0.5- 1.0	0.5+ 2.5	0.5+ 3.5	0.0 2.0	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 3.5
0.0 1.0	0.5- 6.0	0.0	2.0	0.0 1.0	0.0 3.0	1.0+ 3.0	0.0 1.0	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 4.0
0.0 1.0	0.5+ 1.5	0.0	2.0	0.0 1.0	0.5+ 6.0	0.5+ 5.0	0.0 1.0	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 2.0
0.0 1.0	0.5+ 1.5	0.0	1.5	0.0 2.0	0.5+ 4.0	0.0 2.5	0.5+ 1.5	لا ينطبق 2.0	لا ينطبق 7.5
0.0 1.5	0.0 1.5	0.0	1.5	0.0 2.0	0.5+ 3.0	0.5+ 3.5	0.0 2.0	لا ينطبق 4.0	لا ينطبق 6.5
0.0 1.0	0.5+ 3.5	0.0	3.5	0.5+ 1.5	0.5+ 1.5	0.5+ 1.5	0.5+ 1.5	لا ينطبق 2.5	لا ينطبق 3.0
0.0 1.0	0.0 5.0	0.0	1.0	0.0 1.0	0.0 1.5	0.0 2.5	0.0 1.5	لا ينطبق 1.5	لا ينطبق 2.5
0.0 2.5	0.0 2.0	0.0	1.0	0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 2.5	0.5+ 1.5	لا ينطبق 1.0	لا ينطبق 3.0
0.0 1.0	0.0 1.0	0.0	1.5	0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 2.5	0.0 2.0	لا ينطبق 3.0	لا ينطبق 2.5

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية

	البلد	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)		المجموعات التي على غرار المافيا		الشبكات الإجرامية		الجهات الفاعلة التابعة للدولة		الجهات الفاعلة الأجنبية		الجهات الفاعلة في القطاع الخاص
.1	ميانمار	8.60	+0.47	9.5	+0.5	8.0	+0.5	9.0	+0.5	9.0	+1.5	7.5 لا ينطبق
.2	جمهورية الكونغو الديمقراطية	8.50	-0.50	9.0	0.0	9.0	0.0	9.0	0.0	9.0	0.0	6.5 لا ينطبق
.3	باراغواي	8.30	+0.80	8.0	+2.0	8.0	+0.5	9.0	+1.0	9.0	+0.5	7.5 لا ينطبق
.4	كولومبيا	8.20	+0.07	9.5	0.0	9.5	+0.5	7.5	+0.5	7.5	+0.5	7.0 لا ينطبق
.5	هندوراس	8.10	-0.15	8.5	0.0	7.5	-0.5	8.5	0.0	8.0	0.0	8.0 لا ينطبق
.6	العراق	8.00	+0.25	6.5	0.0	8.5	+1.0	8.5	+0.5	9.0	0.0	7.5 لا ينطبق
.7	جمهورية أفريقيا الوسطى	7.90	-0.48	8.0	-1.0	8.0	0.0	9.0	+0.5	9.0	+1.0	5.5 لا ينطبق
.7	لبنان	7.90	+0.27	6.0	0.0	7.5	+0.5	9.5	0.0	8.5	+0.5	8.0 لا ينطبق
.9	سوريا	7.70	+0.07	4.5	0.0	9.0	0.0	10.0	0.0	8.0	+1.0	7.0 لا ينطبق
.10	جنوب أفريقيا	7.50	+0.25	7.5	+0.5	8.0	+1.0	8.0	+0.5	7.5	0.0	6.5 لا ينطبق
.10	جنوب السودان	7.50	+0.12	5.0	+0.5	7.5	-0.5	9.0	0.0	8.0	0.0	8.0 لا ينطبق
.10	السودان	7.50	+0.12	6.5	0.0	7.5	0.0	8.5	+0.5	8.0	+0.5	7.0 لا ينطبق
.10	اليمن	7.50	+0.25	7.0	-1.0	8.0	+1.0	8.0	+2.0	8.5	+0.5	6.0 لا ينطبق
.14	الإكوادور	7.40	+0.90	8.0	+1.5	7.5	+2.0	7.0	+0.5	8.0	+0.5	6.5 لا ينطبق
.14	فنزويلا	7.40	-0.23	9.5	0.0	5.0	0.0	9.0	0.0	7.5	+0.5	6.0 لا ينطبق
.16	ليبيا	7.30	+0.30	9.0	+1.0	7.5	0.0	9.5	+1.0	5.5	+1.5	5.0 لا ينطبق
.16	بنما	7.30	+0.30	7.5	0.0	7.0	0.0	7.5	0.0	6.0	0.0	8.5 لا ينطبق
.16	تركيا	7.30	-0.08	8.5	+0.5	8.0	+0.5	9.0	0.0	6.0	+1.0	5.0 لا ينطبق
.19	أفغانستان	7.20	-0.05	5.0	-2.5	8.0	-0.5	9.0	0.0	6.0	+2.0	8.0 لا ينطبق
.19	نيجيريا	7.20	-0.05	5.5	0.0	8.5	-0.5	7.5	0.0	7.5	+0.5	7.0 لا ينطبق
.21	غواتيمالا	7.10	+0.10	7.5	0.0	6.0	0.0	8.0	+1.0	8.0	+0.5	6.0 لا ينطبق
.21	إندونيسيا	7.10	+0.35	6.0	0.0	7.5	0.0	8.0	+0.5	6.0	0.0	8.0 لا ينطبق
.21	كينيا	7.10	-0.15	7.0	0.0	8.0	+0.5	8.0	0.0	6.5	0.0	6.0 لا ينطبق
.21	نيبال	7.10	+0.47	5.5	+1.0	7.5	+1.0	7.5	-1.0	7.5	+0.5	7.5 لا ينطبق
.25	كمبوديا	7.00	+1.50	4.5	+2.0	7.0	+3.0	8.5	0.0	8.0	+1.0	7.0 لا ينطبق
.25	المكسيك	7.00	-0.13	9.0	0.0	9.0	0.0	7.5	+0.5	3.5	0.0	6.0 لا ينطبق
.25	الصومال	7.00	-0.13	9.5	0.0	7.5	0.0	7.0	0.0	5.5	+1.0	5.5 لا ينطبق
.28	روسيا	6.90	+0.52	6.0	+1.5	7.0	-0.5	8.5	0.0	5.0	0.0	8.0 لا ينطبق
.29	غيانا	6.80	+1.30	6.0	+3.0	5.0	0.0	8.0	0.0	7.0	+1.0	8.0 لا ينطبق
.30	إيران	6.70	-0.55	5.0	-2.0	7.5	0.0	9.5	0.0	6.0	+1.0	5.5 لا ينطبق
.30	إيطاليا	6.70	+0.32	9.0	0.0	3.5	+0.5	6.5	0.0	7.5	+0.5	7.0 لا ينطبق
.30	جامايكا	6.70	-0.93	8.0	0.0	8.0	+0.5	8.0	0.0	7.0	0.0	2.5 لا ينطبق
.30	الفلبين	6.70	-0.68	8.0	0.0	6.5	+0.5	8.0	0.0	7.5	0.0	3.5 لا ينطبق
.30	صربيا	6.70	-0.18	6.0	0.0	7.0	0.0	8.0	0.0	6.5	0.0	6.0 لا ينطبق
.30	أوغندا	6.70	+0.07	5.5	+0.5	6.5	-0.5	8.0	+0.5	7.0	0.0	6.5 لا ينطبق
.30	أوكرانيا	6.70	-0.05	5.5	-0.5	7.5	+0.5	8.0	0.0	7.0	+1.0	5.5 لا ينطبق
.37	البرازيل	6.60	+0.10	8.0	+0.5	7.0	+0.5	8.5	0.0	3.5	0.0	6.0 لا ينطبق
.37	مونتينيغرو	6.60	-0.40	7.5	0.0	7.0	0.0	7.0	-0.5	6.0	0.0	5.5 لا ينطبق

	البلد	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)		المجموعات التي على غرار المافيا		الشبكات الإجرامية		الجهات الفاعلة التابعة للدولة		الجهات الفاعلة الأجنبية		الجهات الفاعلة في القطاع الخاص
37.	بيرو	6.60	+0.10	7.0	+1.0	8.5	+0.5	7.5	+0.5	6.0	+1.0	4.0 لا ينطبق
37.	فيتنام	6.60	+0.10	6.0	0.0	7.0	0.0	7.0	0.0	6.5	+0.5	6.5 لا ينطبق
41.	موزمبيق	6.50	-0.50	5.0	+1.5	8.0	0.0	9.0	0.0	7.5	0.0	3.0 لا ينطبق
42.	بيلاروسيا	6.40	+0.65	4.0	0.0	5.0	0.0	9.0	0.0	6.5	+1.5	7.5 لا ينطبق
42.	البوسنة والهرسك	6.40	-0.23	4.0	0.0	6.0	-0.5	8.0	0.0	8.0	0.0	6.0 لا ينطبق
42.	السلفادور	6.40	-0.48	8.5	-1.0	7.0	+0.5	7.5	+0.5	4.5	0.0	4.5 لا ينطبق
45.	الكاميرون	6.30	-0.08	4.5	+0.5	7.5	0.0	8.0	0.0	7.0	+1.0	4.5 لا ينطبق
46.	الصين	6.20	+0.07	6.5	-0.5	7.5	0.0	7.0	0.0	3.0	0.0	7.0 لا ينطبق
46.	نيكاراغوا	6.20	-0.43	5.0	0.0	6.5	0.0	9.0	0.0	6.5	+0.5	4.0 لا ينطبق
48.	ساحل العاج	6.10	-0.15	3.5	+0.5	7.0	0.0	7.5	+0.5	7.5	-0.5	5.0 لا ينطبق
48.	هايتي	6.10	+0.10	8.5	+0.5	6.5	+0.5	8.0	+1.0	4.5	+1.5	3.0 لا ينطبق
48.	بابوا غينيا الجديدة	6.10	+0.22	1.0	0.0	8.0	0.0	8.5	+0.5	6.5	0.0	6.5 لا ينطبق
48.	إسبانيا	6.10	-0.15	6.0	0.0	7.0	+0.5	5.0	0.0	7.5	0.0	5.0 لا ينطبق
48.	طاجيكستان	6.10	-0.03	6.0	+0.5	5.5	+0.5	9.0	0.0	5.0	0.0	5.0 لا ينطبق
53.	أنغولا	6.00	+0.62	3.5	+0.5	6.0	+0.5	8.0	0.0	5.0	0.0	7.5 لا ينطبق
53.	بوركينا فاسو	6.00	+0.37	4.0	+0.5	7.0	+0.5	7.0	+0.5	6.0	0.0	6.0 لا ينطبق
53.	اليونان	6.00	+0.25	3.5	+0.5	6.5	0.0	7.5	0.0	6.0	0.0	6.5 لا ينطبق
53.	قيرغيزستان	6.00	-0.25	6.5	+1.0	6.0	-0.5	8.5	0.0	4.5	0.0	4.5 لا ينطبق
53.	مولدوفا	6.00	+1.00	5.0	+1.0	5.0	+1.0	8.0	+1.0	5.0	0.0	7.0 لا ينطبق
53.	تنزانيا	6.00	+0.25	3.5	+0.5	7.0	0.0	6.5	-0.5	6.5	+0.5	6.5 لا ينطبق
53.	المملكة المتحدة	6.00	+0.62	4.5	+0.5	7.0	+0.5	3.5	+0.5	7.5	-0.5	7.5 لا ينطبق
60.	بلغاريا	5.90	+0.15	5.0	+0.5	7.0	+0.5	7.5	0.0	5.0	+0.5	5.0 لا ينطبق
60.	تشاد	5.90	-0.48	5.0	-0.5	6.5	0.0	8.5	0.0	5.0	0.0	4.5 لا ينطبق
60.	لاوس	5.90	+0.52	1.5	0.0	6.5	+0.5	6.5	+0.5	8.0	0.0	7.0 لا ينطبق
60.	مدغشقر	5.90	+0.02	4.5	+0.5	5.0	0.0	8.0	+0.5	6.5	-0.5	5.5 لا ينطبق
60.	المملكة العربية السعودية	5.90	+0.77	3.0	0.0	6.5	0.0	8.5	+0.5	3.5	+0.5	8.0 لا ينطبق
60.	زيمبابوي	5.90	-0.23	3.5	0.0	7.5	0.0	8.0	0.0	6.0	+0.5	4.5 لا ينطبق
66.	ماليزيا	5.80	+0.17	4.5	0.0	5.5	0.0	6.0	0.0	7.0	+0.5	6.0 لا ينطبق
66.	باكستان	5.80	-0.45	6.0	0.0	7.0	-0.5	7.5	+0.5	4.0	-0.5	4.5 لا ينطبق
68.	كوستاريكا	5.70	+0.57	7.0	+0.5	6.0	0.0	2.5	+1.0	7.0	+0.5	6.0 لا ينطبق
68.	فرنسا	5.70	+0.07	6.0	0.0	6.5	0.0	3.5	+0.5	7.0	0.0	5.5 لا ينطبق
68.	مالطا	5.70	+0.45	3.0	+1.5	7.0	0.0	7.5	0.0	5.0	0.0	6.0 لا ينطبق
68.	النيجر	5.70	-0.43	4.0	0.0	7.5	+0.5	8.5	0.0	5.5	+0.5	3.0 لا ينطبق
68.	توغو	5.70	-0.05	1.0	0.0	7.0	0.0	7.5	0.0	7.0	-0.5	6.0 لا ينطبق
68.	الإمارات العربية المتحدة	5.70	+0.95	1.0	0.0	6.5	+0.5	6.5	+0.5	7.0	+1.0	7.5 لا ينطبق
74.	غانا	5.60	-0.28	3.0	0.0	6.5	0.0	7.5	0.0	6.5	0.0	4.5 لا ينطبق
74.	غينيا بيساو	5.60	-0.40	1.0	0.0	8.0	0.0	8.5	0.0	6.5	0.0	4.0 لا ينطبق
74.	ليبيريا	5.60	+0.60	3.0	0.0	6.5	+0.5	6.5	+0.5	6.0	+1.0	6.0 لا ينطبق

	البلد	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)		المجموعات التي على غرار المافيا		الشبكات الإجرامية		الجهات الفاعلة التابعة للدولة		الجهات الفاعلة الأجنبية		الجهات الفاعلة في القطاع الخاص
.74	تايلاند	5.60	+0.47	1.5	0.0	6.0	+1.0	6.5	0.0	7.0	-0.5	7.0 لا ينطبق
.74	ترينداد وتوباغو	5.60	-0.03	6.0	0.0	6.5	+1.5	5.0	0.0	6.5	0.0	4.0 لا ينطبق
.79	ألبانيا	5.50	-0.50	6.5	-0.5	7.0	-0.5	6.5	-0.5	3.0	+0.5	4.5 لا ينطبق
.79	الأرجنتين	5.50	+0.50	5.0	+1.0	6.0	0.0	6.0	+1.0	5.5	+0.5	5.0 لا ينطبق
.79	أذربيجان	5.50	-0.50	5.5	0.0	5.5	0.0	7.5	0.0	6.0	+0.5	3.0 لا ينطبق
.79	السنغال	5.50	+0.87	3.0	+0.5	6.0	+0.5	5.0	+0.5	6.5	+0.5	7.0 لا ينطبق
.79	الولايات المتحدة الأمريكية	5.50	0.00	5.5	+0.5	6.0	-0.5	4.5	-0.5	5.5	0.0	6.0 لا ينطبق
.84	كرواتيا	5.40	+0.02	4.0	0.0	6.5	0.0	6.0	-0.5	5.0	+0.5	5.5 لا ينطبق
.84	مالي	5.40	-0.23	4.0	+1.0	7.0	0.0	8.0	-0.5	4.0	0.0	4.0 لا ينطبق
.86	بليز	5.30	+0.42	6.5	0.0	3.5	0.0	5.5	+1.0	5.5	+0.5	5.5 لا ينطبق
.86	تشيلي	5.30	+0.55	4.0	0.0	6.0	+0.5	5.5	+1.0	6.0	+1.0	5.0 لا ينطبق
.86	إثيوبيا	5.30	+0.67	2.0	0.0	6.5	0.0	5.0	+1.0	6.0	0.0	7.0 لا ينطبق
.86	جمهورية كوريا الجنوبية	5.30	-0.58	5.5	-1.0	5.0	-1.0	4.5	0.0	6.5	0.0	5.0 لا ينطبق
.86	سيراليون	5.30	-0.45	2.5	-1.0	6.0	+0.5	6.5	-0.5	7.5	+0.5	4.0 لا ينطبق
.86	أوزبكستان	5.30	-0.08	5.0	0.0	5.5	+1.0	6.5	-0.5	5.0	0.0	4.5 لا ينطبق
.92	بنغلاديش	5.20	+0.20	6.0	+0.5	6.0	+0.5	7.0	0.0	4.0	+2.0	3.0 لا ينطبق
.92	بنين	5.20	-0.05	2.0	+1.0	5.5	-0.5	6.0	0.0	8.0	0.0	4.5 لا ينطبق
.92	غينيا الاستوائية	5.20	+0.82	1.0	0.0	2.0	-0.5	9.0	0.0	5.5	+0.5	8.5 لا ينطبق
.92	ألمانيا	5.20	+0.20	5.0	0.0	6.5	0.0	2.0	0.0	7.0	+0.5	5.5 لا ينطبق
.92	مقدونيا الشمالية	5.20	-0.43	3.0	-1.0	6.0	-0.5	6.5	+0.5	5.5	-0.5	5.0 لا ينطبق
.92	قطر	5.20	+0.57	1.0	0.0	6.0	0.0	6.5	+0.5	6.0	+0.5	6.5 لا ينطبق
.98	بوروندي	5.10	+0.47	2.0	+1.0	4.5	0.0	9.0	0.0	4.0	0.0	6.0 لا ينطبق
.98	جمهورية الكونغو	5.10	-0.15	3.0	0.0	6.5	+0.5	8.0	0.0	5.0	+1.0	3.0 لا ينطبق
.98	غابون	5.10	+0.10	1.0	0.0	5.0	0.0	8.0	0.0	6.0	0.0	5.5 لا ينطبق
-	كوسوفو	5.10	-0.28	3.0	0.0	6.0	0.0	6.5	-0.5	5.5	0.0	4.5 لا ينطبق
.98	البرتغال	5.10	+0.10	5.0	+0.5	6.0	0.0	4.5	0.0	5.5	+0.5	4.5 لا ينطبق
.98	جزر سليمان	5.10	+0.35	1.0	0.0	4.5	0.0	7.0	0.0	6.5	0.0	6.5 لا ينطبق
.98	سويسرا	5.10	+0.72	4.5	0.0	4.0	0.0	2.0	+0.5	7.5	0.0	7.5 لا ينطبق
.104	جيبوتي	5.00	+0.62	1.5	0.0	5.0	0.0	5.5	+0.5	7.0	+1.0	6.0 لا ينطبق
.104	مصر	5.00	-0.38	3.0	0.0	5.5	0.0	8.5	+0.5	5.0	0.0	3.0 لا ينطبق
.104	أيرلندا	5.00	-0.25	6.5	+0.5	6.0	+0.5	4.0	+1.0	6.5	0.0	2.0 لا ينطبق
.104	الأردن	5.00	+0.12	1.5	0.0	7.0	0.0	6.0	-0.5	4.5	0.0	6.0 لا ينطبق
.104	المالديف	5.00	+0.37	6.5	+1.5	6.0	+1.0	5.0	+1.0	4.5	0.0	3.0 لا ينطبق
.104	سريلانكا	5.00	+0.37	5.5	+1.5	6.0	+1.0	7.0	0.0	3.5	+1.0	3.0 لا ينطبق
.104	سورينام	5.00	-0.25	3.0	+0.5	5.0	0.0	7.5	-0.5	5.5	0.0	4.0 لا ينطبق
.104	زامبيا	5.00	-0.25	3.0	0.0	5.0	0.0	6.5	+0.5	7.5	+0.5	3.0 لا ينطبق
.112	بوليفيا	4.90	+0.90	4.0	+0.5	4.5	+2.5	6.0	0.0	5.0	+0.5	5.0 لا ينطبق
.112	قبرص	4.90	+0.02	3.5	0.0	5.0	0.0	4.0	0.0	7.0	0.0	5.0 لا ينطبق
.112	جمهورية الدومينيكان	4.90	-0.10	5.0	0.0	5.5	0.0	5.5	0.0	4.0	0.0	4.5 لا ينطبق
.112	إسواتيني	4.90	+0.90	2.0	+0.5	5.5	0.0	6.0	+1.0	5.0	+1.0	6.0 لا ينطبق

البلد	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)		المجموعات التي على غرار المافيا		الشبكات الإجرامية		الجهات الفاعلة التابعة للدولة		الجهات الفاعلة الأجنبية		الجهات الفاعلة في القطاع الخاص	
116. الهند	4.80	+0.05	3.5	0.0	6.5	+0.5	6.0	0.0	3.0	-0.5	5.0	لا ينطبق
116. السويد	4.80	-0.08	5.0	-0.5	6.0	+0.5	2.5	0.0	6.5	+0.5	4.0	لا ينطبق
118. إسرائيل	4.70	+0.07	5.5	0.0	4.0	0.0	5.0	0.0	4.0	0.0	5.0	لا ينطبق
118. اليابان	4.70	-0.30	6.0	-0.5	5.5	0.0	3.0	0.0	4.5	-0.5	4.5	لا ينطبق
118. الكويت	4.70	+0.57	1.0	0.0	6.0	0.0	6.0	0.0	4.0	+0.5	6.5	لا ينطبق
118. هولندا	4.70	+0.32	4.5	0.0	6.0	0.0	3.0	+0.5	6.0	+1.5	4.0	لا ينطبق
118. سلوفاكيا	4.70	-0.43	3.0	0.0	6.0	0.0	6.5	0.0	5.0	0.0	3.0	لا ينطبق
118. سلوفينيا	4.70	+0.07	3.0	0.0	5.0	+0.5	6.5	+0.5	5.0	0.0	4.0	لا ينطبق
124. الجزائر	4.60	+0.22	1.5	+0.5	5.0	0.0	7.5	+0.5	5.0	+0.5	4.0	لا ينطبق
124. كابو فيردي	4.60	+0.22	3.0	+0.5	4.5	+0.5	4.0	0.0	7.0	0.0	4.5	لا ينطبق
124. كازاخستان	4.60	+0.22	4.0	+0.5	4.5	+0.5	6.5	+0.5	4.0	0.0	4.0	لا ينطبق
124. موريشيوس	4.60	-0.03	2.0	0.0	6.5	+0.5	6.0	0.0	4.5	0.0	4.0	لا ينطبق
124. سان مارينو	4.60	+0.47	2.0	0.0	4.0	0.0	5.0	+0.5	6.5	+0.5	5.5	لا ينطبق
129. البحرين	4.50	+0.50	1.5	+0.5	6.0	0.0	4.0	0.0	5.0	0.0	6.0	لا ينطبق
129. جمهورية التشيك	4.50	0.00	3.5	+0.5	4.5	-0.5	5.0	-0.5	4.5	0.0	5.0	لا ينطبق
129. هنغاريا	4.50	+0.25	1.0	0.0	4.0	0.0	7.0	0.0	5.5	+0.5	5.0	لا ينطبق
129. موريتانيا	4.50	-0.25	1.5	-1.0	5.0	+0.5	6.5	-0.5	6.0	+1.0	3.5	لا ينطبق
129. المغرب	4.50	-0.13	1.5	+0.5	6.5	0.0	7.5	+0.5	4.0	0.0	3.0	لا ينطبق
129. ناميبيا	4.50	-0.25	2.5	-0.5	5.5	+0.5	5.0	0.0	6.0	0.0	3.5	لا ينطبق
129. تيمور الشرقية	4.50	+0.12	5.0	0.0	4.0	0.0	4.5	0.0	5.0	+1.0	4.0	لا ينطبق
136. غامبيا	4.40	-0.10	1.0	0.0	6.5	0.0	6.5	0.0	4.0	0.0	4.0	لا ينطبق
136. غينيا	4.40	-0.85	1.0	0.0	6.0	+1.0	7.5	-0.5	6.5	-0.5	1.0	لا ينطبق
136. ليسوتو	4.40	+0.15	3.0	+2.0	5.5	+0.5	6.0	0.0	5.0	0.0	2.5	لا ينطبق
136. منغوليا	4.40	+0.27	2.0	0.0	4.5	0.0	5.0	+0.5	5.5	0.0	5.0	لا ينطبق
136. نيوزيلندا	4.40	+1.15	4.0	-0.5	5.5	+2.0	2.0	+0.5	4.5	+1.0	6.0	لا ينطبق
136. سانت لوسيا	4.40	-0.73	5.0	0.0	4.0	0.0	5.0	-0.5	6.0	0.0	2.0	لا ينطبق
136. تركمانستان	4.40	-0.48	2.5	-0.5	5.0	+1.5	8.5	0.0	3.5	-1.0	2.5	لا ينطبق
143. بوتسوانا	4.30	+0.67	1.0	0.0	5.5	0.0	4.0	+1.0	5.5	+0.5	5.5	لا ينطبق
143. إستونيا	4.30	+0.55	3.5	+0.5	4.5	-0.5	2.0	0.0	5.5	+0.5	6.0	لا ينطبق
143. سيشيل	4.30	+0.55	2.0	0.0	5.0	+0.5	5.5	+1.0	5.0	+1.0	4.0	لا ينطبق
146. ملاوي	4.20	+0.70	2.0	0.0	4.5	+1.5	4.0	0.0	5.5	+0.5	5.0	لا ينطبق
146. سانت كيتس ونيفيس	4.20	-0.80	1.0	0.0	6.0	-0.5	6.5	0.0	5.5	-0.5	2.0	لا ينطبق
148. النمسا	4.10	-0.03	1.0	-1.0	4.0	0.0	4.0	0.0	6.5	0.0	5.0	لا ينطبق
148. جزر القمر	4.10	+0.22	1.0	0.0	4.5	0.0	7.0	+1.0	5.0	+1.0	3.0	لا ينطبق
150. إريتريا	4.00	-0.63	1.0	0.0	5.5	0.0	9.5	0.0	2.5	0.0	1.5	لا ينطبق
150. فيجي	4.00	0.00	1.0	0.0	5.0	-1.5	3.0	0.0	5.5	0.0	5.5	لا ينطبق
150. لتوانيا	4.00	+0.37	4.0	+0.5	4.5	+0.5	4.0	0.0	4.0	+1.0	3.5	لا ينطبق
150. بولندا	4.00	+0.37	2.0	0.0	6.0	+0.5	4.5	+1.0	3.5	0.0	4.0	لا ينطبق
154. جزر البهاما	3.90	+0.27	4.0	+0.5	3.0	+1.0	3.0	0.0	6.0	0.0	3.5	لا ينطبق
154. بوتان	3.90	+0.27	4.0	0.0	4.5	+1.0	4.0	+1.0	4.0	0.0	3.0	لا ينطبق

البلد	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)		المجموعات التي على غرار المافيا		الشبكات الإجرامية		الجهات الفاعلة التابعة للدولة		الجهات الفاعلة الأجنبية		الجهات الفاعلة في القطاع الخاص	
154. كندا	3.90	+0.02	5.0	0.0	4.0	0.0	2.0	0.0	4.5	0.0	4.0	لا ينطبق
154. كوريا الشمالية	3.90	-0.35	1.0	0.0	3.0	+1.0	10.0	0.0	4.5	+0.5	1.0	لا ينطبق
154. عُمان	3.90	+0.52	1.0	0.0	5.0	0.0	4.0	0.0	4.0	+0.5	5.5	لا ينطبق
154. رومانيا	3.90	-0.23	3.0	-1.0	5.5	+0.5	3.5	0.0	4.0	0.0	3.5	لا ينطبق
154. تونغا	3.90	-0.35	1.0	0.0	4.5	0.0	5.5	+0.5	7.0	+0.5	1.5	لا ينطبق
154. تونس	3.90	+0.52	1.5	+0.5	4.5	+0.5	6.5	+1.0	2.5	-0.5	4.5	لا ينطبق
162. أيسلندا	3.80	-0.33	4.5	0.0	5.0	0.0	1.5	-0.5	5.0	0.0	3.0	لا ينطبق
163. أندورا	3.70	+0.32	1.0	0.0	4.0	0.0	1.5	0.0	6.0	-1.0	6.0	لا ينطبق
163. أستراليا	3.70	-0.55	4.5	-0.5	5.0	-1.0	2.5	+0.5	4.0	0.0	2.5	لا ينطبق
163. بربادوس	3.70	-0.18	5.0	0.0	4.5	0.0	4.0	0.0	2.5	+0.5	2.5	لا ينطبق
163. بلجيكا	3.70	+0.07	3.0	0.0	5.0	+0.5	2.0	0.0	5.0	0.0	3.5	لا ينطبق
163. الدانمارك	3.70	-0.18	5.5	+0.5	4.5	+0.5	2.0	0.0	5.0	+0.5	1.5	لا ينطبق
168. جورجيا	3.60	+0.72	3.0	+0.5	3.0	0.0	3.5	+0.5	3.0	0.0	5.5	لا ينطبق
169. موناكو	3.50	+0.25	1.0	0.0	3.0	0.0	3.5	0.0	5.5	0.0	4.5	لا ينطبق
169. سانت فينسنت والغرينادين	3.50	-0.25	2.0	0.0	5.0	0.0	2.0	0.0	5.5	-0.5	3.0	لا ينطبق
171. النرويج	3.40	-0.23	4.5	0.0	4.5	+0.5	1.5	-0.5	4.5	+0.5	2.0	لا ينطبق
172. أنتيغوا وبربودا	3.30	-0.33	3.0	0.0	3.5	+0.5	3.0	0.0	5.5	0.0	1.5	لا ينطبق
172. لاتفيا	3.30	-0.08	4.0	+0.5	3.5	0.0	2.0	0.0	4.5	0.0	2.5	لا ينطبق
174. غرينادا	3.20	-0.05	2.0	-2.0	3.0	+1.0	3.5	+0.5	4.0	0.0	3.5	لا ينطبق
174. رواندا	3.20	-0.05	1.0	0.0	3.0	0.0	5.0	0.0	4.0	0.0	3.0	لا ينطبق
176. كوبا	3.10	+0.22	3.0	-1.0	2.5	0.0	3.5	-0.5	2.0	+1.0	4.5	لا ينطبق
176. أوروغواي	3.10	+0.47	2.5	+1.0	4.5	0.0	3.0	+1.0	2.5	0.0	3.0	لا ينطبق
178. ولايات ميكرونيزيا المتحدة	3.00	-0.75	1.0	0.0	4.5	-1.0	2.5	-0.5	5.5	0.0	1.5	لا ينطبق
178. سنغافورة	3.00	0.00	3.0	0.0	4.0	+0.5	1.5	0.0	4.0	0.0	2.5	لا ينطبق
180. لوكسمبورغ	2.80	+0.42	1.0	0.0	2.0	0.0	2.0	+0.5	5.0	0.0	4.0	لا ينطبق
181. أرمينيا	2.70	-0.43	2.5	-0.5	3.0	0.0	3.0	-0.5	3.0	0.0	2.0	لا ينطبق
181. فنلندا	2.70	+0.07	3.0	0.0	3.0	0.0	1.5	0.0	3.0	0.0	3.0	لا ينطبق
183. دومينيكا	2.60	+0.10	1.0	0.0	5.0	0.0	2.0	+0.5	2.5	0.0	2.5	لا ينطبق
184. بالاو	2.50	-0.38	1.0	0.0	4.0	0.0	2.0	0.0	4.0	-0.5	1.5	لا ينطبق
185. بروناي	2.40	+0.02	1.0	0.0	2.0	-0.5	3.0	+1.0	4.0	0.0	2.0	لا ينطبق
186. كيريباس	2.30	+0.05	1.0	0.0	4.0	0.0	1.5	0.0	3.0	+0.5	2.0	لا ينطبق
186. جزر مارشال	2.30	+0.17	1.0	0.0	2.5	+0.5	3.0	+1.0	3.0	-0.5	2.0	لا ينطبق
188. ليختنشتاين	2.20	+0.45	1.0	0.0	1.5	0.0	1.5	0.0	3.0	0.0	4.0	لا ينطبق
188. فانواتو	2.20	+0.20	1.0	0.0	1.5	+0.5	3.0	+0.5	4.0	+0.5	1.5	لا ينطبق
190. ناورو	1.90	+0.02	1.0	0.0	1.5	+0.5	3.5	0.0	2.5	+0.5	1.0	لا ينطبق
190. ساموا	1.90	+0.27	1.0	0.0	2.5	+0.5	2.5	+1.0	2.5	+0.5	1.0	لا ينطبق
192. سان تومي وبرينسيبي	1.70	-0.05	1.0	0.0	1.5	-0.5	3.0	+1.0	2.0	0.0	1.0	لا ينطبق
193. توفالو	1.30	-0.08	1.0	0.0	1.0	0.0	1.5	0.0	1.5	-0.5	1.5	لا ينطبق

درجات القدرة على الصمود

	البلد	القدرة على الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	الشفافية والمساءلة الحكومية	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية
.1	فنلندا	8.63 +0.21	9.0 0.0	9.0 +0.5	9.0 0.0	8.5 +0.5
.2	ليختنشتاين	8.46 +0.04	9.0 0.0	8.0 0.0	7.5 0.0	9.0 0.0
.3	أيسلندا	8.21 +0.17	8.0 +1.0	7.5 0.0	8.5 0.0	8.5 0.0
.4	الدانمارك	8.13 -0.09	9.0 0.0	9.0 0.0	8.0 -0.5	9.0 0.0
.5	جمهورية كوريا الجنوبية	8.08 +0.54	9.0 +1.0	8.0 +1.0	8.5 +0.5	9.0 +1.0
.6	أندورا	7.96 +0.21	7.0 0.0	7.5 +0.5	8.5 +0.5	8.5 +0.5
.7	النرويج	7.92 0.00	8.0 0.0	8.5 0.0	9.0 0.0	8.5 0.0
.8	إستونيا	7.88 +0.04	8.0 0.0	7.5 -0.5	8.5 0.0	8.0 0.0
.8	نيوزيلندا	7.88 -0.51	8.0 -0.5	8.0 -0.5	8.5 0.0	8.0 -0.5
.10	سنغافورة	7.83 +0.12	7.5 0.0	7.5 0.0	9.0 0.0	8.5 0.0
.11	لاتفيا	7.58 +0.16	7.0 -0.5	6.5 +0.5	8.5 0.0	8.5 +0.5
.12	المملكة المتحدة	7.54 -0.34	7.5 -0.5	6.5 -1.0	7.5 -0.5	8.0 -0.5
.13	النمسا	7.50 +0.08	7.5 +0.5	6.5 0.0	7.5 +0.5	8.0 0.0
.13	ألمانيا	7.50 -0.17	6.5 -0.5	7.0 -0.5	8.0 0.0	8.0 0.0
.13	لوكسمبورغ	7.50 0.00	8.0 0.0	6.5 0.0	9.0 0.0	8.0 +1.0
.13	أوروغواي	7.50 -0.25	7.5 -0.5	9.0 0.0	9.0 0.0	7.0 0.0
.17	هولندا	7.46 +0.04	7.5 0.0	8.0 0.0	8.5 +0.5	7.5 0.0
.17	السويد	7.46 0.00	6.5 -0.5	8.5 -0.5	8.5 0.0	7.5 +0.5
.19	أستراليا	7.38 -0.59	7.5 -0.5	8.0 -0.5	9.0 0.0	8.0 0.0
.19	اليابان	7.38 -0.09	6.0 0.0	7.5 0.0	9.0 0.0	7.5 0.0
.21	أيرلندا	7.33 -0.05	7.0 0.0	8.0 0.0	8.0 0.0	8.0 0.0
.22	لتوانيا	7.29 +0.08	7.0 -0.5	7.0 0.0	8.5 +1.0	7.0 0.0
.23	كندا	7.21 -0.04	7.5 0.0	7.0 0.0	8.0 0.0	8.0 0.0
.24	الولايات المتحدة الأمريكية	7.13 +0.55	6.0 +1.5	6.0 +0.5	9.0 +2.0	6.5 0.0
.25	بلجيكا	7.04 +0.04	7.0 0.0	7.0 0.0	8.0 0.0	7.5 +0.5
.25	سويسرا	7.04 -0.09	8.5 -0.5	6.0 -0.5	8.0 +0.5	7.0 +0.5
.27	فرنسا	6.96 +0.13	6.5 +0.5	7.0 0.0	8.5 0.0	7.5 0.0
.28	إسبانيا	6.75 +0.12	6.5 +0.5	6.0 0.0	8.5 +0.5	8.0 0.0
.29	كابو فيردي	6.58 +0.25	7.0 +0.5	7.0 +1.0	8.5 0.0	7.0 0.0
.30	البرتغال	6.50 +0.04	7.0 0.0	5.0 -0.5	7.5 0.0	7.0 0.0
.31	إيطاليا	6.46 +0.17	6.5 0.0	5.0 0.0	9.0 +0.5	8.0 0.0
.32	جمهورية التشيك	6.42 +0.17	6.5 +0.5	6.5 +1.0	7.0 0.0	7.0 +0.5
.33	تشيلي	6.17 -0.25	7.0 0.0	7.0 0.0	8.0 0.0	6.0 0.0
.34	بربادوس	6.13 +0.42	6.0 +0.5	7.5 +0.5	7.5 +0.5	7.0 +1.0
.35	إسرائيل	6.08 +0.08	6.0 0.0	5.0 0.0	6.5 +0.5	6.5 -0.5
.35	توفالو	6.08 +0.04	5.5 0.0	6.0 +0.5	5.0 0.0	6.5 0.0
.37	سلوفينيا	6.04 -0.04	6.0 0.0	5.0 0.0	7.0 +0.5	7.0 +0.5

النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون	السلامة الإقليمية	مكافحة غسل الأموال	القدرة التنظيمية الاقتصادية	دعم الضحايا والشهود	الوقاية	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة
0.0 8.0	0.5+ 8.5	0.0 9.0	0.0 8.5	0.0 9.0	0.0 8.0	0.5+ 8.5	0.5+ 8.5
0.0 9.0	0.5+ 8.5	0.0 9.5	0.0 5.0	0.0 8.5	0.0 9.5	0.0 9.5	0.0 8.5
0.0 8.5	0.5+ 9.0	0.0 8.5	0.0 8.0	0.0 8.5	0.5+ 7.5	0.0 7.5	0.0 8.5
0.0 7.5	0.5- 7.5	0.5- 8.0	0.5+ 6.0	0.0 8.5	0.0 7.5	0.0 8.5	0.0 9.0
0.5+ 9.0	0.0 8.0	0.5+ 7.5	1.0+ 8.0	0.5+ 7.0	0.5+ 7.0	0.0 8.0	0.0 8.0
0.0 8.0	0.5+ 8.5	0.5- 7.5	1.0+ 7.0	0.0 8.0	0.0 8.5	0.5+ 8.5	0.5- 8.0
0.0 8.0	0.5- 8.0	0.0 8.0	0.0 7.0	0.5+ 8.0	0.5- 7.0	0.0 7.0	0.5+ 8.0
0.0 8.0	0.5+ 7.5	0.0 8.0	0.5+ 8.0	0.5- 7.5	0.0 7.5	0.0 8.0	0.5+ 8.0
0.5- 7.5	1.0- 7.5	0.0 8.5	1.5- 6.5	0.5- 8.0	0.5- 8.0	0.5- 7.5	0.0 8.5
0.0 9.0	0.0 9.0	0.0 8.0	0.5+ 7.5	0.0 8.0	0.0 7.0	0.0 9.0	1.0+ 4.0
0.5+ 8.0	0.5+ 8.0	0.0 8.5	0.5+ 6.0	0.0 8.0	0.0 7.5	0.0 7.5	0.0 7.0
0.5- 8.0	0.0 7.5	0.0 8.5	0.0 6.5	0.0 7.5	0.5- 7.0	0.0 7.5	0.5- 8.5
0.5+ 8.5	0.0 8.5	0.5- 7.5	0.5+ 6.5	0.0 7.0	0.0 8.0	0.5- 7.5	0.0 7.0
0.5+ 8.0	0.5- 7.5	0.5- 8.5	0.5- 6.0	0.0 7.0	0.0 8.0	0.0 8.0	0.5- 7.5
1.0- 6.0	0.0 7.5	0.0 8.0	0.5- 5.5	1.0- 7.0	0.5+ 7.5	0.0 8.0	0.0 8.0
0.0 7.5	0.0 7.0	0.0 8.0	0.5- 6.5	0.0 7.0	0.0 7.5	0.0 7.0	0.0 8.5
0.0 7.5	0.0 7.5	0.0 6.0	0.0 6.5	0.0 6.5	0.0 8.0	0.0 8.0	0.0 8.0
0.0 7.0	0.0 6.5	0.0 8.0	0.5+ 8.0	0.5- 7.0	0.0 6.0	0.5+ 7.5	0.0 8.5
0.0 8.0	0.0 8.0	1.5- 7.5	0.0 7.0	0.0 7.0	1.5- 6.0	1.5- 6.0	1.5- 6.5
0.0 8.0	0.0 7.5	0.0 8.5	0.5- 7.5	0.0 8.0	0.0 5.5	0.5- 5.5	0.0 8.0
0.0 7.0	0.0 7.0	0.5- 7.5	0.0 8.0	0.0 8.0	0.0 7.0	0.0 5.5	0.0 7.0
0.5+ 8.0	0.5+ 7.5	0.0 8.0	0.5+ 6.5	0.0 7.5	0.0 7.0	0.0 6.5	0.5- 7.0
0.0 8.0	0.0 7.5	0.0 7.0	0.5- 6.0	0.0 7.5	0.0 8.5	0.0 6.0	0.0 8.0
0.0 7.0	0.0 7.0	0.0 7.0	0.0 7.0	0.0 7.0	0.0 7.0	0.0 6.0	0.0 6.0
0.0 7.0	0.0 8.0	0.0 8.5	0.0 5.0	0.0 6.0	1.0- 7.0	0.0 6.0	0.0 8.0
0.0 6.5	0.5+ 8.5	0.5+ 5.5	0.0 8.0	0.0 8.0	0.5+ 5.0	0.5+ 7.0	0.0 7.0
0.0 7.0	0.0 8.0	0.0 5.5	0.0 6.5	0.0 6.0	0.0 6.5	0.5+ 5.5	0.0 7.0
0.0 7.5	0.0 6.0	0.0 7.5	0.0 5.0	0.0 6.0	0.5+ 4.0	0.5+ 6.5	0.0 7.0
0.5+ 7.5	0.5- 7.0	0.0 6.0	0.0 6.5	0.0 5.5	0.0 7.0	0.5+ 6.0	0.5+ 7.5
0.5+ 5.5	0.0 7.5	0.5- 6.0	0.5+ 6.0	0.0 5.0	0.0 5.5	0.5+ 6.0	0.5+ 7.5
0.0 6.5	0.0 7.0	0.0 7.0	0.5+ 6.5	0.0 6.0	0.5- 5.0	0.0 6.0	0.0 6.0
0.5- 5.5	0.5+ 4.5	0.0 4.0	0.0 6.5	1.0- 6.0	1.0- 6.0	0.0 6.5	1.0- 7.0
0.5+ 5.0	0.5+ 7.0	0.5+ 6.5	0.0 5.0	1.0+ 4.5	0.0 5.5	0.0 6.0	0.0 6.0
0.0 5.0	1.0+ 6.5	0.0 3.5	0.0 7.0	0.5+ 7.5	0.5+ 6.5	0.5+ 6.5	1.5- 6.5
0.0 8.0	0.0 7.0	0.0 6.5	0.5+ 6.5	0.0 6.0	0.0 4.5	0.5- 4.5	0.0 7.0
0.0 6.0	0.0 7.5	0.0 7.5	1.5- 5.0	0.0 5.0	0.0 6.0	0.0 6.0	0.0 6.0

	البلد	القدرة على الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	الشفافية والمساءلة الحكومية	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية
.38	رومانيا	6.00 +0.42	6.0 +0.5	6.5 +1.0	7.0 +0.5	6.0 0.0
.39	الأرجنتين	5.96 -0.37	6.5 -0.5	4.5 -0.5	6.0 0.0	6.0 -1.0
.40	كرواتيا	5.92 +0.34	5.5 +0.5	6.0 +0.5	7.0 +0.5	7.0 +1.0
.40	ماليزيا	5.92 +0.09	4.5 0.0	5.5 0.0	7.0 0.0	7.5 +0.5
.42	ولايات ميكرونيزيا المتحدة	5.88 +0.55	7.0 +0.5	4.0 -1.0	7.0 +1.5	6.0 +0.5
.42	بولندا	5.88 -0.26	5.5 0.0	4.0 0.0	7.5 +0.5	7.0 0.0
.44	ساموا	5.83 +0.16	4.5 0.0	5.5 +0.5	6.0 +1.0	6.5 0.0
.45	جزر مارشال	5.79 +0.75	7.0 +1.5	6.5 +2.0	6.0 +1.0	6.5 +0.5
.45	نيجيريا	5.79 +0.29	5.5 0.0	5.0 0.0	7.5 +0.5	7.5 +0.5
.45	السنغال	5.79 +0.21	5.5 0.0	5.0 +1.0	7.0 +1.0	6.5 0.0
.48	أرمينيا	5.71 0.00	7.0 +1.0	6.0 0.0	7.0 +0.5	6.5 +0.5
.49	الصين	5.67 +0.21	6.0 0.0	4.0 0.0	6.0 0.0	7.5 +0.5
.50	كولومبيا	5.63 -0.21	6.0 -1.0	5.5 0.0	9.0 0.0	6.5 -0.5
.50	كوستاريكا	5.63 +0.13	7.0 0.0	6.5 0.0	6.5 +0.5	6.5 0.0
.50	موناكو	5.63 +0.25	3.5 0.0	4.5 +0.5	5.5 +0.5	6.5 +0.5
.50	جنوب أفريقيا	5.63 -0.17	5.5 -0.5	5.5 0.0	6.0 -0.5	7.0 +0.5
.54	الأردن	5.58 -0.34	5.5 -1.5	4.5 -0.5	8.0 0.0	6.0 -0.5
.54	سانت لوسيا	5.58 -0.05	7.5 0.0	6.5 0.0	6.5 0.0	6.5 0.0
.56	الكويت	5.54 +0.00	5.0 0.0	4.5 0.0	6.0 0.0	5.5 0.0
.56	موريشيوس	5.54 -0.13	6.0 0.0	6.0 0.0	6.5 0.0	6.0 0.0
.56	رواندا	5.54 +0.04	5.5 0.0	4.5 -1.0	5.0 0.0	6.0 0.0
.59	جزر البهاما	5.50 +0.29	6.0 0.0	5.5 -0.5	6.5 +0.5	6.5 +0.5
.60	بوتسوانا	5.46 -0.17	5.0 -1.0	4.0 -1.0	8.5 +0.5	7.0 +1.0
.60	غانا	5.46 +0.08	6.0 +0.5	5.5 0.0	6.5 0.0	5.0 0.0
.62	البحرين	5.42 -0.12	6.0 0.0	4.5 -0.5	7.0 0.0	5.5 0.0
.62	فيجي	5.42 +0.17	5.5 -0.5	5.0 -0.5	5.5 +0.5	6.0 +0.5
.62	الهند	5.42 +0.17	4.0 0.0	5.0 -0.5	8.5 +1.0	5.0 +0.5
.62	جامايكا	5.42 -0.04	4.5 -0.5	5.0 -0.5	7.0 +0.5	5.5 0.0
.62	قطر	5.42 -0.16	5.0 0.0	5.5 0.0	6.0 +0.5	5.0 0.0
.67	كوبا	5.38 0.00	6.5 0.0	2.5 0.0	6.5 0.0	6.0 0.0
.67	سانت فينسنت والغرينادين	5.38 -0.09	6.0 0.0	6.0 0.0	6.0 0.0	6.5 0.0
.69	بلغاريا	5.33 +0.04	5.0 +0.5	6.0 +1.0	6.0 -0.5	6.0 0.0
.69	كينيا	5.33 +0.12	5.0 0.0	5.0 +0.5	7.5 +0.5	7.0 +1.0
.69	بالاو	5.33 +0.79	7.0 +0.5	6.0 +0.5	7.5 +1.5	5.5 0.0
.69	ترينداد وتوباغو	5.33 +0.12	5.0 0.0	5.0 0.0	6.5 0.0	7.0 0.0
.73	مقدونيا الشمالية	5.29 +0.08	5.0 0.0	5.5 +1.0	6.0 0.0	5.0 0.0
.73	سلوفاكيا	5.29 -0.09	5.0 -0.5	4.5 -0.5	7.0 0.0	6.5 0.0
.73	تونغا	5.29 +0.08	5.0 0.0	5.5 0.0	6.5 0.0	6.5 +0.5
.76	جورجيا	5.25 -0.46	4.0 -1.0	5.0 -1.5	6.0 -1.0	6.5 0.0

الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة	الوقاية	دعم الضحايا والشهود	القدرة التنظيمية الاقتصادية	مكافحة غسل الأموال	السلامة الإقليمية	إنفاذ القانون	النظام القضائي والاحتجاز
0.0 5.0	1.0+ 6.0	1.0+ 6.0	0.5+ 5.5	0.5- 5.0	0.0 6.5	0.5+ 6.0	0.5+ 6.5
0.5- 7.5	0.5- 5.0	0.0 6.0	0.0 6.0	0.0 7.0	0.0 6.0	1.0- 5.5	0.5- 5.5
0.5- 4.5	0.5+ 5.5	0.5+ 6.0	0.5+ 5.0	0.0 6.5	0.0 6.5	0.0 6.0	0.5+ 5.5
1.0- 4.5	0.5+ 6.5	0.0 6.0	0.0 7.0	0.5+ 6.0	0.0 5.5	0.0 5.5	0.5+ 5.5
1.0+ 7.0	0.0 5.5	1.0+ 5.5	0.5+ 4.5	1.0+ 5.0	0.0 6.0	0.5+ 6.5	1.0+ 6.5
1.0- 4.0	0.5- 5.5	0.0 5.0	1.0- 6.5	0.5- 6.5	0.0 7.5	0.0 6.5	0.5- 5.0
0.0 7.0	0.5+ 6.5	0.5+ 5.5	0.0 3.0	0.5- 5.5	0.0 7.5	0.0 6.5	0.0 6.0
0.5+ 6.5	0.0 4.0	0.0 3.5	0.5+ 6.5	0.5+ 4.5	0.5+ 6.0	1.5+ 5.5	0.5+ 7.0
0.5+ 7.0	0.5+ 5.5	0.0 5.0	0.0 6.5	0.0 5.0	0.5+ 5.0	0.5+ 5.0	0.5+ 5.0
0.0 7.0	0.0 5.0	0.0 5.0	0.0 5.5	0.0 5.0	0.5+ 7.0	0.0 6.0	0.0 5.0
0.5+ 6.5	0.5- 4.5	0.5- 5.0	0.5+ 6.0	0.0 6.0	2.5- 3.0	0.5+ 6.5	0.0 4.5
0.0 2.0	0.0 6.0	0.0 4.0	0.5+ 7.5	0.5+ 6.5	0.5+ 7.5	0.5+ 6.0	0.0 5.0
0.0 6.5	0.0 4.5	0.0 3.5	0.0 5.0	0.0 6.0	0.0 4.5	1.0- 5.0	0.0 5.5
0.0 6.5	0.0 5.0	0.0 5.0	0.0 4.5	0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 5.0	1.0+ 6.0
0.0 4.0	0.5+ 5.0	0.0 8.0	0.0 4.0	1.0+ 5.5	0.0 6.0	0.0 7.0	0.0 8.0
0.0 7.0	0.5- 4.5	0.0 4.0	0.0 6.0	0.5- 5.5	0.0 6.0	0.5- 4.5	0.0 6.0
1.0- 4.5	0.0 6.5	0.0 4.5	0.0 4.0	0.0 6.5	0.0 6.0	0.5- 6.5	0.0 4.5
0.0 4.0	0.0 6.0	0.0 5.0	0.5- 5.0	0.0 4.0	0.0 5.5	0.0 4.5	0.0 6.0
0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 6.5	0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 6.0	0.0 5.5
0.5- 5.5	0.0 5.0	1.5- 4.0	0.0 7.0	0.5+ 4.0	0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 5.5
0.0 3.5	0.5+ 5.5	0.0 5.5	0.5+ 6.5	0.0 6.0	0.5+ 6.5	0.0 7.0	0.0 5.0
1.0+ 5.0	0.5+ 5.5	0.5+ 7.0	0.0 4.0	0.5+ 5.0	0.0 5.0	0.5+ 6.5	0.0 3.5
1.0- 5.0	0.0 4.5	1.0- 4.5	0.5+ 6.0	0.5+ 5.0	0.0 5.0	0.0 5.0	0.5- 6.0
0.0 7.0	0.0 4.0	0.0 3.5	0.5+ 6.5	0.0 6.0	0.0 6.0	0.0 4.5	0.0 5.0
0.0 4.0	0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 6.0	0.0 5.5	0.0 6.5	0.5- 4.5	0.5- 4.5
0.5- 5.5	0.5+ 5.5	2.0+ 6.0	0.0 6.0	0.0 6.0	0.5+ 5.0	0.0 5.0	0.5- 4.0
0.5- 4.5	0.0 5.0	0.5+ 4.0	0.0 5.0	0.5+ 6.5	1.5+ 8.0	0.5- 5.0	0.5- 4.5
0.0 6.5	0.5+ 6.5	0.0 5.0	0.0 4.5	0.0 4.5	0.0 6.5	0.0 6.0	0.5- 3.5
1.0- 3.5	0.0 6.0	0.5- 5.5	0.0 6.0	0.5- 5.5	0.0 7.0	0.5- 5.0	0.0 5.0
0.0 3.0	0.0 7.0	0.0 4.0	0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 8.0	0.0 7.0	0.0 3.0
0.0 6.0	0.5- 5.5	0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 5.5	0.0 6.0	0.5- 4.0	0.0 6.0
0.5+ 4.5	0.0 5.0	0.5+ 5.0	0.5+ 5.0	0.5- 5.5	0.5- 6.0	0.5- 5.0	0.5- 5.0
0.0 6.5	0.5- 3.0	0.0 3.0	0.5+ 5.5	0.0 6.0	0.0 6.0	0.0 4.5	0.5- 5.0
1.0+ 5.5	1.5+ 5.5	0.5+ 2.5	0.5+ 4.5	0.5+ 5.0	0.5+ 4.5	0.5+ 5.5	2.0+ 5.0
1.0+ 6.0	0.0 5.0	0.5+ 5.5	0.0 4.0	0.5+ 6.5	0.5- 4.5	0.0 5.5	0.0 3.5
0.0 6.0	0.5+ 5.5	0.5- 4.5	0.5- 4.0	0.0 5.5	0.0 6.0	1.0+ 6.0	0.5- 4.5
0.0 5.0	0.0 5.0	0.0 4.5	0.5+ 5.0	0.0 5.0	0.0 6.0	0.5- 5.0	0.0 5.0
0.5+ 6.5	0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 5.0	0.0 5.0	0.5- 5.0	1.0+ 6.0	0.5- 3.5
0.5- 5.5	0.0 5.5	0.5- 6.5	0.5- 4.5	0.0 5.0	0.0 5.0	0.0 6.5	0.5- 3.0

	البلد	القدرة على الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	الشفافية والمساءلة الحكومية	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية
.77	منغوليا	5.21 +0.13	5.0 0.0	5.0 0.0	6.5 +0.5	6.5 0.0
.77	عُمان	5.21 -0.04	4.5 0.0	4.5 0.0	6.5 0.0	6.5 0.0
.77	سان مارينو	5.21 +0.08	4.0 0.0	4.0 0.0	6.0 +0.5	5.5 0.0
.77	سيشيل	5.21 +0.63	5.0 0.0	5.5 +0.5	6.5 +0.5	5.5 0.0
.81	دومينيكا	5.17 +0.09	3.5 0.0	4.0 0.0	6.5 +0.5	5.0 0.0
.81	غامبيا	5.17 +0.17	5.5 +0.5	5.0 0.0	5.5 +1.0	5.0 0.0
.81	اليونان	5.17 -0.08	5.0 -0.5	5.0 0.0	7.0 +0.5	6.0 0.0
.84	ألبانيا	5.13 +0.09	5.0 -0.5	4.5 0.0	7.0 +0.5	6.0 0.0
.84	ساحل العاج	5.13 +0.71	5.5 +1.0	4.5 +0.5	6.0 0.0	5.0 +0.5
.84	غرينادا	5.13 +0.46	5.5 +0.5	5.0 0.0	6.0 +1.0	5.5 +0.5
.84	مالطا	5.13 -0.04	4.5 0.0	4.0 -0.5	7.5 0.0	6.0 0.0
.84	الإمارات العربية المتحدة	5.13 -0.21	5.0 -0.5	4.5 -0.5	5.0 -0.5	5.5 0.0
.84	فانواتو	5.13 -0.21	5.0 0.0	5.5 -0.5	5.5 -0.5	6.5 0.0
-	كوسوفو	5.08 +0.67	5.0 +1.0	5.5 +1.5	5.5 +1.5	5.0 0.0
.90	جزر سليمان	5.08 -0.13	4.5 -0.5	4.5 0.0	5.0 -0.5	4.5 0.0
.91	ناورو	5.00 +0.33	5.0 0.0	5.0 +0.5	6.0 0.0	7.5 +1.0
.91	سانت كيتس ونيفيس	5.00 0.00	6.0 0.0	5.0 0.0	6.0 0.0	6.5 0.0
.93	صربيا	4.96 +0.04	4.5 0.0	4.0 0.0	6.5 +0.5	5.0 0.0
.94	البرازيل	4.92 -0.12	3.0 0.0	4.5 0.0	7.5 0.0	4.5 0.0
.94	سان تومي وبرينسيبي	4.92 0.00	6.0 0.0	5.0 0.0	7.0 0.0	7.0 0.0
.96	الإكوادور	4.88 -0.84	4.5 -0.5	5.5 0.0	6.0 0.0	5.0 -1.5
.96	هنغاريا	4.88 -0.21	4.5 0.0	3.5 0.0	4.5 -0.5	5.0 -0.5
.98	بوليفيا	4.83 -0.05	5.0 0.0	4.0 0.0	5.0 0.0	6.0 0.0
.99	جمهورية الدومينيكان	4.79 +0.12	5.0 0.0	3.0 0.0	7.5 +0.5	5.0 0.0
.99	تايلاند	4.79 +0.12	5.0 0.0	4.5 0.0	6.5 +0.5	5.5 0.0
.99	فيتنام	4.79 +0.12	5.0 0.0	4.5 0.0	6.0 +0.5	6.0 +0.5
.102	إثيوبيا	4.75 -0.63	4.0 -1.0	4.5 -0.5	6.0 0.0	6.0 0.0
.102	مونتينيغرو	4.75 +0.29	4.5 +1.0	4.5 +0.5	6.0 +0.5	5.0 0.0
.104	بوتان	4.71 +0.13	6.0 0.0	6.5 +0.5	5.0 +0.5	4.5 0.0
.105	بنما	4.67 -0.16	4.0 -0.5	4.0 0.0	6.0 0.0	6.0 0.0
.106	المغرب	4.63 0.00	4.5 0.0	3.5 0.0	6.0 0.0	6.5 +0.5
.107	أنتيغوا وبربودا	4.58 +0.25	4.5 0.0	5.0 0.0	5.5 +0.5	5.0 0.0
.107	بروناي	4.58 +0.00	4.0 0.0	4.0 0.0	4.5 0.0	4.5 0.0
.107	ملاوي	4.58 +0.29	5.5 +0.5	5.0 +0.5	5.5 +1.0	5.5 0.0
.110	كازاخستان	4.54 -0.17	5.0 0.0	4.0 0.0	5.5 0.0	5.5 0.0
.110	ناميبيا	4.54 -0.42	4.5 -0.5	4.0 -1.0	7.0 0.0	6.0 -0.5
.110	أوكرانيا	4.54 +0.54	5.0 +1.5	3.5 -0.5	7.5 +2.0	4.5 +0.5
.110	زامبيا	4.54 +0.21	4.5 +0.5	3.5 +0.5	5.5 +0.5	6.5 0.0
.114	أنغولا	4.50 +0.08	5.0 0.0	5.0 +0.5	5.0 0.0	5.0 0.0

الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة	الوقاية	دعم الضحايا والشهود	القدرة التنظيمية الاقتصادية	مكافحة غسل الأموال	السلامة الإقليمية	إنفاذ القانون	النظام القضائي والاحتجاز
1.0- 5.5	0.0 6.5	0.5+ 4.5	0.0 3.5	0.5+ 4.5	0.5+ 5.5	0.0 5.0	0.5+ 4.5
0.5- 4.5	0.5+ 4.5	0.5+ 4.5	0.0 4.5	0.0 5.0	0.0 5.5	0.5- 7.0	0.5- 5.0
0.0 5.5	0.0 4.5	0.0 5.5	0.0 5.5	0.5+ 4.5	0.0 6.0	0.0 5.0	0.0 6.5
1.5+ 5.5	0.0 5.0	0.5+ 4.5	1.5+ 4.5	1.5+ 4.5	0.5+ 5.0	1.0+ 5.0	0.0 6.0
0.0 5.0	0.0 6.0	0.0 5.0	0.0 5.0	0.5+ 5.5	0.0 6.0	0.5+ 6.0	0.5- 4.5
0.0 6.5	0.5+ 4.0	1.0+ 3.5	0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 6.5	0.5- 5.0	0.5- 4.5
1.0- 4.0	0.0 5.0	0.0 4.0	0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 5.5	0.0 5.0	0.0 4.5
0.5+ 5.0	0.0 5.0	0.0 4.5	0.0 4.0	0.0 4.0	0.0 5.5	0.5- 5.0	1.0+ 6.0
0.5+ 5.0	2.5+ 5.5	1.0+ 4.5	1.5+ 5.0	0.0 5.0	1.0+ 5.0	0.5+ 5.5	0.5- 5.0
1.5+ 4.5	0.0 4.0	0.0 3.0	1.0+ 6.0	1.0+ 5.0	0.0 6.0	0.5+ 6.5	0.5- 4.5
0.0 4.0	0.0 4.0	0.5- 7.0	0.0 6.5	0.0 4.5	0.0 4.5	0.5+ 4.5	0.0 4.5
0.0 3.0	0.0 6.5	0.5- 6.0	0.0 5.5	0.5- 3.5	0.0 5.5	0.0 6.0	0.0 5.5
0.0 6.0	0.0 3.5	0.0 5.0	0.5+ 4.0	1.0- 3.0	1.0- 4.0	0.0 6.5	0.0 7.0
0.0 6.0	1.5+ 5.5	0.5+ 4.0	0.0 4.5	0.5+ 5.0	1.0+ 4.5	0.5+ 5.5	0.0 5.0
0.5- 5.0	0.5+ 7.0	0.0 4.5	0.5- 4.5	0.0 5.0	0.0 5.0	0.0 6.0	0.0 5.5
1.5+ 3.5	0.0 1.0	0.0 2.0	0.5- 3.5	1.0+ 7.0	0.0 7.5	0.0 5.5	0.5+ 6.5
0.0 5.0	0.0 4.0	0.0 2.5	0.0 2.0	0.0 5.5	0.0 6.0	0.0 4.5	0.0 7.0
0.0 3.5	0.0 5.5	0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 5.5	0.0 6.0	0.0 5.0	0.0 5.0
0.5- 6.0	0.0 4.0	0.0 5.0	0.5- 5.5	0.0 6.0	0.0 5.5	0.5- 4.5	0.0 3.0
0.0 5.0	0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 3.0	0.0 3.0	0.0 5.0	0.0 5.0	0.0 6.0
1.5- 5.5	0.5- 4.5	0.5+ 5.5	0.5- 5.0	1.5- 5.5	1.0- 3.5	2.0- 4.0	1.5- 4.0
0.0 4.0	0.0 6.0	0.0 4.5	0.0 4.5	0.0 5.5	0.5- 6.5	1.0- 5.0	0.0 5.0
0.5+ 5.0	0.0 6.0	0.0 5.0	0.5+ 5.5	0.0 4.5	0.5- 4.5	0.5- 4.5	0.5- 3.0
0.0 5.0	0.5+ 4.5	0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 4.0	0.0 5.5	0.5+ 5.0	0.0 4.0
0.0 3.5	0.0 5.0	0.0 4.5	0.0 4.5	0.5+ 5.0	0.0 4.0	0.5+ 5.5	0.0 4.0
0.5- 1.5	0.5+ 5.0	0.5- 4.5	0.5+ 5.5	0.0 5.5	0.5+ 5.5	0.0 4.5	0.0 4.0
1.0- 4.0	0.0 5.0	1.5- 3.0	1.0- 5.0	0.0 7.0	2.0- 4.0	0.5- 3.5	0.0 5.0
0.5+ 5.0	0.0 5.0	0.0 4.0	0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 5.0	1.0+ 4.5	0.0 4.5
0.0 3.5	0.0 4.0	0.0 3.5	0.5+ 5.5	0.0 4.0	0.0 3.5	0.0 5.0	0.0 5.5
0.5+ 6.0	0.0 4.0	0.0 4.0	0.5- 5.5	1.0- 3.5	0.5- 5.5	0.0 4.5	0.0 3.0
0.5- 3.0	0.0 4.0	0.0 4.5	0.0 4.5	0.0 3.5	0.0 6.0	0.0 5.5	0.0 4.0
0.0 5.5	0.5+ 5.0	0.0 4.0	0.0 5.0	1.0+ 3.5	0.5+ 4.5	0.5+ 4.5	0.0 3.0
0.0 3.5	0.5+ 5.0	0.5- 3.0	0.5- 6.0	0.0 5.5	0.0 5.5	0.5+ 5.5	0.0 4.0
0.0 5.5	0.5+ 4.0	0.5+ 2.5	0.0 4.0	0.0 6.0	0.0 3.0	0.5- 3.5	1.0+ 5.0
0.0 3.5	0.0 4.0	0.5- 4.0	0.0 5.0	1.0- 4.0	0.0 5.0	0.5- 4.0	0.0 5.0
0.0 6.0	0.0 4.0	0.0 4.0	1.0- 4.0	0.5- 4.0	0.0 3.5	1.0- 3.5	0.5- 4.0
0.5+ 5.5	0.0 4.0	0.5+ 4.0	0.5+ 5.0	0.5+ 4.5	0.5- 1.5	1.5+ 5.0	0.0 4.5
0.0 5.0	0.0 3.0	0.0 3.0	0.5+ 5.5	0.5+ 5.5	0.0 3.5	0.0 4.0	0.0 5.0
0.0 3.0	0.5+ 4.0	0.0 4.0	0.5+ 4.5	0.0 5.0	0.5- 5.5	0.0 4.5	0.0 3.5

البلد	القدرة على الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	الشفافية والمساءلة الحكومية	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية
114. توغو	4.50 +0.50	3.5 +0.5	4.0 +1.0	6.0 +0.5	5.5 +1.0
114. تونس	4.50 -0.33	4.5 0.0	4.0 -1.0	5.0 0.0	6.0 -0.5
117. قبرص	4.46 +0.04	4.5 -0.5	4.5 -0.5	7.0 +0.5	6.0 0.0
118. بنغلاديش	4.42 +0.29	4.0 +0.5	4.0 0.0	6.0 +0.5	5.0 0.0
119. الجزائر	4.38 -0.26	4.5 0.0	3.0 -1.0	5.0 0.0	6.0 0.0
119. جيبوتي	4.38 -0.13	4.0 -0.5	3.0 0.0	6.5 0.0	4.5 -1.0
119. بيرو	4.38 -0.21	2.5 -0.5	5.5 0.0	5.0 0.0	6.0 0.0
122. كيريباس	4.33 +0.00	5.5 0.0	5.5 0.0	5.0 -0.5	6.0 0.0
123. إندونيسيا	4.25 -0.08	4.0 0.0	3.5 0.0	6.0 +0.5	5.0 0.0
124. المكسيك	4.21 -0.25	3.0 0.0	3.0 -1.0	6.5 -0.5	5.5 -0.5
124. الفلبين	4.21 +0.08	3.0 0.0	2.5 -0.5	5.5 +0.5	5.0 0.0
126. تنزانيا	4.13 +0.09	5.5 0.0	2.5 +0.5	4.5 +0.5	5.5 0.0
127. غواتيمالا	4.08 -0.34	3.0 -0.5	3.5 -0.5	5.5 0.0	4.5 -1.0
127. هندوراس	4.08 +0.16	3.0 +0.5	3.5 0.0	6.5 +1.0	4.0 0.0
127. المالديف	4.08 +0.20	5.5 +0.5	6.0 +1.0	5.5 +0.5	5.5 +0.5
130. غيانا	4.04 -0.25	4.0 -1.0	3.0 0.0	5.0 0.0	3.5 +0.5
130. سيراليون	4.04 +0.58	4.5 +1.0	4.0 +0.5	5.0 +1.0	3.5 +1.0
132. نيبال	4.00 +0.29	3.5 +1.0	2.5 +0.5	5.5 +1.0	4.5 +1.0
132. المملكة العربية السعودية	4.00 -0.29	3.5 +0.5	2.5 -1.0	5.0 0.0	4.0 -0.5
134. أذربيجان	3.96 -0.12	3.5 0.0	3.0 -0.5	5.0 -0.5	4.0 0.0
134. باكستان	3.96 -0.04	3.5 0.0	3.5 0.0	5.0 0.0	5.0 0.0
136. ليسوتو	3.92 +0.25	4.0 0.0	3.5 0.0	7.0 +1.0	5.0 -0.5
136. مولدوفا	3.92 +0.21	4.0 +0.5	4.0 +0.5	5.0 +0.5	5.0 0.0
138. البوسنة والهرسك	3.88 -0.04	4.0 +1.0	3.5 -0.5	6.0 +1.0	4.0 0.0
138. أوغندا	3.88 -0.09	4.5 -0.5	2.0 0.0	5.0 0.0	5.0 0.0
138. أوزبكستان	3.88 +0.09	3.5 +0.5	3.0 0.0	4.0 0.0	4.0 0.0
141. مصر	3.83 -0.21	3.5 0.0	2.5 -0.5	5.0 +0.5	4.5 0.0
141. قيرغيزستان	3.83 -0.34	3.0 -0.5	2.5 -0.5	4.5 0.0	4.0 -1.0
141. تيمور الشرقية	3.83 +0.16	3.5 +0.5	3.5 +0.5	4.0 +0.5	4.0 -0.5
144. روسيا	3.79 -0.25	4.0 0.0	3.0 0.0	3.0 -1.5	6.0 +0.5
145. كمبوديا	3.63 -0.30	4.0 -0.5	3.5 0.0	5.0 0.0	4.0 -0.5
146. بنين	3.50 -0.04	3.5 -0.5	4.0 -0.5	4.5 +0.5	3.0 0.0
147. بوركينا فاسو	3.46 -0.17	2.5 -1.0	3.5 -0.5	5.0 -0.5	5.5 +0.5
147. لاوس	3.46 +0.04	3.5 +0.5	2.5 0.0	4.0 +0.5	4.0 0.0
147. لبنان	3.46 -0.54	2.5 -2.0	3.0 -0.5	5.5 -1.0	4.0 0.0
147. النيجر	3.46 +0.25	4.0 +0.5	2.5 0.0	5.5 0.0	4.5 +0.5
151. باراغواي	3.42 +0.04	2.0 0.0	3.0 0.0	7.0 +2.0	3.5 +0.5
151. سريلانكا	3.42 -0.62	2.5 -1.5	3.0 -0.5	5.5 0.0	5.5 0.0
153. تركيا	3.38 -0.17	4.0 +1.0	2.0 -1.0	3.5 0.0	4.5 0.0

النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون	السلامة الإقليمية	مكافحة غسل الأموال	القدرة التنظيمية الاقتصادية	دعم الضحايا والشهود	الوقاية	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة
0.5+ 4.0	1.0+ 5.0	0.5- 3.5	0.5+ 3.5	0.0 4.5	0.5+ 5.0	1.0+ 5.0	0.0 4.5
1.0- 3.5	0.0 4.5	0.5+ 6.0	0.0 5.5	0.5- 3.5	0.0 4.5	0.0 3.0	1.5- 4.0
0.5+ 4.5	0.0 5.5	0.5- 2.5	0.5+ 3.5	0.0 3.5	0.5+ 4.5	0.5+ 4.0	0.5- 3.5
0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 5.0	1.0+ 5.5	1.5+ 5.0	0.0 3.5	0.0 4.0	0.0 4.0
1.0- 3.0	0.0 6.0	0.0 6.5	0.5+ 5.0	0.0 4.5	0.0 3.0	0.5- 3.5	1.0- 2.5
0.0 4.0	0.0 4.0	0.5- 5.5	0.0 5.0	0.0 5.5	0.0 3.0	0.0 4.0	0.5+ 3.5
0.5+ 6.5	1.5- 3.5	0.0 5.0	0.5- 4.0	0.0 4.0	0.0 3.5	0.0 3.0	0.5- 4.0
0.0 4.0	0.0 5.0	0.5+ 4.5	0.0 4.0	0.0 3.0	0.0 1.0	0.0 3.0	0.0 5.5
0.0 3.5	0.5- 3.5	0.0 4.0	0.5+ 5.0	0.0 4.5	0.5- 4.5	0.5- 4.0	0.5- 3.5
0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 3.5	0.0 4.0	1.0- 4.0
0.0 4.5	0.0 2.0	0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 6.0	0.0 5.0	0.5- 3.5	1.5+ 4.5
0.0 5.0	0.5- 3.5	0.0 4.5	0.5- 5.0	0.0 5.0	0.0 3.0	0.0 3.0	1.0+ 2.5
0.5- 3.5	0.0 5.0	0.0 3.5	0.5- 4.5	0.0 4.0	0.0 4.0	0.0 4.0	1.0- 4.0
0.5+ 3.5	0.5+ 5.0	0.0 4.5	0.0 4.0	0.0 3.5	0.0 3.0	0.0 4.5	0.5- 4.0
0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 3.0	0.0 3.5	0.0 3.0	0.0 2.0	0.0 3.0	0.0 5.0
0.0 4.0	1.0- 4.0	0.5+ 3.0	0.0 4.0	0.5- 4.5	0.0 5.0	0.5- 4.5	1.0- 4.0
1.0+ 3.0	0.0 4.0	0.5+ 4.5	1.0+ 4.5	0.5+ 3.5	0.5+ 3.0	0.0 4.0	0.0 5.0
0.0 3.0	0.0 4.5	0.5+ 4.5	0.5+ 3.5	0.5- 4.0	0.5- 4.0	0.5+ 4.0	1.0- 4.0
0.0 3.0	0.5- 4.0	0.0 5.0	0.0 5.5	0.0 5.0	0.5- 4.0	0.5- 4.5	1.0- 2.0
0.0 2.5	0.5+ 4.5	1.0- 4.0	0.5- 4.0	0.5+ 4.5	0.0 4.0	0.0 5.0	0.0 3.5
0.0 3.0	0.5+ 4.5	0.0 4.0	0.0 4.0	0.5- 3.5	0.0 3.5	0.0 4.0	0.5- 4.0
0.0 3.0	0.5+ 3.0	0.5+ 3.0	1.0- 4.0	1.0+ 4.0	1.0+ 3.5	1.5+ 3.5	0.5- 3.5
0.0 3.0	0.0 4.0	1.5+ 3.5	0.0 3.5	0.0 4.0	1.0- 4.0	0.0 3.0	0.0 4.0
1.5- 2.0	0.0 3.5	0.0 4.0	0.5- 3.5	0.0 4.0	0.5- 4.0	0.5+ 4.5	0.5- 4.0
0.0 4.0	0.0 4.0	0.0 5.5	0.0 3.0	0.0 3.5	0.0 2.0	0.0 4.0	0.5- 4.0
0.0 3.0	0.0 3.0	0.5+ 4.5	0.0 4.5	0.0 5.0	0.0 4.0	0.5+ 5.5	0.5- 3.0
0.5- 3.0	0.0 4.0	0.0 6.0	1.0- 5.0	0.5- 4.0	0.5- 2.5	0.0 2.5	0.0 2.5
0.0 3.0	0.0 5.0	0.5- 4.0	0.0 3.0	0.0 5.0	0.5- 4.0	0.0 5.0	0.5- 5.0
0.5- 3.5	0.5- 4.0	0.5+ 3.5	0.0 4.0	0.5+ 3.5	0.0 3.5	1.0+ 4.5	0.5+ 5.0
0.0 4.0	0.5- 4.5	0.0 4.0	0.5- 3.5	0.0 4.0	0.0 2.5	0.0 3.5	1.0- 2.5
0.0 4.0	0.0 4.0	0.5- 4.0	0.0 4.0	0.0 4.0	0.5- 2.5	0.0 3.0	0.5- 2.0
0.0 3.0	0.0 4.0	0.5- 3.0	1.0+ 4.0	0.0 4.0	0.0 3.0	0.0 2.0	0.5- 4.0
0.0 4.0	1.0+ 4.0	1.0- 2.0	1.0+ 4.0	0.0 3.0	0.0 2.5	0.0 2.0	0.5- 4.5
0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 2.5	0.0 3.5	0.0 4.0	0.0 4.0	0.0 3.5	0.5- 3.0
0.5- 3.5	0.5- 3.0	0.5- 3.0	0.5- 2.5	0.5- 1.5	1.0- 4.0	0.0 3.5	0.0 5.5
0.0 2.5	0.0 4.0	0.5- 3.5	1.0+ 4.0	0.5+ 3.5	0.5+ 2.5	0.5+ 2.5	0.0 2.5
0.5- 3.5	1.0- 2.0	0.5- 4.5	0.0 2.5	0.0 4.0	0.0 2.0	0.0 3.0	0.0 5.0
0.5- 3.0	0.0 3.0	0.0 4.0	0.5- 2.5	3.0- 2.0	0.0 3.0	0.5- 2.0	1.0- 2.5
0.0 2.0	0.0 3.0	1.0- 5.5	0.0 2.0	0.0 4.0	0.0 4.0	0.5- 3.0	0.5- 3.0

البلد	القدرة على الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	الشفافية والمساءلة الحكومية	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية
154. مدغشقر	3.33 - 0.05	4.0 0.0	2.0 0.0	3.0 0.0	3.5 - 0.5
155. بليز	3.29 + 0.16	6.0 + 1.0	2.5 0.0	4.0 + 1.0	3.5 + 0.5
155. إسواتيني	3.29 + 0.04	3.0 0.0	2.5 0.0	5.0 0.0	3.0 - 1.0
155. موزمبيق	3.29 + 0.00	3.0 0.0	3.5 0.0	5.5 + 0.5	5.5 0.0
155. بابوا غينيا الجديدة	3.29 - 0.13	2.5 - 0.5	2.0 0.0	4.5 0.0	5.5 + 0.5
159. بيلاروسيا	3.25 - 0.54	3.0 - 0.5	2.0 0.0	3.0 0.0	4.0 0.0
159. جمهورية الكونغو	3.25 0.00	3.0 0.0	2.0 + 0.5	5.0 0.0	5.0 0.0
159. غابون	3.25 + 0.08	2.0 0.0	2.0 0.0	5.0 0.0	4.0 0.0
159. ليبيريا	3.25 + 0.08	3.5 0.0	3.0 0.0	3.5 + 0.5	4.0 + 1.0
163. السلفادور	3.21 - 0.50	2.0 - 0.5	2.0 - 1.0	4.5 - 1.0	4.0 - 1.0
163. العراق	3.21 - 0.58	3.5 - 1.0	2.5 - 0.5	4.0 0.0	3.5 - 0.5
165. الكاميرون	3.17 + 0.04	2.0 0.0	1.5 0.0	5.5 + 0.5	4.5 0.0
166. غينيا	3.13 + 0.30	2.5 + 0.5	3.5 + 0.5	3.5 - 0.5	4.0 + 0.5
166. إيران	3.13 - 0.38	2.5 - 0.5	2.0 - 0.5	4.0 - 0.5	4.0 0.0
166. موريتانيا	3.13 + 0.04	4.0 0.0	3.5 0.0	3.5 + 0.5	3.5 0.0
166. زيمبابوي	3.13 - 0.04	2.0 0.0	3.0 0.0	3.5 + 0.5	3.5 + 0.5
170. سورينام	3.04 + 0.79	3.0 0.0	2.0 0.0	4.5 + 1.5	3.5 + 1.5
171. السودان	2.71 - 0.25	2.0 - 1.0	2.0 0.0	5.5 + 0.5	4.5 0.0
172. غينيا بيساو	2.58 + 0.16	2.0 0.0	2.5 0.0	3.5 + 0.5	3.0 0.0
172. طاجيكستان	2.58 - 0.09	3.0 0.0	2.0 0.0	3.0 0.0	2.0 0.0
174. هايتي	2.46 - 0.21	2.0 0.0	1.5 - 0.5	3.0 0.0	4.0 0.0
175. تشاد	2.42 - 0.04	3.0 - 0.5	2.0 - 0.5	5.0 0.0	3.0 + 0.5
176. جزر القمر	2.38 0.00	2.0 0.0	2.0 0.0	3.0 0.0	2.5 0.0
176. جمهورية الكونغو الديمقراطية	2.38 + 0.09	1.0 0.0	1.5 + 0.5	4.0 0.0	3.0 0.0
176. مالي	2.38 0.00	2.5 + 0.5	2.5 - 0.5	4.0 0.0	2.5 0.0
179. إريتريا	2.33 + 0.00	1.0 0.0	1.0 0.0	2.0 0.0	2.5 0.0
180. غينيا الاستوائية	2.21 + 0.04	1.5 0.0	1.0 0.0	2.0 0.0	5.5 0.0
180. تركمانستان	2.21 + 0.04	2.0 0.0	1.5 0.0	1.5 0.0	2.5 0.0
182. بوروندي	2.17 + 0.09	3.0 + 0.5	1.0 0.0	2.5 + 1.0	3.0 + 0.5
183. نيكاراغوا	2.08 - 0.38	1.5 - 0.5	1.0 0.0	2.0 - 0.5	3.0 - 0.5
184. سوريا	1.92 + 0.04	2.0 0.0	1.0 0.0	3.5 + 0.5	2.0 0.0
185. جنوب السودان	1.88 + 0.04	2.0 0.0	1.5 + 0.5	2.0 0.0	3.0 0.0
185. فنزويلا	1.88 - 0.04	2.0 0.0	1.5 0.0	1.5 0.0	2.0 0.0
187. جمهورية أفريقيا الوسطى	1.79 - 0.13	1.5 0.0	1.5 0.0	3.0 0.0	2.0 - 0.5
187. كوريا الشمالية	1.79 - 0.17	3.0 - 0.5	1.0 0.0	2.0 0.0	2.0 0.0
187. الصومال	1.79 + 0.12	1.5 + 0.5	1.0 0.0	2.5 + 0.5	2.5 + 0.5
190. اليمن	1.75 - 0.25	1.5 - 0.5	1.5 - 0.5	3.0 0.0	2.0 0.0
191. ميانمار	1.63 - 1.80	1.5 - 1.5	1.5 - 1.5	2.0 - 3.0	2.0 - 2.5
192. ليبيا	1.54 + 0.00	1.5 0.0	1.5 0.0	2.5 0.0	2.0 0.0
193. أفغانستان	1.50 - 1.17	1.5 - 1.5	1.0 - 1.5	1.0 - 2.0	1.5 - 1.5

النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون	السلامة الإقليمية	مكافحة غسل الأموال	القدرة التنظيمية الاقتصادية	دعم الضحايا والشهود	الوقاية	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة
0.5- 2.5	0.5+ 4.0	0.5+ 5.5	0.5- 4.5	0.0 2.0	0.5+ 2.5	0.0 4.0	0.5- 2.5
0.0 4.0	0.5- 4.0	0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 3.0	0.0 3.0	0.0 4.0
0.5+ 3.0	0.0 3.0	0.5+ 4.0	1.0+ 5.0	0.0 2.0	0.5- 2.5	0.0 4.0	0.0 2.5
0.0 2.0	0.0 2.0	0.5- 3.0	0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 3.0	0.0 2.0	0.0 3.0
0.0 4.5	0.0 3.0	0.0 3.0	1.5- 3.0	0.0 3.0	0.5+ 3.5	0.0 2.5	0.5- 2.5
1.0- 2.0	2.0- 3.0	0.5- 4.0	0.0 4.5	1.0- 4.0	0.0 3.0	0.5- 4.5	1.0- 2.0
0.0 2.0	0.0 4.5	0.0 3.0	0.0 3.0	0.0 3.0	0.0 2.0	0.0 4.0	0.5- 2.5
0.0 3.0	0.0 4.5	0.0 4.5	0.0 2.0	0.5+ 2.5	0.0 3.0	0.0 3.5	0.5+ 3.0
0.0 3.5	0.0 4.0	0.5- 3.5	0.5+ 3.5	1.0- 3.0	0.5+ 1.5	0.0 2.0	0.0 4.0
0.0 2.0	0.0 3.0	0.5+ 5.5	0.5- 3.5	0.0 2.0	0.5- 3.5	0.5- 4.0	1.5- 2.5
0.5- 3.5	0.0 3.5	1.0- 2.5	0.0 4.0	0.5- 3.0	0.5- 2.5	1.0- 3.0	1.5- 3.0
0.0 2.5	0.0 4.0	0.0 2.0	0.0 3.5	0.0 2.5	0.0 2.5	0.0 2.5	0.0 5.0
0.5+ 3.5	0.0 3.5	0.5+ 3.5	0.0 3.0	0.0 3.0	0.5+ 2.0	0.5+ 2.0	0.5+ 3.5
0.5- 3.0	0.5- 3.0	0.5- 5.0	0.0 2.5	0.5- 2.5	0.5- 3.5	0.0 3.0	0.5- 2.5
0.0 2.5	0.5- 2.5	0.5- 4.0	0.5+ 4.5	0.0 3.0	0.0 1.5	0.0 2.0	0.5+ 3.0
0.5- 2.5	0.0 3.0	0.5- 4.5	0.0 4.0	0.0 3.0	0.0 2.0	0.5+ 3.5	1.0- 3.0
1.0+ 3.0	1.0+ 3.0	0.0 2.0	1.0+ 2.0	0.5+ 2.0	1.0+ 3.0	2.5+ 5.0	0.5- 3.5
0.5- 3.0	1.0- 2.5	0.0 2.5	0.5- 3.5	0.5- 2.0	0.0 1.0	0.0 2.0	0.0 2.0
0.0 3.0	0.0 3.0	0.5+ 3.5	0.5+ 3.0	0.0 1.5	0.0 1.0	0.5+ 2.0	0.0 3.0
1.0- 2.0	0.0 3.0	0.5+ 3.0	0.5- 3.0	0.0 3.0	0.0 2.0	0.0 3.0	0.0 2.0
0.5- 2.5	0.0 2.0	0.0 2.0	0.5- 2.5	0.0 2.0	0.0 1.5	0.5- 2.5	0.5- 4.0
0.0 2.0	0.0 2.5	0.5- 3.0	0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 1.0	0.0 1.0	0.5+ 2.5
0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 3.0	0.0 4.0	0.0 3.0	0.0 1.5	0.0 1.5	0.0 2.0
0.0 2.5	0.0 1.5	0.0 2.0	0.5+ 2.5	0.0 1.5	0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 5.0
0.0 2.5	0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 2.5	0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 2.0	0.0 3.0
0.0 2.0	0.0 3.0	0.0 7.0	0.0 3.0	0.0 2.5	0.0 1.0	0.0 2.0	0.0 1.0
0.5+ 2.5	0.0 2.0	0.0 3.5	0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 1.5	0.5+ 2.0	0.5- 1.5
0.5- 1.5	0.0 2.0	2.5+ 4.5	0.0 3.5	0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 2.0	1.5- 1.5
0.5- 2.0	0.0 1.5	0.0 3.0	0.5- 1.5	0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 2.5	0.0 2.5
0.5- 2.0	0.5- 2.5	0.0 2.5	0.5- 2.5	0.0 2.0	0.0 2.0	0.5- 3.0	1.0- 1.0
0.0 1.5	0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 2.0	0.5- 2.0	0.0 2.0	0.0 2.0	0.5+ 1.5
0.0 2.0	0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 1.5	0.0 2.5	0.0 1.0	0.0 1.5	0.0 2.0
0.0 1.5	0.0 1.5	0.5- 3.0	0.5+ 2.0	1.0+ 2.0	0.5+ 1.5	0.0 2.0	2.0- 2.0
0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 1.5	0.0 2.0	0.0 1.5	0.5- 2.5	0.0 1.0	0.5- 1.5
0.5- 1.0	0.0 1.5	0.0 6.0	0.0 1.0	0.5- 1.0	0.0 1.0	0.0 1.0	0.5- 1.0
0.0 2.0	0.0 1.5	0.0 1.5	0.5- 2.0	0.0 1.5	0.0 1.0	0.0 1.5	0.5+ 3.0
0.0 1.5	0.0 2.0	0.5- 1.5	0.0 2.0	0.5- 2.0	0.0 1.0	1.0- 1.0	0.0 2.0
2.0- 1.5	2.5- 1.5	1.0- 2.0	1.0- 2.0	1.5- 1.5	1.0- 1.0	1.5- 1.5	2.5- 1.5
0.0 1.5	0.0 1.5	0.0 1.5	0.0 1.0	0.0 2.0	0.0 1.0	0.0 1.0	0.0 1.5
0.5- 1.5	1.5- 1.5	0.5+ 3.5	2.0- 1.0	2.0- 1.5	0.5- 1.5	0.5- 1.5	1.0- 1.0

ملحوظات

1 انظر David Shariatmadari, A year of 'permacrisis', Collins Dictionary، 1 نوفمبر 2022، https://blog.collinsdictionary.com/language-lovers/a-year-of-permacrisis/.

2 انظر الأمم المتحدة، يوم الثمان مليارات https://www.un.org/ar/dayof8billion

3 Diana Roy, How bad is Ukraine's humanitarian crisis a year later?, Council on Foreign Relations، 8 يونيو 2023، https://www.cfr.org/in-brief/ukraine-humanitarian-crisis-refugees-aid

4 United Nations, Despite 'glimmer of hope' in Armenia, Azerbaijan conflict, escalating tensions threaten to derail fragile progress, senior official tells Security Council، 20 ديسمبر 2022، https://press.un.org/en/2022/sc15154.doc.htm

5 Mogomotsi Magome and Cara Anna, Ethiopian govt, Tigray agree to end fighting after 2 years, Associated Press، 2 نوفمبر 2022، https://apnews.com/article/africa-south-ethiopia-african-union-70fb0d185aaccb668b2fabb4f6e45b9f

6 Ellen Ioanes, Haiti's gang violence crisis, briefly explained, Vox، 26 مارس 2023، https://www.vox.com/world-politics/2023/3/26/23657163/haitis-gang-violence-crisis-explained.

7 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير الاتجاهات العالمية 2022، https://www.unhcr.org/global-trends-report-2022.

8 International Monetary Fund, World Economic Outlook, Update: Inflation peaking amid low growth، يناير 2023 https://www.imf.org/en/Publications/WEO/isses/2023/01/31/World-Economic-outlook-update-January-2023.

9 Laura Adal and Sarah Fares, Petroleum and politics: Oil smuggling and the Iran–Saudi regional rivalry, GI-TOC، 27 يناير 2023 https://globalinitiative.net/analysis/oil-smuggling-iran-saudi-arabia/.

10 Jake Spring, Brazil's Amazon deforestation hits April record, nearly double previous peak, Reuters، https://www.reuters.com/world/americas/brazils-amazon-deforestation-hits-april-record-nearly-double-previous-peak-2022-05-06/.

11 Oli Brown, How Russia's war on Ukraine is threatening climate security, Chatham House، 2 مارس 2023، https://www.chathamhouse.org/2023/03/how-russias-war-ukraine-threatening-climate-security.

12 Jacob Kurtzer and Hareem Fatima Abdullah, Pakistan's deadly floods pose urgent questions on preparedness and response, Center for Strategic and International Studies، 13 سبتمبر 2022، https://www.csis.org/analysis/pakistans-deadly-floods-pose-urgent-questions-preparedness-and-response.

13 Mariam Mufti, Pakistan in 2022: A year of crisis and instability, *Asian Survey*, 63, 2 (2023), 213–224, https://online.ucpress.edu/as/article-abstract/63/2/213/195813/Pakistan-in-2022A-Year-of-Crisis-and-Instability.

14 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مقرر -CP.27/، خطة تنفيذ شرم الشيخ، https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cop27_AUV_2_cover%20decision.pdf

15 Karin Strohecker and Vincent Flasseur, Global central banks deliver historic rate hike blast in 2022, Reuters، 23 ديسمبر 2022 https://www.reuters.com/markets/global-central-banks-deliver-historic-rate-hike-blast-2022-2022-12-23/

16 World Food Programme, Global report on food crises: Number of people facing acute food insecurity rose to 258 million in 58 countries in 2022، 3 مايو 2023، https://www.wfp.org/news/global-report-food-crises-number-people-facing-acute-food-insecurity-rose-258-million-58

17 وقد تم الإبلاغ عن فضائح فساد كبرى في جميع أنحاء العالم، من بيرو وجنوب أفريقيا إلى قطر والفلبين، وكلها أحداث تؤكد على انتشار هذه الظاهرة.

18 الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إيران: قمع الاحتجاجات السلمية منذ وفاة جينا مهسا أميني يحتاج إلى تحقيق دولي مستقل، يقول خبراء الأمم المتحدة، 26 أكتوبر 2022، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/10/iran-crackdown-peaceful-protests-death-jina-mahsa-amini-needs-independent.

19 Emily Feng, China's authorities are quietly، rounding up people who protested against

https://globalinitiative.net/ ،2022 أغسطس ،GI-TOC analysis/arms-trafficking-and-organized-crime/; Mark Galeotti and Anna Arutunyan, Peace and proliferation: The Russo-Ukrainian war and the https:// ،2023 مارس ،illegal arms trade, GI-TOC globalinitiative.net/analysis/russia-ukraine-war-./illegal-arms-trade

31 Mark Galeotti and Anna Arutunyan, Peace and proliferation: The Russo-Ukrainian war and the https:// ،2023 مارس ،illegal arms trade, GI-TOC globalinitiative.net/analysis/russia-ukraine-war-./illegal-arms-trade

32 Nick Redfearn, Cross-border trade in counterfeit goods, Rouse ،14 فبراير 2023، https://rouse.com/ insights/news/2021/cross-border-trade-in-counterfeit-goods.

33 انظر Europol, Counterfeit products: Why buying fakes can be bad for your health (and more), https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/counterfeitproducts.pdf.

34 انظر Economist Intelligence, Democracy Index 2022, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2022/

35 انظر، على سبيل المثال، في العراق والإمارات العربية المتحدة (اللتين حصلتا على 9.0 و9.50 على التوالي): Suadad al-Salhy, Iraq's 'theft of the century': How $2.5bn in public money 'evaporated', Middle East Eye، 21 نوفمبر 2022، https://www.middleeasteye.net/news/iraq-theft-century-how-25-billion-public-money-evaporated; Matthew Kupfer and Eiliv Frich Flydal, Dubai uncovered: Data leak exposes how criminals, officials, and sanctioned politicians poured money into Dubai real estate, Organized Crime and Corruption Reporting Project ، 3 مايو 2022، https://www.occrp.org/en/investigations/dubai-uncovered-data-leak-exposes-how-criminals-officials-and-sanctioned-politicians-poured-money-into-dubai-real-estate; ImpACT International for Human Rights Policies, Is Dubai a home for dirty money? Regulatory reform in the United Arab Emirates, 17 أبريل 2022، https://impactpolicies.org/news/264/is-dubai-a-home-for-dirty-money-regulatory-reform-in-the-united-arab-emirates.

36 وفقًا لعتبات المؤشر، تشير درجة 10.0 على مقياس الإجرام إلى أن "السوق غير المشروعة لها تأثير سلبي للغاية على جميع أجزاء المجتمع؛ فهي مصدر الدخل الأكثر ربحية داخل البلاد وتهيمن على اقتصاد البلاد".

37 تم ذكر تعريف "دولة المخدرات" في تقرير عام 2021 من قبل مركز التحليل والبحوث التشغيلية (COAR)، الذي يركز على سوريا. انظر COAR, The Syrian economy at war: Captagon, hashish, and the Syrian narco-state، 27 أبريل 2021، https://www.npr.org/2023/01/11/1148251868/china-covid-lockdown-protests-arrests.

20 Joy LePree Anderson, Global cyberattacks increased 38% in 2022, Security، 20 يناير 2023، https://www.securitymagazine.com/articles/98810-global-cyberattacks-increased-38-in-2022

21 Una Hajdari, Europol arrests Balkan drug trafficking leaders using a secret chat platform for criminals, Euronews، 12 مايو 2023، https://www.euronews.com/2023/05/12/europol-arrests-balkan-drug-trafficking-leaders-using-a-secret-chat-platform-for-criminals.

22 Bailey Schulz and Riley Gutiérrez McDermid, What is the FTX scandal? How the celebrity-endorsed crypto giant collapsed into chaos, USA Today، https://eu.usatoday.com/story/money/2022/11/16/ftx-bankman-frieds-crypto-bankruptcy/10710734002

23 Magali Rheault and RJ Reinhart, Africa online: Internet access spreads during the pandemic, Gallup، 14 يوليو 2022، https://news.gallup.com/poll/394811/africa-online-internet-access-spreads-during-pandemic.aspx.

24 بموجب المؤشر، تعكس نطاقات التأثير ما بين الكبيرة والشديدة درجة 5.50 نقاط وما فوق من أصل 10 نقاط.

25 United Nations Office on Drugs and Crime, Global Report on Trafficking in Persons 2022, يناير2023، https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glotip/2022/GLOTiP_2022_web.pdf.

26 انظر UNHCR, Global focus: Syria situation، https://reporting.unhcr.org/operational/حالات/الوضع في سوريا.

27 Reuters, Factbox: U.S. states where recreational marijuana is legal، 1 يونيو 2023، https://www.reuters.com/world/us/us-states-where-recreational-marijuana-is-legal-2023-05-31.

28 .5 European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, European Drug Report 2023: The drug situation in Europe up to 2023 – an overview and assessment of emerging threats and new developments، يونيو 2023، https://www.emcdda.europa.eu/publications/european-drug-report/2023/drug-situation-in-europe-up-to-2023_en.

29 انظر Republic of Türkiye, Ministry of Customs and Trade, Drug seizures by type, https://ticaret.gov.tr/data/5d76399213b8768ba06eaf49/Turlerine%20Gore%20Uyusturucu%20Madde%20Yakalamalari.pdf

30 Guillermo Vázquez del Mercado, Arms trafficking and organized crime: Global trade, local impacts,

https://coar-global.org/2021/04/27/the-syrian-economy-at-war-captagon-hashish-and-the-syrian-narco-state/.

38 Laura Adal and Sarah Fares, The plant at the root of Iran's meth market, GI-TOC، 9 يونيو 2023، https://globalinitiative.net/analysis/iran-meth-ephedra-plant-afghanistan-ephedrine/.

39 Yogita Limaye, Inside the Taliban's war on drugs - opium poppy crops slashed, BBC، 6 يونيو 2023، https://www.bbc.com/news/world-asia-65787391.

40 Radio Free Europe/Radio Liberty، Afghan poppy cultivation jumps despite Taliban crackdown، 4 مايو 2023، https://www.rferl.org/a/afghan-poppy-cultivation-jumps-despite-taliban-crackdown/32394471.html.

41 Carolyn Cowan, Myanmar wildlife trade remains opaque, despite focus on border hubs, Mongabay، 7 يوليو 2022، https://news.mongabay.com/2022/07/myanmar-wildlife-trade-remains-opaque-despite-focus-on-border-hubs/.

42 Middle East Eye, Lebanon: World Bank describes country's finances as damaging Ponzi scheme، 3 أغسطس 2022، https://www.middleeasteye.net/news/lebanon-world-bank-report-finance-ponzi-scheme.

43 Tessa Wong, Bui Thu and Lok Lee, Cambodia scams: Lured and trapped into slavery in South East Asia, BBC، 21 سبتمبر 2022، https://www.bbc.com/news/world-asia-62792875.

44 انظر، على سبيل المثال، هذا التقرير لعام 2021 الذي نشرته هيئة الجمارك التركية: https://ticaret.gov.tr/data/5d76399213b8768ba06eaf49/TurlerineGoreUyusturucuMaddeYakalamalari.pdf

45 Alessandro Ford, Turkey: Cocaine hub between Europe and the Middle East, InSight Crime, 29 يونيو 2022، https://insightcrime.org/news/turkey-cocaine-hub-between-europe-and-the-middle-east/

46 Adam Pourahmadi and Abbas Al Lawati, Saudi Arabia is becoming the drug capital of the Middle East, CNN، 2 سبتمبر 2022، https://edition.cnn.com/2022/09/02/middleeast/saudi-drug-capital-mime-intl/index.html.

47 Al Jazeera, Torkham border crossing between Afghanistan, Pakistan closed، 20 فبراير 2023، https://www.aljazeera.com/news/2023/2/20/main-afghan-pakistani-border-crossing-closed-gunfire-reported.

48 Marcena Hunter and Gideon Ofosu-Peasah, Organized crime threatens green minerals, GI-TOC، 14 ديسمبر 2022، https://globalinitiative.net/analysis/organized-crime-green-minerals-cop-27-climate-change/.

49 John Sai Luu, Analysis: Myanmar's gemstone riches bring poverty and environmental destruction, Mongabay، 25 أبريل 2022، https://news.mongabay.com/2022/04/analysis-myanmars-gemstone-riches-bring-poverty-and-environmental-destruction/.

50 Richard C Paddock, Myanmar's coup and its aftermath, explained, The New York Times, 9 ديسمبر 2022، https://www.nytimes.com/article/myanmar-news-protests-coup.html.

51 Priscilla A Clapp and Jason Tower, Two years of Myanmar's junta: Regional instability, surging organized crime, United States Institute of Peace، 1 فبراير 2023، https://www.usip.org/publications/2023/02/two-years-myanmars-junta-regional-instability-surging-organized-crime.

52 Julia Stanyard, Thierry Vircoulon and Julian Rademeyer, The grey zone: Russia's military, mercenary and criminal engagement in Africa, GI-TOC، فبراير 2023، https://globalinitiative.net/analysis/russia-in-africa/.

53 BBC News Tigrinya, Eritrea's mass mobilisation amid Ethiopia civil war، 16 أيلول 2022، https://www.bbc.com/news/world-africa-62927781.

54 Jason Burke, Gangs of cybercriminals are expanding across Africa, investigators say, The Guardian، 27 نوفمبر 2022، https://www.theguardian.com/technology/2022/nov/27/gangs-of-cybercriminals-are-expanding-across-africa-investigators-say.

55 ENACT, Illicit flows of explosives in Central Africa، مارس 2023، https://enactafrica.org/research/interpol-reports/illicit-flows-of-explosives-in-central-africa.

56 Julia Stanyard, Thierry Vircoulon and Julian Rademeyer, The grey zone: Russia's military, mercenary and criminal engagement in Africa, GI-TOC، فبراير 2023، https://globalinitiative.net/analysis/russia-in-africa/.

57 Olwethu Majola and Darren Brookbanks, Measuring the treatment: The UNTOC in Africa, ENACT، يونيو 2023، https://enactafrica.org/research/research-papers/measuring-the-treatment-the-untoc-in-africa.

58 المرجع نفسه

59 Jason Eligh, A powder storm: The cocaine markets of East and Southern Africa, GI-TOC، ديسمبر 2022،

Summer Walker, New sanctions target Haiti gangsters, GI-TOC, 26 أكتوبر 2022, https://globalinitiative.net/analysis/sanctions-haiti-gangsters/. 70

Inter-American Commission on Human Rights, 2022 was a violent year for the defense of human rights in the Americas, IACHR says, 21 فبراير 2023، https://www.oas.org/es/CIDH/jsForm/?File=/es/cidh/prensa/comunicados/2023/026.asp. 71

Rocío Montes, Una quincena de colegios chilenos suspuses anet los riesgos de un funishing narco en Valparaíso, El País, 21 مارس 2023، https://elpais.com/chile/2023-03-21/una-quincena-de-colegios-chilenos-suspende-sus-clases-ante-los-riesgos-de-un-funeral-narco-en-valparaiso.html. 72

Julieta Pelcastre, Narcotrafficking increases violence in Ecuador, Diálogo Américas, 11 يناير 2023، https://dialogo-americas.com/articles/narcotrafficking-increases-violence-in-ecuador/.40. 73

GI-TOC, Gangs of Haiti: Expansion, power and an escalating crisis، أكتوبر 2022، https://globalinitiative.net/analysis/haiti-gangs-organized-crime/. 74

Cécile Andrzejewski, Journalist Dom Phillips wanted to save the Amazon, he was killed for investigating illegal fishing, Le Monde, 1 يونيو 2023، https://www.lemonde.fr/en/environment/article/2023/06/01/journalist-dom-phillips-wanted-to-save-the-amazon-he-was-killed-for-investigating-illegal-fishing_6028743_114.html. 75

Global Witness, As democracy continues to deteriorate in Nicaragua, Indigenous peoples pay the price, 24 مارس 2022، https://www.globalwitness.org/en/blog/democracy-continues-deteriorate-nicaragua-indigenous-peoples-pay-price/. 76

The White House, Executive Order on Establishing the United States Council on Transnational Organized Crime, 15 ديسمبر 2021، https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2021/12/15/executive-order-on-establishing-the-united-states-council-on-transnational-organized-crime/. 77

United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, The conflict in Ukraine and its impact on organized crime and security, نوفمبر 2022، https://unicri.it/sites/default/files/2022-11/The%20conflict%20in%20Ukraine%20and%20its%20impact%20on%20organized%20crime%20and%20security_0.pdf. 78

INTERPOL, Financial and cybercrimes top global police concerns, says new INTERPOL report, 19 أكتوبر https://globalinitiative.net/analysis/cocaine-east-southern-africa/. 79

Diane E Davis and Tina Hilgers, The pandemic and organized crime in urban Latin America: New sovereignty arrangements or business as usual?, Journal of Illicit Economies and Development, 4.3 (2022)، https://jied.lse.ac.uk/articles/10.31389/jied.134. 60

Steven Dudley and Jeremy McDermott, GameChangers 2022: 'Pink cocaine,' cross-border battles, and the frustrating fight against mafia states, InSight Crime، 22 ديسمبر 2022، https://insightcrime.org/news/gamechangers-2022-pink-cocaine-battles-mafia-states/. 61

INTERPOL, The devastating impact of illegal gold mining in Latin America, 28 أبريل 2022، https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2022/The-devastating-impact-of-illegal-gold-mining-in-Latin-America. 62

Liz Mineo, Stopping toxic flow of guns from U.S. to Mexico, *The Harvard Gazette*، 18 فبراير 2022، https://news.harvard.edu/gazette/story/2022/02/stopping-toxic-flow-of-gun-traffic-from-u-s-to-mexico/. 63

Sangfor Technologies, Recent cyber-attacks of 2022: The pandemic of cybercrime، 8 مارس 2023، https://www.sangfor.com/blog/cybersecurity/recent-cyber-attacks-2022. 64

Ryan Morrison, How AI will extend the scale and sophistication of cybercrime, TechMonitor, 20 يوليو 2022، https://techmonitor.ai/partner-content/ai-cybercrime. 65

GI-TOC, Supporting victims of extortion in the community: Highlighting the work of resilience Fellows in ten countries, https://express.adobe.com/page/FvXZBA9kxXq2b. 66

Andrés Cajiao, Paula Tobo and Mariana Botero Restrepo, On the border: The Gulf clan, irregular migration and organized crime in Darién, GI-TOC, نوفمبر 2022، https://globalinitiative.net/analysis/colombia-frontera-clan-migracion/. 67

Laurence Blair, 'The PCC are after me': the drug cartel with Paraguay in its clutches, *The Guardian*, 23 يونيو 2022، https://www.theguardian.com/world/2022/jun/23/paraguay-pcc-brazilian-drug-cartel. 68

BBC News Mundo, Quien era Marcelo Pecci, el Fisitial Contra el crimen organisado de Paraguay que mataron en Colombia en Su Luna de miel, 11 مايو 2022، https://www.bbc.com/mundo/noticias-america-latina-61401244. 69

88 تقع البلاد ضمن منطقة أوروبا الجنوبية.

89 Gavin Mortimer, How Albania's mafia took control of Europe's trafficking network, The Spectator، 14 مارس 2023، https://www.spectator.co.uk/article/how-the-albanian-mafia-took-control-of-europes-trafficking-network/.

90 HM Government, Factsheet: انظر على سبيل المثال economic crime in the UK، 20 يونيو 2023، https://www.gov.uk/government/publications/economic-crime-and-corporate-transparency-bill-2022-factsheets/fact-sheet-economic-crime-in-the-uk; PwC, Global Economic Crime Survey 2022: UK findings, https://www.pwc.co.uk/services/forensic-services/insights/global-economic-crime-survey-2022-uk-findings.html; Oliver Bennett and Ali Shalchi, Economic crime in the UK: a multi-billion pound problem, House of Commons Library، 6 أبريل 2022، https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9013/CBP-9013.pdf.

91 Sergiu Gatlan, FTC: Americans lost $8.8 billion to fraud in 2022 after 30% surge, Bleeping Computer، 23 فبراير 2023، https://www.bleepingcomputer.com/news/security/ftc-americans-lost-88-billion-to-fraud-in-2022-after-30-percent-surge/.

92 Feature Space, The state of fraud and financial crime in the US: Volume, value and false positive benchmarks for financial institutions in America، 2021-2022، https://www.featurespace.com/the-state-of-fincrime-in-the-us-2022-report/.

93 HM Government, Fraud strategy: stopping scams and protecting the public, 3 مايو 2023، https://www.gov.uk/government/publications/fraud-strategy.

94 GI-TOC، انظر على سبيل المثال، How globalization affects transnational crime: A CFR discussion with Network member, Phil Williams، 31 مايو 2012، https://globalinitiative.net/analysis/how-globalization-affects-transnational-crime/؛ United Nations Office on Drugs and Crime, The globalization of crime: A transnational organized crime threat assessment, 2010, https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/TOCTA_Report_2010_low_res.pdf; Andrea Di Nicola, Towards digital organized crime and digital sociology of organized crime, Trends in Organized Crime (2022), https://link.springer.com/article/10.1007/s12117-022-09457-y.

95 Europol, Dismantling encrypted criminal EncroChat communications leads to over 6 500 arrests and close to EUR 900 million seized، 27 يونيو 2023، https://www.europol.europa.eu/media-press/newsroom/news/dismantling-encrypted-criminal-

https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2022/Financial-and-cybercrimes-top-global-police-concerns-says-new-INTERPOL-report، 2022.

80 Europol and the Security Steering Committee of the ports of Antwerp, Hamburg/Bremerhaven and Rotterdam, Criminal networks in EU ports: Risks and challenges for law enforcement، 30 مارس 2023، https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/Europol_Joint-report_Criminal%20networks%20in%20EU%20ports_Public_version.pdf.

81 Alessandro Ford, Le Havre cocaine bust marks French port's prominence in pipeline to Europe, InSight Crime، 4 مايو 2022، https://insightcrime.org/news/new-french-connection-cocaine-seizures-jump-le-havre/; Wilhelmine Preussen, Record amount of cocaine seized in Antwerp in 2022, Politico، 10 يناير 2023، https://www.politico.eu/article/record-amount-cocaine-seized-antwerp-port-2022-belgium-netherlands/.

82 Europol and the Security Steering Committee of the ports of Antwerp, Hamburg/Bremerhaven and Rotterdam, Criminal networks in EU ports: Risks and challenges for law enforcement، 30 مارس 2023، https://www.europol.europa.eu/ cms/sites/default/files/documents/Europol_Joint-report_Criminal%20networks%20in%20EU%20ports_Public_version.pdf

83 Jennifer Rankin, Outrage over girl's 'drug war' death as Belgium's cocaine haul breaks records, The Guardian، 10 يناير 2023، https://www.theguardian.com/world/2023/jan/10/outrage-over-girls-drug-war-death-as-belgium-cocaine-haul-breaks-records.

84 Karin Smit Jacobs, Chinese strategic interests in European ports, European Parliamentary Research Service، 28 فبراير 2023، https://epthinktank.eu/2023/02/28/chinese-strategic-interests-in-european-ports/.

85 Ruggero Scaturro and Walter Kemp, Portholes: Exploring the maritime Balkan routes, GI-TOC، يوليو 2022، https://globalinitiative.net/analysis/balkans-maritime-routes-ports-crime/.

86 Erin Drake, From bad to worse? The organised crime landscape in 2023, S-RM، 2 فبراير 2023، https://insights.s-rminform.com/the-organised-crime-landscape-in-2023.

87 GI-TOC, New front lines: Organized criminal economies in Ukraine in 2022, فبراير 2023، https://globalinitiative.net/analysis/organizedcriminal-

encrochat-communications-leads-to-over-6-500-arrests-and-close-to-eur-900-million-seized.

96 يمكن تفسير معاملات الارتباط على النحو التالي: 0.0–0.10 لا يذكر؛ 0.10–0.39 ضعيف؛ 0.40–0.69 معتدل؛ 0.70–0.89 قوي؛ 0.90–1.0 قوي جدًا؛ كل الارتباطات المذكورة في هذا القسم تتمتع بدلالة إحصائية.

97 هي الولايات المتحدة، الصين، اليابان، ألمانيا، الهند، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، روسيا، البرازيل، إسبانيا، أستراليا، إندونيسيا، سويسرا، المكسيك السعودية، تركيا.

98 INTERPOL, Preventing crime and protecting police: INTERPOL's COVID-19 global threat assessment, 6 أبريل 2020 https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2020/Preventing-crime-and-protecting-police-INTERPOL-s-COVID-19-global-threat-assessment.

99 للحصول على أمثلة من دراسات الحالة التي تبحث في الروابط بين الناتج المحلي الإجمالي والاقتصادات غير المشروعة، انظر Lilik Sugiharti وآخرون, The nexus between crime rates, poverty, and income inequality: A case study of Indonesia, Economies, 11, 2 (2023), https://www.mdpi.com/2227-7099/11/2/62; Baomin Dong وآخرون, Is poverty the mother of crime? Evidence from homicide rates in China, *PLoS One*, 15, 5 (2020), https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7234816/; Cirenia Chávez Villegas, Poverty, aspirations, and organized crime involvement among adolescent men in Ciudad Juárez, Mexico, في Gabriella Sanchez and Sheldon X Zhang (تحرير), Beyond Drugs, Smuggling and Trafficking: Violence, Victimization and Community Action in Mexico's Criminal Landscape. لندن: Routledge, 2021, https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781003152330-4/poverty-aspirations-organized-crime-involvement-among-adolescent-men-ciudad-ju%C3%A1rez-mexico-cirenia-ch%C3%A1vez-villegas.

100 وفقًا لمعامل جيني.

101 العلاقة بين معامل جيني والإجرام -0.16/ضئيل مقارنة بـ0.05.

102 نظر أيضًا نسخة عام 2021 من مؤشر الجريمة المنظمة العالمي: https://ocindex.net/downloads

103 ثالث أدنى درجة بين 14 دولة في غرب آسيا.

104 الزيادة في الإجرام مقارنة بمؤشر الجريمة المنظمة العالمي لعام 2021: الولايات المتحدة (0.17+) وفرنسا (0.15+) وإيطاليا (0.41+) وإسبانيا (0.13+).

105 العلاقة بين مفهوم الفساد والإجرام: 0.49؛ تصور الفساد والجهات الفاعلة الإجرامية التابعة للدولة: 0.80.

شكر وتقدير

تم إعداد مؤشر الجريمة المنظمة العالمي بمجهود فريق أساسي في المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مؤلف من: لورا عضل وكوسيو إيفانوف وكيارا جنتيلي وإبرو إركان وتيوسداي ريتانو ومارك شو. وحظيت هذه الجهود أيضًا بدعم المنسقين الإقليميين: آنا كاسترو وكريستينا أميرهاوزر ورومبي ماتامبا وفيرجينيا كومولي، بالإضافة إلى دعم كل من نينا كايسر ومايكل ماكلاغان وسارة فارس. ويعود الفضل في إنجاز التصميم والمحتوي التصويري والموقع الإلكتروني إلى فريق منشورات المبادرة العالمية وكلاوديو لاندي وCafé.art.br.

في طور إعداد هذه الأداة، اعتمد الفريق على دعم وخبرة أكثر من 084 شخصًا، ونود أن نعرب عن خالص امتناننا للزملاء والخبراء والمراجعين ومساعدي الأبحاث على جهودهم الدؤوبة التي بذلوها لإنشاء أداة شاملة وغنية بالمعلومات للتحليل وتبادل المعرفة.

فعلى مدى سنتين من الزمن، جرى تبادل الخبرات والآراء المستنيرة واستخلاص الدروس من أجل وضع النسخة الثانية من مؤشر الجريمة المنظمة العالمي هذا. وتجدر الإشارة إلى أن التصور الأولي للمؤشر نفسه كان قد وُضع قبل سنوات عدة من نشر النسخة الأولى، غير أنه ما كان ليبصر النور على أرض الواقع لولا العمل التأسيسي في إطار ENACT (تعزيز استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية) بدعم من الشرطة الدولية (الإنتربول) ومعهد الدراسات الأمنية، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وتمويل جزئي من الحكومة النرويجية.

ونود أيضًا أن نعرب عن امتناننا لوزارة خارجية الولايات المتحدة على تمويلها طبعة العام 1202 والعام 3202 من مؤشر الجريمة المنظمة العالمي

مصادر الصور: جميع الصور مأخوذة من Getty Images: ص. 8-9 جوليا كوتشيتوفا/بلومبرغ؛ ص. 21-31 دوغلاس ماغنو/وكالة فرانس برس؛ ص. 41 وكالة فرانس برس؛ ص. 71 أنطونيو ماسيلو؛ ص. 63-73 جون ويسلز/وكالة فرانس برس؛ ص. 83 أورلاندو سييرا/وكالة فرانس برس؛ ص. 44-54 فالنتينا بوليشوك/غلوبال إيمادجز أوكرانيا؛ ص. 74: فلوران فيرنييس/ وكالة فرانس برس؛ ص. 15 توماس سيمونيتي/بلومبرغ؛ ص. 65 لوك دوغليبي/بلومبرغ؛ ص. 06–16 فيكتور ج. بلو/بلومبرغ؛ ص. 76 هيو كينسيلا كانينغهام؛ ص. 86-96 بوب هنري/GCU/مجموعة الصور العالمية؛ ص. 47 جافيد تانفير/ وكالة فرانس برس؛ ص. 08 جوناثان را/نور فوتو؛ ص. 28 إن بيكتشرز المحدودة/كوربيس؛ ص. 68 إيسوف سانوغو/وكالة فرانس برس؛ ص. 09 برينتون غيتش/غالو إيمدجز؛ ص. 49 جون ويسلز/وكالة فرانس برس؛ ص. 69 مارتن هارفي؛ ص. 401 فريديريك سلطان/كوربيس؛ ص. 701 نيك أوت؛ ص. 111 رودريغو بويندیا/وكالة فرانس برس؛ ص. 511 دانيلو مارتينز يوشيوكا/وكالة الأناضول؛ ص. 421 جوناس روسينز/بيلغا/وكالة فرانس برس؛ ص. 921 كريستوف فان أكوم/بيلغا ماغ/ وكالة فرانس برس؛ ص. 631 مايك ليرال/وكالة فرانس برس؛ ص. 831-931 أرتور ويداك/نورفوتو؛ ص. 341 خالد الدسوقي/وكالة فرانس برس؛ ص. 541 جوناس غراتزر/لايت روكيت؛ ص. 941 سترينغر/وكالة الأناضول؛ ص. 151 بول بيرسباخ/مجموعة ميديا نيوز/سجل مقاطعة أورانج؛ ص. 651–751 جورج هاري روزيبه/وكالة الأناضول؛ ص. 061 سيرجي سوبينسكي/وكالة الصحافة الفرنسية؛ ص 261 فينتشنزو سيركوستا/وكالة الأناضول؛ ص 561 أنطونيو بالاسكو/كونترولاب/لايت روكيت؛ ص. 661-761 بدرو كاتومبا/ وكالة فرانس برس؛ ص. 861–961 فيرنون يوين/نورفوتو؛ ص. 471 جيس أزنار؛ ص. 871-971 براديب داماراج/نورفوتو؛ ص. 081–181 سي فوتو/فيوتشر للنشر؛ ص. 381 جوناثان ناكستراند/وكالة فرانس برس؛ ص. 481 جاستن تشين/بلومبرغ؛ ص. 191 ماتياس شيوفالو/يوروبا برس؛ ص. 591 أوليسيس رويز/وكالة فرانس برس؛ ص. 691 توني كارومبا/وكالة فرانس برس؛ ص. 202 نويل سيليس/وكالة فرانس برس؛ ص. 402–502 سترينغر/وكالة فرانس برس؛ ص. 702 ستيفانو غويدي؛ ص. 802 مامونور رشيد/نورفوتو؛ ص. 722 إحسان هافيجي/وكالة الأناضول.

التخطيط والتصميم: Café.art.br

تم تمويل هذا التقرير جزئيًا بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة فيه هي آراء المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ولا تعكس بالضرورة آراء وزارة الخارجية الأمريكية.

GLOBAL INITIATIVE
AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

نبذة عن المبادرة العالمية

المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية هي شبكة عالمية تضم أكثر من 600 من خبراء الشبكات في جميع أنحاء العالم. وتوفر المبادرة العالمية منصة للترويج لمزيد من النقاش والنهج المبتكرة باعتبارها اللبنات الأساسية لإنشاء استراتيجية عالمية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة.

www.globalinitiative.net

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

وتمويل جزئي من الحكومة النرويجية

enact

تم إعداد وتصميم مؤشر الجريمة المنظمة العالمي بدعم من برنامج ENACT.

يحظى ENACT بتمويل من الاتحاد الأوروبي ويتولى تنفيذه معهد الدراسات الأمنية والإنتربول، بالتعاون مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.